المطلوب

شرح

المقصود في التصريف



شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

٨٤٩



المطلوب

شرح

المقصود في التصريف

تأليف

الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت

(٨٠ - ١٥٠)

وبهامشه شرحان على المقصود أيضا

١ - روح الشروح : للأستاذ عيسى السيروى

٢ - إمعان الأنظار : لزين الدين محمد بن بيرعلى محيي الدين المعروف ببيركلى

الطبعة الأخيرة

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٩ - ١٩٤٠ م / ٣٥٤

١ – كتاب روح الشروح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتعالى عن الند والمثال ، المقدّس عن النقص والتغير والانتقال . والصلاة على رسوله محمد خاتم من صرف الشرك والضلال . ودعا إلى صحيح الأقوال والأفعال . وعلى آله وأتباعه بلا اعتلال البال فى الزمان الماضى والاستقبال .

وبعد : فلما شرع أخ أعز مودود فى دراسة كتاب المقصود ، المنسوب إلى قدوة أئمة الشريعة نعمان المكنى بأبى حنيفة طيب الله مضجعه وبرد مهجعه تصديت لأن أشرحه بما يليق بتعليم الإخوان وتفهيم الخلان ، وسميته : « بروح الشروح » أسأل الله من فضله الفتوح له ولسائر المحصلين إنه نعم المجيب وهو نعم المعين . (بسم الله) افتتح كتابه بالبسملة وعقبها بالحمدلة اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وعملا بالأثر المأثور والخبر المشهور « كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو أبتر ، وكل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » والباء فى بسم الله للملابسة على معنى متلبسا متبركا به أقرأ أو باستعانة اسمه أفعل والاسم فى الأصل سمو على المذهب المنصور و باسكان السين على القول المشهور حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات

(٢)

كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ

(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتعالى عن الأخبار الراجفة العوجية ، القادر على إحاطة النفوس المنفوخة بأنواع البلية المنتقم من روح الثقلين اللجاجة الانسكارية ، فى البراهين المنزلة القطعية لاثبات الوحدانية ، على ماهدانا من الجباجب العلمية ، هو الصمصام لرقاب منكر المنهج العملية ، وهو العاضد للقوام الانسية العاجلية ، بأن يهدى إلى محجة الجنان الآجلية .

والصلاة والسلام على رسوله المبعوث إلى خير الأمم ، السيد المنعوت بالأوصاف المختارة والشيم ، وعلى آله وأصحابه الكرام الذين هم مصابيح الدجى والظلام .

وبعد : فان الشيخ العالم الفاضل قدوة مشايخ الطريقة وصاحب لأحب الحق والحقيقة لما ألف الكتاب الموسوم بالمقصود التصريفية مقدمة لأحد أركان العلوم العربية التمس بعض أولاد الكبراء الطالب القابل فى هذا العلم قراءة هذا الكتاب منى بالتحقيق ولم يكن له شرح عندى يشق جميع عويصاته ويبرز كناياته ويشير إلى معضلاته ومعترضاته وصحح ماتغير من تركيباته التى قد صدرت من لفظ الشيخ ثم تغيرت إلى هذا النمط فأردت أن أشرحه بالعقل الكايل راجيا من رحمة الله الجليل شرحا يحل فوائد قيوده ويزيل شوارد صيوده ويبرز ما أكن فى حجب عباراته ويظهر ما كمن فى أصداف إشاراته حاويا ماهو المقصود والمطلوب فى هذا الفن من الأصول والاعتراضات متوسطا بين التفريط والافراط موسوما بالمطلوب ليطابق الشرح بالمشروح معتصما بحبل الرشاد فى تيسير كل العويل إذ هو نعم المولى ونعم الوكيل .

(بسم الله) الجار مع المجرور متعلق بالفعل المقدر غنى عن تقديره لشهرته وهو فى الأصل سمو نقلت حركة الواو إلى الميم لكونها حرف علة متحركا وما قبلها حرف صحيح ساكن ولاستثقال الضمة

٢ – إمعان الأنظار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواهب كل موهوب ، من المرصود والمقصود والمطلوب . والصلاة على حبيبه محمد المودود ، أفضل الرسل وأشرف الموجود . وعلى آله الآمرين بالمعروف ، والناهين عن المنكر والمصروف . اللهم اغفر لنا ذنوبنا الماضية فى الأقوال والأفعال ، وأصلح أعمالنا الآتية فى الحال والاستقبال ، وارزقنا صحيحات النيات فى أبواب الخيرات ، واحفظنا عن الاعتلال

الاعرابية عليها، نقلت حركة الو و إلى ماقبلها ثم أسكن أوّله تخفيفا وعدالة لأنه حرك آخره فاجتلبت همزة الوصل لأنّ دأبهم ابتداء الساكن بها ثم لما أدخلت الباء حذفت الهمزة لفظا وخطا لكثرة الاستعمال وعوض عنها مدّ الباء ثم أضيف إلى لفظة الله فسقط التنوين لأنه تقتضي لانفصال . الاضافة تقتضى الاتصال فجمعهما متعذر ولفظة الجلالة عند أكثر القائلين باشتقاقها في الأصل إله فحذفت الهمزة حذفا غير قياس وعوّض عنها الألف واللام فاختص معهما بالمعبود بالحق وأجرى مجرى العلم لذات الواجب الوجود وعند البعض الأصل لاه من لاه يليه أى احتجب وارتفع ثم أدخل عليه اللام وأدغمت وحذفت ألف لاه لئلا يكون على صورة النفى (الرحمن الرحيم) صفتان مشبهتان بنيتا لافادة المبالغة من رحم من باب علم بعد نقله إلى باب حسن إذ الصفة المشبهة مختصة باللازم الغريزى نصّ عليه الأدباء . والرحمة فى اللغة رقة القلب وانفعال النفس غير متصوّر فى شأنه تعالى فاذا أطلق فى حقه مايدل عليه يراد به الغاية التى هى الأفعال والمراد برحمة الله تفضله وإحسانه باختيار ثم إنّ الرحمن أبلغ من الرحيم لأنّ زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فمن هذا يقال يارحمن الدنيا ويارحيم الآخرة لانّ الرحمة فى الدنيا تعمّ الكافر والمؤمن وفى الآخرة تختص بالمؤمن وإنما قدم الرحمن والقياس يقتضى الترقى من الأدنى إلى الأعلى لتقدّم رحمة الدنيا ولأنه صار كالعلم من حيث إنه لايوصف به غير الله تعالى لأن معناه المنعم الحقيقى البالغ فى الرحمة غايتها وذلك لايصدق على غيره تعالى فناسب أن يقارن العلم تأمل (الحمد لله

فى يوم العرصات (قوله الحمد لله

ضمة عليها ثم حذفت الو و لسكونها وسكون التنوين فاعطى التنوين لماقبلها فصار سم ثم ادخلت الألف فى أوله لتدل على الألوهية على ماحققناه فى التحقيق وقيل عوضا عن الواو المحذوفة وهذا ليس سديدا لأنه لوكان كذلك لزيدت مقام العوض لما هو القاعدة عند الأكثرين ثم حركت الألف بالكسر لتعذر الابتداء بالساكن وإنما حرك الساكن بالكسر لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر فصار سم ثم زيدت الباء فى أوله لتدل على البقاء فصار باسم ثم حذفت الهمزة طلبا للتخفيف فعوض مدّ الباء منها لكثرة استعماله وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال عند العرب عند القيام والقعود والأكل والشرب فصار بسم ثم أضيف إلى لفظة الجلالة فسقط التنوين لأن بين التنوين والاضافة تضادّا فان التنوين يقتضى الانفصال والاضافة تقتضى الاتصال وجمعهما فى حالة واحدة متعذر فصار بسم الله وإنما أضيف إلى لفظة الجلالة لا إلى غيرها من أسماء الذات والصفات والأفعال لأنها خاصة بالنسبة إلى غيرها أما خصوصيتها بالنسبة إلى أسماء الصفات والأفعال فظاهرة وأما بالنسبة إلى غيرها من أسماء الذات فلأنه لو حذف أحد حروفها غير الهاء لم يخل المعنى الأصلى بخلاف غيرها وفيها أبحاث كثيرة لايليق ذكرها فى هذا المختصر وهى أى لفظة الجلالة فى الأصل إله فحذفوا الهمزة قيل تخفيفا وقيل حذرا من التباس لفظة إله حقيقة بآلهة باطلة فصار لاه ثم أدخل الألف واللام للتعريف فصار الله وقيل أصله الإله فحذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم نقلت حركتها إلى اللام فصار الله ثم دغمت اللام الأولى فى الثانية فصار الله . واعلم أن فى نقل حركة الهمزة الثانية إلى اللام فى هذا الأصل تسامح لأنه عند إدغامها يحتاج إلى إسكانها فالأولى أن يظهر القول بالنقل تأمل (الرحمن الرحيم) هما مشتقان من الرحمة التامة وهى عبارة عن إفاضة الخير على المحتاجين سواء كانوا مستحقين أوغير مستحقين وفى معنى الرحمن والرحيم أبحاث كثيرة واعتراضات وفيرة تركتها بالعمد احترازا عن الاطناب وإنما قدم الرحمن على الرحيم لأنه اسم خاص بالنسبة إلى الرحيم حيث لايوصف بالرحمن غير الله على ماحققناه فى التحقيق بخلاف الرحيم أولأنه أبلغ من الرحيم لكثرة حروفه إذ الحكيم لايزيد فى الوضع حرفا إلا لمعنى (الحمد لله) هو عبارة عن الوصف الجميل لاظهار التواضع للمنعم فى مقابلة النعمة على جهة التبجيل قصدا مطلقا وقد تركت أبحاث الحمد لشهرتها وهو فى الأصل حمدت حمد الله أو أحمد حمد الله فعلى كلا التقديرين لايكون الحمد لله مطلقا بل يكون مقيدا وذلك لأنه لوكان فى الأصل حمدت حمد الله كان الحمد ثابتا لله تعالى فى الزمان الماضى دون الحال والاستقبال وإن كان فى الأصل أحمد حمد الله كان الحمد ثابتا فى الزمان الحال والاستقبال دون الزمان الماضى فاذا كان كذلك حذفت لفظة حمدت أو أحمد وأقيم حمدا مقامها للدلالة المصدر عليه لأن قول حمدت أو أحمد فعل وقول حمدا مصدر فالمصدر أصل والفعل فرع والأصل يدل على حذف الفرع فصار حمدا لله ومع ذلك لا يكون الحمد لله مطلقا لأن حمدا منصوب على أنه مفعول مطلق وهو مشعر بفعله وهو حمدت أو أحمد والفساد باق فعدل عن النصب إلى الرفع ليدل على الثبوت والدوام وليرفع الفساد فصار حمد الله ثم أدخل الألف واللام لاستغراق الجنس فاذا أدخل الألف واللام لزم أن يسقط التنوين إذ بينهما تضادّ وذلك أن الألف واللام يدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير ولايجوز اجتماع التعريف والتنكير فى كلمة واحدة وقيل

الوهاب) الحمد لغة هو الثناء بقصد التبجيل على الجميل الاختياري مطلقا أي قابل النعمة أولا وعرفيه كالشكر اللغوي وهو تعظيم المنعم لانعامه مطلقا أي فعلا أو قولا أو اعتقادا وأصله حمدت أو أحمد حمدا حذف الفعل لدلالة المنصوب عليه وبدلالته تقيد الحمد بأحد الأزمنة فعدل من النصب إلى الرفع ليفيد كون الحمد على الدوام ثم أدخل عليه اللام وهو لتعريف الجنس عند المعتزلة وللاستغراق على رأي أهل السنة فسقط التنوين لأنه يدل على التنكير المنافي للتعريف . ثم لما كان المقام مقام الحمد قدم الحمد على اسم الله رعاية للمقام واللام فيه للتخصيص وبدخولها سقطت همزة الوصل ولام التعريف لئلا يجتمع ثلاث لامات . والوهاب مبالغة الواهب والوهب إعطاء ما ينتفع به إلى أهله بلا قصد العوض وفي صيغة المبالغة إشارة إلى حث الطالب على الجد في التحصيل (للمؤمنين سبيل الصواب) أراد بالمؤمن من اتصف بالايمان ذكرا كان أو أنثى ولتغليب جانب المذكر جمع جمع المذكر والايمان لغة من الأمن فانّ المعتقد أمن نفسه من أن يعتريها الشكّ وعرفا هو الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره . وأما الاسلام فشهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمدا عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت إن وجب فالايمان انقياد باطني والاسلام انقياد ظاهري تابع له سبيل منصوب بالوهاب المعتمد على الموصول

الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب) للحمد معنى لغوي هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم بازاء فعل اختياري وعرفي هو فعل يشعر بتعظيم المنعم المراد بسبب (٤) كونه منعما وكذا للشكر معنى لغوي هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم المراد بسبب كون إنعامه إلى الشاكر وعرفي هو صرف العبد جميع ما أنعم الله تعالى عليه إلى ما خلق لأجله . والمدح هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم . والثناء فعل يشعر بالتعظيم المراد وهو أعم مطلقا من الكل والحمد اللغوي أخصّ مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي ومباين للشكر العرفي بحسب الحمل وأعم منه مطلقا بحسب والمراد الوجود والحمد العرفي أعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح والشكر العرفي ومباين للمدح بحسب الحمل وأخص منه مطلقا بحسب الوجود واللام في الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى إذ جميع أوصاف العباد وأفعالهم مخلوقة لله تعالى فالحمد بها وعليها راجع إلى خالقها في الحقيقة واللام الجارة في لله للاختصاص . والله علم لذات واجب الوجود وأصله لاه من لاه يليه أي تستر ثم أدخل عليه الألف واللام فجعل علما معهما وحذف همزة الوصل لئلا يكون على صورة النفي ولما دخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا في كل ما في أوله لام ثم أدخل عليه الالف واللام نحو اللحم. والوهاب مبالغة الواهب بمعنى الاستمرار ولامه موصول فيعمل النصب والهبة إعطاء ما ينتفع به إلى من ينتفع بلا عوض ولام التعريف في المؤمنين للاستغراق سواء كانت حرفا أو اسما موصولا لأنها إذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد الخارجي ولا يمتنع العموم أوجبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية إذا دخلت على الجمع فمعناه كل من اتصف بالايمان مذكرا كان أو مؤنثا على سبيل التغليب واللام الجارة فيه للتخصيص قدمه على سبيل الصواب مع أنّ حقه التأخير للاهتمام لأنّ المقصود الأصلي بيان كون المؤمنين مكرمين عند الله تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا أو لرعاية الفواصل. والسبيل الطريق وإضافته بيانية . والصواب المطابق للواقع إنما لم يعل واوه لئلا يظنّ أنّ وزنه فعل وكذا كل ما كان على فعال من الأجوف والمراد بسبيل الصواب الايمان وسائر الاعتقادات الحقية الدينية والأقوال الصادقة وكذلك الأعمال الصالحة فالاعتقاد يتصف بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافه بها

الألف واللام يدل على اتصال الكلمة والتنوين على انفصالها ولا يجوز اجتماع الانفصال والاتصال في كلمة واحدة فحذف التنوين فصار الحمد لله والألف واللام في الحمد لاستغراق الجنس عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة فانّ الألف واللام عندهم للعهد وفي الحجة من الطرفين أبحاث كثيرة واعتراضات وفيرة تركتها لئلا يطول كتابي وإنما قرن الحمد بالله دون غيره لأنه اسم ذات مستجمع لجميع الصفات وذكرنا هذه العلة في بسم الله وإنما قدم الحمد عليه لرعاية المقام كما في اقرأ باسم ربك (الوهاب) بفتح الواو وتشديد الهاء مبالغة الواهب صفة للفظ الجلالة والهبة عبارة عن تمليك الشيء لآخر بلا عوض وفي هذه المبالغة إشارة إلى أنه واهب في الدارين لا في دار واحدة والى أنه لا يقدر أحد أن يهب لآخر مثل هبته والى أنه تكون هبته لا لغرض وقيل إنما ذكره بلفظ المبالغة ليرغب سالك هذا الفن (للمؤمنين) الجار مع المجرور متعلق بالوهاب وهو جمع المؤمن والمؤمن هو الذي أقر بوحدانية لله تعالى وحقه وصدق رسوله وكتابه والمسلم هو الذي سلم المسلمون من يده ولسانه وهو أخص من المؤمن قيل مطلقا وقيل من وجه وقيل المؤمن أخص من المسلم مطلقا وعند أكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فان كل مؤمن مسلم وكذا بالعكس لاتحاد ماصدقهما في الاصطلاح (سبيل الصواب) سبيل منصوب على أنه مفعول الوهاب

وهو الألف واللام والصواب ضد الخطأ و إضافة السبيل إلى الصواب تفيد مبالغة السداد فى السبيل لإشعارها أصالة الوصف المضاف إليه والمراد بسبيل الصواب الشريعة الإلهية فانها سبيل المؤمن يوصله إلى دار النعيم والرضوان وفى ذكر السبيل إيماء إلى ما يأتى من أنّ الفنّ المؤلف فيه من وسيلة العلوم الشرعية . ثم لما ذكر البسملة والحمدلة للاستعانة على الاتمام والتبرّك ناسب أن يستشفع فى ذلك بذكر الصلاة على النبى عليه الصلاة والسلام أصالة وعلى آله وأصحابه تبعا فقال :

موافقته للواقع بحيث إن ثبوتيا فثبوتيا و إن سلبيا فسلبيا والأخريان توصفان بها باعتبار دلالتهما على الاعتقاد ولكن دلالة الأولى أوضح وأظهر فكان اتصافها بها أكثر وأشهر والمشابهة المصححة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون كل واحد موصلا إلى المقصود وأما إجراء مايلائم المستعار له أعنى الصوابية على السبيل فتجريد لاستعارته ومعنى وهب الله تعالى سبيل الصواب للمؤمنين خلقه و إيجاده فى قلبه أولسانه أوسائر أعضائه . فان قلت ماتقول فى رجل لم يوهب له من سبيل الصواب إلا الايمان فانه لايصدق عليه أن الله تعالى وهاب له سبيل الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد قلت إنّ اللام للاستغراق . لايقال إن الكثرة والمبالغة فى الهبة بحسب الحال لأنّ ذلك إذا لم يذكر الموهوب له أوذكر بكلمة تفيد الاجتماع وهب لكل هبة مستقلة وههنا قدذكر بلام الاستغراق التى بمعنى كل وهو للاحاطة على سبيل الافراد ومعنى الافراد أن يعتبر كل مسمى بانفراد وكان ليس معه غيره فلا بد من وجود الكثرة فى حق كل مؤمن منفردا عن غيره . ولايقال إن الايمان مشتمل على اعتقاد الواجب ونبيه وكتبه وكل منها سبيل الصواب فيكثر وهبه لذلك الرجل لأنّ كلا منها لايسمى سبيل الصواب لعدم إيصال القاصد إلى مقصوده بل السبيل مجموعها المسمى بالايمان . فان قلت لو آمن رجل ثم مات مرتدا والعياذ بالله تعالى خلده الله تعالى فى النار فلم يكن الايمان موصلا فلايسمى سبيل الصواب . قلت ليس المراد به أنه موصل بالفعل كيفما وجد بل إنه سبب مفض إلى المقصود فى الجملة فبالارتداد زال الايمان عنه قبل الافضاء لعدم محله و به لايخرج عن كونه مفضيا فى الجملة كمن سلك طريق بغداد مثلا ثم خرج عنها قبل الوصول إليه فانها لاتخرج عن كونها موصلة إليها فى الجملة إذ معناه أنها موصلة لسالكها إذا لم يخرج عنها وكذا الايمان موصل لمحله إذا لم يرتد بخلاف ماذكر فان مجرد اعتقاد الواجب مثلا لايوصل إلى المقصود و إن دام . فان قلت إن ماعدا الايمان من سبيل الصواب لايوصل إلى المقصود بدون الايمان وان دام فلا يكون سبيل الصواب وان ادّعيتم أنا جعلناه سبيل الصواب بشرط كونه بعد الايمان فنجعل أيضا اعتقاد الواجب مثلا سبيل الصواب بشرط مجامعته الايمان . قلت إنّ ماعدا الايمان من سبيل الصواب موصل بشرط كونه بعد الايمان إلى مقاصد يطلب به كما ورد فى الخبر وهى غير المقصود من الايمان فيكون من سبيل الصواب وأما اعتقاد الواجب أونبيه أوكتبه وحده بشرط المجامعة فلم يثبت كونه موصلا إلى مقاصد غير المقصود من الايمان أوكونه موعودا عليه حتى يكون سبيل الصواب ومن ادعاها فعليه البيان . فالجواب أن اتصاف محل الفاعل بالمبالغة يكون بأمرين بكثرة صدوره عنه بكونه أقوى وأكمل من سائر الأفراد ولاشك أن الايمان أقوى الموهوبات وأعظمها فكان هبة كذلك فيجوز أن يقول لواهبه وهاب سبيل الصواب إما بالنسبة إلى هبة سائر السبيل وهو الظاهر و إما بالنسبة إلى هبة سائر الموهوبات بأن يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة بالمبالغة وجىء بصيغة المبالغة تنبيها عليه و يمكن أن يقال إن الايمان من الأعراض وهى لاتبقى زمانين بل بقاؤها بتجدّد الأمثال وخلق الله تعالى فى كل آن فتكثر الموهوبات وهبته إذ الموجود فى كل آن يصدق عليه أنه إيمان لكن هذا عند من يمنع بقاء الأعراض وهم الأشاعرة دون من يقول ببقائها . فان قلت ماتقول فى رجل آمن بالله تعالى فى آن ثم ارتد والعياذ بالله تعالى فانه يصدق عليه أنه مؤمن فى الجملة مع أنه لم يصدق عليه أن الله تعالى وهاب له سبيل الصواب على هذا الجواب . قلت المؤمن منصرف عند الاطلاق على من مات مؤمنا إذ إيمان كل كامل منج بخلاف إيمان المرتد و يدل عليه قولهم المؤمنون فى الجنة والكافرون فى النار نعم يرد على هذا النقض بمن آمن قبيل الغرغرة . لايقال زمان الغرغرة قد تجدد الايمان بل بعد الموت أيضا ، لان ذلك الايمان غير مقبول فلايكون سبيل الصواب . فان قلت لايجوز أن يراد الايمان بسبيل الصواب لأنه لايوهب لمؤمن لاستحالة إيجاد الموجود و إلا لكان الشىء موجودا مرتين أوحاصلا قبل حصوله . قلت الايمان لايوهب للكافر حين هو كافر إذ معنى هبته إيجاده فى قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لأنه ضد الايمان فلايكون كافرا حين كونه موهوبا له بالايمان بل مؤمنا بذلك الايمان وأنما لم تلزم الاستحالة المذكورة أن لو وهب الايمان لمؤمن قبل كونه موهوبا له وليس كذلك حاصله أن صيغة الفاعل ههنا بمعنى الحال كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل فانه إذا قيل زيد مصل أو يصلى يتبادر منه الحال لا بالنسبة إلى زمان

والمراد من سبيل الصواب الصراط المستقيم والمراد من الصراط المستقيم الايمان .

(والصلاة والسلام على رسوله) الصلاة لغة الدعاء مطلقا وتتنوع باعتبار فاعله إلى ثلاثة أنواع فمن الله تعالى التفضل عليه والاكرام له ومن الملائكة الاستغفار وسؤال رفعة درجاته عليه السلام ، ومن المؤمنين طلب تعظيم الله تعالى إياه باعلاء دينه وإبقاء شريعته ، والسلام بمعنى السلامة وتجرّد النفس عن كل ألم وجفاء جسمانيا أوروحانيا فالصلاة الدعاء باكرام الله تعالى له وتفضيله على الغير والسلام الدعاء بالسلامة والراحة ، والرسول إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ الأحكام وفى بعض النسخ نبيه النبي أعم من الرسول إذ لايشترط فيه الشريعة الجديدة كمايشترط فى الرسول وهو من النبأ بمعنى الخبر فأصله نبيء قلبت الهمزة ياء وأدغمت فيها فهو من أخبر عن الله تعالى بطريق الوحى

التكلم بل بالنسبة إلى زمان الهبة وأما قولهم أسلم أمس أو يسلم غدا كافر فبمعنى الماضى بالنسبة إلى زمان الاسلام . فان قيل إيجاد الايمان مقدّم على وجوده فى نفسه لأنه علة وهو مقدّم على وجوده فى محله لأن ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته فى نفسه وماقيل إن وجود الأعراض فى نفسه عين وجوده فى محله فمزيف وهو مقدّم على صحة إطلاق المؤمن عليه لأن سببها محال بل بعدها بدرجتين لا يسمى مؤمنا فيلزم المحذور . قلنا تقدّم الايجاد على الوجود ذاتى لازمانى وإلايلزم وجود النسبة بدون المنسوب إليه وهو باطل لأنهالاتقوم إلا بالمنتسبين وكذا تقدّم وجود العرض فى نفسه على وجوده فى محله وإلا يلزم قيام العرض بنفسه وهو ممنوع بالاتفاق وبقاؤه زمانين وهو ممتنع عند البعض وكذا تقدمه على صحة الاطلاق فزمان الايجاد والوجود وصحة الاطلاق واحد فيصدق أنه مؤمن زمان الهبة على أنه لوفرض كون التقدمين الاوّلين زمانيا لايضرنا أيضا لأن اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين كونهم موصوفين بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهى حال وجود الايمان فى قلوبهم ولوفرض كون التقدم الثالث زمانيا أيضا وارتكب انفكاك وجود الايمان فى محله عن إطلاق صحة المؤمن عليه مع لزوم أن لا يكون زمان وجود الايمان مؤمنا على ذلك التقدير ولا كافرا لارتفاع الكفر فى تلك الحالة وامتناع صدق المشتق على شيء بدون اتصافه بمأخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب بأن يقال يسمى مؤمنا فى تلك الحالة مجازا باعتبار مايئول إليه كما لايمكن أن يجاب به أوّلا لأنه يلزم جمع الحقيقة والمجاز اللهم إلا أن يخص سبيل الصواب بالايمان، وقيل ببقاء الأعراض أوادّعى عموم المجاز وكله بعيد ولايمكن أيضا أن يجاب عن أصل الاعتراض على مذهب من يقول بامتناع بقاء الأعراض بأن يرتكب أن الايمان الحادث أوّلا ليس بموهوب المؤمن ثم مايتجدد هو موهوب لمؤمن بذلك الايمان السابق لانه منقوض بمن آمن قبيل الغرغرة فانه مؤمن وليس بموهوب له سبيل الصواب على هذا الجواب ويمكن أن يقال إن المراد بالمؤمن من مات على الايمان وأن نسبة شيء إلى مشتق لايلزم أن يكون وقت اتصافه بمأخذ الاشتقاق وإن كان يتبادر الذهن إلى ذلك بل يجوز أن يكون قبل اتصافه به أو بعده (قوله والصلاة والسلام على نبيه

(والصلاة) عطف على قوله الحمد لله والالف واللام فيها لاستغراق الجنس وهى فى اللغة عبارة عن الدعاء وفى الشرع عبارة عن اسم مايفرض و يقدر على المكلف فى الملوين خمس مرات لايجوز الزيادة والنقصان عنها وفى الاصطلاح تطلق على عشرة معان وعند أهل المعرفة على أربعة معان فاذا أردت أن تعرف هذه المعانى فاطلبها فى التحقيق والمراد من الصلاة ههنا طلب التعظيم لجانب حضرة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى الدارين ، وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالرحمة عليه من الله لأنها منه بمعنى الرحمة حملا على معناها الغائى، وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالسلامة عليه ولذا جعل السلام عطفا تفسيريا حيث قال (والسلام) فاختر أيها الطالب أيا شئت فان لكل واحد وجها لكنّ فى إثباته أبحاثا كثيرة تركتها لئلا يطول كتابى وهو معطوف على قوله والصلاة فالألف واللام فيه لاستغراق الجنس أيضا وهو فى اللغة عبارة عن النجاة عن العيب وفى الاصطلاح عبارة عن السلامة من كل محنة ومشقة وبلاء فى الدارين . والفرق بين الصلاة والسلام عند من لم يجعل السلام عطفا تفسيريا لها أن الصلاة مخصوصة بالميت والسلام مخصوص بالحى و إنما ذكرهما لأنه متصف بهما لقوله تعالى ـ كل نفس ذائقة الموت ـ ولقوله عليه السلام « المؤمنون لايموتون بل ينقلون من دار الفناء إلى دار البقاء » (على رسوله) الجار والمجرور متعلق بالصلاة والضمير البارز والمجرور فيه راجع إلى الله تعالى و إنما اختار لفظة على دون اللام مع أنه دعاء له لاعليه لتضمن الدعاء معنى النزول أى نزول الرحمة ونحوها و إنما اختار لفظ الرسول على لفظ النبى لأن الرسول من له إلهام إلهى وكتاب ربانى والنبى أعم من أن يكون له كتاب ربانى أم لا وأيد هذا ماذكر فى الكشاف من أن الرسول من معه كتاب كموسى وعيسى على نبينا وعليهما السلام والنبى من ينبئ عن الله تعالى و إن لم يكن معه كتاب وقيل الرسول هو الذى أوحى إليه بجبرائيل والنبى هو الذى أوحى إليه بملك آخر فاختار لفظ الرسول ليعلم أن للرسول كتابا ربانيا و إلهاما إلهيا وأوحى

(محمد الزاجر عن الإذناب) محمد عطف بيان وهو فى الأصل من كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لأفضل الرسل عليه الصلاة والسلام لتحقق ذلك المعنى فى شأنه ثم لأفراد الأمة تفاؤلا والجملة الصلاتية إخبارية صورة إنشائية معنى معطوفة على الجملة الحمدية الانشائية ومعنى الزاجر من الزجر وهو المنع والاذناب بكسر الهمزة مصدر أذنب الرجل : أى صار ذا ذنب أو بفتح الهمزة جمع ذنب كفرخ وأفراخ (الحاث على طلب الثواب) الحث التحريض والثواب جزاء الطاعة فيه إشارة إلى أن العمل ينبغى أن يكون خالصا ومقترنا برجاء الثواب ومنه تأليف الكتاب (وعلى آله

محمد) لاماهما للجنس باعتبار وجوده فى بعض الأفراد والصلاة فى اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار والرحمة ويتعين أحدها بالاضافة إلى المؤمنين والملائكة والله تعالى كتبت ألفها على صورة الواو إيذانا بأنها مقلوبة منها وبالتفخيم، والسلام بمعنى السلامة والنبى فى الأصل نبىء على فعيل من النبأ وهو الخبر ثم جعل اسما لكل من أخبر عن الله تعالى بطريق الالهام ومحمد فى الأصل الذى كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لأفضل الرسل عليهم الصلاة والسلام

لكثرة خصاله المحمودة وأخلاقه المودودة . قال الله تعالى فى حقه ــ وإنك لعلى خلق عظيم ، وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ــ (قوله الزاجر عن الاذناب الحاث على طلب الثواب) اعلم أولا أن لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة إلى الحقيقة وهو معنى واحد لاينفك اللام منه لكنه يتعدد باعتبارات أربعة اعتباره من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده فى أفراده نحو الانسان نوع ويسمى لام الجنس والحقيقة تمييزا عن غيره واعتباره من حيث وجوده فى ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجى واعتباره من حيث وجوده فى ضمن كل الأفراد ويسمى لام الاستغراق واعتباره من حيث وجوده فى بعض الأفراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهنى وقد يسمى لام الجنس أيضا نظرا إلى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا المعنى الأخير والنكرة بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معاملتها من وقوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لأن النكرة تدل بحسب الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام الذهنى يدل بحسبه على الجنس والحقيقة وإرادة فرد غير معين حصلت من قرينة خارجية مثل الأكل والشرب وغيرهما ولذا قد يوصف بالمعرفة أيضا إبقاء للجهتين حظهما وأما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعانى فيما وقع من المواضع فانه ينظر فان وجد عهد وقرينة خارجية على إرادة فرد معين فاللام للعهد الخارجى وإلا فللاستغراق إلا أن يمنع مانع فللجنس والحقيقة إلا أن يمنع مانع فللعهد الذهنى وإذا عرفت هذا فلام الزاجر والحاث للعهد الخارجى والاشارة إلى محمد عليه الصلاة والسلام ولام الاذناب للاستغراق والثواب للعهد الذهنى فتأمل والزجر المنع والنهى والاذناب بكسر الهمزة مصدر أذنب الرجل : أى صار ذا ذنب والحث التحريض والاغراء والثواب جزاء العبادة (قوله وعلى آله

وأوحى إليه بجبرائيل والرسول على وزن الفعول وهو يجىء بمعنى الفاعل والمفعول والمراد منه ههنا المفعول أى المرسل لأنه أرسل إلى بنى آدم وغيره لتبليغ الأحكام (محمد) عطف بيان للرسول وهو كون الاسم الثانى موضحا للاسم الأول ومبينا عند أكثر النحاة وههنا كذلك تأمل وإنما سمى نبينا بمحمد لثبوت المحمودية فى ذاته كذا قال بعض المحققين (الزاجر) بالجر صفة لمحمد : أى المانع (عن الاذناب) الجار مع المجرور متعلق بالزاجر والاذناب جمع ذنب وهو الفعل الذى يبعد الانسان من رحمة الله ويقربه إلى عذابه وهو ما نهى عن إيجاده واقترافه من الله ورسوله (الحاث) بالجر صفة بعد الصفة لمحمد عليه الصلاة والسلام : أى المحرض بالجد والاجتهاد (على طلب الثواب) الجار مع المجرور متعلق بالحاث والثواب ما يستحق العبد به الرحمة والمغفرة من الله تعالى والشفاعة من رسوله لكن ذلك ليس على سبيل الوجوب عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة وإثبات الحجة من الطرفين لايليق بهذا الفن وهو الاطاعة لأمر الله وأمر رسوله وقيل الثواب جزاء الطاعة (وعلى آله) معطوف على رسوله والجار مع المجرور متعلق بالصلاة والضمير البارز المجرور فيه راجع إلى محمد وهو فى الأصل أأل بهمزتين عند البعض قلبت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها كما فى آدم وآمن فصار آل وعند البعض أصله أول لأن تصغيره أويل قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما فى قال وصان فصار آل وعند البعض أصله أهل لأن تصغيره أهيل قلبت الهاء ألفا لتقارب مخرجهما كما قلبت الهمزة هاء كذلك فى قولهم هراق أصله أراق فصار آل قيل هو الأصح اعتمادا على ما وجد فى أكثر الحواشى من تصغيره على أهيل وقيل الأصح أنه فى الأصل أول اعتمادا على ماروى عن الكسائى أنه قال سمعت أعرابيا فصيحا يقول آل أويل وأهل أهيل فكان أهيل تصغيرا لأهل لا لآل وإنما قلبوا الهاء ألفا عند من قال أصله أهل ليعلم أشرفية من أطاع أمر محمد عليه الصلاة والسلام لأن الآل لايستعمل إلا فى الأشراف والأهل يستعمل فى الأشراف والأراذل

وأصحابه) آل الرجل أهل بيته وآله أيضا أتباعه ومنه قولهم الآل كل مؤمن تقى وهو حديث مرفوع وأصل الآل أول لمجىء تصغيره أويل قلبت الواو ألفا والأصحاب جمع صحب وهوجمع صاحب كركب وراكب والصحابة بمعنى الأصحاب واحدها صحابى وهوعند جمهور أهل الحديث كل مسلم صاحب رسول الله ولو ساعة فهو أخص من الآل فذكر الأصحاب بعده تخصيص بعد التعميم لأجل التعظيم كما فى ـ تنزل الملائكة والروح ـ وضمير آله وأصحابه راجع إلى محمد (خير الآل وخير الأصحاب) خير اسم تفضيل أصله أخير نقلت حركة العين إلى الفاء وحذفت الهمزة وكذا شر أصله أشرر و إعلالهما من بين أخواتهما لكثرة استعمالهما و إعراب خير بالرفع على المدح أى هم خير الآل إلى آخره أو بالجر على الوصف للمدح أى الفاضلين على أمم سائر الأنبياء وفيه تلميح إلى قوله تعالى ـ كنتم خير أمة ـ الآية وتتميم السجع وأما كونه احترازا عن الفاسق فمما لاحاجة إليه (أما بعد) مبنى على الضم لكون المضاف إليه منويا أى بعد الفراغ من الحمد والصلاة (فان) العلوم (العربية) كاللغة والصرف والنحو والمعانى ونحوها تسمى بعلم الأدب لتوقف أدب النفس فى المحاورة والدرس عليها

وأصحابه) أصل آل أول بدليل أويل قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وخص استعماله فى الأشراف ومن له خطر عظيم دنيويا كان أو أخرويا والأصحاب جمع صحب بفتح الصاد وسكون الحاء كفرخ وأفراخ وهو جمع صاحب كركب وراكب (قوله خير الآل وخير الأصحاب) خير اسم تفضيل أصله أخير أعل بالنقل والاستغناء و إن لم يعل أخواته لكثرة استعماله وكذا نقيضه وهو شر أصله أشرر فصرفا لخروجهما عن وزن الفعل ولام الآل والأصحاب للاستغراق فتحصل المدح المقصود لا للعهد الخارجى ليحصل احتراز عن بعض أقربائه عليه الصلاة والسلام

يعنى

الذين لم يتبعوه وعن المنافقين فى زمنه عليه السلام وأن يؤذنه إعادة المعرفة لا لأن خيرا اسم تفضيل فيستلزم الاشتراك بين موصوفه وما أضيف إليه فى أصله وهم لا يوصفون به لأنه لايمكن دفعه بأن ماذكرتم فيما إذا قصد به التفضيل على المضاف إليه وأما إذا قصد به الزيادة المطلقة فممنوع وبأن خيرا قد لا يكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة من خير كهين وهين فلا يستلزم الاشتراك المذكور بل لأن بعض أقربائه الذين لم يتبعوه عليه الصلاة والسلام ليسوا بداخلين فى قوله وآله حتى احتيج إلى قيد احتراز عنه . (قال الجوهرى فى الصحاح): آل الرجل أهله وعياله وآل الرجل أيضا أتباعه وهم ليسوا من أتباعه وعياله وهو ظاهر ولا من أهله بدليل قوله تعالى ـ إنه ليس من أهلك ـ حيث لم يتبعه وكذا معنى لأصحاب لايتناول المنافقين لأنه و إن اختلف فى معناها قال جمهور أهل الحديث الأصحاب كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه أو رآه الرسول عليه الصلاة والسلام لكنهم اتفقوا على اشتراط الاسلام والمنافق ليس بمسلم ولو حمل على العهد الخارجى لزم إما تخصيص الصلاة والسلام على بعض الآل والأصحاب إن كانت الاضافة لامية أو عدم معنى محصل إن كانت بيانية وأما قولهم إذا أعيدت المعرفة كانت عين الأول فعند عدم

وأما قوله تعالى ـ أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ـ فباعتبار الدنيا لاباعتبار الآخرة أو لتصور فرعون نفسه من أولى الخطر (وصحبه) بالجر وهو معطوف على آله والضمير البارز المجرور فيه راجع إلى محمد أيضا وهو جمع صاحب كركب جمع راكب وجمعه أصحاب والفرق بين الآل والأصحاب أن الآل كل مؤمن تقى نقى كذا أجاب رسول الله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن الآل سواء رآه فى الدنيا وصاحبه أولا والأصحاب كل مؤمن رآه وصاحبه ولو ساعة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا والأعم هو الآل والفرق بينهما وبين الأهل أن الأهل أعم منهما لأن الأهل يطلق على أهل البيت والعشيرة سواء كانوا متحدين فى الدين أولا بخلاف الآل والأصحاب كذا فرق العلماء المحققون (خير الآل وخير الأصحاب) فيه لف ونشر تقديره على آله خير الآل وعلى أصحابه خير الأصحاب و يجوز فى لفظ الخير النصب والرفع والجر أما النصب فبتقدير أعنى وأما الجر فعلى البدلية أو الوصفية من المجرور وأما الرفع فبتقدير مبتدأ محذوف وعلى تقدير النصب احترز عن المؤمن العاصى وعلى تقدير الجر والرفع احترز عن آل سائر الأنبياء وأصحابهم لأن آل محمد خير الآل وخير الأصحاب وفى الحديث إشارة إلى ذلك وقيل احترز بقوله خير الآل عن الذين قد أطلق عليهم اسم الآل ثم زال ذلك الاسم عنهم كالمرتد وبقوله خير الأصحاب احترز عن الذين قد صحبوه زمانا ثم لم يطيعوا أمره كالمنافقين ونحوهم وقيل احترز بقوله خير الآل عن أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم كمعتقد أهل السنة والجماعة كالمعتزلة مثلا وبقوله خير الأصحاب احترز عن الذين قد رأوه ولكن لم يؤمنوا به كأبى جهل ونحوه .
أما بعد : أى بعد الفراغ من البسملة وحمد الله والصلاة على رسوله على سبيل القصد وعلى آله وأصحابه على سبيل التبع (فان العربية) أى علوم العربية على تقدير حذف مضاف و إقامة المضاف إليه مقامه

(وسيلة) وهى مايتقرب به إلى المطلوب (إلى العلوم الشرعية) التى بها نناط سعادة الدارين وهى التفسير والحديث والفقه والفرائض (وأحد أركانها) الأركان جمع ركن وهومايقوم به الشيء أى أحد أقسام العلوم العربية (التصريف) أى علم الصرف وفى صيغة التكثير إشارة إلى أن فى هذا الفن تصرفات كثيرة ولام التعريف فى علم الفن كالصرف والنحو للرمز إلى أنه وصف فى الأصل. والتصريف فى اللغة التغيير وفى الاصطلاح يطاق على فنين أحدهما يبحث فيه عن الموزونات أعنى الأمثلة المختلفة باعتبار اشتقاقها من المصادر ويسمى علم الاشتقاق. ويعرف بأنه علم بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة. وثانيهما مايبحث فيه عن القواعد الوزنية للوصول إلى المعانى الموزونية ويسمى علم الأوزان. ويعرف بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب وفى هذا الفن لايبحث عن الاشتقاق ولاعن المصدر بطريق الأصالة لعدم كليته بل بالتبع والمختصر المشروح من الفن الأوّل والمختلفة بمعنى المتنوعة والمعانى المقصودة معانى المشتقات من الأفعال والأسماء والأصل الواحد فى الاشتقاق المصدر لأن مفهومه واحد وهو الحدث جنس وتحتـه أنواع وهى معانى المختلفات وتحتها أفراد وهى معانى المطردات أعنى الأحداث الموصوف بها الأشخاص فالجنس أحق بالأصالة لاطلاقه عن القيود فقول

الكوفيين بأصالة الفعل محمول على أصالته باعتبار الوزن فان ماوضع له الوزن أوّلا الماضى ثم المضارع ثم المصدر فاعتبر مؤخر العدم إطراده فحينئذ لانزاع بين الفريقين فى الحقيقة. ولما كان حاصـل كلامه أن التصريف وسيلة على حدة لايستغنى عن معرفتها بينـه بقوله (لأنه) الضمير للشأن (به) أى بسبب التصريف لابغيره (يصير القليل)

يعنى الألف واللام أقيم مقام المضاف وإنما أدخل الفاء فى فان لكونه جوابا لأما والمراد من العلوم العربية اللغة والتصريف والنحو والمنطق والمعانى والبيان والبديع ونحوها (وسيلة) الوسيلة هى عبارة عما يتوصل بها إلى المطلوب والمقصود وهى السبب الموصل إلى المقصد الأقصى والمراد منها ههنا القوّة الحاصلة لاستخراج المسائل العويصات وانفهام المعانى الدقائق عن الألفاظ الموجزة المعجزة بسبب قراءة العلوم العربية (إلى العلوم) أى إلى انفهام معانيها والجار مع المجرور متعلق بالوسيلة والعلوم جمع علم والعلم حصول صورة الشىء عند العقل وقيل وصول النفس إلى معنى الشىء (الشرعية) بالجر صفة العلوم المنسوبة إلى الشرع وهى التفسير والحديث والكلام والفقه والأخلاق (وأحد أركانها) أى أحد أركان العلوم العربيـة والأركان جمع ركن والركن فى اللغة عبارة عن جانب الشيء وفى الشرع عبارة عن كون الشىء جزءا داخليا لشىء آخر لايتم هذا الشيء إلا بذلك الشىء (التصريف) وهو فى اللغة عبارة عن التغيير وفى اصطلاح أهل هذا الفن عبارة عن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة كما عرّفه الزنجانى رحمه الله تعالى والمراد من الأصل الواحد المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ومن الأمثـلة المختلفة الأمثـلة المتنوّعة نحو نصر ينصر نصرا انصر لاتنصر ناصر منصور وغيرها ومن المعانى المقصودة الماضى والمضارع والأمر والنهى وغيرها كما مر مثالها آنفا. قيل فى تعريفه هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنيـة الكلم التى ليست باعراب وقيل هو آلة قانونيـة يعرف بها صحة الفعل وفساده (لأنه) أى الشأن (به) أى بسبب التصريف (يصير القليل) وهو ضدّ الكثير والمراد منـه المصدر

المانع والقرينة على خلافه (قوله وسيلة) هى مايتقرب به إلى الغير قوله (قوله وأحد أركانها التصريف) الركن مايقوم به الشيء فيتناول نفس الماهية إن كانت بسيطة وجزءها إن كانت مركبة والتصريف علم لهذا العلم ولامه مزيدة للمح معنى الوصفية. وبيانه أن العلم ثلاثة أقسام قسم يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها أو الغالب بها أو المؤول بواحد من الجنس أو المثنى أو المجموع بالجمع الصحيح وقسم يجوز وهو ما كان فى الأصل مصدرا أوصفة وقسم يمتنع وهو ماعداهما والتصريف من الثانى (قوله لأنه يصير) أى إنما سمى هذا العلم تصريفا لأنه فى اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الأصل الواحد إلى الفروع الكثيرة ويمكن أن يقال تقديره إنما كان من العربية لأنه به يصير اللفظ القليل العربى ألفاظا كثيرة فيكون باحثا عن أحوال الألفاظ العربية وما يكون كذلك فهو من العلوم العربية (قوله به) أى بسبب التصريف قدم على متعلقه لافادة الحصر. فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت من الواضع وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة أو التصديق أو المسائل فأنى يكون المتأخر سببا للمتقدم. قلت المراد من هـذه الصيرورة هى الصادرة من كل مصرف يصرف الكلم بسبب معرفة قواعد الصرف كما يقال فى العرف صرفت الكلمة وإن كان المصرف فى الحقيقة هو الواضع ويمكن أن يقال استعير الصيرورة المذكورة لمعنى العلم بها إطلاقا لاسم المتعلق على المتعلق ثم

من **الأفعال** أي كائناما كان من أنواع الفعل (كثيرا) **مختلفا بالصيغة والدلالة فتحصل كلمات كثيرة متأدية إلى معرفة أحكام الشرع فلابد من تحصيل الفن** (والله الموفق) أي الهادي لأسباب المقصود (والمرشد) إلى سواء الطريق لمن توجه إليه في طلب المقصود . **ثم لما كان الفعل** الماضي مبدأ سلسلة المشتقات ومأخذ الأبواب الصرفية بدأ بتقسيم **الأفعال** لبيان الأبواب التي هي **أشرف مباحث الفن فقال (الأفعال)** أي جنسها إذ كل فرد منها ليس (على ضربين) أي على نوعين أحدهما (أصلي) وهو ما تجرد ماضيه عن الزائد **ولا يهرب عن الخروج** من الكسرة إلى **الضمة** التي في الآخر كما في يضرب لأن الضمة لكونها في حيز الزوال في **حكم العدم (و) ثانيهما (ذو زيادة) وهو** ما اشتمل ماضيه على الزائد (فالأصلي على ضربين) أيضا (ثلاثي ورباعي) لم يبين من الأصلي غيرهما **إذ الأصل في كل كلمة** متمكنة أن يكون على ثلاثة أحرف كما بين في موضعه ولكن جوز الرباعي على قلته لنوع **توسع في التصرف ولم يجوز الخماسي** المجرد في الفعل لثقله بتعدد معنى الفعل بخلاف الاسم نحو جحمرش وأما المزيد فيه فالزائد فيه لكونه عارضا **كالمعدوم**

اشتق منها فعل **فمعنى** يصير القليل به يعلم صيرورته إياه **فمعنى السببية** حينئذ ظاهر (قوله من الأفعال) بيان لقوله القليل **فيكون المراد** منها ههنا الأفعال الحقيقية وهي المصادر أو لقوله كثيرا فيكون المراد منها الأفعال المصطلحة وهي **الماضي والمضارع والأمر** والنهي ولكن يرد عليهما أن القليل الصائر كثيرا عام لكل فرد فيتناول الجامد للصائر **مثنى ومجموعا** ومصغر أو نحو ذلك وكذا الكثير لأن **بحث الصرف** عام فلا وجه للتخصيص بالذكر اللهم **إلا** أن يقال اكتفى **بذكر أعظم** الأقسام كما اكتفى ببيان أحدهما بناء على **أن أكثر الأبحاث في هذه** الرسالة عنه (قوله الموفق) التوفيق جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه (قوله المرشد) الارشاد هو الدلالة **إلى** الصراط المستقيم

(من الأفعال) المشتقة منه والأفعال جمع فعل والفعل ما دل على معنى في نفسه **مقترن** بأحد الأزمنة الثلاثة وقيل الفعل كون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام قاطعا والانفعال **على عكس هذا** (كثيرا) وهو ضد القليل والمراد من الكثير ههنا الأفعال المشتقة من المصدر كما **وصفناه وهي** الماضي والمضارع والأمر والنهي وغير ذلك (والله الموفق) أي الميسر مقصود عباده مطابقا وموافقا لما يحبه ويرضاه وهو من التوفيق والتوفيق جعل الله فعل عباده مطابقا وموافقا لما **يحبه ويرضاه وقيل هو** موافقة تدبير العبد إلى تقدير الحق وقيل تقريب العبد إلى **السعادة الأبدية** (والمرشد) أي **الدال إلى** الطريق المستقيم وهو من الارشاد والارشاد هو الدلالة **إلى المقصود** المهم والفرق بين الموفق والمرشد أن المرشد أعم من الموفق لأن الله تعالى أرشد الكفار **بالقرآن** والرسول لكن لم يوفقهم له (**الأفعال** على ضربين) أي على نوعين (وإنما لم يذكر الحروف لعدم تصرفها ولم **يذكر** الأسماء **أيضا** مع أن لها تصريفا من التوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة لأنه أراد **بيان** حصر الأفعال لا حصر الأسماء) (أصلي) أي مجرد خال عن الزيادة وهو بالجر **بدل من قوله على ضربين** بدل البعض من الكل وبالرفع خبر لمبتدإ محذوف تقديره **أحدهما** أصلي ومراد **المصنف** الرفع لا الجر ويدل على هذا قوله عاطفا (وذو زيادة) بالواو لا بالياء **إعلاما بذلك** لكن إرادة **الجر أولى من إرادة الرفع لأنه** يلزم **من** إرادة ذلك الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية وأما الياء الساكنة **فيه فليست** بحاجز حصين لما قبلها عما بعدها (فالأصلي) أي الأفعال الأصلية (على ضربين) أيضا **(ثلاثي ورباعي)**

يجوز

(قوله الأفعال على ضربين) لما دخل لام التعريف على أفعال وامتنع الاستغراق إذ يكون معناه حينئذ **كل** فرد من أفراد الفعل على ضربين وهذا **بين الفساد** واضمحل معنى الجمعية وأريد به طبيعته العامة فمعناه مفهوم الفعل مشتمل على نوعين اشتمال الكلي الواحد على **جزئياته الكثيرة** ومعنى حمله عليها وجوده فيها بمعنى أنه يمكن أن يؤخذ **من** كل جزئي معنى كلي حاصل **في** العقل بتجريده عن **المشخصات إذ المطلق** أعني الكلي الطبيعي غير موجود في الخارج عند المحققين إذ يلزم أن يكون الشيء الواحد في حالة واحدة **موجودا في أمكنة** متعددة وذلك بين الاستحالة وإن قال أكثر الناس إنه موجود في ضمن الأشخاص لأنه جزء منها فالشامل **هو الكلي والمشمول** كل واحد من جزئياته ويجوز أن يكون **مجموع** جزئياته وأما المشمول في اشتمال **الكل** على أجزائه فكل جزء منها **لا مجموعها إذ هو** شامل ولابد من الفرق وإنما خص الأفعال بالذكر **مع أن** الاسم أيضا مشتمل على ضربين لقلة البحث عنه في هذا **المختصر وأما** الحرف فلا يبحث عنه الصرف لعدم تصرفه (قوله أصلي وذو زيادة) أي أحدهما فعل أصلي وهو ما تجرد ماضيه عن الزيادة وثانيهما فعل ذو زيادة وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد وإنما قدرنا الفعل تنبيها على أن القسم يجب أن يكون أخص من المقسم **في التحقيق** وإن جاز أن يكون أعم منه في الظاهر **(قوله فالأصلي ثلاثي ورباعي) أي كل فرد مما يصدق عليه مفهوم الأصلي**

(قوله فالثلاثى ما) أى فعل أصلى (كان ماضيه على ثلاثة أحرف) لايقال هذا التفسير لايصدق على الماضى إذليس **للماضى ماض** **لأن** المراد أن الثلاثى نوع كان ماضيه كذا ووصف أفراده كنصر بالثلاثى مجاز تأمل (وهو ستة أبواب) **لأن عين ماضى الثلاثى** إما مفتوح أومكسور أومضموم فعلى الأول عين المضارع إما مفتوح وهو الباب الثالث أو **مكسوروهو الباب الثانى** **أومضموم** وهو الباب الأول وعلى الثانى فعين المضارع إما مفتوح وهوالباب الرابع أومكسور وهوالسادس **أومضموم وهذا** لم يجئ لئلا يلزم اجتماع الثقيلين فى باب واحد ونحو فضل يفضل من اللغات المتداخلة وعلى الثالث فعين المضارع **إمامضموم وهو** الباب الخامس أومكسور أومفتوح وهذان لم يجيئا لأن فعل بالضم لما اختص بأفعال صادرة من الطبائع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يوقعوا مخالفة عين مضارعه إيماء إلى ذلك فبقى من التسعة **(١١)** المتصورة عقلا ستة وأبواب الثلاثى قد تطلق على الأوزان الماضية فقط **فتعدّ الأبواب** ثلاثة وقد تطلق على الموزونات فتعد الأبواب ستة وأصل الباب بوب بدليل جمعه على أبواب

يصدق عليه مفهوم الثلاثى أو مفهوم الرباعى على أن الواو الجامعة بمعنى أو القاسمة فيكون بمعنى المنفصلة حقيقة ولا يخفى أنه لا يمكن أن يراد من الأصلى طبيعته العامة كما أريد مما سبق فتأمل (قوله فالثلاثى ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف) أى مفهوم الثلاثى وحقيقة أصله ما كان ماضيه مشتملا على ثلاثة أحرف فقط . فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضى كما لايخفى والجمع لابد منه فى التعريفات . قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون مقام التعريف ما يفهم المبتدى بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسير الفهم عليه كما كان ههنا كذلك فان تعريف الثلاثى الجامع وهو ما كان حروفه الأصول ثلاثة فقط غير أن المبتدى لايميز الأصول عن الزوائد فيتسامحون ويذكرون بدله ماهو قريب إلى فهم المبتدى ليمكن به استنباط التعريف عنه بسهولة فلايبالون بعدم جمعه أومنعه لأنه ليس بتعريف على الحقيقة منها التعريفات المشتملة على لفظ كل فانها لاتصدق على كل فرد مما صدق عليه . المعرف وهو ظاهر لكنها يسير فهمها للمبتدى مع أنها يمكن استنباط التعريف عنها بسهولة ويمكن أن يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فانهم [illegible] الأخص [illegible] متصادق فى الجملة (قوله وهو ستة أبواب

يجوز الجر والرفع فيهما على ماذكرناه آنفا . قيل ضم الثاء الأولى فى قوله ثلاثى وضم الراء فى قوله رباعى شاذ إذ الأوّل منسوب إلى ثلاثة والثانى منسوب إلى أربعة فالقياس ثلاثى بفتح الثاء وأربعى بسكون الراء و بلامدّ الباء و إنما لم ينقص الفعل المجرد عن الزيادة على ثلاثة أحرف ولم يزد على أربعة أحرف لأنه لايوجد كلمة فى الفعل أقل من ثلاثة أحرف لأنه لابد لنا من حرف يبتدأ به ومن حرف يوقف عليه ومن حرف يتوسط بينهما وأيضا لاتوجد كلمة فى الفعل أكثر أحرفا من أربعة وكلها أصلى و إنما قيدنا عدم وجودهما فى الفعل لأنهما قد يوجدان فى الاسم نحو زبرج وجحمرش ثم الزائد رباعى وخماسى وسداسى كما سيجىء ثم كل واحد من الأصلى والزائد سالم وغير سالم والسالم ماسلمت حروفه الأصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف وغير السالم عكسه ولا فرق بين السالم والصحيح عند البعض ومنهم صاحب المراح وعند البعض بينهما عموم وخصوص مطلق والأخص هو الصحيح لأن الصحيح عند ذلك البعض ماخلا فاؤه وعينه ولامه من حروف العلة و إن وجد الهمزة والتضعيف فى أحدها والسالم ماسلمت منهما أيضا ومنهم الزنجانى والشيخ (**فالثلاثى**) أى الثلاثى المجرد عن الزيادة (**ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف**) أصول نحو نصر وكرم و إنما قدم الثلاثى على الرباعى فى الوضع ليوافق الوضع الطبع لأنه مقدم عليه طبعا وقيل إنما قدم عليه إذ الثلاثى أصل بالنسبة إلى الرباعى و إنما قدم الثلاثى المجرد على المزيد فيه لأن المجرد أصل بالنسبة إلى الزائد والأصل أولى بالتقديم (**وهو**) أى الثلاثى المجرد (**ستة أبواب**) من ثلاثة أبنية و إنما انحصر الثلاثى المجرد فى ستة أبواب لأنه لايخلو إما أن يكون عين ماضيه مفتوحا أومكسورا أومضموما و إن كان الأوّل فقد يأتى فى مضارعه يفعل بضم العين و يفعل بكسرها و يفعل بفتحها و إن كان الثانى فقد يأتى فى مضارعه يفعل بفتحها و يفعل بكسرها ولا يأتى يفعل بضمها وسيأتى علته إن شاء الله تعالى و إن كان الثالث فمضارعه يفعل بضم العين ولا يأتى منه يفعل بكسرها ولا يفعل بفتحها وسيأتى علتهما إن شاء الله تعالى فصار مجموعها ستة أبواب . فان قيل إن مقتضى العقل أن يكون الثلاثى المجرد اثنى عشر بابا لأن لكل حرف فعل أربعة أحوال الفتحة والضمة والكسرة والسكون ومجموعها اثنا عشر حالا فيتضمن كل حال بابا . قلنا لأن ماسوى الفتحة لايجىء من الفاء أما السكون فلتعذر الابتداء بالساكن وأما الضم

(الأول) اسم لفرد سابق غير مسبوق أصله وول بالواوين أدغمت الواو الأولى بعد سلب حركتها فى الثانية وزيدت فى أوله همزة للابتداء وقيل أصله أوأل قلبت الهمزة واوا فأدغمت واللام فيه عوض عن المضاف إليه أى أول الأبواب الستة (فعل يفعل) أى ما يتصرف منه مطلقا اسما كان أو فعلا وإنما خصوا فعل بالوزن لوجود حرف من مخارج ثلاثة أى الشفة والحلق والوسط ولكونه أعم الأفعال معنى ويصح استعماله فى معنى كل فعل نحو فعل النصر وفعل الضرب وغيرهما (بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر) الغبور من الأضداد يطلق على الماضى والمستقبل فلفهم . اعلم أن منهم من نظر فى ترتيب الأبواب إلى شدة اختلاف حركة العين (١٢) لأنها أدل على اختلاف معانى الأبواب فقدم باب ضرب لأن الاختلاف بين والكسر أكثر منه بين الفتح والضم لأن الفتح علوى والكسر سفلى والضم بينهما فهو أحق بكونه من دعائم الأبواب ومنهم من اعتبر الأولية على المعنى والأكثرية اشتقاقا فقدم باب نصر لكثرة لغاته ومعانيه ولذا يردّ إليه أكثر الأبواب عند بناء المغالبة وهى أن يقصد كل مشارك مغالبة على صاحبه فى الفعل المقصود فيسند الفعل إلى الغالب نحو ضاربنى فضربته أى غلبته بالضرب وضاربنى أضربه بضم الراء أى أغلبه بالضرب .

والكسر فلأن فيهما كلفة واستثقالا والطبائع لا تميل إليهما أما الضمة لبناء المفعول فللفرق بين بنائه وبناء الفاعل ولم يعكس الأمر لأن بناء الفاعل أكثر من بناء المفعول وأما شهد بكسر الشين فإنه ليس بأصل لأنه فرع شهد بفتح الشين وكسر الهاء فتعينت له حالة واحدة وهى الفتح لأن الفتحة أخف الحركات والطبائع تميل إليها وواحدة من تلك الأحوال لا تجيء من العين وهى السكون لأنه إذا اتصل بالفعل ضمير المتكلم أو المخاطب أو المؤنث وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل به فلو سكن العين التقى الساكنان على غير حده فوجب حذف أحدهما فيؤدى ذلك إلى إبطال البناء لأنه لا يوجد شيء دل على حذفه فتعين للعين ثلاثة أحوال الفتحة والكسرة والضمة واثنتان من تلك الأحوال لا يجيئان من اللام وهما الضمة والكسرة لعدم وجودهما فى كلام العرب واثنتان منها قد يجيئان منه الفتح والسكون أما الفتح فلأن الماضى بنى على الفتح وأما السكون فلأن الأصل فى البناء السكون فلهذا ظهر عند اتصاله بضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث عند البعض فبقيت لك ستة أحوال من اثنى عشر حالا فيجيء من كل حال باب كما قلتم . فإن قيل إن لم يتصور المقتضى المذكور بالعقل يتصور المقتضى بالقياس تسعة أبواب وذلك أن من فعل بفتح العين يجيء ثلاثة أبواب كما يجيء مثاله فى المتن وكذا القياس فى فعل بكسر العين وفعل بضمها لاستوائهما مع الفتحة فى كونهما حركة . قلنا لا يجيء عين مضارع فعل بكسر العين مضموما لئلا يتحرك حرف واحد بالأثقل لا انتقال اللازم بعد الثقل اللازم لئلا يلزم الجمع بين الضمة والكسرة ولئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وأما جمعهما فى يضرب فليس بمعتبر لأن ضم الباء فيه فى معرض الزوال فلهذا سقط فى الجزوم وتبدل فتحة فى النصب وأما فضل يفضل ودوم يدوم بكسر العين فى الماضى وضمها فى الغابر فمن الشذوذ أو من اللغات المتداخلة على ما رواه ابن الحاجب ولا يجيء عين مضارع فعل بضم العين مكسورا ولا مفتوحا أما الكسر فلئلا يلزم الجمع بين الضم والكسر وأما الفتح فلعدم وجوده فى اللغة الجيدة أما كود يكود بضم الواو فى الماضى وفتحها فى الغابر فعلى لغة رديئة على ما رواه الزمخشرى أو من الشذوذ على ما رواه سيبويه وقيل إنما يجيء عين مضارع هذا الباب مكسورا لا مفتوحا ليطابق اللفظ المعنى وذلك أنه لما كان مخالفا جميع الأبنية فى المعنى وهو عدم مجيئه متعديا جعل لفظه مخالفا جميع الأبنية ليكون اللفظ مطابقا بالمعنى فبقيت لك ستة أبواب من الأبواب التسعة التى تتصور من مقتضى القياس (الأول) من الأبواب الستة أصله وول بالواوين أدغمت الواو الأولى فى الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة فى أوله لتعذر الابتداء بالساكن فصار أول ثم أدخل الألف واللام فيه بدل الاضافة إذ تقديره أول الأبواب الستة (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر) أى بضم العين

الأول فعل يفعل) أى الباب الأول مجموع موزونهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولهما واكتفى بالأول لكون الامتياز بين الأبواب به والمراد من موزونهما ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين فى الأصول والأصوب أن يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقى فلا يحتاج إلى تكلف وتعسف والتعريف الواضح للباب الأول هو مجموع كلمات متصرفة خالية من ماض معلوم مضموم العين أو مكسورها أو مضارع معلوم مفتوح العين أو مكسورها وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولهما وكان كل منها مشاركا للآخر فى الأصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضمومها من غير تداخل اللغتين [illegible]

(والثانى) من تلك الأبواب (فعل يفعل بفتحها) أى بفتح العين (فى الماضى وكسرها فى الغابر والثالث فعل يفعل بفتحها فى الماضى والغابر) وهذا الباب معدول فى الحقيقة عن مكسور العين أو مضمومها لأجل حرف الحلق فبهذا يشهد قلة لغاته واستعماله (والرابع فعل يفعل بكسرها) أى بكسر العين (فى الماضى وفتحها فى الغابر والخامس فعل يفعل بضمها فى الماضى والغابر) أخر الخامس لقلته بالنسبة إلى الرابع واختصاصه باللازم وأما قولهم رحبتك الدار فمن قبيل الحذف والايصال تقديره رحبت بك الدار أى وسعت لك فحذف الجار لكثرة الاستعمال (والسادس فعل يفعل بكسرها فى الماضى والغابر) أخره عن الخامس مع أنه من فعل مكسور العين لقلته

العين فى المضارع . أقول لوقال موضع الغابر المضارع لكان أنفى للاحتمال لأن الغابر من الغبور وهو من المصادر الأضداد يطلق على الماضى والمضارع ، اللهم أن يقال هذا الاحتمال مندفع بقوله فيما قبله بفتح العين فى الماضى تأمل وهذا الباب يجىء متعديا ولازما أما المتعدى منه كنصر ينصر وقتل يقتل ونحوهما وأما اللازم منه كعثر يعثر وقعد يقعد ونحوهما وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يجىء عين مضارعه مكسورا من بناء هذا الباب إذ الضم أقوى الحركات والكسر أضعفها فقدم الأقوى على الأضعف أو لأن الضم علوى والكسر سفلى والعلوى مقدم على السفلى فى الحرمة فقدمه عليه فى الوضع والمرتبة أو لأن مجىء يفعل بضم العين من فعل بفتح العين سماعى ومجىء يفعل بكسر العين من فعل بفتحها قياسى والسماعى مقدم على القياسى وأما كون الوضع على العكس فى بعض النسخ فلا وجه له (والثانى) من تلك الأبواب (فعل يفعل بفتحها) أى بفتح العين (فى الماضى وكسرها فى الغابر) أى بكسر العين فى المضارع وهذا الباب يجىء متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه كضرب يضرب ورمى رمى ونحوهما وأما اللازم منه كجلس يجلس ونعم ينعم على أن الكسر لغة فيه ونحوهما وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يجىء عين مضارعه مفتوحا من بناء هذا الباب لأن صيغة الماضى والمضارع مختلفة فى هذا الباب ومتفقة فى ذلك الباب والمختلف مقدم على المتفق عند الصرفيين (والثالث) من تلك الأبواب (فعل يفعل بفتحها) أى بفتح العين (فى الماضى والغابر) وهذا الباب يجىء متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه منع يمنع وفتح يفتح وأما اللازم منه كبدأ يبدأ وأبى يأبى ونحوهما وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يجىء عين مضارعه مفتوحا وعين ماضيه مكسورا لأن الفتح أصل والكسر فرع والأصل مقدم على الفرع أو لأن الفتح علوى والكسر سفلى كما مر فقدمه عليه أو لأن الفتح غير محتاج إلى تحريك عضو عند التلفظ بخلاف الكسر ويكون أخف الحركات والطبائع تميل إليه فيكون أحق بالتقديم وإنما قدم الأبنية التى تجىء من فعل بفتح العين على الأبنية التى تجىء من فعل بكسر العين ومن فعل بضم العين لأن فعل بفتحها أقوى منهما ولهذا تجىء الأبنية منه أكثر منهما (والرابع) من تلك الأبواب (فعل يفعل بكسرها) أى بكسر العين (فى الماضى وفتحها فى الغابر) أى بفتح العين فى المضارع وهذا الباب يجىء متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه كعلم يعلم وسمع يسمع ونحوهما وأما اللازم منه كفرح يفرح ويئس ييأس على أن الكسر فى المضارع لغة وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يكون عين ماضيه ومضارعه مضموما لأن فى هذا الباب يحتاج إلى تحريك عضو واحد لأجل الكسر وهو الفك الأسفل وفى ذلك الباب يحتاج إلى تحريك العضوين لأجل الضم وهما الشفتان ويكون هذا الباب أخف بالنسبة إلى ذلك الباب والأخف أولى بالتقديم (والخامس) من تلك الأبواب (فعل يفعل ضمها) أى بضم العين (فى الماضى والغابر) وهذا الباب يجىء لازما لامتعديا نحو حسن يحسن وعظم يعظم ونحوهما وإنما لم يتعد هذا الباب لأنه للأفعال الغريزية والأفعال الطبيعية والنعوت فلا يتجاوز تعلقه بالمفعول بل يختص بالفاعل وأما قولهم رحبتك الدار فهو شاذ وقيل إنه لازم وتعديته بسبب الباء لأن أصله رحبت بك الدار فحذفوا الباء لكثرة استعماله وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يكون عين ماضيه ومضارعه مكسورا لأن الضم أقوى الحركات والكسر أضعفها كما مر أو لأن مجىء الكسر فيهما على الشذوذ والندرة فقدمه عليه لهذا وأما تقديم بناء فعل بكسر العين على بناء فعل بضم العين مع أن الضم أقوى الحركات نظرا إلى كثرة مجىء الأبواب منه بالنسبة إليه تأمل (والسادس) من تلك الأبواب (فعل يفعل بكسرها) أى بكسر العين (فى الماضى والغابر) هذا

أبواب على الثلاثى نظر يظهر بالتأمل وعلى تحقيقنا هذا لايرد الاعتراض بالفعل المبنى للمفعول حيث إنه لايدخل فى هذه الأبواب الستة بالنظر إلى ظاهر ما ذكره المصنف لأنه داخل فى باب فعل المبنى للفاعل ولا بالأفعال الغير المتصرفة نحو نعم و بئس من حيث إنها أفعال ثلاثية لم تدخل فى هذه الستة لأن بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لايدخل فى المقسم لخروجه عن الأقسام

بشهادة أنهم قالوا إنه من الصحيح وارد على الشذوذ. ولما كان للباب الثالث شرط لابدّ من ذكره أورده بعد تمام الأبواب لطول ذيله فقال **(وما)** أى فعل **(كان مختصا بالباب الثالث)** أى امتاز من بين الأبواب بالفتحتين **(لايكون)** أى يوجد ذلك المختصّ على حال **(إلا عينه أولامه أحد من حروف الحلق)** عينه مبتدأ وأحد خبره والجملة الاسمية حالية بالضمير وحده أى إلاحال كون عينه أولامه أحدا منها والسرّ فى ذلك أن الباب بالفتح فيهما يكون فى كمال الخفة ولا يكون مُعادلا لأخواته فاشترط حرف ثقيل فى عينه أولامه ليحصل التعادل ولم يشترط أن يكون الحرف فى فاء الفعل لأنه يسكن فى مضارعه فلايتمّ الغرض فكل باب مختص بالفتحتين لايأتى بدون حرف الحلق **(إلا أبى يأبى فانه)** جاء بالفتحتين بلاحرف الحلق فهو **(شاذ)** أى مخالف للقياس ومستثنى من القاعدة السابقة ، قيل السرّ فى مجيئه بالفتحتين مع عدم حرف الحلق أنه علم انقلاب الياء ألفا لوفتح العين والألف من حروف الحلق فجىء بالفتحتين لوجود الشرط تقديرا وأما قلى يقلى بالفتح فيهما فلغة غيرفصيحة ولا كلام فيها والفصيح يقلى بالكسر وركن يركن من المتداخلة . اعلم أن الواقع على خلاف القياس إن صدر من الواضع كأبى يأبى واستحوذ بلاقلب الواو ألفا فهو مقبول مستعمل على ألسنة الفصحاء وإن صدر من غيره فان وجد نظيره فيما صدر عن الواضع فمجوّز غير فصيح كقوله :

الحمـــد لله العلىّ الأجلل

بترك الادغام فانه نظير قطط شعره وإلا فقبيح كدخول حرف التعريف على الفعل فى قوله :

* ومن جحره بالشيحة اليتقصع * وبالجملة فالشاذ مايكون بخلاف القياس وإن كثر وقوعه وأما النادر فما قلّ وقوعه وإن كان على القياس والضعيف مالم يثبت على ألسنة الفصحاء

الباب يجىء متعديا ولازما أما المتعدى منه كحسب يحسب لوأريد به الحساب على أن الفتح لغة فيه وورث يرث ونحوهما وأما اللازم منه كنعم ينعم على أن الفتح لغة فيه ووثق يثق ونحوهما **(وما كان مختصا)** أى الباب الذى يكون مختصا **(بالباب الثالث)** وهو ما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا **(لايكون عينه أولامه إلاحرفا من حروف الحلق إلا أبى يأبى)** هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره إنكم قلتم إن عين الماضى والمضارع لايكون مفتوحا إلا إذا كان عينه أولامه حرفا من حروف الحلق وعين أبى يأبى فى الماضى والمضارع مفتوح وليس عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق فأجاب عنه بقوله إلا أبى يأبى **(شاذ)** أى مخالف للقياس ولايعتدّ به ولايقاس عليه غيره سواء كان وجوده قليلا أوكثيرا فلهذا قال الزنجانى وشارح المراح فى شرحهما المراد بالشاذ فى كلامهم مايكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته . فان قيل كيف يكون أبى يأبى شاذا وهو يجىء فى الكلام الفصيح وهو قوله تعالى ـ ويأبى الله إلا أن يتمّ نوره ـ . قلنا كونه شاذ لاينافى وقوعه فى كلام فصيح فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام : قسم يخالف القياس دون الاستعمال كقود وصيد وعور واعتور واستحوذ والقاعدة فى هذه الكلمات قلب حرف العلة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والاستعمال بخلافها كما قال الله تعالى ـ استحوذ عليهم الشيطان ـ بلا قلب الواو ألفا مع أن القياس يقتضى ذلك ، وقسم مخالف للاستعمال دون القياس كقوله : * وأم أوعال كها أوأقربا * والاستعمال بخلافه كهى ، وقسم مخالف لهما معا كقوله :

ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

فأدخل الألف واللام فى الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال فالأوّلان مقبولان دون الثالث ، قيل أبى يأبى من القسم الأوّل وقيل السر فى وقوع أبى يأبى من هذا الباب مع خلو عينه أولامه من حروف الحلق أن أبى بمعنى امتنع وامتنع فرع منع ولام منع حرف حلق فحمل أبى يأبى عليه فكان لامه حرفا من حروف الحلق فى المعنى وقيل إن الياء فى أبى منقلبة عن الألف والألف واحد من حروف الحلق وإن لم يعتدّ بها أو أنها فى أصل وضعها كالهمزة وهى من حروف الحلق فيكون أبى يأبى على القياس وأما ركن يركن

لايضر بل يجب (قوله وما كان مختصا بالباب الثالث) أراد بالاختصاص به الاتيان منه إطلاقا لاسم الملزوم على لازمه إذ يشترط فى كل ماجاء من الباب الثالث هذا الشرط فلاوجه لتخصيص المختصّ به بالذكر **(قوله لايكون إلاعينه أولامه أحد من حروف الحلق)** يجوز أن تكون كان ناقصة والمستثنى المفرغ وهو الجملة الاسمية خبر تقديره لا يكون ذلك المختصّ شيئا من الأشياء إلا عينه الخ ويجوز أن تكون تامة والمستثنى حالا من فاعله بالضمير وحده على ماهو وارد على الندرة فتقديره لايوجد ذلك المختص كائنا على حال من الأحوال إلاعينه أولامه أحد من حروف الحلق أى إلاحال كون عينه أولامه أحدا منها وعلى الأوّل يكون الحصر ضافيا **(قوله إلا أبى يأبى)** استثناء من فاعل لا يكون بملاحظة الاستثناء الأوّل تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه أولامه أحد منها إلا أبى أبى

(وحروف الحلق ستة الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة) لم يذكر الألف لأن وقوعه فى الكلمات المتمكنة ليس على سبيل الأصالة بل على سبيل القلب عن واو أو ياء . ولما فرغ من الثلاثى قال (والرباعى) أى المجرد (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أى أصول بقرينة أنه قسم من الأصلى إذ الرباعى المزيد على الثلاثى ما كان ماضيه على أربعة بزيادة (وهو) أى الرباعى المجرد (باب فعلل) لم يذكر مضارعه كما ذكرناه فى الثلاثى إذ لا التباس ههنا اختير إسكان العين لدفع توالى أربع حركات لأن آخر الماضى مبنى على الفتح و إذا أسكنت اللام الأولى يلزم اجتماع الساكنين حين اتصال الضمير المرفوع لأنه حينئذ يسكن الآخر

ركن ثمن اللغة تداخلت حملة على مارواه أبو عمرو وأما بقى يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى بفتح العين فى الماضى والمضارع فلغات طيء قد فروا من الكسرة إلى الفتحة وأما نكح ينكح وصرخ يصرخ مكسورا عين مضارعهما ودخل يدخل مضموما عين مضارعه فلايقاس فتحه يعنى لايقال إن كل ماهو عينه أولامه حرف من حروف الحلق القياس فتح العين فى الماضى والمضارع لوجود حرف الحلق وهذا من قبيل مايقال كل جوز مدوّر و بعض مدوّر ليس بجوز (واعلم أنه قد قيل الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف أنّ الشاذ هو الذى يكون وقوعه كثيرا لكن مخالف للقياس والنادر هو الذى يكون وقوعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذى لم يصل حكمه إلى الثبوت (وحروف الحلق ستة الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة) ويجوز فى الحاء وأخواته الرفع والنصب أما الرفع فبتقدير المبتدإ المحذوف أحدها الحاء وثانيها الخاء الخ وأما النصب فبتقدير أعنى والأوّل أظهر و إنما انحصرت حروف الحلق فى هذه الحروف الستة لأنه لايخلو إما أن يكون مخرج حروف الحلق من أقصى الحلق أومن وسطه أومن أدنى وسطه فان كان الأوّل فهو مخرج الهاء والهمزة و إن كان الثانى فهو مخرج العين والحاء المهملتين المائلتين إلى الداخل و إن كان الثالث فهو مخرج الخاء والغين المعجمتين المائلتين إلى الخارج ولهذا أنشد بعض الصرفيين مشيرا إلى ذلك بقوله :

حرف حلق شش بود أى نور عين هاء همزه حاء خاء غين عين

وقيل حروف الحلق سبعة ستة منها ماذكر وواحدة أخرى الألف لكن لم يقيد بها لعدم أصالتها فى غير الحروف والاسم الغير المتمكن وذكر الزنجانى فى شرحه أنّ الهمزة من أوّل مخارج الحلق مما يلى الصدر ثم يليها الهاء ثم العين الغير المعجمة ثم الحاء أيضا غير المعجمة وهما من وسط الحلق فالعين بعدهما والهاء أقربهما إلى الفم ثم الغين ثم الخاء المعجمتان أدناهما إلى الفم وهذا التفصيل لم يذكر فى كثير من الشروح لكن إذا أردت أن تقف على تحقيقه وتعلم جميع مخارج الحروف حلقيا كان أوغير حلقى فانظر فى هذه الصورة فتدخل فى أوّل كل حرف همزة فتلفظ بها . واعلم أنّ مثال الحاء فى عينه أولامه بفتحها فى الماضى والمضارع نحو نحل ينحل وفتح يفتح ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الحاء فى عينه أولامه . ومثال الخاء نحو فخر يفخر وسلخ يسلخ ونحوهما مما كان غير ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الخاء فى عينه أولامه . ومثال العين نحو دعا يدعو ومنع يمنع ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود العين فى عينه أولامه . ومثال الغين نحو شغل يشغل وصبغ يصبغ ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الغين فى عينه أولامه . ومثال الهاء نحو ذهب يذهب وجبه يجبه ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الهاء فى عينه أولامه . ومثال الهمزة نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الهمزة فى عينه أولامه (والرباعى المجرد) أى الرباعى المجرد عن الزوائد (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أصول وهذا الوصف احتراز عن الرباعى الذى ليس كل حروفه أصليا كالرباعى الحاصل بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرد (وهو) أى الرباعى المجرد (باب فعلل) هذا الباب يجيء متعديا ولازما ، أما المتعدّى منه كدحرج و برهن يبرهن ونحوهما ، وأما اللازم منه كدربد يدربد و برهم يبرهم ونحوهما و إنما لم يتحرك كل حروف الرباعى المجرد كما كان كذلك فى الثلاثى المجرد لئلا يلزم توالى أربع حركات متواليات فى كلمة واحدة موجبة زيادة الثقل مع أن ذلك لم يوجد فى كلامهم بالاستقراء أما هدبد فانه فى الأصل هدابد ثم قصروه و إن لم تسكن الفاء لتعذر الابتداء بالساكن ولم يسكن اللام الأولى أيضا لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حدّه إذا اتصل به

(قوله وحروف الحلق ستة) إنما لم يعد الألف مع كونها من حروف الحلق لعدم أصالته فى غير الحرف والاسم الغير المتمكن (قوله والرباعى المجرد ما كان ماضيه على أربعة أحرف) لابد فيه من قيد أصول حتى يخرج نحو أكرم أومن جعل قوله وهو باب فعلل من التعريف بأن يجعل الواو للحال والضمير لماضيه واكتفى ههنا وفيما سيجيء بوزن الماضى لحصول الامتياز به بخلاف أبواب الثلاثى .

(وهو) أى باب فعلل أصلا (باب واحد) لأن الفعل ثقيل فلم يجوّزوا زيادة حروفه على الثلاثة إلابالتزام كون الحركة فتحة للخفة فلم يبق للتعدد مجال لأنه إنما يكون باختلاف الحركات و بناؤه للتعدية غالبا بشهادة بنائه للمعول نحو زخرف و بعثر مثاله دحرج زيد الحجر: أى ردّه من العلو إلى السفل وقديكون لازما نحوحصحص الحق : أى بان وظهر ودربخ الرجل بالخاء المعجمة : أى ألقى رأسه بين يديه وقديؤخذ من كلام مركب نحو بسمل : أى قال بسم الله وحوقل : أى قال لاحول ولاقوة إلى آخره ونحوهما (وقد يكون) أى باب فعلل (ستة أبواب) زائدة على الثلاثى (يقال لها الملحق بالرباعى) الالحاق أن تزيد فى بناء لتلحقه بناء آخر أكثر منه حرفا وتصرفه تصريف الملحق به وشرطه اتحاد مصدرى الملحق والملحق به وموافقة اللفظين أصلا وزيادة والمراد من المصدر المصدر الأوّل دون الثانى لعدم اطراده فان مصدر عربد وقحطب يجىء فعللة لا فعلالا لخروج باب الأفعال عن كونه ملحقا بدحرج (وهو) أى الملحق بالرباعى (باب فوعل نحو حوقل) أصله حقل أى ضعف وهرم فى الاقناع حوقل الشيخ كبر وفتر عن الجماع ومصدره الثانى حيقالا بقلب الواو ياء ولا يبطل به الالحاق لبقاء الوزن (و) باب (فعول نحو جهور) أصله جهر يقال جهر بالقول رفع به صوته وبابه قطع وجهور أيضا وفى الاقناع جهور الحديث أى أظهره (و) باب (فيعل نحو بيطر) أصله بطر. البطر شدة المرح وبيطر: أى شق (و) باب (فعيل نحو عثير) يقال عثر عليه عثورا : أى اطلع و يقال عثير عثيارا : أى زل ولم تستقر رجله موضع وضعه (و) باب (فعلى نحو سلقى) أصله سلق يقال سلقه بالكلام: أى آذاه بشدة القول وسلقيت رجلا : أى أوقعته على قفاه ومصدر الثانى سلقاء بقلب الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد ألف زائدة كما فى رداء وكتب ألف سلقى على صورة الياء دلالة على أنه مقلوب منها و إنما أعلّ سلقى دون الأفعال السابقة لما تقرر من أن الملحق يجب أن يكون مثل الملحق به لفظا فلا يعل ولا يدغم لئلا يبطل الالحاق ولا يبطل بقلب الآخر ألفا لأنه كالوقف (و) باب (فعلل نحو جلبب) أصله جلب والجلب أخذ الشىء إليه وجلبب: أى لبس الجلباب ثم تقديم هذه الستة على الرباعى الموازن

الضمير البارز المرفوع المتصل المتحرك لوجوب سكون اللام الثانية عند ذلك حملا على الثلاثى ولم تسكن اللام الثانية أيضا لأن الماضى مبنى على الفتح مالم يتصل به ضمير مرفوع متصل بارز متحرك فتعينت الثانية للسكون وهو العين (وهو) أى الرباعى المجرّد (باب واحد) لأنه ثبت بالاستقراء أنه باب واحد فقط أولأنه ثقيل لكثرة حروفه ولم يتصرفوا فيه كما تصرّفوا فى الثلاثى المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيه الفتحات لخفتها وثقل الرباعى فصار بابا واحدا (وقد يكون) أى يكون الرباعى قليلا إنما قيدنا بالقليل لأن قد إذا دخل على المضارع يكون للتقليل نحو الجواد قد يصير بخيلا (ستة أبواب) بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرّد (و يقال لها) أى تلك الأبواب الستة (الملحق بالرباعى) المجرّد. والالحاق عبارة عن اتحاد المصدرين والمراد المصدر الأوّل لاطراده دون الثانى لخروج باب أفعل عن كونه ملحقا بدحرج (وهو) أى الرباعى المزيد على الثلاثى الملحق بالرباعى المجرد (باب فوعل نحو حوقل) أصله حقل أى ضعف فزيدت الواو بين الحاء والقاف فصار حوقل على وزن فوعل وهو لازم ملحق بدحرج لصدق تعريفه بهما نحو حوقل يحوقل حوقلة وحيقالا لأن أصله حوقالا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا (وفعول نحو جهور) أصله جهر: أى ظهر فزيدت الواو بين الهاء والراء فصار جهور على وزن فعول وهو متعدّ ملحق بدحرج نحو جهور يجهور جهورة وجهوارا مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا (وفيعل نحو بيطر) أصله بطر أى شق فزيدت الياء بين الباء والطاء فصار بيطر على وزن فيعل وهو لازم ملحق بدحرج نحو بيطر يبيطر بيطرة وبيطارا مثل دحرج الخ (وفعيل نحو عثير) أصله عثر أى زلق ولم تستقر رجله موضع وضعه وهو لغة فيه فزيدت الياء بين الثاء والراء فصار عثير على وزن فعيل وهو لازم ملحق بدحرج نحو عثير يعثير عثيرة وعثيارا مثل دحرج الخ (وفعلى نحو سلقى) أصله سلق أى عمل عمل الجلوس فزيدت الياء فى الآخر فصار سلقى على وزن فعلى وهو متعدّ ملحق بدحرج نحو سلقى يسلقى سلقية وسلقايا على الأصل مثل دحرج الخ وسيجىء بيان إعلالها فى فصل التصريف إن شاء الله تعالى (وفعلل نحو جلبب) أصله جلب أى أخذ شيئا وذهب إلى البيع وقيل معناه أخذ صحبته فزيدت إحدى الباءين قيل أولاهما وقيل ثانيتهما وجوّز سيبويه الأمرين فصار جلبب على وزن فعلل وهو متعد

ملحق

(قوله وقد يكون ستة أبواب) أى وقد توجد ستة أبواب موازنة لفعلل وهذه الستة من ذى الزيادة ذكرها ههنا للاستطراد والتبعية للرباعى المجرد لكونها ملحقة به (قوله وهو باب فوعل) إنما لم يعل الواو والياء فى الأربعة المتقدمة ولم يدغم فى الأخيرة

باب الأفعال نظرا إلى أن الملحق من تتمة الملحق به فذكرت مع الرباعى المجرد إخراجا من البين وتقديم ما زيادته واو على ما زيادته ياء لأن الواو أقوى حروف العلة وتقديم مازائده مقدم على مازائده مؤخر لوجه غير خفى وتقديم ما زيادته حرف علة على ما زيادته حرف صحيح لأن حرف العلة أصل فى الزيادة وأكثر وإنما لم يزاد الواو فى جلبب لأن الواو الرابعة المتطرفة تقلب ياء فيلتبس البناء والألف لا يكون للالحاق عندهم فأتى بتكرار اللام ولم يدغم لأن الادغام مبطل للالحاق كالاعلال فى الوسط . ولما فرغ من ذكر الأصلى بقسميه قال (وأما المزيد فيه فنوعان) أحدهما (مزيد) أى حاصل بالزيادة (على الثلاثى و) ثانيهما (مزيد على الرباعى فمزيد الثلاثى أربعة عشر بابا وهى على ثلاثة أنواع رباعى وخماسى وسداسى) ترتيب هذه الأنواع بحسب قلة الزيادة والقرب إلى الأصلى (فالرباعى ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل) بفتح الهمزة

لكن كسرت فى المصدر لئلا يلتبس بالجمع على أفعال موزونه أكرم أصله كرم بالضم وبناء هذا الباب ومعانيه تأتى فى فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (و) ثانيهما (فعل بتشديد العين) نحو فرح بزيادة حرف من جنس العين بين الفاء والعين لأن أول المتجانسين ساكن والحكم بزيادة الساكن أولى لأنه قليل وقيل بين العين واللام لأن الزيادة بالآخر أنسب وسيبويه أجاز الوجهين لتعارض الدليلين وبناؤه للتكثير غالبا وأما قصد تكثيره إما الفعل كما فى قطعت الثوب وإما الفاعل كما فى موت الابل وإما المفعول كما فى غلقت الأبواب فاذا لم يوجد مرجع التكثير كان استعمال فعل هنا للتكثير خطأ نحو موت الشاة لواحدة ويجىء هذا الباب للازالة نحو فزعته : أى أزلت الفزع عنه وللنسبة نحو خطأته : أى نسبت الخطأ إليه وحكمت به عليه وبمعنى الاعتقاد نحو وحدت الله وقدسته : أى اعتقدت أنه واحد وطاعن كل نقص وبمعنى القبول نحو شفعته فى كذا : أى قبلت شفاعته فيه وبمعنى الحضور فى شىء نحو جمع وموسم : أى حضر الجمعة والموسم وقد يؤخذ

ملحق بدحرج نحو جلبب يجلبب جلببة وجلبابا مثل دحرج الخ (وأما المزيد فيه فنوعان مزيد على الثلاثى ومزيد على الرباعى) وفى مرفوعية مزيد وجهان إما بالبدلية من قوله فنوعان بدل البعض من الكل وإما بالخبرية عن المبتدإ المحذوف تقديره أحدهما مزيد على الثلاثى وثانيهما مزيد على الرباعى (فمزيد الثلاثى عن أربعة عشر بابا وهى) أى الأبواب المزيدة على الثلاثى (على ثلاثة أنواع) أحدها (رباعى و) ثانيها (خماسى و) ثالثها (سداسى) يجوز الجر فيها على البدلية من قوله على ثلاثة أنواع بدل البعض من الكل كما يجوز الرفع على الخبرية من المبتدإ المحذوف على ماقدرناه فيها قيل خماسى وسداسى بضم الخاء والسين الأولى شاذ أيضا لأن الأول منسوب إلى خمسة والثانى إلى ستة فالقياس أن يقال خماسى وسداسى بفتح الخاء وكسر السين الأولى (فالرباعى ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل نحو أكرم) يكرم إكراما أصله كرم والهمزة فيه زائدة مكسورة فى مصدره فرقا بين جمعه ومفرده ولم يعكس الأمر لأن الجمع أثقل والفتح أخف وهذا البناء يجىء متعديا ولازما ولكن تعديته غالبة أما المتعدى كأكرم يكرم إكراما وأخرج يخرج إخراجا وأسقط يسقط إسقاطا ونحوها وأما اللازم منه كأدبر يدبر إدبارا وأخبر يخبر إخبارا ونحوهما ومعانى هذا الباب كثيرة سنذكرها بتمامها فى فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (و) ثانيها (فعل بتشديد العين نحو خرج) يخرج تخريجا أصله خرج والتشديد فيه زائد (واعلم أنهم اختلفوا فى الزائد فيه فقال الأكثرون إن المزيد هو الراء الثانية وقال الخليل هو الراء الأولى وجوز سيبويه الأمرين) وهذا البناء للتكثير غالبا ويجىء للتعدية واللازم بلا تكثير أما التكثير فهو لا يخلو إما فى الفعل فعند ذلك يشترط بين اللازم والمتعدى نحو جول لتكثير الجولان وهو لازم وطوف لتكثير الطواف وهو متعد وإما فى الفاعل فعند ذلك يكون للازم فقط نحو موت الابل أى كثر موته وإما فى المفعول فعند ذلك يكون للتعدية فقط نحو قطعت الثياب وغلقت الأبواب وأما التعدية منه بلا تكثير كفرح يفرح تفريحا وكرم يكرم تكريما ونحوهما وأما اللازم بلا تكثير كجرب الابل يجرب تجريبا وعظم الرجل يعظم تعظيما وهذا إذا كان بمعنى صار ومنه عجزت المرأة أوشيبت : أى صارت عجوزا أوشيباء وأما إذا كان بمعنى الازالة نحو فزعته : أى أزلت الفزع عنه وقذيت الابل : أى أزلت عنها القذى أو بمعنى التنحية نحو قردت البعير : أى نزعت قراده أو بمعنى النسبة نحو فسقته : أى نسبته إلى الفسق أو بمعنى فعل نحو قلص

لئلا يبطل الالحاق وإنما أعل الخامس لأنه لا يبطل الالحاق بتغيير آخر الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره المصنف وهو باب فعنل نحو قلنس وأما نحو زلزل فرباعى مجرد عند البصريين خلافا للكوفيين (قوله مزيد على الثلاثى) أى النوع الأول فعل مزيد فيه على الثلاثى شىء وإنما قدرنا هذه المذكورات لأن المراد من المزيد على الثلاثى نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف الزائدة على الثلاثى (قوله فمزيد الثلاثى أربعة عشر بابا) اعلم أن مزيد الثلاثى ثمانية وعشرون بابا سبعة منها ملحقة بدحرج وقد ذكرها

من مركب نحو هلل أى قال لاإله إلا الله . ومنه التكبير والتحميد والتسليم والتلبية و بمعنى مجرده نحو عصبته وعوضته (و) ثالثها (فاعل نحو قاتل) ومصدره قسمان قياسى وهو المفاعلة وسماعى وهو الفعال و يجىء فيعالا على لغة من قال فى كلم كلاما وبناؤه للمشاركة غالبا ومعناها نسبة الحدث صريحا إلى المرفوع بالقيام به و إلى المنصوب بالوقوع عليه وضمنا بالعكس نحو ضارب زيد عمرا فان المفعول صريحا فاعل ضمنا و يجىء بلا مشاركة وهذا مطرد فى أفعال نسبت إلى الله تعالى نحو قاتله الله نحو عافاك الله: أى صيرك ذا عافية وللتكثير نحو ضاعفت و بمعنى فعل نحو دافع. ولصيرورة الشيء ذا وصف (١٨)

قيل فائدة النقل المبالغة تأمل ثم تقديم الأفعال لتقدم زيادته وتقديم التفعيل على المفاعلة لأن زائده من جنس الأصل . ولما فرغ من ذكر الرباعى قال (والخماسى) وهو (خمسة أبواب) أحدها (انفعل) وبناؤه للمطاوعة ألبتة يعنى للدلالة على قبول أثر الفعل وأكثر مجيئه لمطاوع فعل نحو كسرته فانكسر ويجىء لمطاوع أفعل وفعل قليلا نحو أزعجته فانزعج وعدلته فانعدل ولا يبنى فى غير الأفعال العلاجية أعنى الآثار الظاهرة للحس لأن وضعه لما كان لمعنى التأثير خصوه بفعل يظهر أثره تقوية للمعنى الموضوع له فلا يقال انعسم ومن ثمة قيل انعدم خطأ (و) ثانيها (افتعل) وهو للمطاوعة غالبا علاجا أوغيره نحو غممته فاغتنم ويجىء لاتخاذ الشيء نحو أذبح الرجل أى اتخذ ذبيحا وللتصرف أى الجهد فى تحصيل الفعل نحو اكتسب المال أى اجتهد فى كسبه و بمعنى تفاعل نحو اختصما واجتورا أى تخاصما وتجاورا و بمعنى مجرده نحو حقره واحتقره وللازالة نحو انتصر منه أى أزال النصرة عنه وانتقم ولاظهار أصل الفعل نحو اعتذر أى أظهر عذره

وسبعة ملحقة بتدحرج ولم يذكرها المصنف نحو تجورب وترهوك وتشيطن وتقلسى وتقلنس وتمسكن وتجلبب واثنان ملحقان باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى واثنا عشر غير ملحقة بشيء. وأما مزيد الرباعى فثلاثة فمجموع الأفعال ثمانية وثلاثون بابا .

وقصر وزيل فهذه المعانى الأربعة للتعدية أيضا (و) ثالثها (فاعل نحو قاتل) مقاتلة وقتالا أصله قتل والألف فيه زائدة إنما زيدت بين الفاء والعين للضرورة وذلك أنها لو زيدت فى الأول يلتبس بالمتكلم وحده فى المضارع وأيضا يلتبس بماضى باب الأفعال ولو زيدت فى الآخر يلتبس بالتثنية ولو زيدت بين العين واللام يلتبس بمبالغة اسم الفاعل وجمع مكسره لأن الإعجام يترك كثيرا نعم على هذا يلتبس باسم الفاعل الذى ليس بمبالغة إلا أن القياس أولى من الالتباس بمبالغته وتركت بيانه حذرا عن الاطناب وهذا البناء للتعدية فقط مشاركة بين الاثنين غالبا لأنه موضوع لما يكون بين الاثنين وهو أن يفعل كل واحد منهما مايفعله الآخر نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وضارب يضارب مضاربة وضرابا ونحوهما وقد زاد البعض فى هذا الباب مصدرا ثالثا وهو قولهم قيتالا وضيرابا وقد يجىء هذا الباب بلا مشاركة بينهما نحو عاقبت اللص وطارقت النعل وعاقبت العاصى ونحوهما و يجىء بمعنى أفعل نحو عافاك الله أى أعفاك وراغن سمعه أى أرغن ونحوهما و يجىء بمعنى فعل بتشديد العين نحو صاعر خده أى صعره ونحوه و يجىء بمعنى تفاعل نحو سارع أى تسارع وجاوز أى تجاوز ونحوهما بمعنى واحد و يجىء بمعنى فعل نحو دافع أى دفع ونحوه وهذه المعانى الخمسة للتعدية أيضا وهذه الأبنية الثلاثة موازنة بفعلل وليست بملحقة به لفقد تعريف الالحاق بينها وبينه تأمل (والخماسى خمسة أبواب) أحدها (انفعل) نحو انقطع ينقطع انقطاعا أصله قطع الهمزة والنون فيه زائدتان وهذا البناء لايتعدى ألبتة لأن الأصل فيه المطاوعة ومعنى المطاوعة حصول أثر شيء عن تعلق الفعل المتعدى بشيء آخر كذا عرفها الزنجانى وعرفها شارح المراح بقوله معنى المطاوعة صدور فعل عن فعل نحو صدور الانقطاع عن القطع فيقال إن مصدر انقطع الذى هو الانقطاع صادر عن مصدر قطع الذى هو القطع وعرفها شارح الهارونية بقوله المطاوعة هى أثر حصل عن تعلق الفعل المتعدى بمفعوله فمعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد للذى قام به ذلك الفعل المطاوع (نحو) كسرته فانكسر فقوله (انكسر) عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باب كسر للذى قام به الكسر وهو مطاوع فى ثلاثة أبواب : أحدها باب فعل بفتح العين مع التخفيف نحو قطعته فانقطع وصرفته فانصرف وثانيها فعل بتشديد العين نحو عدلته فانعدل وثالثها أفعل نحو أجفرته فانفجر كذا يفهم من نزهة الطرف وذكر فى الهارونية أنه مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر و يجىء مطاوع أفعل وهو شاذ و يشترط فى هذا الباب أن يكون من الأفعال العلاجية الواضحة للحس لأن وضعه لحصول أثر الفاعل فخصوله بما يظهر أثره تقوية للمعنى الذى وضع له ومن ثمة لم يقل علمته فانعلم وقصدته فانقصد وأما قولهم عدمته فانعدم مع أنه لاعلاج ولا تأثير فيه فهو على سبيل الحكاية منهم (و) ثانيها (افتعل) نحو اجتمع يجتمع اجتماعا أصله جمع الهمزة والتاء فيه زائدتان وهذا البناء مشترك بين اللازم والتعدى أما كونه

متعديا

(و) ثالثها (افعلّ بتشديد اللام) و بناؤه للمبالغة فى النعوت فان احمرّ أبلغ من حمر ولايبنى إلا من ثلاثى لازم دال على اللون نحو اشهبّ أوعلى العيب كاعور (و) رابعها (تفعل) بتشديد العين و بناؤه غالبا للتكلف إما مطاوعا لفعل مشدّد العين نحو علمته الفقه فتعلمه أوغير مطاوع نحو تشجع ومعنى التكلف أن يعانى الفعل و يمارسه ليحصل الشجاعة وكلف نفسه أن يحصلها وللاتخاذ نحو توسدت الحجر أى اتخذته وسادة وللتجنب أى التباعد عن أصل الفعل نحو تأثم وتهجد أى جانب الاثم والهجود وهو النوم وللعمل المتكرر تدريجا نحو تجرع الماء أى شربه جرعة جرعة ومنه تفهم كأن الفهم حصل له شيئا بعد شىء وبمعنى استفعل للطلب أو للاعتقاد نحو تكبر فلان وتعظم أى طلب أن يكون كبيرا أو اعتقد أنه عظيم ويكون لافادة كمال فى حقه تعالى نحو تقدس وتوحد ولحصول الشىء بلا عمل نحو تولد وتكوّن (و) خامسها (تفاعل) وبناؤه لمشاركة الاثنين فصاعدا صريحا فى أصل الفعل نحو تباعد زيد عمرا أى تفرق كل عن الآخر وتصالح القوم قالوا بناء تفاعل لنقص مفعول واحد من فاعل فاذا كان فاعل يتعدى إلى مفعولين نحو جاذبته الثوب ونازعته الحديث يتعدى تفاعل نحو تجاذبنا الثوب وتنازعنا الحديث وإذا كان فاعل يتعدى إلى مفعول واحد يلزم تفاعل نحو تضارب زيد وعمرو و يقال فى فرقهما إن البادئ بالفعل معلوم فى فاعل دون تفاعل ويجىء لاظهار ماليس له فى الواقع نحو تجاهل وتغافل أى أظهر الجهل والغفلة وليس له فى الواقع ولمطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد ، ثم إنه قدم من الخماسى مافى أوله همزة على مافى أوله تاء رعاية للترتيب السابق فى الرباعى فانه أصل الخماسى ومن القسم الأوّل قدم مازائده الثانى قبل الفاء ثم ما زائده الثانى قبل العين نظرا إلى حال موضعه . ولما فرغ من ذكر الخماسى . قال

. . . .

متعديا إذا كان بمعنى اتخذ يتخذ نحو اختبز واطبخ أى اتخذ خبزا أوطبخا ونحوهما وأما كونه لازما إذا كان بمعنى انفعل فى المطاوعة نحو جمعته فاجتمع ومزجته فامتزج وغنمته فاغتنم ونحوها ويجىء بمعنى فعل فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدى أما اللازم منه كاحتق بمعنى حق ونحوه وأما المتعدى كاحتقر بمعنى حقر وانتزع بمعنى نزع ونحوهما ويجىء بمعنى تفاعل فعند ذلك للتعدية معنى فقط نحو اختصم زيد وعمرو واصطلح الخصماء معناه تخاصما وتصالحا ويجىء لمعنى فى نفسه من غير أن يراد به شىء مما تقدم فعند ذلك خص للتعدية نحو اكتسب المال واجتمعه وارتجل الخطبة (و) ثالثها (افعلّ بتشديد اللام نحو احمر) يحمر احمرارا أصله حمر الألف والتشديد فيه زائدان وهذا البناء لايتعدى لأنه يختص بما فيه الألوان والعيوب نحو احمرّ واصفرّ واعورّ ونحوها وهى من الأفعال الطبيعية التى لاتتعدى إلى الغير (و) رابعها (تفعل) بتشديد العين (نحو تكسر) يتكسر تكسرا أصله كسر التاء والتشديد فيه زائدان وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدى أما كونه لازما إذا كان للمطاوعة وهو مطاوع فعل بتشديد العين نحو قطعته فتقطع وكسرته فتكسر ونحوهما ومعنى المطاوعة قدم وأما كونه متعديا إذا كان بمعنى أخذ نحو تمزر أى أخذ مئزرا ويجىء للتكلف وهو تحصيل المطلوب شيئا بعد شىء نحو تعلم العلم وتجرع الشراب ومعنى التكلف عبارة عن إظهار الفاعل أصل الفعل ولم يكن حاصلا له إلا أنه يريد حصوله نحو تصبر وتحلم وتشجع أى أظهر الصبر والحلم والشجاعة ولم يكن عليه ويجىء بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد ويجىء بمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وهذه المعانى الثلاثة للتعدية أيضا ويجىء بمعنى فى نفسه من غير أن يراد به شىء مما تقدم فعند ذلك خص باللازم نحو تكلم وتبسم ونحوهما ويجىء للبعد نحو تجنب أى بعد من الاثم وتهجد أى بعد من النوم بالليل وتخرج أى بعد من الخروج وهذا لازم أيضا فى الأظهر (و) خامسها (تفاعل نحو تباعد) يتباعد تباعدا أصله بعد التاء والألف فيه زائدتان وهذا البناء للمشاركة بين الاثنين نحو تضارب زيد وعمرو أو أكثر نحو تخاصم زيد وعمرو وبكر ومنه تصالح القوم بين المتنازعين وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدى أما كونه لازما إذا كان من فاعل المتعدى إلى مفعول واحد نحو تضاربنا من ضارب ولا يقال تضاربته لأنه منتقص عن فعل فاعل بمفعول أبدا وأما كونه متعديا إذا كان من فاعل المتعدى إلى المفعول نحو تنازعنا الحديث من نازعته الحديث وتشاركنا المال من شاركته المال ولايقال تنازعته الحديث وتشاركته المال لما مر أنه منتقص عن فعل فاعل بمفعول أبدا وهذا أى كون تفاعل لازما فى حال ومتعديا فى حال من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فهو متعد مطلقا كفاعل وقد يفرق بينهما من حيث المعنى أيضا بأن البادئ فى الفعل فى فاعل معلوم دون تفاعل ولهذا يقال فى ضارب زيد عمرا على سبيل الانكار أضرب زيد عمرا أم ضرب عمرو زيدا ولايقال ذلك فى تضارب زيد

(والسداسى على ستة أبواب) أحدها (استفعل) وبناؤه للتعدية غالبا وله معان تأتى فى فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (و) ثانيها (افعوعل) مصدره افعيعالا بقلب الواو ياء وزائده الثالث ثانى المتجانسين اتفاقا لما نبهت أن الاختلاف فيما إذا كانت الأولى ساكنة وبناؤه غالبا لمبالغة اللازم نحو اخشوشن أى بالغ فى الخشونة ويجىء متعديا نادرا نحو احلوليته أى جعلته حلوا على وجه أبلغ واعروريته أى ركبته عريانا جدا (و) ثالثها (افعوّل بتشديد الواو) و بناؤه للمبالغة كافعوعل نحو اجلوذت الابل أى دامت فى السير السريع وقد جاء منه اعلوّط متعديا ، فى الصحاح اعلوطنى أى لزمنى وفى الجار بردى يقال اعلوط البعير إذا تعلق بعنقه وعلاه (و) رابعها (افعنلل) بالهمزة والنون وثانى المتجانسين زائد و بناؤه لمبالغة ثلاثيه أيضا فان اقعنسس أبلغ من قعس ومعناه دخل ظهره وخرج صدره لما سئل الأصمعى عن معنى القعس فقدم بطنه وأخر ظهره تشبيها بهيئة الأقعس وتفهيما للسائل أن الأقعس ضد الأحدب ومعنى اقعنسس تأخر ورجع إلى خلفه (و) خامسها (افعنلى) مصدره افعنلاء بقلب الياء همزة لوقوعها بعد الألف فى الطرف و بناؤه لمطاوع فعلى نحو سلقيته فاسلنقى أى أوقعته على قفاه فوقع عليه وكلمتان منه متعديتان يأتى ذكرهما فى فصل الفوائد وقد عد أكثرهم هذين البابين أعنى باب اقعنسس واسلنقى ملحقين باحرنجم لاتحاد مصدريهما مع مصدره وزنا ومقابلة اللفظين [illegible] وعينا ولاما ومشاركتهما زيادة والمصنف نظر إلى أنهما ليسا من مزيد الرباعى ورباعيهما ملحق منه بدحرج فلحوقهما باحرنجم غير أصلى بل تبعى فأدرجهما فى سائر مزيدات الثلاثى (و) سادسها (افعالّ بتشديد اللام) مصدره افعيلالا بقلب الألف ياء بعد كسر ماقبلها كيلا يلزم توالى الفتحات لفظا وتقديرا وزائده الثالث ثانى المتجانسين اتفاقا لأن سكون الأول ههنا عارض للادغام وفى فعل ابتدائى كيلا يلزم توالى الحركات كذا فى شرح المراح و بناؤه لزيادة المبالغة على ثلاثيه مختصا بالألوان والعيوب (نحو احمارّ)

. . . .

عمرا و يجىء للتكلف فيما لا يزاد ومعناه قد مر نحو تجاهل وتمارض أى أظهر الجهل والمرض من نفسه وليس عليه فى الحقيقة . والفرق بين تفعل وتفاعل حال كونهما للتكلف أن تفعل فى هذا المعنى كتكرم وتجمل وتجلد وهو أن يريد به صاحبه إظهار ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه حتى يكون بتلك الصفة وهى الكرم والجمال والجلادة وتفاعل ليس كذلك لأنه يدل على أن صاحبه مدع دعوى كاذبة لأن المتجاهل والمتمارض لا يريد أن يكون جاهلا أو مريضا و إن أظهر ذلك من نفسه و يجىء بمعنى تفعل نحو تعاهد بمعنى تعهد وتزايب بمعنى تزيب و يجىء بمعنى أفعل نحو تخاطأ بمعنى أخطأ وتساقط بمعنى أسقط و يجىء على معنى غير هذه المعانى نحو تناضلته وتلاقيته وتداركته وهذه المعانى الثلاثة للتعدية أيضا وهذه الأبنية الخمسة تكون موازنة لازمة لا ملحقة بتدحرج من مزيد الرباعى سوى افعلّ فانه لا موازن له بعد الادغام (والسداسى على ستة أبواب) أحدها (استفعل نحو استخرج) يستخرج استخراجا أصله خرج الهمزة والسين والتاء فيه زوائد وأصله أن يكون لطلب الفعل نحو أستغفر الله أى أطلب منه المغفرة وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدى أما كونه لازما إذا كان بمعنى فعل نحو استقر بمعنى قرّ و بمعنى التحويل نحو استنسر البغاث واستنوق الجمل و بمعنى صار نحو استحجر الطين وأما كونه متعديا إذا كان بمعنى أخرج نحو استخرج المال بمعنى أخرج واستنقذ بمعنى أنقذ أو بمعنى الاصابة نحو استطعمته واستملحته أو بمعنى الطلب نحو استعلمته الخبر وأستغفر الله وستذكر باقى معانى هذا الباب فى فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (و) ثانيها (افعوعل نحو اعشوشب) يعشوشب اعشيشابا أصله عشب الهمزة والواو و إحدى الشينين فيه زوائد ومنه اخشوشن يخشوشن اخشيشانا وهذا البناء لازم يفيد المبالغة و إذا قلت اعشوشب واخشوشن كان أبلغ من قولهم عشب وخشن أى صارت الأرض ذات نبات وخشن (و) ثالثها (افعوّل بتشديد الواو نحو اجلوّذ) يجلوذ اجلواذا أصله جلذ الهمزة والواو والتشديد فيه زوائد وهذا البناء لازم لأن معناه دام مع السرعة فى السير وهذا من أفعال الطبائع (و) رابعها (افعنلل نحو اقعنسس) يقعنسس اقعنساسا أصله قعس الهمزة والنون و إحدى السينين فيه زوائد وهذا البناء لازم يفيد المبالغة لأنك إذا قلت اقعنسس كان أبلغ فى المعنى من قولك قعس أى دخل ظهره وخرج صدره وهذا الباب ملحق باحرنجم من مزيد الرباعى لصدق تعريف الالحاق بينهما (و) خامسها (افعنلى نحو اسلنقى) يسلنقى اسلنقاء أصله سلق الهمزة والنون والياء فيه زوائد ثم قلبت الياء ألفا فى الماضى لتحركها وانفتاح ماقبلها وكتبت على صورة الياء لانقلابها منها فى الطرف وقلبت الياء همزة فى المصدر لوقوعها بعد الألف زائدة فى الطرف وهى ألف المصدر ولم يبطل مع ذلك الالحاق باحرنجم نظرا إلى الأصل لصدق تعريفه بينهما فيه لأنه فى الأصل اسلنقايا على وزن احرنجاما وهذا البناء لازم سوى كلمتين منه كما سيجىء ذكرهما فى المتن لأن معنى اسلنقى نام على قفاه (و) سادسها (افعالّ بتشديد اللام نحو احمارّ)

زيد أى صار ذا حمرة شديدة فهو أبلغ من أحمر بدرجة ومن حمر بدرجتين قصدا بزيادة الحرف إلى زيادة المعنى ثم تقديم باب الاستفعال لكون زوائده جميعا فى أوّله وتقديم الافعيلال لأن أحد زوائده من جنس الأصول وتقديم الافعوال لكون زائديه أعنى الواوين قبل اللام وثالث زوائد الافعنلال بعد اللام وتقديمه على الافعنلاء مع استوائهما فى مواضع الزيادة لأن أحد زوائده من جنس الأصول وتقديمه على الافعنلال نظرا إلى مناسبة الافعنلال فى الزائد الثانى لكن الأحسن تقديم الافعيلال عليهما تأمل. ولما فرغ من مزيد الثلاثى بأنواعه . قال (ومزيد الرباعى) المجرد (على ثلاثة أبواب) أحدها (افعنلل) كاحرنجم أصله حرجم و بناؤه لمطاوعة فعلل تقول حرجمت الابل فاحرنجمت أى جمعت الابل ورددت بعضها إلى بعض فاجتمعت (و) ثانيها (افعللّ بتشديد اللام الأخيرة) نحو اقشعر أصله قشعر وزائده الثانى آخر المتجانسين و بناؤه لمبالغة اللازم يقال اقشعر جلد الرجل إذا أخذته قشعريرة على وجه أبلغ . أخر باب الافعلال عما قبله لتأخر موضع الزائد الثانى فيه (و) ثالثها (تفعلل) نحو تدحرج بناؤه لمطاوعة فعلل نحو دحرجت الحجر فتدحرج. أخر باب التفعلل عن الأولين مع أن زيادته على الرباعى واحدة وهو تاء المطاوعة إما رعاية لترتيب الخماسى من تأخير ذى التاء عن ذى الهمزة أو لقلته حتى لم يذكره فى المفصل عند ذكر مزيد الرباعى ولعل الحق أن نظر الامام فى ترتيب الأبواب كلها إلى كثرة الاشتقاق وشيوع الاستعمال وما ذكرنا من مناسبة ترتيبها الاستيناس المتعلمين بالوجوه والتعليلات ثم إنه لم يذكر ملحقات تدحرج لعدم الاعتداد بها لقلة استعمالها أو لأن أكثرها من ملحقات دحرج و إلحاقها بتدحرج اعتبارى. وهى على المشهور خمسة تجورب أى لبس الجورب وتشيطن أى فعل فعلا مكروها وترهوك أى مشى بتفاخر وتحرك إلى طرفيه وتمسكن أى أظهر الذل والمسكنة وتجلبب أى لبس

. . . .

(يحمار احميرارا بالتخفيف فى المصدر ومنه اشهابّ يشهاب اشهيبابا وأصلهما حمر وشهب الهمزة والألف والتشديد فيهما زوائد و إنما خفف مصدر البناء لوقوع ألفه فاصلة بين الحرفين المتجانسين فيه بخلاف ماضيه ومضارعه حيث لم يقع كذلك فأدغمتا فيهما و إنما قلبت الألف فى الماضى والمضارع فى هذا البناء ياء فى مصدره بعد كسر عينه فيه حملا على قلب الواو ياء فى مصدر افعوعل نحو اعشيشابا أصله اعشوشابا لسكون الواو بعد الكسرة و إنما حمل قلبهما على قلب الواو ياء حمل النظير على النظير لأنهما حرفا علة فى أصل الوضع) و إنما قلبت تلك الألف ياء فى مصدره لأن عين فعل ماضيه لما كسر فيه احترازا عن توالى الفتحات إلى سبعة قلبت همزة ساكنة لانقلاب حالها الأصلى وهو كونها حرف لين ومدة وفتحة أبدا وما انقلبت إليه الألف لا يكون إلا همزة تارة ساكنة وتارة متحركة وههنا اقتضت السكون لأنها فى غير الأوّل وغير جنب الساكن يكون كذلك ثم قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ولتدل على أنها فى الأصل حرف مدّ ولين أبدا فى أصل الوضع لئلا يبطل ماوضعت الألف لها فى الجملة وهى المدّية وهذا البناء وبناء الافعيلال قيل قلبت الهمزة المقلوبة من الألف ياء فى هذا وقيل قلبت الواو ياء فى ذلك ملحقا باقشعرّ من مزيد لرباعى لصدق تصريف الالحاق بينهما و بينه تأمل و بعد قلبها ياء لا تكون كذلك لزيادة المدّ عليه وقيل بعد القلب كذلك لبقاء الساكن على حاله (وهذا البناء لازم يفيد المبالغة أيضا لأن احمارّ واشهاب للألوان لكنه أبلغ من حمر وشهب) (ومزيد الرباعى على ثلاثة أبواب وهى على نوعين خماسى وسداسى) فالخماسى مازيد فيه حرف واحد والسداسى مازيد فيه حرفان و إنما لم يأت فى مزيده مازيد فيه ثلاثة أحرف كما يأتى ذلك فى مزيد الثلاثى لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة أحرف أما مازيد فيه حرفان فهو بابان أحدهما (افعنلل نحو احرنجم) (يحرنجم احرنجاما أصله حرجم الهمزة والنون فيه زائدتان ومعنى الاحرنجام الاجتماع يقال احرنجموا أى اجتمعوا والمحرنجم العدد الكثير وهذا البناء لازم لأنه مطاوع فعلل نحو حرجمت الابل فاحرنجم) ذلك الابل (و) ثانيهما (افعللّ بتشديد اللام) الأخيرة (نحو اقشعر) (يقشعر اقشعرارا أصله قشعر الهمزة والتشديد فيه زائدان وهذا البناء لازم لأنه كاحمرّ واصفرّ فى كونه للألوان ولذلك لا يتعدى) وأما مازيد فيه حرف واحد فهو باب واحد فقط (و) هو باب (تفعلل) (نحو تدحرج يتدحرج تدحرجا أصله دحرج التاء فيه زائدة وهذا البناء لازم لأنه مطاوع فعلل نحو دحرجت الحجر فتدحرج فهو غير متعد لأنه لا يدل على المفعول لا لفظا ولا معنى و إنما دل على فعل الفاعل فقط) (وهذا الباب أى باب تفعلل قد يكون باعتبار ملحقاته ستة أبواب الأوّل نحو تدحرج وهو لازم كما مر والثانى نحو تجورب وهو متعد لأن معناه لبس الجورب والثالث نحو تشيطن أى فعل فعلا مكروها وهو متعد أيضا والرابع نحو ترهوك أى تبختر وهو لازم والخامس نحو تمسكن أى أظهر التواضع وهو متعد باعتبار اللفظ والسادس نحو تجلبب أى لبس الجلباب وهو متعد)

الجلباب وأوزانها تفوعل وتفيعل وتفعول وتمفعل وتفعلل و يزاد عليها تفعلى وتفعنل نحوتقاسى وتقلنس بمعنى لبس القلنسوة كما يزاد على ملحقات دحرج قلنس بزيادة النون وزنه فعلل وزلزل من ملحقات دحرج على رأى الكوفيين فوزنه فعفل ومن المجرد عند البصريين ومضاعف الرباعى فوزنه فعلل وتزلزل مزيد زلزل فوزنه إما تفعفل أوتفعلل وألحق بعضهم افعالّ نحو اطمأن باقشعر ذهابا إلى أن همزة اطمأن مزيدة فأبواب الصرف إذا لم يعد زلزل وتزلزل تكون تسعة وثلاثين سبعة منها أصول وماعداها مزيدة وهى على ثلاثة أنواع رباعى وخماسى وسداسى وكل منها إما ملحق أوغير ملحق والثانى من الرباعى ثلاثة ومن الخماسى ستة وسادسها تفعلل من مزيدات الرباعى ومن السداسى ثمانية اثنان منها مزيد الرباعى نحو احرنجم واقشعر والأول ملحق بدحرج نحو مع قلنس سبعة و إما ملحق بتدحرج وهو سبعة أيضا كما عرفت إلا أن الالحاق فى تمسكن باعتبار أن ميم المسكنة عوض عن واو السكون فكأن ميم تمسكن كالواو وقعت فى الوسط غير مفيدة للمعنى و إلا فقد ذكروا أن زائد الالحاق لا يكون فى أول الكلمة ولا يكون حرف تضعيف ولا ألفا زائدة ولا يكون مطردا فى افادة المعنى حتى يحمل على الغرض اللفظى وهو الضبط بالحاق لعدم إمكان حمله على الغرض المعنوى بعد ظهور معانيه ومن ههنا لم يجعلوا أفعل وأخويه ملحقا بدحرج بل موازنا له ولا تفعل وتفاعل ملحقا بتدحرج و إن ذهب إلى إلحاقهما الزمخشرى وابن الحاجب فقيل إن ذلك منهما تجوّز للتشاكل ولتسهيل الضبط ولم يجعلوا استفعل وأخواته ملحقا باحرنجم و إن جوّز بعضهم إلحاق اجلوذ لعدم التضعيف فى الحرف الأصلى وقد ذكرنا ملحق الرباعى والخماسى وملحق السداسى اطمأن واقعنسس واسلنقى ملحق باحرنجم على المشهور فأقسام المزيدات باعتبار الالحاق وعدمه ستة.

[فصل : فى الوجوه التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر] الفصل فى أصل الوضع مصدر بمعنى القطع وفى اللغة يقال فصلت بين الشيئين إذا فرقت بينهما (وفى الاصطلاح بمعنى التفريق بين الحكمين حين بين أحدهما وشرع فى بيان الآخر سواء كانا فى شىء واحد أوفى شيئين وسواء كانا متباينين أومتساويين وسواء كانا إجماليين أو أحدهما إجماليا والآخر تفصيليا وهو ههنا بمعنى اسم الفاعل أى الفاصل وقد وقع بين حكمين الأول إجمالى والثانى تفصيلى و يدل على ذلك سياق الكلام فى بيان الوجوه التى اشتدت الحاجة إليها) والمصدر عبارة عن لفظ دل على المعنى الحادث من الذات لا غير سمى حدثا وحدثانا وفعلا حقيقيا واسم معنى (وهى) أى الوجوه التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر (ستة) أحدها (الماضى) وهو مادل على زمان قبل زمان إخبارك قلت كضرب ونحوه أماخروج إن قلت من الحد فى الدلالة ودخول لم يضرب فيه فى الدلالة فبواسطة حرف الشرط ولم الجحد والمراد من الدلالة فيه الدلالة الوضعية حتى لوجرد عنها لايخرج الأول منه ولا يدخل الثانى فيه (و) ثانيها (المضارع) وهو مادل على زمان الحال والاستقبال على سبيل البدلية كيضرب وأشباهه أما ماقيل إن الحد منقوض بأسماء الأفعال كأف فانه بمعنى أتضجر ولفظ المستقبل ولفظ غد و بعد غد فهذه المذكورة غير مستقبلة فغير واردة لأن المراد من الدلالة على الزمان المستقبل دلالته بالصيغة والهيئة (و) ثالثها (الأمر) وهو مادل على طلب الفعل فى الزمان الآتى كأنصر ولينصر ونحوهما (و) رابعها (النهى) وهو ماانجزم بلا من حيث اللفظ بدل الأمر من حيث المعنى وهوعبارة عن طلب الكف عن الفعل

إن قلت من أين يحكم على أحد المعادلين بالأصالة وعلى الآخر بالالحاق. قلت معروف الأصل وتجرده أو عن الزيادة كدحرج أوقلة زيادته كتدحرج واحرنجم أو كثرة استعماله فى كلامهم وعلامة الالحاق اتحاد المصدرين وتوافق الزائد فيهما ذاتا ومحلا فاحفظه فانه بحث شريف وضبطه لطيف. [فصل] هذا فصل وهو فى اللغة مصدر بمعنى الفاصل وفى عرفهم مايفرق بين النوعين من الكلام إذ ماقبله تعديد الأبواب ومابعده بيان المشتقات منها (فى الوجوه) يعنى الكلمات مأخوذة من وجه الشىء أى طريقه والكلمات طرق المعانى فسميت بالوجوه (التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر) لضبط صيغها ولكثرة فروعها وفيه تنبيه على أصالة المصدر فى الاشتقاق لكن ينبغى أن يعلم أن ذلك فى مصدر الثلاثى إذ مصدر غيره مشتق من الماضى باتفاق الفريقين (وهى) أى تلك الوجوه (ستة الماضى والمضارع والأمر والنهى

[فصل] (الوجوه التى اشتدت الحاجة) أى هذه الألفاظ التى سنذكرها مفصولة عما قبلها لانفصال معانيها كائنة فى بيان الوجوه أى الكلمات إما من الوجه بمعنى العضو المعروف فوجه الشبه كون المعانى معروفة بها كما أن الانسان يعرف بوجهه أو من الوجه بمعنى الطريق فوجه الشبه كونها موصلة لسامعها إلى معانيها المقصودة منها كما أن الطريق يوصل سالكه إلى مقصوده (قوله إلى اخراجها من المصدر) إما بالذات أو بالواسطة (قوله وهى ستة) بناء على أن ماعداها من المشتقات لم تشتد الحاجة إليها و إن كان أصل الحاجة ثابتا و إن سلم فلا حصر.

واسم الفاعل واسم المفعول) اعلم أن المشتق من المصدر نوعان فعل واسم فاشتقاق الفعل بحركات العين نحو فعل واشتقاق الاسم بالحروف الثلاثة أحدها الميم مصدرية كانت أوزمانية أوآلية والثانى التاء فردية كانت أونوعية والثالث الياء تصغيرية كانت أونسبية ثم المضارع مأخوذ من الماضى وسائر المختلفات : أعنى نفى الحال ونفى الاستقبال وتأكيده والجحد المطلق والمستغرق والأمر والنهى مأخوذ من المضارع بزيادة ما ولا ولما ولام الأمر ولاالناهية عليه وكذا الصفات الخمس من اسم الفاعل والصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل مشتقات من المضارع على رأى الجمهور بشهادة احتمال الأزمنة الثلاثة فى زيد ضارب الآن أوغدا أوأمس واستتار ضمير الغائب والمخاطب والمتكلم فى نحو زيد ضارب وأنت ضارب وأنا ضارب وأما عملها فهو وإن كان باعتبار إسناد الحدث إلى الذات لكن باعتبار كونهما مدلولين بالفعل والفاعل الاصطلاحيين وأمافعلا التعجب فمأخوذان من اسم التفضيل لكن نقل صيغتهما إلى صيغة الماضى والأمر ومعناهما إلى معنى المصدر والمصنف اقتصر على ذكر الأقسام الستة اكتفاء بالأحوج إلى البيان . ولما توقف معرفة المشتقات على معرفة المصدر وناسب ضبط صيغة القياسى فصله أولا بقوله (فأما المصدر) وهو الاسم الدال على الحدث فقط (فلايخلو من أن يكون ميميا أوغير ميمى) والمراد بالميمى ما يكون فى أوله ميم زائدة فنحو منّ ومدّ غير ميمى عرفا (فان كان غير ميمى) قدّم الميمى فى اللف لكون مفهومه وجوديا وفى النشر غير ميمى إخراجا من البين لأنه سماعى غير داخل تحت الضبط والمزيدات خارجة عن البحث ولذا أطلق قوله (فهو سماعى) ولم يقيد بقوله إن كان ثلاثيا (ونعنى) ولم يقل أعنى إشارة إلى أن التفسير الآتى متفق عليه عند الصرفيين (بالسماعى) يعنى يكون المصدر سماعيا (أنه) الضمير للشأن (يحفظ كل مصدر) مخصوص بصيغة (على ماجاء) وسمع (من العرب ولايقاس) أى لايجرى القياس (عليه) وهذا

أوعن طلب ترك الفعل نحو لاينصر ولاتنصر ونحوهما والنفى مالاينجزم بلا وهو عبارة عن الاخبار بعدم صدور الفعل عن الفاعل فى الزمان الآتى نحو لاينصر ونحوه (و) خامسها (اسم الفاعل) وهو مادلّ على منشىء الفعل نحو ناصر وأشباهه من الثلاثى ، وقيل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث وبه يخرج ماقيل إن الأفعال كلها دالة على ذات يصدر منه الفعل فلا يكون الحدّ مانعا (و) سادسها (اسم المفعول) وهو مادل على ذات من وقع عليه الفعل كمنصور ونحوه . واعلم أن فى حصر الوجوه التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر فى الستة تسامحا لعدم انحصارها فيها لأن اسم الزمان والمكان واسم الآلة والنفى والجحد من تلك الوجوه اللهم إلا أن يقال فى النفى والجحد إن النفى يشبه النهى صورة والجحد يشبه النهى معنى فلهذا تركهما من الحصر فله وجه وأما ترك اسم الزمان والمكان والآلة فلا وجه له (فأما المصدر) هذا شروع فى بيان صيغة المصدر لأنه لما احتيج فى إخراج تلك الوجوه من المصدر أراد أن يبين صيغته أوّلا فقال فأما المصدر (فلايخلو من أن يكون ميميا أوغير ميمى فان كان غير ميمى فهو سماعى) أى مقصور على السماع والمراد من الميمى ما يكون أوّل حروفه ميما زائدة على نفس الكلمة وخرج ماخلا من الميم من كونه مصدرا ميميا وكذا أشباهه ومن غير الميمى ما لايكون كذلك (ونعنى) أى مرادنا (بالسماعى أنه) أى الشأن (يحفظ كل مصدر على ماجاء) أى سمع (من العرب ولايقاس عليه) أى والحال أن كل مصدر لم يثبت بالقياس على مصدر سمع من العرب فهو سماعى

(ميميا وغير ميمى) والمراد من الميمى ما يكون فى أوله ميم زائدة نحو مقتل وبغير الميمى مالا يكون كذلك نحو ضرب وشتم وأمن وموت (قوله فان كان المصدر غير ميمى فهو سماعى) أى إن كان ثلاثيا تركه لانفهامه من سياقه (قوله ونعنى بالسماعى أنه يحفظ كل مصدر) الظاهر أن يقال ونعنى بالمصدر السماعى كل مصدر الخ فلابد من تأويل إما فى الأول : أى نعنى بكون المصدر سماعيا أوفى الثانى : أى نعنى بالمصدر السماعى أنه يحفظ الخ فتأمل أوالمراد من الحفظ الذكر على وجه اللزوم . وحاصل التعريف أن المصدر السماعى هو المصدر الذى يلزم حفظه على ماجاء من العرب (قوله فلا يقاس عليه) ليس من التعريف لأنه لوكان منه مع عدم الاحتياج إليه فى المنع والجمع لزم المصادرة فى قوله لأنه لاقياس إذ هو تعليل لقوله وهو سماعى بل تفريع على كون المراد من السماعى هذا المذكور لكونه لازما لوجوب الحفظ إذ لوجاز القياس لما وجب حفظه . وحاصل كلامه أن المصدر الغير الميمى من الثلاثى سماعى وهذه دعوى لابد من تحريرها قبل إقامة الدليل عليها فمعنى ماسوى السماعى ظاهر وله معنى ولازم أما معناه مالزم حفظه على ماجاء من العرب وأما لازمه فعدم جواز القياس عليه وإنما بين لازمه وإن كان بيان المعنى كافيا فى التحرير لأنه يستدل على هذه الدعوى بوجود لازمه فبينه أولا ليقبل الذهن دليله بلا تردّد فالمبين فى التحرير لازمية المعنى السماعى من غير تعرض لوجوده فى المصدر الغير الميمى من الثلاثى . وأما الدليل فبيان وجوده فيه ليثبت ملزومه

التفسير صادق على غير الميمى الثلاثى (لأنه لاقياس لمصدر الثلاثى) وما بنى منه للمبالغة والتكثير فى الفعل نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والحثيثى بمعنى الحث البليغ كما هو مذهب سيبويه لأنه فى الثلاثى فقط ومصدره سماعى . وقال العلامة الزمخشرى : ينبغى أن يكون ذلك قياسا لأنه كثير الاستعمال ثم أوزان مصدر الثلاثى على ما وجدت أحد وأربعون يندرج بعضها فى بعض نحو فعل بحركات الفاء وسكون العين وفعلة كذلك وفعلى كذلك وفعلان كذلك وفعلان بفتحتين وفعل بفتح العين وحركات الفاء وفعل بالفتح وكسر العين وفعلة بفتح العين وكسرها وفعال بحركات الفاء وفعالة كذلك وفعالية بالفتح وفعيل وفعول بفتح الفاء وضمها وفعولة بالضم ومفعل بحركات العين ومفعل بفتح العين وكسرها وفاعل وفاعلة ومفعول و بناء المبالغة تفعال بفتح التاء وكسرها والفعيلى بكسر الفاء وفتح

اللام (و) أما (مصدر غير الثلاثى) من الرباعى المجرّد والمزيدات (فهو قياسى) يجيء على سنن واحد كالفعالة والفعلال من المجرّد والافعال والتفعيل والانفعال والاستفعال من المزيدات غير أن الافعال والاستفعال إذا بنيا من الأجوف والتفعيل إذا بنى من الناقص يعل حرف العلة منهما ويعوض عنها التاء فى الآخرة نحو إجابة من أجوب واستجازة من استجوز وتسلية من سلى و إما نحو كلاما بكسر الكاف وتشديد اللام وتحمالا بكسر التاء فلغة أهل اليمن وأما زلزالا بفتح الزاى فاثقل مضاعف الرباعى والأفصح كسر الزاى (و إن كان) أى المصدر (ميميا و)الضابطة فيه أنه (ينظر فى عين الفعل المضارع فان كان) عينه (مفتوحا أومضموما فالمصدر) الميمى (و) كذا اسمى (الزمان والمكان منه) أى مما كان عينه كذلك (مفعل) فى الوزن (بفتح الميم) للخفة وكثرة استعماله (والعين) أما مجيئه بالفتح من مفتوح العين فللتوافق وأما من مضموم العين مع أن فى الضمّ توافقا فلرفضهم مفعلا بالضم فى كلامهم ونحو مكرم ومعون من النوادر واختير الفتح على الكسر لخفته (وسكون الفاء) لدفع توالى أربع حركات وأنه قريب بسبب التوالى : أعنى الميم مفتح ومشرب من المفتوح ومدخل من المضموم (إلا ما شذ) جيء بكسر العين

رهذا إنما يتصوّر فى مصدر الثلاثى المجرد (لأنه لاقياس لمصدر الثلاثى) المجرد لتعذر ضبطه لكثرته حتى قيل إن مصدر الثلاثى لا يمكن تعداده لأنه يرتقى على ماذكره سيبويه إلى اثنين وثلاثين بابا تركت تعدادها عمدا لئلا يطول كتابى فلما تعذر ضبطه لكثرته أبقى على ما سمع من العرب هذا مذهب سيبويه وأما مذهب الزمخشرى فان مصدره قياسى لكثرة استعماله وأوزان مبالغة مصدر التفعال نحو التهذار مبالغة للهذر والتلعاب مبالغة للعب والفعليلى نحو الدليلى مبالغة الدليل والحثيثى مبالغة الحث ومصدر غير الثلاثى قياسى لعدم تعذر ضبطه لأن مصدره يصدر على طريق واحد وضع فى ألفاظ معلومة مقدّرة كالافعال فى باب أفعل والانفعال فى باب انفعل والاستفعال فى باب استفعل ونحوها من مزيد الثلاثى وكالفعللة والفعلال والتفعلل والافعلال والافعنلال فى الرباعى ومزيده وأما كلاما بكسر الكاف وقتالا بكسر القاف وتحمالا بفتح الميم وزلزالا بفتح الزاى الأولى من كلم وقاتل وتحمل وزلزل شاذ فلا اعتداد به) (فان كان) المصدر (ميميا فينظر فى عين الفعل المضارع فان كان عينه مفتوحا أومضموما فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه) أى مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا أو مضموما (على) وزن (مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء) أما فتح الميم فى المصدر فلخفة الفتحة ولدفع الالتباس باسم الآلة على تقدير الكسر و بمفعول الفعل الزائد على الثلاثى على تقدير الضمّ وأما فتحه فى الزمان والمكان فلهذين الوجهين ولتكون حركة العوض موافقة لحركة المعوض تأمل وأما فتح العين فى كلها فللخفة وأما سكون الفاء فلئلا يلزم توالى أربع حركات متواليات فى كلمة واحدة و إنما اختير الفاء لذلك لأنه لزم التوالى المذكور من الميم ورفعه باسكان ما هو قريب منه أولى من غيره كالمفتح من فتح يفتح بفتح ما يقابل العين فى الماضى والمضارع والمعلم من علم يعلم بفتح ما يقابلها فى المضارع ونحوهما مما فتح عين فعل مضارعه وكالمدخل من دخل يدخل بضم عين فعله فى المضارع والمحسن من حسن يحسن بضم عين فعله فيهما ونحوهما مما كان عين فعل مضارعه مضموما فان هذه الأمثلة تصلح للمصدر الميمى والزمان والمكان وقد يجيء المصدر الميمى والزمان والمكان مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا على وزن مفعلة بكسر العين نحو محمدة من حمد يحمد إلا أنه لم يذكره لشذوذه وهو داخل فى قوله (إلا ماشذ) أى لا يجيء المصدر الميمى والزمان والمكان على وزن مفعل بفتح العين فى بعض المواضع مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا أو مضموما بل يجيء بكسرها لكن

ذلك

وهو كونه سماعيا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة

(نحو المطالع والمغرب والمشرق والمسجد) لموضع السجود ثم جعل اسما لما بنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد (والمنسك) بمعنى النسك وهو العبادة (والمجزر) لمكان الجزر وهو نحر الابل (والمنسك والمنبت والمفرق) ومفرق الرأس وسطه سمى به لأنه موضع مفرق الشعر (والمسقط) يقال هذا مسقط رأسى أى موضع ولدت فيه (والمحشر) لحشر الجمع (والمجمع) فان هذه الأسماء مفعل (بكسر العين و إن كان القياس) فيها (الفتح) لأنها من يفعل بضم العين سوى المجمع فانه من مفتوح العين وقد جاء الفتح فى بعضها ومنه قراءة ـ حتى مطلع الفجر ـ وقوله تعالى ـ ولكل أمة جعلنا منسكا ـ و ـ حتى يبلغ مجمع البحرين ـ وقال سيبويه إذا أريد بالمسجد موضع السجود فهو بالفتح لاغير ولم يذكر منخرا لقلة استعماله بفتح الميم بل بالكسر اتباعا لكسر الخاء فهو اسم لثقب الأنف ولعل قوله نحو إشارة إلى أن ماشذ غير منحصر فيما ذكر منه نحو المحمدة والمظنة ووجد فى بعض النسخ والمرفق وهو من الرفق ضد العنف (و إن كان) ذلك المضارع (مكسور العين فالمصدر الميمى منه مفعل بفتح الميم والعين) للخفة كالمضرب بالفتح (إلا ماشذ نحو المرجع والمصير) ومنه المحيض والمجىء ومنه المهلك بضم اللام فانه مصدر يهلك فصورة الحصر للاشارة إلى قلة ماخالف الضابطة المذكورة فانهما مصدران وقد جاآ من يفعل (بكسر العين) مشتركين فى الوزن مع الزمان والمكان لخفة الكسرة ههنا بشهادة الذوق (والزمان والمكان منه) أى من مكسور العين على (مفعل بكسر العين) كالمجلس وذلك للتوافق فى العين وللاشارة إلى انحطاط رتبة يفعل بالكسر بايقاع مخالفة الزمان والمكان منه للمصدر

ذلك على الشذوذ أى مخالف للقياس لا للاستعمال وهو المراد منه ههنا (نحو المطلع) بكسر اللام من طلع يطلع بضم عين الفعل فى المضارع لمكان طلوع الشمس وزمانه وهو يصلح للمصدر أيضا (والمغرب) بكسر الراء من غرب يغرب بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان غروب الشمس وزمانه وللمصدر الميمى (والمسجد) بكسر الجيم من سجد يسجد بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان السجود وزمانه وللمصدر الميمى هذا مذهب غير سيبويه وأما مذهبه فالمسجد بفتح الجيم لاغير لو أريد به موضع السجود (والمشرق) بكسر الراء من شرق يشرق بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان شروق الشمس وزمانه وللمصدر الميمى (والمجزر) بكسر الزاى من جزر يجزر بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان جزر الابل وزمانه وللمصدر الميمى (والمسكن) بكسر الكاف من سكن يسكن بضم عين الفعل فى المضارع لمكان السكون وزمانه وللمصدر الميمى (والمنبت) بكسر الباء من نبت ينبت بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان النبات وزمانه وللمصدر الميمى (والمنسك) بكسر السين من نسك ينسك بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان النسك وزمانه وللمصدر الميمى (والمفرق) بكسر الراء من فرق يفرق بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان الفرق وسط الرأس وزمانه وللمصدر الميمى (والمسقط) بكسر القاف من سقط يسقط بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان السقوط وزمانه وللمصدر الميمى (والمحشر) بكسر الشين من حشر يحشر بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان الحشر وزمانه وللمصدر الميمى (والمرفق) بكسر الفاء من رفق يرفق بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان الرفق وزمانه وللمصدر الميمى (والمجمع) بكسر الميم من جمع يجمع بفتح عين الفعل فيهما لمكان الجمع وزمانه وللمصدر الميمى ومنه المحمدة بكسر الميم الثانية كما أشرنا له (بكسر العين) أى بكسر ما يقابل العين على وزن مفعل بكسر العين (فى الجميع) فى هذه الأمثلة كما قلنا و إن كان القياس الفتح إلا أنه يجىء بالكسر على خلاف القياس وقد روى الفتح فى بعض هذه الأمثلة وهو المنسك والمطلع والمغرب والمجمع وأجيز فى الكل قياسا عليها و إنما لم يفرق بين المصدر الميمى والزمان والمكان فيما إذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما سواء كان استعمالها على القياس أو على الشذوذ أما على القياس فلما مر وأما على الشذوذ فلوجودها كذلك بالاستقراء (و إن كان) المضارع (مكسور العين فالمصدر الميمى منه على) وزن (مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء) كما مر ولا يجىء المكان والزمان منه على هذا الوزن بل على كسر العين كما سيجىء فى المتن كالمضرب والمجلس والمنكح والمصرخ ونحوها مما كان عين مضارعه مكسورا فان هذه الأمثلة بالفتح مصدر ميمى وبالكسر اسم الزمان والمكان ولا يوجد المصدر فى وزنهما فى هذا الباب غالبا ولهذا استثنى الشيخ بعد إثبات هذا الحكم بينهما وبين المصدر بقوله (إلا المرجع والمصير فانهما مصدران) من هذا الباب (وقد جاآ بكسر العين) مشتركين فى الوزن مع الزمان والمكان وكذا جاء لفظان آخران من هذا الباب مشتركان فى الوزن معهما كالمحيض والمعجب بكسر ما يقابل العين فيهما كذا فى شرح الهارونية (والزمان والمكان منه على وزن مفعل بكسر العين)

(قوله نحو المطالع) ليس غرضه حصر ماشذ منه نحو محمدة ومظنة وغيرها ولذا أورد لفظ نحو (قوله إلا المرجع والمصير) يرد على الحصر المهلك والمبيع المصدران وغيرها

(هذا) أى الحكم المذكور من اشتراك المصدر مع الزمان والمكان فيما عين مضارعه مفتوح أو مضموم ومفارقته عنهما فيما عين مضارعه مكسور ليس بمطابق بل (فى الفعل الصحيح) وقد ذكرت الأمثلة منه (و) الفعل (الأجوف) نحو مقال من يقول ومخاف من يخاف للثلاثة ومباع من يبيع للمصدر ومبيع للزمان والمكان (والمضاعف) وإن كان معتل الفاء نحو ميسر من يسر بالضم ومود من يود بالفتح للثلاثة ومفرّ من يفرّ بالكسر بفتح الفاء للمصدر وكسرها للزمان والمكان (والمهموز) غير المثال والناقص نحو مأخذ ومأل بالفتح للثلاثة ومأزر من يأزر بالكسر بفتح الزاى للمصدر وبكسرها للموضع

(قوله والأجوف) سواء كان مهموز الفاء أو اللام أولا وسواء كان واويا أو يائيا . اعلم أن المصدر الميمى من الأجوف اليائى يجىء على مفعل بالكسر أيضا لكن على طريق الفرعية لاالأصلية كمنخر لا يسمى شاذا وإنما الشاذ ماجاء على الأصالة بالكسر بأن لايجوز غير الكسر كالمجىء والمحيض (قوله والمضاعف) سواء كان معتل الفاء أولا صرح به فى المغرب وسواء كان مهموز الفاء أولا (قوله والمهموز) أى غير المعتل الفاء واللام

من هذا الباب وإنما يفرق بين المصدر والزمان والمكان فى هذا الباب لذلك الوجه ليكون حركة عينهما موافقة لحركة عين مضارعهما لكونهما مأخوذين بخلاف المصدر فأبقى على الفتحة لخفتها (هذا) أى الأحكام المذكورة من أن المصدر الميمى والزمان والمكان على وزن مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء من الفعل الذى كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما ولو كان عينه مكسورا على وزن مفعل بفتح العين للمصدر وعلى وزن مفعل بالكسر للمكان والزمان (فى الفعل الصحيح) أى السالم من حروف العلة والهمزة والتضعيف وقد مرت أمثلتها (والأجوف) أى ذكر تلك الأحكام المذكورة فى الأجوف وهو الذى خلا وسطه من حروف الصحيح وهو يأتى من ثلاثة أبنية الأول فعل يفعل بضم العين فى المضارع نحو قال يقول وصان يصون فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه على وزن مفعل بالفتح نحو مقال ومصان والثانى نحو فعل يفعل بفتح العين فى مضارعه نحو خاف يخاف وهاب يهاب فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو مخاف ومهاب والثالث فعل يفعل بكسر العين فى مضارعه نحو باع يبيع وكال يكيل فالمصدر منه كذلك نحو مباع ومكال والزمان والمكان على مفعل بكسر العين نحو مبيع ومكيل بسكون الباء والكاف ولو نقلت حركة الياء فيهما إلى ماقبلهما على القاعدة المستمرة يلتبس الزمان والمكان بالمفعول لفظا أو إعجاما والفرق بالأصل تأمل والمطال للمصدر والزمان والمكان من طول يطول بضم عين فعله فيهما فهو على الشذوذ ولايعتدّ به (والمضاعف) أى وكذا الأحكام المذكورة فى المضاعف وهو الذى كان عينه ولامه من جنس واحد فى الثلاثى وهو يأتى من ثلاثة أبنية أيضا الأول فعل يفعل بضم العين فى مضارعه نحو سرو يسرو ومدّ يمدّ فالمصدر والزمان والمكان منه على وزن مفعل بالفتح نحو مسر ومد والأصل مسرر وممدد والثانى فعل يفعل بفتح العين فى مضارعه نحو عض يعض وحس يحس فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو معض ومحس والأصل معضض ومحسس والثانى فعل يفعل بكسر العين فى مضارعه نحو فر يفر وقر يقر فالمصدر منه كذلك نحو مفر ومقر وأصله مفرر ومقرر أما المكان والزمان منه على وزن مفعل بكسر العين نحو مفرر ومقرر أما المحجب والملبب بالفتح للمصدر والزمان والمكان من فعل يفعل بضم العين فيهما فهو شاذ (والمهموز) أى وكذا الأحكام المذكورة فى المهموز وهو الذى أحد حروفه همزة وهو يأتى من كل الأبواب كالصحيح أما مهموز الفاء من الصحيح فيأتى من خمسة أبواب فالمصدر والزمان والمكان على وزن واحد فى أربعة منها وفى واحد منها على أوزان أخر سوى المصدر الأول منها من باب نصر ينصر نحو أخذ يأخذ والثانى من باب علم يعلم نحو أمن يأمن والثالث من باب فتح يفتح نحو أهب يأهب والرابع من باب حسن يحسن نحو أدب يأدب فالمصدر والزمان والمكان من هذه الأبواب على مفعل بالفتح نحو مأخذ ومأمن ومأهب ومأدب وأما الباب الذى مصدره على هذا الوزن لازمانه ومكانه فهو من باب ضرب يضرب نحو أبق يأبق فالمصدر منه على مفعل بالفتح نحو مأبق والمكان والزمان منه على مفعل بالكسر نحو مأبق وأما المهموز العين منه فيأتى من أربعة أبواب فالمصدر والزمان والمكان فى ثلاثة منها على صيغة واحدة وواحد منها على صيغة أخرى سوى مصدره الأول منها من باب فتح يفتح نحو سأل يسأل والثانى من باب علم نحو سئم يسأم والثالث من باب حسن نحو رؤف يرؤف فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالفتح نحو مسأل ومسأم ومرأف وأما الباب الذى لايجىء زمانه ومكانه على هذا فهو من باب ضرب يضرب نحو زأر يزئر فالمصدر منه على مفعل بالفتح نحو مزأر ومكانه وزمانه بالكسر نحو مزئر وأما المهموز اللام منه

فيأتى

(وأما فى الناقص) أورد أما لأنه تفصيل حكم مابقى مجملا (فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء) إذ الكسر فيما قبل الواو يفضى إلى القلب فيلتبس البناء وفيما قبل الياء ثقيل (من جميع الأبواب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا نحو مرمى ومرعى ومدعى من يرمى ويرعى ويدعو للمصدر والزمان والمكان (وفى معتل الفاء) غير المضاعف (مفعل بكسر العين من جميع الأبواب) نحو موجل وموجه وموعد وميسر من يوجل ويوجه ويعد وييسر وإنما كسر العين فى المثال أمافى الواوى

صرح به صاحب المغرب هذا هو القياس وقد جاء شاذا بضم العين نحو ميسر و بفتحه نحو موضع على ماسمعهما الفراء

فيأتى من أربعة أيضا فى ثلاثة منها اتفق وزن المصدر والزمان والمكان وواحد منها اتفق وزن مصدره لازمانه ولامكانه الأول منها من باب فتح نحو قرأ يقرأ والثانى من باب علم نحو ظمئ يظمأ والثالث من باب حسن نحو جزأ يجزؤ فالمصدر والزمان والمكان منها على وزن مفعل بالفتح نحو مقرأ ومظمأ ومجزأ وأما الباب الذى مصدره على هذا لازمانه ولامكانه فهو من باب ضرب نحو هنأ يهنئ فمصدره على وزن مفعل بالفتح نحو مهنأ وزمانه ومكانه بالكسر نحو مهنئ وأما المهموز المضاعف فهو لايوجد فى العين واللام وفى الفاء يأتى من ثلاثة أبواب اتفق وزن المصدر والزمان والمكان فى اثنين منها وفى واحد منها اختلف وزن مصدره بوزن زمانه ومكانه أما الأولان فأحدهما من باب نصر نحو أدّ يؤدّ وثانيهما من باب حسن نحو أزّ يؤزّ فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالفتح نحو مادّ ومازّ والأصل مادد ومازز وأما الثالث فهو من باب ضرب نحو أنّ يئن فمصدره على مفعل بالفتح أيضا نحو مأنّ والأصل مأنن وزمانه ومكانه على مفعل بالكسر نحو مئن والأصل مأنن (وأما فى الناقص) وهو الذى يكون لامه حرف علة سواء كان من المضاعف أو من المهموز أولا يكون منهما (فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه) أى من الناقص (على وزن مفعل بفتح الميم والعين) وسكون الفاء (من جميع الأبواب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا و إنما اختير الفتح فيه دون الضم والكسر أما الضم فلعدم وجود مفعل بضم العين فى كلامهم وأما الكسر فلئلا يقع الاشتراك بين المتباينين وسنبينه إن شاء الله تعالى فاختير الفتح مع أنه أخف الحركات وأما المضاعف الناقص الذى وجب الادغام أو جاز فى الثانى فهو اللفيف المقرون الذى عينه ولامه حرف علة من جنس واحد ولايوجد هذا إلا فى باب علم من الواوى واليائى أما من الواوى فكقوى يقوى فانه فى الأصل قوو يقوو قلبت الواو الأخيرة ياء فى الماضى لتطرفها وانكسار ماقبلها كما فى غزى مجهول غزو و إنما لم يدغم لسبق موجب القلب منه ولئلا يلزم حرف علة فى مضارعه تأمل، ثم حمل مضارعه على ماضيه فى ذلك الاعلال ثم قلبت الياء المقلوبة ألفا فى مضارعه فصار قوى يقوى على وزن رضى يرضى فالمصدر والمكان والزمان منه على وزن مفعل بالفتح نحو مقوو على الأصل وأما من اليائى فكحيي يحيا بالاظهار على الأصح وحىّ يحيا بالادغام على غيره و إنما لم يدغم على الأصح لئلا يلزم ضم حرف علة فى مضارعه فالمصدر والزمان والمكان على مفعل بالفتح أيضا نحو محيا. وأما المهموز الناقص فهو على نوعين مهموز الفاء ومهموز العين ولا يكون الناقص مهموز اللام فمهموز الفاء الناقص يأتى من أربعة أبواب اتفق وزن المصدر والزمان والمكان فيها الأول من باب نصر نحو أسو يأسو على الأصل والثانى من باب فتح أبى يأبى والثالث من باب علم نحو أسى يأسى والرابع من باب ضرب نحو أتى يأتى فالمصدر والزمان والمكان فى هذه الأبواب على مفعل بالفتح نحو مأسو ومأبى ومأسى ومأتى ومهموز العين الناقص يأتى من باب فتح فقط نحو نأى ينأى فمصدره زمانه ومكانه على مفعل بالفتح نحو منأى وأما الناقص الغير المضاعف والمهموز فهو يأتى من خمسة أبواب اتفق المصدر والزمان والمكان فيها الأول من باب نصر نحو دعا يدعو والثانى من باب ضرب نحو رمى يرمى والثالث من باب فتح نحو رعى يرعى والرابع من باب علم نحو بقى يبقى والخامس من باب حسن يحسن نحو سرو يسرو فالمصدر والزمان من هذه الأبواب على مفعل بالفتح نحو مدعو ومرمى ومرعى ومبقى ومسرو وهذا على الأصل فى الكل أما على الاعلال ففى الواوىّ نحو مدعا ومسرا وفى اليائى نحو مرمى ومرعى ومبقى (وفى معتل الفاء) وهو الذى كان فاء فعله حرف علة سواء كان مضاعفا أو مهموزا أولا يكون منهما فيجيء المصدر والزمان والمكان منه على وزن (مفعل بكسر العين من جميع الأبواب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا و إنما اختير الكسر

(قوله وأما فى الناقص) سواء كان مهموز الفاء أو العين أولا وسواء كان واويا أو يائيا

(قوله وفى معتل الفاء) أى غير المضاعف سواء كان مهموز العين أو اللام أولا شرط كونه واويا محذوفا فاؤه فى مستقبله وإن لم يحذف فالمصدر الميمى بفتح العين والمكان والزمان بكسرها وإن كان يائيا فحكمه حكم الصحيح

فلأن الكسر مع الواو أخف من الفتح معها إذ المسافة بين الفتحة والواو منفرجة وأما فى اليائى فالفتح بعد الياء كالصعود من السفل إلى العلو فيثقل على اللسان قال بعض الكمل مجىء مفعل بالكسر من المثال بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه فى مستقبله وإن لم يحذف فالمصدر بفتح العين والزمان والمكان بكسرها وإن كان يائيا فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب اهـ (واللفيف المقرون كالناقص) فى مجىء الثلاثة على مفعل بالفتح نحو مطوى من يطوى ومأوى من يأوى بالفتح (و) اللفيف (المفروق كالمعتل الفاء) فى مجىء الثلاثة على مفعل بالكسر نحو موقى من يقى بالكسر وموجى من يوجى بالفتح ولم يجئ اللفيف من يفعل بالضم لثقله مع حرف العلة ولئلا يلزم قلب الياء واوا لأنه مهجور . اعلم أن المفروق يشبه المثال والناقص فمنهم من حمله على المثال كالمصنف إذ المنظور أولا فاء الفعل فإلحاقه بما يناسبه فى الفاء أولى ومنهم من حمله على الناقص ليطرد بالمقرون واختاره بعض الكمل وذكر هنا ضابطة فقال إن مفعل بالكسر لمصدر المثال الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل بالكسر إذا لم يكن معتل اللام وأن مفعل بالفتح لغير ماذكر جميعا . ولما فرغ المصنف من المصدر الثلاثى قال :

فيه دون الفتح والضم أما الفتح فلئلا يقع الاشتراك بين المتباينين أى بين الناقص والمثال وذلك أن كل واحد منهما مباين للآخر من حيث إن حرف العلة فى الناقص فى الآخر وفى المثال فى الأول وأما الضم فلعدم وجود مفعل بضم العين فى كلامهم كما مر أما المعتل الفاء المضاعف فهو يأتى من باب علم فقط نحو ود يود فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالكسر نحو مود والأصل مودد تأمل . أما المعتل الفاء المهموز فهو على نوعين مهموز العين ومهموز اللام ولا يجىء منه مهموز الفاء فمهموز العين منه يأتى من بابين الأول من باب ضرب وهو من الواوى نحو وأد يوئد والثانى من باب علم وهو من اليائى نحو يئس ييأس على أن الكسر فيه لغة فالمصدر والزمان والمكان على مفعل بالكسر نحو موئد وميئس ومهموز اللام منه يأتى من ثلاثة أبواب الأول من باب ضرب نحو جاء يجىء والثانى من باب فتح نحو وطأ يطأ وهو من باب ضرب فى الأصل وقيل من باب علم والأول أصح والثالث من باب حسن نحو وضؤ يوضؤ فالزمان والمكان والمصدر من هذه الأبواب على مفعل بالكسر نحو موجئ وموضئ وموطئ وأما المعتل الفاء غير المضاعف والمهموز اللام فهو يأتى من خمسة أبواب الأول من باب ضرب نحو وعد يعد والثانى من باب فتح نحو وضع يضع وهو من باب ضرب فى الأصل والثالث من باب علم نحو وجل يوجل والرابع من باب حسب نحو ورث يرث والخامس من باب حسن نحو وسم يسم فالزمان والمكان والمصدر منها على مفعل بالكسر نحو موعد وموضع وموجل وموزث وموسم وأما موجد من باب نصر فهو لغة عامرية (واللفيف المقرون) وهو الذى يكون عينه ولامه حرفى علة لا من جنس واحد وإن كانا من جنس واحد يسمى اللفيف المقرون المضاعف الناقص وقد مر ذكره (كالناقص) أى يكون وزن مصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعل بالفتح سواء كان مهموزا أولا وإن كان مهموزا فهو يوجد من الفاء لا غير وهو يأتى من باب علم فقط نحو أوى يأوى مصدره وزمانه ومكانه مأوى والأصل مأوى على وزن مفعل بالفتح وإن كان غير المهموز فهو يأتى من بابين فقط أحدهما من باب ضرب نحو طوى يطوى ونحوه وثانيهما من باب علم نحو قوى يقوى ونحوه فالمصدر والزمان والمكان على وزن مفعل بالفتح نحو مطوى ومقوى والأصل مطوى ومقوى بتحريك الياء وإنما حمل اللفيف المقرون على الناقص فى ذلك الحكم لأنه كالناقص فى كون آخره حرف علة فحمل عليه (والمفروق) أى (فاللفيف المفروق وهو الذى كان فاؤه ولامه حرفى علة) (كالمعتل الفاء) أى يكون مصدره وزمانه ومكانه مفعل بالكسر كالمعتل سواء كان مهموزا أولا أما كونه مهموزا فيوجد فى العين فقط وهو يأتى من باب علم فقط نحو وئى يوأى

(قوله واللفيف المقرون) سواء كان مهموز الفاء أولا ويدل على هذا حكمهم على مأوى الإبل بالكسر أنه شاذ (قوله واللفيف المفروق الخ) فمصدره

هذا عند المصنف وقد نقل التفتازانى عن بعض المتأخرين التصريح بأن حكمه كالناقص وفهم من كلام الجوهرى أيضا وفى كلام صاحب المفتاح إيماء إليه وأن اعتبارهم بلام الفعل فى أمثال هذا الحكم يؤيده ولأن كون حكم طوى مثل رمى يرجحه وأيضا دليل الناقص يقتضى الحمل عليه وإن شئت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع ما يتلى عليك من الكلام حتى يشير إليك ببنان الأنام . اعلم أن قياس المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من الثلاثى المجرد منحصر على وزنين مفعل بالكسر وهو للمصدر الثلاثى الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوى من يفعل بالكسر إذا لم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح وهو لغير ماذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك فى المرام فإنه غير موجود فى كتب الأنام لأنه من مزالق الأقدام وقد ضل عنه أكثر الأقوام

لمصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعل بالكسر نحو موئى وأما كونه غير مهموز فيوجد فى ثلاثة أبواب فقط أحدها من باب ضرب نحو وقى يقى والثانى من باب علم نحو وجى يوجى وجاً والثالث من باب حسب نحو ولى يلى فالمصدر والزمان والمكان منها على وزن مفعل بالكسر نحو موقى وموجى ومولى (و إنما حمل اللفيف المفروق على المعتل الفاء فى ذلك الحكم لأنه كالمعتل فى كون أوله حرف علة وكالناقص فى كون آخره حرف علة فحمله البعض فى ذلك الحكم على المعتل الفاء نظرا إلى ذلك ومنهم الشيخ والبعض الآخر على الناقص نظرا إلى ذلك ومنهم شارح المراح (و إن كان الفعل زائدا على الثلاثى) سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا ملحقا كان أو موازنا أو خماسيا أو سداسيا وسواء كان من الثلاثى أو الرباعى وسواء كان الفعل صحيحا أو مهموزا أو مضاعفا أو معتلا أو لازما أو متعديا (فالمصدر الميمى والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما (يكون على وزن مضارع مجهول ذلك الباب إلا أنك) أى إلا أن الفرق بينهما عندك أن (تبدل حرف المضارعة بالميم المضمومة) فصارت صيغة كل واحد منها على صيغة اسم المفعول لأن الفعل يقع فى كل واحد منها فصار كل واحد منها محلا للفعل فشابه كل واحد منها اسم المفعول فصارت صيغتها على صيغة اسم المفعول وأما المصدر الميمى والزمان والمكان والمفعول من الفعل الرباعى المجرد الصحيح غير المضاعف المهموز نحو مدحرج بفتح الراء من المتعدى ومدرج بفتح الباء من اللازم للمصدر والزمان والمكان ومدرج به للمفعول لأنه لا يجىء اسم المفعول من اللازم إلا بواسطة حرف الجر سواء كان ثلاثيا أو زائدا ولهذا قال الزنجانى و بحرف الجر فى الكل فكان يلزم الشيخ أن يشير إلى هذا وأما المصدر من المضاعف منه نحو مزلزل ومزلزل به من اللازم ومحجب من مضاعفه من المتعدى ولا يجىء المهموز منه أيضا مطلقا وأما من المعتل نحو موسوس متعديا ولا يجىء لازما وأما من ملحقاته نحو مجلبب من المتعدى ومحوقل ومحوقل به من اللازم ولا يجىء منها أى من الملحقات مضاعف ولا معتل ولا مهموز مطلقا بنسبة ثلاثيها لخرج الجواب عن الاعتراض مثل قردد وهرول وكذا فاؤه وكذا الحكم فى كل المزيدات . وأما الرباعى المزيد على الثلاثى المجرد نحو مكرم ومفرح ومقاتل من المتعدى ومجرب ومجرب به من أجرب لازما ومموت ومموت به من موت الإبل لازما ولا يجىء اللازم من المفاعلة وأما من مضاعفه نحو معدّ والأصل معدد من أعدد ومحبب من حبب ومحاد من حادد وأما من مثاله نحو موعد من أوعد ومورم من ورم وموثب من وأب وأما من أجوفه نحو مجاب فالأصل مجوب من أجوب ومقول من قول ومجاوب من جاوب وأما من ناقصه نحو معطى من أعطى ومسمى من سمى ومجانى من جانى وأما من مهموز الفاء نحو مؤدم من أدم ومأول من أول ومؤاخذ من آخذ وأما من المهموز العين نحو مسأر من أسأر ومرأس من رأس وموأل من وأل وأما من المهموز اللام نحو مبدأ من أبدأ ومبوأ من بوأ ومفاجأ من فاجأ وأما من اللفيف المقرون نحو مرو من أروو فالأصل مروو بالواوين ومن اليائى محى من أحيا فالأصل محيى و إنما لم يعمل عمل الادغام فيهما لسبق عمل القلب منه ومقوى من قوو فالأصل مقوو بالواوين قلبت الواو الأخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر هذا فى مجرده ومن اليائى محى من حى و إنما لم يعمل عمل الادغام فيهما كما مر لامتناعه هنا لأن الواو الأولى والياء الأولى مدغم فيهما ومساوى من ساوى وأما من اللفيف المفروق نحو مولى من أولى ومولى من ولى وموافى من وافى قلبت الياء فى كلها ألفا لوجود موجب القلب وأما من الخماسى المزيد على الثلاثى إما من الانفعال نحو منقطع ومنقطع به من انقطع لازما ولا يجىء منه المتعدى وإما من الافتعال نحو مختير من اختير متعديا لأنه بمعنى اتخذ ومحتقر ومحتقر به من

(و إن كان الفعل زائدا على الثلاثى) سواء كان رباعيا مجردا أو من المزيدات (فالمصدر الميمى والزمان والمكان و) كذا اسم (المفعول من كل باب) زائد على الثلاثى (يكون على وزن مضارع مجهول ذلك الباب إلا أنك) أى لكن الفرق أنك (تبدل حرف المضارعة بالميم المضمومة) تشترك صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمى مع اسم المفعول فيما فوق الثلاثى للاختصار فى كثير الحروف ولمشابهة الزمان والمكان بالمفعول فى أن لا يكون عمدة وفى أن يتعلق به الفعل والمصدر يشاركهما فى الثلاثى غالبا فكذا فيما فوقه نحو مدحرج ومكرم ومستخرج لكل من المفعول والزمان والمكان والمصدر غير أن المفعول من اللازم يأتى بزيادة حرف الجر فى آخره دون قرائنه نحو مدحرج به وهذا الفرق لكونه الخارج عن الوزن لم يتعرض له الامام

. . . .

احتقر لازما و إمامن الافعلال نحو محمرر ومحمرر به بلا إدغام من احمرر لازما ولايجيء منه المتعدى و إما من التفعل نحو متكسر ومتكسر به من تكسر لازما ومتقسم من تقسم متعديا و إمامن التفاعل نحو متباعد عنه من تباعد لازما ومتنازع من تنازعنا الحديث متعديا و إمامن مضاعفها نحو منصبب ومنصبب فيه بلا إدغام من الانفعلال لازما ولايجيء منه المتعدى ومتعدد بلا إدغام من الافتعال متعديا ولايجيء منه اللازم ومتجبب من التفعل متعديا ولايجيء منه اللازم ومتجابب بلا إدغام عن التفعل متعديا ولايجيء منه اللازم ولايجيء المضاعف من الافعلال و إمامن مثالها نحو متصل من الافتعال فالأصل موتصل قلبت الواو تاء ثم أدغم التاء فى التاء ومتوكل من التفعل ومتواجب من التفاعل وهذه الأمثلة كلها من المتعدى ولا يجيء اللازم منها مثالا ولا يجيء المثال من الانفعلال والافعلال وأما أجوفها نحو منجور ومنجور عنه بلا قلب من الانفعال لازما لامتعديا ومختير بلا قلب من الانفعال متعديا لالازما ومعور ومعور به من الواوى ومبيض ومبيض به من اليائى من الافعلال لازما لامتعديا ومتزوّد من التفعل متعديا لا لازما ومتجاوب ومتجاوب عنه من التفاعل لازما لامتعديا وأما من ناقصها نحو منقضى ومنقضى عنه من الانفعال لازما لامتعديا ومنجى من الافتعال متعديا لالازما ومرعو ومرعو عنه من الافعلال لازما لامتعديا ومتلق من التفعل متعديا لالازما ومتفادى من التفاعل متعديا لا لازما ، وأما من لفيف مقرونها نحو منزوى ومنزوى به من الانفعال لازما لامتعديا ومحتوى ومحتوى به من الافتعال لازما لامتعديا ولا يجيء اللفيف من الافعلال مطلقا وأما كون مرعوى لفيفا منه فمزيف وكذا لايجيء اللفيف من التفاعل مطلقا ومقتوى من التفعل متعديا لالازما وأما من اللفيف المفروق نحو متولى من التفعل متعديا لالازما ولا يجيء ذلك مماسواه ، وأما من الخماسى المزيد على الرباعى نحو متدحرج ومتدحرج به لازما لامتعديا ولايجيء منه الوجوه التى ذكرتها فى المزيد الثلاثى سوى المعتل المضاعف نحو متوسوس متعديا لالازما أوغيره نحو متزلزل ومتزلزل به لازما لامتعديا وأما من ملحقاته نحو متجورب متعديا لالازما ومتشيطن متعديا لالازما ومترهوك ومترهوك به لازما لامتعديا ومتمسكن متعديا لالازما ومتجلبب متعديا لالازما وأما من السداسى المزيد على الثلاثى نحو مستخرج متعديا ومستحجر ومستحجر به لازما من الاستفعال ونحو معشوشب ومعشوشب به لازما من الافعيعال ونحو مجلوذ ومجلوذ به لازما من الافعوال ونحو مقعنسس ومقعنسس به لازما من الافعنلال ونحو مسلنق ومسلنق عليه لازما ومغرندى ومسرندى متعديين من الافعنلاء ونحو محمار ومحمار به لازما من الافعيلال ولايجيء من الوجوه التى ذكرناها فى الخماسى المزيد على الثلاثى منها سوى الافعيلاء والاستفعال وأما من الافعيلاء فيجيء منه الناقص لاغيره نحو معرورى متعديا وأما من الاستفعال فيجيء منه المضاعف نحو مستقرر ومستقرر به بلا إدغام لازما ومستجبب بلا إدغام متعديا والمهموز الفاء نحو مستأثر والمهموز العين نحو مستلئم والمهموز اللام نحو مستهزئ والمثال نحو مستوجب والأجوف نحو مستخوف بلا قلب فيهما والناقص نحو مستهدى واللفيف المقرون نحو مستهوى واللفيف المفروق نحو مستولى وكل هذه الوجوه من المتعدى لا اللازم وأما من السداسى المزيد فيه على الرباعى نحو محرنجم ومحرنجم به لازما ومقشعرر ومقشعرر به بلا إدغام لازما ولا يجيء منهما الوجوه التى ذكرناها فى الثلاثى لتعذر الوجوه .
وكل ماذكرناه من القيود والوجوه لهذه الأبواب من قولنا فالمصدر الميمى والزمان والمكان والمفعول إلى هنا مذكورة فى نزهة الظرفاء بعضها مصرح به و بعضها مفهوم و إنما قيدنا عدم الادغام والقلب فى بعض هذه الوجوه لأنه لو أدغم فى موضع الادغام وقلب فى موضع القلب اشترك الفاعل فى اللفظ مع المفعول والزمان والمكان والمصدر الميمى (وأما الفاعل منه) أى من

(و) أما (الفاعل منه) أى من الزائد على الثلاثة فلا يشترك معها بل هو

. . . .

الفعل

(بكسر العين) أي بكسر ماقبل الأخير الذي هو عين في الثلاثي وذلك لأن الفاعل مأخوذ من معلوم المضارع وهو بكسر ماقبل الآخر فيمافوق الثلاثي . ولما فرغ من بحث المصدر شرع في ذكر وجوه المشتق منه على الترتيب السابق فقال (وأما الماضي) ثلاثيا أو زائدا عليه وهو فعل دال بالوضع على معنى وجد قبل الاخبار (فلايخلومن أن يكون الفعل) يعني الحدث الدال عليه جزئيات الماضي (معروفا) بأن يسند إلى فاعل معلوم (أومجهولا) بأن يسند إلى فاعل مجهول ووصف الفعل بكونه معلوما أومجهولا وكذا بكونه غائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز باعتبار وصف فاعله (فان كان معروفا فالحرف الأخير من الماضي) أي من فعل ماض مبني للمعروف (مبنى على الفتح) لأن الأصل في الأفعال البناء ولم يبن على السكون مع أنه أصل في البناء لمشابهته المعرب في الجملة أعني أنه يقع نعتا للنكرة كاسم الفاعل نحو مررت برجل ضارب و برجل

ضرب فعدل به عن أصل البناء إلى الحركة واختير الفتح لأنه أخ للسكون لكونه جزء الألف في الفتح رعاية الأصل في الجملة (في الواحد والتثنية) (قوله مذكرا كان أومؤنثا) قيد لكل منهما ولم يوجد هذا القيد في بعض النسخ فحينئذ يؤول الواحد بذي الوحدة فيعم المؤنث ولابد من قيد الغائبين فكأنه اكتفى بانفهامه مماذكر في الجمع (و) الحرف الأخير (مضموم في جمع المذكر الغائب) لعارض وهو اتصال واو الضمير فانه يقتضي ضم ماقبله لأجل المجانسة (وساكن) آخره (في البواقي) وهي جمع المؤنثة الغائبة والمخاطب والمخاطبة مطلقا والمتكلمين وذلك لاتصال نون الجمع وتاء الخطاب والمتكلم ونونه فان النون والتاء فيها ضمير الفاعل فلولم يسكن ماقبله وهو آخر الفعل يلزم توالي أربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة وأنه مهجور واختير ماقبل الضمير للاسكان لأن الآخر محل التغيير ولأنه مجاور لما يلزم منه التوالي فاسكانه أولى

الفعل الزائد على الثلاثي على التفصيل المذكور (بكسر العين) أي لو كسر عين الفعل من الأمثلة المشتركة بين هذه الأربعة خصت للفاعل (وأما الماضي) سواء كان ثلاثيا أورباعيا أومزيدا عليهما وسواء كان لازما أومتعديا وسواء كان صحيحا أومعتلا أومضاعفا أومهموزا (فلايخلو من أن يكون الفعل) لفظ الفعل بغير ضمير يرجع إلى الماضي مستدرك فالأولى أن يتركه او يذكره بالضمير (معروفا) أي معلوما أومبنيا للفاعل وهومايسمى فاعله (أومجهولا) أي غيرمعلوم أوغيرمبني للفاعل بل هومبني للمفعول وهو مالم يسم فاعله (فان كان معروفا فالحرف الأخير منه مبني على الفتح) مالم يعرضه شيء من الموانع يمنع عن ذلك كماسيجيء عن قريب و إنما بني الماضي على الفتح لفوات موجب الاعراب فيه وهوالمشابهة التامة أي الفاعلية والمفعولية والاضافة وقد فات أما كون بنائه على الحركة لمشابهته الاسم أدنى مشابهة وهو وقوعه موقع الاسم صفة للنكرة نحو مررت برجل ضرب وضارب وأما اختيار الفتحة لذلك بين الحركات مع أن تحريك الساكن بالكسر والضم أقوى الحركات يجبر النقصان به في موضعه وذلك هنا محقق بالنسبة إلى المضارع لكونها أخت السكون لأنها جزء الألف فيتحرك بحركة هي قوية منه لأداء حق ماوجب فعله بقدر الامكان (في الواحد) أي في الفعل المفرد سواء كان مذكرا نحو نصر ووعد وعثر ومد وأخذ وغيرذلك من الثلاثي ومزيده نحو دحرج ودربح وزلزل ووسوس ونحوها من الرباعي ومزيده أومؤنثا نحو نصرت وعثرت ووعدت ومددت وأخذت ودحرجت ودربحت وزلزلت ووسوست وغيرها من مجردهما ومزيدهما (والتثنية مذكرا كان أومؤنثا) نحو نصرا وعثرا ودحرجا ودربحا وغير ذلك من مجردهما للمؤنث ومزيدهما للمذكر ونصرتا وعثرتا ودحرجتا ودربحتا ونحو ذلك من مجردهما ومزيدهما للمؤنث (ومضموم) أي الحرف الأخير مضموم (في جمع المذكر الغائب) لاتصاله بواو الضمير وهو العوارض التي تمنع كون آخر الماضي مبنيا على الفتح نحو نصروا وعثروا ودحرجوا ودربحوا وغير ذلك من مجردهما ومزيدهما وذكر لفظ الغائب قيد لكل ماسبق من المفرد والتثنية والجمع لأن المفرد والتثنية والجمع من المخاطب والمخاطبة وجمع المؤنثة للغائبة ليست كذلك فلهذا قال (وساكن في البواقي) وذلك (عند اتصاله بالنون والتاء) الضميرين وهما من العوارض المانعة من كون آخر الماضي مبنيا على الفتح ومنها وجود سبب الاعلال

(قوله معروفا ومجهولا) اعلم أن تسمية الفعل معروفا ومجهولا غائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز لغوي من قبيل إطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو الفعل (قوله في الواحد) أي في ذي الوحدة مذكرا كان أو مؤنثا كقوله تعالى ـ بقرة لافارض ـ وكذا قوله في التثنية عام للمذكر والمؤنث ولا بد ههنا من قيد الغائبين كما لايخفى . اعلم أن المراد من الفتح ههنا أعم من اللفظي والتقديري ليشمل نحو رمى وكذا الضم في قوله ومضموم في جمع المذكر الغائب ليشمل نحو غزوا

(من جميع الأبواب) أى الحكم المذكور من فتح الآخر ومن ضمه ومن سكونه مطرد فى الثلاثى والرباعى والمزيدعليهما (والحرف الأوّل) أى من الماضى أخر ذكره مع أنه أنسب بالتقديم لطول ذيله باتصاله ببحث الهمزة (مفتوح من جميع الأبواب) لأن الابتداء محل الخفة خصوصا فى الفعل الثقيل معنى (إلا) الأبواب (السداسية) مطلقا (و) الأبواب(الخماسية التى فى أولها همزة) فانها همزة (وصل) والأصل فيها الكسر لما ستعرفه فيكون أول الماضى مكسورا لذلك . ثم أراد بيان مواضع همزة الوصل ليعرف أن ماعداها همزة قطع فقال (وهمزة الوصل) أى تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج سميت بها لأنها تجىء للتوصل بها إلى النطق

بالساكن لأن مابعدها ساكن و إن كان حرفازائدا للبناء (همزة ابن وابنم) أصله ابن والميم مزيدة للتوكيد والمبالغة كما فى زرقم بمعنى الأزرق (و) همزة (ابنة وامرىء وامرأة واثنين واثنتين واسم واست) أصله ستة حذفت الهاء لمناسبتها حرف العلة فى الخفاء ثم أدخلت همزة الوصل أوله ومعناه العجز وقديرادبه حلقة الدبر (و) همزة (ايمن) وهو مفرد كآجر وآنك عند البصريين من اليمن بمعنى البركة ومعنى قولهم أيمن الله لأفعلن أى بركة الله قسمى لأفعلن كذاوقد يحذف نونه وقد يكسر همزته والتصرف فى الكلمة دليل إفرادها أوجمع يمين عند الكوفيين وهمزته همزة قطع وسقوطها حال الدرج لكثرة الاستعمال (وهمزة الماضى) أشار باعادة ذكر الهمزة إلى شروعه نوعا آخر فان همزة ماذكر من الأسماء العشرة سماعية وهمزة ماعداها اسماأوفعلا أوحرفا قياسية ذكره (و) همزة (المصدر والأمر) (قوله من الخماسى والسداسى) قيد للثلاثة (و) همزة (أمر الحاضر من الثلاثى والهمزة المتصلة بلام التعريف) مثل الغلام والفرس وفى كلامه إشارة إلى المختار أن أداة التعريف اللام وحدها ، ثم شرع فى بيان حكم همزة الوصل ليثبت فى ضمنه مدعاه وهو كسر أول الماضى من السداسى و بعض الخماسى فقال (وهمزة الوصل محذوفة) أى تحذف من اللفظ (فى) حال (الوصل) لحصول المقصود بدونها وهو إمكان النطق بالساكن الذى بعدها (ومكسورة فى الابتداء)

فى آخره نحودعى ورمى أوسبب الحذف فيه نحو دعوا ورموا ورعت ورمت (من جميع الأبواب) وهذا قيد لكل ماسبق فى كون آخره مفتوحا أو مضموما أوساكنا يعنى توجد هذه المذكورات فى جميع الأبواب سواء كان ثلاثيا أورباعيا أومزيدا عليهما أمامثال الفتح والضم فقدم وأمامثال السكون عند اتصاله بالنون فنحو نصرن وعثرن ودحرجن ودربحن وغير ذلك من مجردهما ومزيدهما وأما مثاله عند اتصاله بالتاء فنحو نصرت إلى نصرنا ونحو دحرجت إلى دحرجنا وغيرهما من مجردهما ومزيدهما و إنما سكنوا آخره عند الاتصال بها فرارا من توالى الحركات الأربع فيما هو كالكلمة الواحدة أعنى الفعل وفاعله (والحرف الأول منه مفتوح من جميع الأبواب) أى سواء كان ثلاثيا أورباعيا أومزيدا عليهما مثل النون فى نصر والعين فى عثر والدال فى دحرج ودربح وغيرها من مجردهما ومزيدهما والهمزة فى أكرم والتاء فى تكسر وتدحرج وغيرها من مزيدهما (إلا) هو استثناء من قوله والحرف الأول الخ لامن قوله فالحرف الأخير الخ أى لا يكون الحرف الأول مفتوحا من الماضى (من الأبواب الخماسية والسداسية التى فى أولها همزة فانها همزة وصل) والأصل فى همزة الوصل الكسر لا الفتح والضم فيكون ذلك الحرف مكسورا وهى تسعة أبواب من المزيد الثلاثى نحو الانفعال والافتعال والافعلال من الخماسية والاستفعال والافعيعال والافعوال والافعيلال والافعنلاء والافعنلال من السداسية و بابان من مزيد الرباعى الافعنلال أيضا والافعلال (وهمزة الوصل تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج وهمزة الوصل) مثل (همزة ابن وابنة وابنم وامرىء وامرأة واثنين واثنتين واسم واست وايمن وهمزة الماضى) أى وهمزة الماضى السداسية والخماسية من مزيد الثلاثى والرباعى (والمصدر) أى وهمزة المصدر التى كانت فى أول ماضيه همزة بعدها أربعة أحرف فصاعدا كهمزة إكراما وانقطاعا واستخراجا واقشعرارا وغيرها (والأمر) أى وهمزة الأمر التى احتيج إليها عند حذف حرف المضارعة لأخذ الأمر (من الخماسى) نحو انقطع وغيره (والسداسى) نحو استخرج غيره (والأمر الحاضر من الثلاثى) سواء كان عين مضارعه مفتوحا أومضموما أومكسورا إلا إن كان عين مضارعه مضموما فلاتكون همزته مكسورة و إن كانت همزة وصل كما سيجىء عن قريب مع علة ذلك نحو اعلم وانصر واضرب (والهمزة المتصلة بلام التعريف) أى هى همزة وصل أيضا كالرجل والغلام والفرس وغيرذلك و إنما قال المتصلة بلام التعريف احترازا عن الهمزة المتصلة بلام الجنس نحو قوله تعالى - إنّ الإنسان لفى خسر - فانها همزة قطع لاوصل عند البعض واختاره الشيخ (وهمزة الوصل) هذا القول مستدرك بل الأولى أن يقال فان هذه الهمزات ونحوها (محذوفة فى الوصل) أى عند وقوعها بين حرفين أحدهما أول حرف الكلمة (ومكسورة فى الابتداء) لأن الأصل فى همزات الوصل الكسر كما مر

لأنها ساكنة فى الاصل والأصل فى تحريك الساكن الكسر لأنه لمالم يدخل القبيلتين من المعرب وهما المضارع وغير المنصرف صار أقرب إلى البناء من الفتح والضم وأنسب فى الابدال من السكون فلما كسرت همزة الوصل لم يفتح أول الماضى معها ثم لما لم يوجد الحكم لأخير في بعض همزة الوصل استثنى بقوله (إلا ما اتصل) **(٣٣)** أى إلاهمزة اتصلت (بلام التعريف و) همزة (أيمن فانهما) أى الهمزتين (مفتوحتان فى الابتداء) لكثرة الاستعمال وعند الخليل الهمزة فى لام التعريف للقطع وسقوطها فى الوصل لكثرة الاستعمال (وما يكون) عطف على ما اتصل : أى ولاهمزة تكون (فى أول الأمر الحاضر من يفعل بضم العين فانها) أى تلك الهمزة (مضمومة فى الابتداء تبعا للعين) نحو نصر يعنى لو كسرت يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة والساكن ليس بحارج (وكذلك) همزة الوصل (مضمومة فى الماضى المجهول من الخماسى) نحو افتعل (والسداسى) نحو استفعل واحرنجم بها هربا من الخروج المذكور . ولما فرغ من بيان معلوم الماضى شرع فى مجهوله بقوله (و إن كان الفعل مجهولا فالحرف الآخير منه) يعنى من الماضى (يكون مثل ما يكون فى المعروف) أى يكون مبنيا على الفتح فى الواحد الغائب والواحدة الغائبة وتثنيتهما وعلى الضم فى جمع المذكر الغائب وعلى السكون فيما عداها (والحروف التى قبل الأخير) أى قبل لام الفعل (مكسورة) أبدا (والساكن) فى معلومه (ساكن) فى مجهوله (على حاله . . . .

ذكره وذلك أن همزة الوصل ساكنة والأصل فى تحريك الساكن الكسر ولا يكون أول الحرف الذى هو همزة فى ماضى الخماسى والسداسى مفتوحا كما كان كذلك فى غيرها فلهذا استثنى هذا الحكم فى هذه الابواب من ذلك الحكم فى تلك الابواب بقوله (لا) هو استثناء من قوله وهمزة الوصل مكسورة فى الابتداء أى لا تكون همزة الوصل مكسورة فى بعض المواضع و إن وقعت فى الابتداء وهى همزة (ما اتصل بلام التعريف) كالرجل وغيره (وهمزة أيمن فانهما) أى الهمزة التى اتصلت بلام التعريف وهمزة أيمن (مفتوحتان فى الابتداء) أما همزة أيمن فلأنها جمع يمين وهمزتها للقطع فى أصل الوضع ثم جعلت للوصل لكثرة استعمالها فلا تكون مكسورة نظرا إلى الأصل وتحرك بأخف الحركات وهو الفتح للثقل وأما همزة التعريف فلكثرة استعمالها أيضا تحرك بأخف الحركات وهو الفتح هذا على قول سيبويه حيث جعلها للوصل لهذا بعد ما كانت للقطع وأما على قول الخليل فلا يرد هذا الاشكال لأنها همزة قطع عنده ولم تجعل للوصل أما سقوطها حالة الدرج عنده فلكثرة الاستعمال دفعا للثقل لا لكونها للوصل (وما تكون) أى الهمزة التى تكون (فى أول الأمر من باب (يفعل بضم العين) فى مضارعه (فانها مضمومة فى الابتداء) و إن كانت همزة وصل (تبعا للعين) نحو انصر واكتب وغيرهما وقيل إنما لم تكسر همزته مع أنها للوصل لأن بتقدير الكسر يلزم الخروج عن الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية وهو ثقيل أما الحرف الساكن بعدها لا يكون حاجزا حصينا فكان كأنه لم يوجد فيلزم ذلك (وكذلك مضمومة) أى همزة الوصل مضموم من الخماسى كامر (فى الماضى المجهول من الخماسى) نحو انفعل وافتعل وغيرهما من الخماسى (والسداسى) نحو استفعل وافعوعل وغيرهما من السداسى المزيد على الثلاثى واحرنجم ونحوه من السداسى المزيد على الرباعى و إنما فعل ذلك لأن همزة الوصل تتبع الضم فيما بعدها عند وجوده لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة و إنما قلنا تتبع فيما بعدها ولم نقل للفرق بين المجهول والمعلوم لأن الفارق بينهما ليس همزة بل ضم ما بعدها كما سيجىء وهو يتبعها فى الضم (و إن كان الفعل) من الماضى (مجهولا فالحرف الأخير منه) أى من ذلك المجهول (يكون مثل ما يكون فى المعروف) أى يكون مبنيا على الفتح ما لم يمنع مانع أيضا لأنه لا فرق بينهما فى هذا الحكم نحو نصر ودحرج وغيرهما من مجردهما ومزيدهما (والحروف التى قبل الآخر) أى قبل لام الفعل (مكسورة) كالصاد فى نصر والراء فى دحرج وغير ذلك من مجردهما ومزيدهما (والساكن ساكن على حاله) وهذا إنما يوجد فى الثلاثى المجرد إذا اتصل بالنون والتاء الضميرين وهو الحرف الأخير كما فى المعروف نحو نصرن وغيره ونصرت إلى نصرنا وأشباهه وأما فى الرباعى المجرد والمزيدات فيوجد ذلك قبل الاتصال بهما نحو الحاء فى دحرج والكاف فى أكرم والسين والخاء فى استخرج وغيرها كما فى الحروف و بعد الاتصال بهما يسكن فى الرباعى والمزيدات مايسكن فى الثلاثى باتصالهما والساكن الذى يوجد قبل اتصالهما باق على حاله نحو الحاء والجيم فى دحرجن إلى دحرجت دحرجنا والكاف والميم فى أكرمت الى أكرمنا والسين والخاء والجيم فى استخرجن إلى استخرجنا وغيرها كما فى

ومابقى) مماذكر أعنى الحرف الأوّل فى الثلاثى والرباعى أوالحرف الأوّل مع أوّل المتحرّك منه فى الخماسى والسداسى (مضموم) إنما اختير ضم الأول وكسر ماقبل الآخر فى المجهول لأن معناه وهو إسناد الفعل إلى مفعوله غريب عن العقل فوضع له لفظ غريب عن أوزان الكلام لتنبئ غرابة اللفظ عن غرابة المعنى (وأما المضارع) شروع فى ثانى الوجوه الستة وهو سم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة التامة سمى به لمشابهته سم الفاعل لفظا : أى من حيث الحركات والسكنات ومعنى أى من حيث إن المتبادر منهما الحال نحو زيد مصلّ ويصلى واستعمالا : أى من حيث الوقوع صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب أو يضرب ودخول لام الابتداء نحو إن زيدا لقائم أوليقوم (فهو) أى الفعل (الذى يكون فى أوله حرف من حروف أتين بشرط أن يكون ذلك الحرف) تذكير اسم الاشارة بتأويل الحرف بالزائد (زائدا على الماضى) أى على ماضى نوعه فمثل أكرم وتكسر لا يكون مضارعا ثم الغرض من هذا التفسير تمييز المضارع من ماض مثله لاقصد تعريفه حتى يتوجه سؤال تخصيص المضارع بالتعريف (وحروف المضارعة) وهى حروف أتين كما أشار إليها (مفتوحة فى) المضارع (المعروف) اختيارا للأول بالأخف (من جميع الأبواب) من الأصلى وذى الزيادة (إلامن الرباعى أىّ رباعى كان) أى سواء كان مجردا أو أومزيدا على الثلاثى (فانها) أى حروف المضارعة (مضمومة فيه) أى فى الرباعى إذ من جملته باب الأفعال وهو بفتح حرف المضارعة يلتبس بالثلاثى فحمل غيره عليه اطرادا للباب ولم تكسر بدل الضم لأن ثقله هناك أكثر من الضم بشهادة الذوق ولا إشكال بضم يهريق لأنه رباعى والهاء مزيدة على خلاف القياس

المعروف (ومابقى) وهو الحرف الأوّل فى الثلاثى والرباعى المجردين نحو النون فى نصر والدال فى دحرج وغيرهما والهمزة ومابعد الساكن بعدها فى المزيدات كالفاء مع الهمزة فى انفعل والتاء مع الهمزة فى افتعل والتاء مع الهمزة فى استخرج وغيرها (مضموم) وإنمافعل ذلك فرقا بين المعروف والمجهول (وأما المضارع فهوالذى يكون فى أوّله حرف من حروف أتين) أوأنيت أوناتى نحو ينصر وتنصر وأنصر وننصر وكذا فى الرباعى والمزيدات وإنما زيد فى الأوّل دون الآخر لئلا يلتبس بالماضى نحو نصرا ونصرن ونصرت وفى الياء لاالتباس إلاأنه لم نزد فيه تبعا لأخواته وإنماجعل مستقبلا بالزيادة لأن بتقدير النقصان يبقى على أقلّ من القدر الصالح للكلمة وإنما زيد فى المستقبل دون الماضى لأن الزيادة بعد التجرّد والمستقبل بعد الماضى فاعطى السابق للسابق واللاحق للاحق وإنما لم يتحرّك كل حروفه لئلا يلزم توالى الحركات الأربع فى كلمة واحدة وإنما سكن مابعد حرف المضارعة دون غيره لأن توالى الحركات الأربع يلزم منه فاسكان ماهو أقرب منه يكون أولى ولذا سكن الراء فى نصرن ونصرت ونحوهما (بشرط أن يكون ذلك الحرف زائدا على الماضى) وهذا احترازعن الكلمة التى تكون فى أوّل ماضيها ياء نحو يسرأوتاء نحوتكسرأوهمزة نحو أكرمأونون نحونصرفان هذه الحروف وإن كانت من حروف أتين لكن لاتكون هذه الكلمات مضارعا بهنّ لأنهن لم يصرن زوائد فيهنّ على الماضى (وحروف المضارعة مفتوحة فى المعروف) سواء كانت فى الغائب أوالغائبة مفردا كان أومثنى أومجموعا وفى المخاطب والمخاطبة مفردا كان أومثنى أو مجموعا أوفى نفس المتكلم وحده أومع غيره وإنمافتح حرف المضارعة لخفتها ولأن بتقديرالكسر يلتبس بلغة يعلم وتعلم واعلم ونعلم وبتقدير الضم يلتبس بالمجهول ولم يكن الأمر بالعكس لكثرة استعمال المعروف بالنسبة إليه فلم يعط له ماهو أثقل الحركات وهوالضم (من جميع الأبواب) أى سواء كان من المجرّد الثلاثى أو الخماسى أو السداسى مطلقا إلا الرباعى مطلقا فلهذا قال مستثنيا (إلامن الرباعى أىّ رباعى كان) أى سواء كان رباعيا مجردا أومزيدا على الثلاثى بزيادة حرف واحد (فانها) أى حروف المضارعة (مضمومة فيه) نحو يدحرج ويكرم ويفرح ويقاتل وإنمافعل ذلك فى هذه الأبواب لأن الرباعى فرع الثلاثى والضم أيضا فرع الفتح فأعطى الفرع للفرع وقيل إنما ضم فيهنّ لقلة استعمالهن وأما الفتح فى الخماسى والسداسى مع أنهما فرع الثلاثى ويقل الاستعمال فيهما لكثرة حروفها ولوضم لأدّى الى الجمع بين الثقيلين وأما الضم فى يهريق لأنه من الرباعى لامن الخماسى

(قوله فهو الذى فى أوله) أى المضارع هو الفعل الذى فى محل أوله وضمير أوله راجع إلى الموصول وهذ التعريف غير مانع لدخول نحو أكرم فلا يكون صحيحا وجوابه يعلم مما ذكرنا فى تعريف الثلاثى ويمكن أن يقال معنى قوله زائدا على الماضى غير جزء منه وهمزة أكرم جزء من ماضى الأفعال وإن كان زائدا على الماضى الثلاثى

وماقبل لام الفعل المضارع مكسور) لتغاير الفرع الأصل أعنى الماضى (فى الرباعى والخماسى والسداسى إلا من يتفعل ويتفاعل) من مزيد الثلاثى (و يتفعلل) من مزيد الرباعى ويقاس عليه ماحقاته (فانها) أى ماقبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أى فى هذه الأبواب نحو ... السكون أعنى افتح عن سكون الثانى وجبرا للخفة الفائتة من الطرف الأول (وفى المجهول حروف المضارعة مضمومة) لان الضم الثقيل يناسب المجهول القليل استعمالا مع أن فى غير الضم مزية الفرع على الأصل وهو مجهول الماضى فان أوله يضم كما ... (والساكن) فى معروفه (ساكن على حاله) فى المجهول لعدم موجب التغيير (ومابقى) من حروف المضارعة والحرف الساكن (مفتوح كله) أى كل اثنين أو أكثر (ماعدا لام الفعل) أى الحرف الأخير (فانها مرفوعة فى المعروف والمجهول) العامل المعنوى وهو هنا وقوع المضارع موقع اسم الفاعل فى كونه صفة للنكرة وارتفاعه إما بالضمة لفظا أو تقديرا أو بحروف قائمة مقام الحركة وهو نون التثنية وجمع المذكر غائبا أو مخاطبا وأما نون جمع المؤنث فليس نائب الحركة بل ضمير الجمع وعلامة التأنيث فما ... ساكن على البناء خارج بقوله ومابقى فلذا لم يستثن إياها عن حكم الرفع وبالجملة اللام المتحركة مرفوعة

الخماسى فان أصله يرتق فزيدت الهاء على خلاف القياس (وماقبل لام الفعل المضارع مكسور) فى المعروف (فى الرباعى) نحو يدحرج و يكرم بكسر الراء فيهما وكذا غيرهما (والخماسى) نحو ينقطع بكسر الطاء وغير ذلك (والسداسى) نحو يستخرج بكسر الراء وغير ذلك (إلا من يتفعل ويتفاعل) من الخماسى المزيد على الثلاثى (ويتفعلل) من الخماسى المزيد على الرباعى (فانه) أى ماقبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أى فى هذه الأبواب الثلاثة فيكون الفارق فى هذه الأبواب بين المعروف والمجهول فتح حرف المضارعة وفى الرباعى كسر ماقبل لام الفعل وفى غيرهما فتح حرف المضارعة وكسر ماقبل الآخر (وفى المجهول) من المضارع (حرف المضارعة مضموم والساكن ساكن على حاله) أى الساكن الذى فى المعروف يكون ساكنا فى المجهول أيضا إذ لافرق بينهما فى ذلك (ومابقى) أى ماعدا حرف المضارعة والساكن (مفتوح كله) أى من جميع الأبواب نحو ينصر بضم الياء وسكون النون الذى هو ساكن فى المعروف وفتح الصاد وغير ذلك من الثلاثى المجرد ونحو يدحرج بضم الياء وسكون الحاء الذى هو ساكن فى المعروف وفتح الراء وغيره من الرباعى المجرد ونحو يكرم بضم الياء وسكون الكاف الذى هو ساكن فى المعروف وفتح الراء وغيره من الرباعى المزيد على الثلاثى وكذا الخماسى والسداسى منهما (ماعدا لام الفعل) وهو فى معنى الاستثناء من قوله ومابقى مفتوح كله أى مابقى مفتوح إلا لام الفعل (فانها مرفوعة فى المعروف والمجهول) إذ لافرق بينهما فى ذلك (مالم يكن حرف ناصب ينصبها) وهذا الحكم يعم المعروف والمجهول . واعلم أن ناصب المضارع أربعة أن المصدرية نحو أن تنصر وأشباهه ولن لتأكيد النفى فى المستقبل نحو أريد لن تذهب وغير ذلك وكى للتعليل نحو جئتك كى تكرمنى ونحوه وإذن جوابا للقول وجزاء للفعل نحو إذن أكرمك لمن قال أنا آتيك وغير ذلك ولهذا أنشد بعض المعلمين قوله :

هذى ناصبات الفعل أربع ياغلامى فاعلمن أن للمصدر لن للتأكيد كى للتعليل للجواب إذن

(مالم يكن) أى لم يوجد (حرف ناصب) وهى أربع أن للمصدر ولن لتأكيد النفى وكى للتعليل و إذن للجواب والجزاء (ينصبها) الهاء عائد إلى اللام وينصب صفة الناصب لافادة الجنسية والعموم كما فى قوله ـ ولا طائر يطير بجناحيه ـ أو استئناف كأنه قيل مايكون عند الناصب فأجاب بأنه ينصبها (أو جازم) أطلقه ليعم لأسماء المنقوصة التى بمعنى إن والحروف الخمسة وهى لم ولما وهما لقلب المضارع ماضيا ونفيه إلا أن فى لما استغراقا وفيه توقع ... استعمل ... كثيرا مما فيه رجاء فان معنى لما يضرب أنه لم يقع الضرب إلى الآن ولكن وقوعه متوقع و يجوز حذف فعله نحو شارفت المدينة ولما أى لما أدخلها ولا يدخل عليه أدوات الشرط فلا يقال إن لما يضرب و قال إن لم يضرب ولا استغراق ولا توقع فى لم ولا تحذف فعله ، و إن للشرط والجزاء ، ولام الأمر لطلب الفعل ، ولا للنهى عنه (يجزمها) أى يجزم لام الفعل وهذا إما صفة أو استئناف كما مر ولم يذكر كون آخره مفتوحا بنون التأكيد لأن ذلك بعد خروج المضارع إلى معنى الانشاء فكأنه لا يلحق المضارع

(قوله مكسور) عام للفظى والتقديرى فنحو يحمر تقديره يحمرر بالكسر (قوله يتفعلل) وكذا ملحقاته نحو يتجورب وإنما لم يذكرها هنا بناء على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة إلى ماذكره (قوله فانها مرفوعة) إما بحركة الضمة سواء كان لفظيا أو تقديريا أو بحذف النون . واعلم أنه لابد ههنا من استثناء الصورتين المتصل به نون جمع المؤنث واللاحق به نون التأكيد لأن الأول مبنى على السكون والثانى على الحركة

(وأما الأمر) وهوطلب الفعل عن الفاعل (والنهى) وهوطلب الترك أوالكف عن الفعل (فانهما يكونان على لفظ المضارع) هذا يفيد أن معلوم أمر الحاضر خارج عن البحث لأنه يغير لفظ المضارع ولهذا أخر بحثه عما كان على لفظ أصله (إلا أنهما) أى الأمر غير المعروف أمر الحاضر والنهى مطلقا (مجزومان) بدخول لام الأمر ولا الناهية (وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التثنية) مطلقا (و) نون (جمع المذكر) غائبا أو مخاطبا (و) سقوط نون (الواحدة المخاطبة) لأنها نون اعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجازم كالحركة (وفى البواقى) أى علامة الجزم فى غير الأصناف الثلاثة (سكون لام الفعل) (قوله الصحيحة) صفة اللام فان أسماء

الحروف مؤنث سماعى فيدخل فى حكم السكون غير معتل اللام مثالا أو أجوف أو غيرهما (وسقوط لام الفعل المعتل) يعنى علامة الجزم فى الناقص واللفيف سقوط لامه لأنها حرف علة وهى بمنزلة الحركة فى قبول التغيير خصوصا إذا وقع فى الآخر الذى هو محل التغيير فتحذف بالجازم (سوى) استثناء منقطع إذ المستثنى غير داخل فيما قبله أى لكن (نون جمع المؤنث فان نونها ثابت فى الجزم وغيره) من النصب والرفع نحو لن يضربن لأنها ليست بنون اعراب بل ضمير فاعل كالواو فى جمع المذكر فتثبت على كل حال (وأمر الحاضر المعروف) ليس على لفظ المضارع بل

(وجازم يجزمها) وهذا الحكم يعم المعروف والمجهول أيضا (واعلم أن جازم المضارع خمسة لم تقلب معنى المضارع إلى الماضى وتنفيه نحو لم ينصر ولما كذلك مع معنى الاستغراق وفيها توقع أى طلب وقوع الفعل مع تكلف واضطراب نحو لما يركب و إن فى الشرط والجزاء نحو إن تدخل أدخل ولا فى النهى نحو لا تعلم ولام الأمر نحو لينصر) ولهذا قال بعض المعلمين لبعض المشتغلين وأنشد قوله :

جازمات الفعل خمس ياغلام لم ولما وإن ولا واللام

(وأما الأمر) أى أمر الغائب (والنهى) سواء كان للغائب أو للحاضر (فانهما يكونان على لفظ المضارع) أى فى الحركات والسكنات (إلا أنهما مجزومان وعلامة الجزم فيهما) أى فى الأمر والنهى (سقوط نون التثنية) سواء كان تثنية لمذكر أو لمؤنث نحو لينصرا ولا ينصرا فى الغائب أصلهما ينصران ولتنصرا ولا تنصرا فى الغائبة أصلهما تنصران وفى المخاطب والمخاطبة تدخل لا نحو لا تنصرا أصله تنصران ولا تدخلهما لام الأمر فى المعروف مفردا كان أو مثنى أو مجموعا لكثرة استعماله وتدخل فى المجهول نحو لتنصرا لقلة استعماله (وجمع المذكر) أى علامة الجزم فى جمع المذكر سواء كان للغائب أو المخاطب سقوط نونه فى أمر الغائب والنهى أيضا نحو ليضربوا ولا يضربوا فى الغائب أصلهما يضربون وفى المخاطب لا تضربوا أصله تضربون ولام الأمر لا تدخل فى المعروف كما مر (والواحدة المخاطبة) أى علامة الجزم فى الواحدة المخاطبة سقوط نونها أيضا نحو لا تضربى أصله تضربين (وفى البواقى) وهى المفرد المذكر سواء كان غائبا أو حاضرا والمفردة المؤنثة الغائبة (سكون لام الفعل الصحيحة) صفة لام الفعل نحو ليضرب ولتضرب ولا يضرب بالجزم فى الغائب والغائبة ولا تضرب فى الحاضر (وسقوط لام الفعل المعتلة) صفة لام الفعل أى علامة الجزم فى الناقص سقوط لام الفعل لأن حروف العلة ضعيفة لا تتحمل الاعراب بالحركات سوى النصب فحذفت بالجازم علامة له نحو ليغز ولا يغز ولتغز ولا تغز وغيرها من الواوى ومن اليائى نحو ليرم ولا يرم ولترم ولا ترم وغير ذلك من الغائب والغائبة ولا تغز ولا ترم فى الحاضر (سوى نون جمع المؤنث فان نونه ثابتة فى حالة الجزم) نحو ليضربن ولا يضربن فى الغائبة ولا تضربن فى الحاضرة (وغيره) أى غير الجزم وهو الناصب أى تسقط به كل نون تسقط بالجزم سوى نون جمع المؤنث فانها لا تسقط بالجزم ولا بالناصب لأن نونها ليست بنون الاعراب بل نونها ضمير كالواو فى الجمع المذكر تثبت فى كل الأحوال فلم تعرب فلا يظهر عملهما فيها بخلاف نون غيرها حيث كانت للاعراب لا ضميرا فيظهر عملهما فيها و إنما حمل الناصب على الجزم فى حذف النون الاعرابية لوجود ذلك فى الكلام المعجز وهو قوله تعالى ـ فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ـ الأول مجزوم والثانى منصوب (وأمر الحاضر المعروف) أى الطريق فى أخذ لأمر الحاضر المعروف (أن

(قوله أما الأمر) أى الغائب والمتكلم المعروفان أو المجهولان والمخاطب المجهول لا الأمر الحاضر المعلوم بقرينة ذكره بعد (قوله والنهى) أى الغائب والمخاطب والمتكلم المعروف أو المجهول (قوله سكون لام الفعل الصحيحة) هى صفة اللام لا الفعل فيتناول نحو لينصر وليأخذ ولیمدد وليعد وليقل وكذا المعتلة فلا يشمل غير الناقص والحروف وأسماؤها كلها مؤنث سماعى وما وقع فى بعض النسخ على التذكير فالأولى أن يحمل على تصحيف الناسخ لأن الظاهر كونهما صفتين للفعلين وهو ليس بمستقيم لخروج المثال والأجوف من الحكم الأول وهو السكون ودخولهما فى الثانى وهو السقوط والأمر على العكس وإهمال المهموز والمضاعف لعدم دخولهما فى كل منهما (قوله سوى نون جمع المؤنث) استثناء منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما سبق

تحذف

(تحذف منه) أى من المضارع المخاطب (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل) عليه للابتداء (إن كان مابعد حرف المضارعة ساكنا و) أما (إن كان متحركا فتسكن آخره) يعنى يكتفى باسكانه ولا يؤتى فى أوله بهمزة الوصل لعدم المقتضى نحو عد من تعد وجرب من تجرب ونحوهما (وهو) أى الأمر الحاضر المعروف (مبنى على الوقف) والسكون لا من عامل لأن الأصل فى الأفعال البناء ولا مشابهة بينه وبين المعرب أعنى اسم الفاعل بوجه ما حتى يعرب كالمضارع أو يبنى على الحركة كالماضى فبنى على السكون وذلك مذهب البصريين وعند الكوفيين معرب مجزوم قالوا حذفت لام الأمر وأعطى أثرها وهو الجزم لما وضع موضعها وهو الهمزة (والمبنى على الوقف كالمجزوم فى اللفظ) أى فى قطع آخره عن الحركة لا فى الحقيقة لأن سكون المجزوم بعامل وسكون الموقوف بدونه (وأما) اسم (الفاعل) وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث أخره عن الأمر والنهى لأنهما أكثر تصرفا منه وكثرة التصرف أصل فى الفن (فينظر فى عين الفعل الماضى) هذا يشعر بأن اسم الفاعل مشتق من الماضى عنده وقوله فى المعتلات وكان أى أصل قائل فى الماضى قال يقوى ذلك فوجه ذلك سهولة الاشتقاق ومناسبتهما فى أن يستعمل فيما وقع ويحتمل أن يوافق الجمهور فى أخذه من المضارع والنظر إلى عينه لكونه أسهل ضبطا ولذا لم يقل فيما بعد وكان فى الأصل [illegible] باسم الفاعل مايعم الصفة المشبهة ولهذا أورد أوزانه نحو أحمر ونبه على كثرة وزانها فى بحثه والمشهور أنها اسم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت والفرق المعنوى ليس غرض الصرفى (فان كان) عين ماضيه (مفتوحا فوزنه ناصرا) أى فاعل غالبا نحو ضارب وفاتح (وإن كان) العين (مضموما فوزنه عظيم) ووزن فعيل يأتى

تحذف منه) أى من المضارع الحاضر المعروف (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل إن كان مابعد حرف المضارعة ساكنا) لتعذر الابتداء بالساكن أو لأنها عوض عن حرف المضارعة عند البعض وضعت موضعه نحو اضرب وما أشبهه (وإن كان) أى مابعد حرف المضارعة (متحركا فتسكن آخره) أى الطريق فى أخذ أمر الحاضر فيما إذا كان مابعد حرف المضارعة متحركا أن يبتدأ بحركة مابعده فيسكن آخره نحو عد ودحرج وغير ذلك (وهو) أى أمر الحاضر (مبنى على الوقف والمبنى على الوقف كالمجزوم فى اللفظ) هذا على مذهب البصريين وعلى مذهب الكوفيين معرب مجزوم لا مبنى ولكل متمسكات تركتها حذرا عن الاطناب (وأما الفاعل فينظر فى عين الفعل الماضى فان كان عينه مفتوحا فوزنه ناصر وضارب) ونحوهما غالبا سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما وإنما اعتبر فى ذلك عين الماضى دون المضارع لأن الماضى أصل والمضارع فرع فاعتبار العين فى الأصل أولى من اعتباره فى الفرع وإنما اعتبرا العين فى ذلك دون الفاء واللام لاختلاف حركة العين دونهما ومن اختلافها اختلف وزن الفاعل بالاستقراء وطريق أخذه أن تحذف علامة الاستقبال من ينصر وزيدت الألف لخفتها بالنسبة إلى غيرها من حروف الزوائد عوضا عن الياء المحذوفة بين الفاء والعين إن كان الحق أن يزاد العوض مقام المعوض وهو الأول لوجود مانع يمنع عن ذلك لأنها لو زيدت فى الأول يصير مشابها بالمتكلم فى المضارع وماضى باب الأفعال فزيدت فى مكان أقرب إليه لأداء حق ما وجب فعله بقدر الامكان ولهذا لم تزد فى الآخر ولا بين العين واللام وقيل إنما لم تزد فى آخرها لدفع الالتباس أيضا لأن فى الآخر يلتبس بالتثنية وفيما بين العين واللام يصير مشابها بالمبالغة لأن الاعجام ترك كثيرا وكسر عينه فيما إذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما لأن بتقدير الفتح يصير مشابها بماضى المفاعلة وبتقدير الضم يثقل نعم بتقدير الكسر أيضا يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة لكن أتى مع ذلك للضرورة لأن الالتباس بالامر أولى من الالتباس بالماضى ومع اختيار الثقل على تقدير الضم وإن لم يوجد ذلك فيه أما وجه الأولوية من الأول فلأن هذا الالتباس التباس الشىء بما شابهه بحيث أن الأمر من المستقبل واسم الفاعل مشابه على التمام بخلاف الالتباس بالماضى على تقدير الفتح لأن المشابهة بينهما ليست كذلك وأما وجه الأولوية من الثانى فلأن هذا الالتباس قد يزول بالاعجام بخلاف الثقل اللازم من الضم حيث لا يزول أصلا وإنما أخذ من المضارع دون الماضى ولكنه مشتقا منه بالاستقراء ولكونه مشابها به على التمام بخلاف الماضى حيث لا يكون كذلك (وإن كان) أى عين الفعل الماضى (مضموما فوزنه) أى وزن اسم الفاعل (عظيم) على

(قوله وأما الفاعل) اعلم أن الفاعل عند المصنف مايعم الصفة المشبهة بدليل إيراد عظيم وضخم ومريض وزمن فانها صفات مشبهة فيكون الفاعل عنده ما اشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدوث الذى به يمتاز الفاعل عند غيره عن الصفة المشبهة لأنها بمعنى الثبوت (قوله فينظر) فيه إشارة إلى أن الفاعل مشتق من الماضى وقد صرح به فى المعتلات عند بيان فاعل الأجوف

أيضا للمصدر نحو وجيف والمفعول نحو جريح بمعنى المجروح (و) وزنه (ضخم) أى فعل بفتح الفاء وكسر العين وقيل بسكونها (و إن كان) عين ماضيه (مكسورا فوزنه من المتعدى عالم) أى فاعل (ومن اللازم يأتى على أربعة أوزان) فعيل وفعل وأفعل وفعلاء (نحو مريض وزمن بفتح الزاى وكسر الميم وأحمر) وهو (للمذكر) ولما كان فى تصريفه خفاء قال (وحمراء) بالمد (للمؤنث) مفردة (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم) قدم الجمع فى بيان صيغته لزيادة غرابته (وتثنية أحمر أحمران وتثنية حمراء حمراوان) بقلب الهمزة واوا على غير القياس (وعطشان) للمذكر المفرد (وعطشى) بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر (للمؤنث) المفردة (وجمعهما) أى جمع عطشان وعطشى (عطاش بكسر العين) باستواء جمع المذكر والمؤنث أيضا (وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشيان). وللصفة المشبهة التى هى اسم مشتق لنسبة الذات إلى صفة غريزية أوزان غير ماذكر فقيل لها سبعة عشر وزنا بالاستقراء فعل بسكون العين وحركات الفاء نحو شكس وملح وصلب وفعل بفتح الفاء وحركات العين نحو حسن وخشن وعجل وفعل بكسر الفاء والعين وضمهما نحو صغر وجنب وفعال بفتح الفاء وضمه نحو جبان وشجاع وفيعل بفتح العين وكسرها نحو شيظم وجيد وفعيل بفتح الفاء والياء نحو حريص وفعل وفعول وأفعل وفعلان نحو سالم وغيور وأبلج وغضبان ولعدم انحصار الأوزان فيما ذكره . قال

فعل

وأما عند غيره فمشتق من المضارع. واعلم أن ماذكره من أوزان الفاعل والمفعول والمبالغة هو الغالب وأنه سماعى سوى فاعل ومفعول ألا يرى أنه قد يجىء من مفتوح عين الماضى نحو قدير وصبور ومن مضموم العين نحو حسن وقد يجىء المفعول على حلوبة والمبالغة على عجاب

وزن فعيل من عظم يعظم بضم العين فيهما وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر لأن الفعيل قد يكون للمفعول والمصدر نحو جريح ووجيف (وضخم) بفتح الضاد وكسر الخاء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين من ضخم يضخم بضم الخاء فيهما وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر نحو خنق وقيل بفتح الضاد وسكون الخاء وهذا الوزن مشترك أيضا بين الفاعل والمصدر لأن الفعل بفتح الفاء وسكون العين قد يجىء للمصدر نحو قتل (و إن كان) أى عين الفعل الماضى (مكسورا فوزنه من) الفعل (المتعدى عالم) على وزن فاعل من علم يعلم بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع (ومن) الفعل (اللازم يأتى على أربعة أوزان) أحدها على وزن فعيل (نحو مريض) من مرض يمرض بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر كما بيناه فى عظيم (و) الثانى فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو (زمن) من زمن يزمن بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر كما ذكرناه فى ضخم (بفتح الزاى وكسر الميم و) الثالث على وزن أفعل نحو (أحمر للمذكر) مفردا من حمر يحمر بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ومنه أحول وأحمق وأخرق وآدم وأرعن وأسمر وأعجف وأعجز ومنه أعجم عند الأصمعى وهذه الأسماء كلها من فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع والضم فى عينهما فيهن لغة (وحمراء بالمد) أى بمد الراء على وزن فعلاء (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم وتثنية أحمر أحمران وتثنية حمراء حمراوان) فكان تصريفه أحمر أحمران حمر حمراء حمراوان حمر (و) الرابع على وزن فعلان نحو (عطشان للمذكر) مفردا من عطش يعطش بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو ليان (وعطشى) بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (عطاش بكسر العين وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشيان) فكان تصريفه عطشان عطشانان عطاش عطشى عطشيان عطاش ومنه ريان ريانان رواء ريا ريبان رواء واعلم أن هذه الأوزان الأربعة للصفة المشبهة ويجىء أوزانها على غير هذه الأوزان أحدها فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو شكس وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو قتل. وثانيها فعل بضم الفاء وسكون العين نحو صلب وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو شغل . وثالثها فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ملح وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو فسق. ورابعها فعل بضم الفاء والعين نحو جنب. وخامسها فعل بفتح الفاء والعين وكسرها نحو حسن وخشن وهذان الوزنان يصلحان للمصدر أيضا نحو طلب. وسادسها فعال بفتح الفاء نحو جبان وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو ذهاب . وسابعها فعال بضم الفاء نحو شجاع وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو سؤال . (والفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أن اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث والصفة المشبهة ما اشتق من

(واختصرت) بحث اسم الفاعل (بذكر ماعكن ضبطه) من أوزان الفاعل (وتركت ماعداه) أى ماعدا مايمكن ضبطه حذرا
من الاطالة وفى كلامه إشارة إلى أن أكثر أوزانه سماعى بل القياس هو وزن فاعل (وأما) اسم (المفعول) وهو اسم لمن وقع عليه
الفعل (من جميع الثلاثى) أى سواء كان عين ماضيه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا فوزنه (مجبور وكسير)
أى وزنه اثنان قياسى
وهو مفعول وسماعى
وهو فعيل غير أن
اسم المفعول من فعل
بالضم يؤتى بواسطة
الجار ولذا اختير نسخة
كسير بالسين بمعنى
المكسور على كثير
بالثاء ثم وزن فعيل
مشترك بين الفاعل
والمفعول فاذا كان
للمفعول يستوى فيه
المذكر والمؤنث
والفارق بينهما
الموصوف نحو رجل
قتيل وامرأة قتيل
أى مقتولة وإن لم
يذكر الموصوف
فلابد من التاء خوف
اللبس نحو مررت
بقتيل فلان وقتيلته
وكذا إذا نقل إلى
الاسمية يفرق بالتاء
دلالة على النقل وإن
ذكر الموصوف نحو
كبش ذبيح ونعجة
ذبيحة والذبيح اسم
المذبوح وإذا كان
فعيل للفاعل يفرق فيه
بين المذكر والمؤنث
سواء كانا جريا على
الموصوف أولا تقول
رجل نصير وامرأة نصيرة أى ناصرة ومررت بنصير زيد وبنصيرته (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثى

فعل لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت فثبت به أن الصفة المشبهة لا تشتق إلا من الفعل اللازم واسم الفاعل
أعم منها (واختصرت بذكر ما يمكن ضبطه من الفاعل وتركت ماعداه) أى اسم الفاعل يأتى على أوزان
غير ماذكره الشيخ نحو مشمل من شمل بضم الميم على وزن مفعل بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين
وبيوت من بيت بفتح العين على وزن فعول بفتح الفاء وتشديد العين وملك من ملك بفتح اللام على وزن
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا الوزن مما ذكره الشيخ لكن ذكره من فعل بكسر العين وهو يجىء
من فعل بفتح العين وحريص من حرص بفتح الراء على وزن فعيل وهذا الوزن مما ذكره الشيخ
أيضا لكن ذكره من فعل بكسر العين وهو يجىء من فعل بفتح العين كما ذكرنا وأشيب من شيب بفتح
الياء على وزن أفعل وهذا الوزن مما ذكره الشيخ أيضا من فعل بكسر العين لا من فعل بفتحها وهو
يجىء منه كما ذكرنا فهذه الأوزان كلها من فعل بفتح العين ولم يذكرها الشيخ فيه وأما من فعل بضم العين
نحو سهل على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وصعب على وزن فعل بفتح الفاء والعين وهما ما ذكرناه
فى الصفة المشبهة ومجد على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا مما ذكره الشيخ لكن ذكره فى فعل
بكسر العين وهو يجىء من فعل بضم العين كما ذكرنا وأما من فعل بكسر العين نحو حذر على وزن فعل
بفتح الفاء وكسر العين وتعب على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وهما ما ذكرناه فى الصفة المشبهة
وعر أصله عرى على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين أعل كاعلال قاض وهذا الوزن يصلح للمصدر
أيضا والحاصل أن أوزان اسم الفاعل والصفة المشبهة فى الأصح من الثلاثى المجرد غير أوزان المبالغة
منه خمسة عشر وقد ذكر الشيخ خمسة منها وترك عشرة أخرى ولهذا قال واختصرت الخ وقد ذكرت
كلها من قولنا واعلم أن هذه الاوزان لأربعة إلى ههنا فاجتهد فى استخراجها وعشرة أوزان منها
مشتركة بين الفاعل والمصدر ووزن واحد منها يصلح للمفعول أيضا كما أشرنا إلى هذا (وأما المفعول
من الثلاثى) سواء كان عين ماضيه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما (فوزنه مجبور وكسير)
على وزن مفعول وفعيل وطريق أخذه أن تحذف حرف المضارعة من يفعل بضم الياء وفتح العين
وتدخل الميم المضمومة مقامه لقرب الميم من الواو فى كونهما شفويتين وإنما لم يزد من حروف
العلة للتعذر أما الألف فلتعذر الابتداء بالساكن وأما الواو فلعدم زيادته فى الأول وأما الياء
فلئلا يلتبس بالمضارع فصار مفعل ثم فتح الميم لئلا يلتبس بمفعول باب الأفعال فصار مجبر على وزن
مفعل ثم ضم الباء حتى لا يلتبس بالموضع فصار مجبر ثم أشبع الضمة لانعدام مفعل بضم العين بغير
التاء فتولدت منه واو فصار مجبور (وأما وزن الفعيل فمشترك بين الفاعل والمفعول ووجه الفرق
بينهما أن الفعيل إذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث لو ذكر بغير الموصوف
وبالموصوف يفرق بينهما لأنه لاتدخل الهاء فى مؤنثه نحو مررت برجل قتيل وامرأة قتيل إذا
ذكر بالموصوف وبغير الموصوف نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته والفارق بينهما الموصوف فقط
وإذا كان بمعنى الفاعل يفرق بينهما مطلقا إذ الهاء دخلته فى المؤنث نحو مررت برجل كريم
وامرأة كريمة بالموصوف وبغير الموصوف نحو مررت بكريم وكريمة والفارق بينهما الموصوف والهاء
وكذا رحيم ورحيمة (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثى) سواء كان رباعيا مزيدا

(قوله وكسير) بمعنى مكسور وقع فى بعض النسخ بدله كثير والأصح هو الأول كما لا يخفى (قوله من الزوائد على الثلاثى) الزائد
قد يكون بمعنى العارض يقال ألف أكرم زائد ويقابله الأصلى وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف دحرج زائدة على حروف
ضرب أى كثيرة منها ويقابله القليل والمراد ههنا المعنى الثانى فيشمل الرباعى المجرد ومزيداته

فى) بحث (المصدر الميمى) أى يناسبك بمناسبة أنهما مما فوق الثلاثى بإبدال حرف المضارعة بميم مضمومة فلا وزن لهما غير ماذكر ولا نتعرض له هنا لكن ينبغى أن يعلم أن الفاعل والمفعول قد يشتركان فى الصيغة بسبب الاعلال والادغام والفرق بالاختلاف التقديرى نحو مختار أصله مختير بكسر الياء فى الفاعل وفتحها فى المفعول ونحو متحاب أصله متحابب بكسر الباء الأولى فى الفاعل وفتحها فى المفعول هذا إذا كان الفعل متعديا وأما إذا كان لازما فالمفعول يعرف باتيان حرف الجر نحو منصب فيه . ثم لما كان للفاعل والمفعول صيغ وضعت للمبالغة أى بمعنى التكثير مخالفة الأوزان مالم يوضع للمبالغة أتم بحثها بذكرها بقوله (وأوزان المبالغة) للفاعل على أنواع منها (جهول) لكثير الجهل وزن فعول إذا كان بمعنى الفاعل يستوى فيه المذكر

وخماسيا أوسداسيا أجوف أومضاعفا متعديين (فى المصدر الميمى) والزمان والمكان وذلك بقلب العين ألفا أو بإدغامه نحو مخاف ومختار ومبتاع فى الأجوف ومجاب ومتحاب ومستحب فيه المضاعف يصلحن للفاعل والمفعول والمصدر الميمى والزمان والمكان لكن الفرق بينهما اختلاف التقدير وهو كسر العين للفاعل وفتحها للمفعول وغيره ولذلك لايعلم إلا بعد نقص قلب العين وفك إدغامه لأن هذا الالتباس يحصل بهما و يزول بنقصهما وقد أشرت إلى أمثلة هذا كليا فى بحث قوله و إن كان الفعل زائدا إلى قوله والفاعل منه بكسر العين فلا نعيدها ، قيل هذا القول منه ههنا مستدرك لأنه يعلم من ذلك القول . وجوابه أنه صرح به للمبتدئين و إنما قلنا أجوف أومضاعفا لأن ذلك لايتصور إلا فيهما و إنما وصفنا الأجوف والمضاعف بقولنا متعديين لأنهما لو كانا لازمين يفرق المفعول من هذه الأربعة بزيادة حرف الجر ولأنه لايأتى إلا به كما أشرنا إلى ذلك (وأوزان المبالغة) للفاعل على أنواع منها (جهول) لكثير الجهل على وزن فعول (وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والمفعول لكن الفرق بينهما أنه إذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين المذكر والمؤنث إذا ذكر بالموصوف ولا لا ، إذ الهاء لا تدخل فى المؤنث نحو مررت برجل شكور وامرأة شكور بالموصوف ونحو مررت بشكور وشكور بغيره فالفارق بينهما الموصوف فقط و إذا كان بمعنى المفعول يفرق بينهما سواء ذكر الموصوف أولا لأن الهاء تدخل فى مؤنثه نحو مررت بناقة حلوبة و بجمل غير حلوب بالموصوف ونحو مررت بحلوبة و بغير حلوب بغيره فالفارق بينهما الموصوف والهاء) (و)منها (صديق) (وفسيق لكثير الصدق والفسق على وزن فعيل بكسر الفاء والعين مع تشديد العين) (و)منها (كذاب) وصبار لكثير الكذب والصبر على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين (و)منها (غفل) لكثير الغفلة (بضم الغين والفاء) على وزن فعل الفاء والعين (وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة نحو جنب) (و)منها (يقظ) لكثير اليقظة (بفتح الياء وضم القاف) على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين (و)منها (مدرار) ومسقام لكثير الدر وهو مطر ضعيف القطرة ولكثير السقم على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين (وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو مفتاح (و) منها (مكثير) ومعطير لكثير الكلام والعطر على وزن مفعيل بكسر الميم وسكون الفاء وكسر العين بالمد (و)منها (لعنة) وضحكة لكثير اللعنة والضحك (بضم اللام وفتح العين) على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين (فان أسكنت العين من الوزن الأخير) وهو قوله لعنة (صار بمعنى المفعول) وفيه نظر لأن لعنة بضم اللام

والمؤنث نحو رجل شكور وامرأة شكور ويكون بمعنى المفعول فحينئذ يفرق بينهما نحو ناقة حلوبة و بعير حلوب ويأتى هذا الوزن للصفة نحو وقور فتخصيص الأوزان بالمبالغة بالنسبة إلى الفاعل لغير المبالغة (و) منها (صديق) لكثير الصدق (وكذاب) بالفتح لكثير الكذب (وغفل بضم الغين والفاء) لكثير الغفلة وفعل يجىء للصفة نحو جنب (ويقظ بفتح الياء وضم القاف) مبالغة يقظان فى مختار الصحاح رجل يقظ بضم القاف وكسرها أى مستيقظ حذر وأيقظه من نومه فهو يقظان والاسم اليقظة (ومدرار) يقال السماء مدرار تدر بالمطر أى يسيل منها بالكثرة (ومكثير) بكسر الميم مبالغة لكثير أى فى الكلام وسكون فان أصل الكثرة مدلول المادة ومدلول الصيغة المبالغة فيهما (ولعنة بضم اللام وفتح العين) لكثير اللعنة (فان أسكنت العين من الوزن الأخير) وهو علة (يصير بمعنى المفعول) أى لمبالغة المفعول قال فى مختار الصحاح رجل لعنة يلعن الناس كثيرا ولعنة بالتسكين يلعنه الناس وفى قوله من الوزن الأخير تعميم للحكم المذكور يقال رجل ضحكة بفتح الحاء أى كثير الضحك وضحكة بسكونها أى يضحك منه كثيرا ومن أوزان مبالغة الفاعل طوال بالضم والتشديد لكثير الطول وعجاب بالضم وتخفيف الجيم أى البليغ فى العجب ومجزم لكثير الجزم أى القطع

. . . .

وعلامة لكثير العلم وراوية بكسر الواو لكثير الرواية فى القصص وجذامة لكثير القطع للمودّة وفروقة لكثير الفرق بفتح الفاء وضم الراء وهو الخوف مبالغة فرق صفة مشبهة قال فى عرايس المحصل الفروقة الخائف الذى اشتدّ فزعه وخوفه والتاء فيه للمبالغة فى الذم انتهى والتفسير بكثير الفراق سهو ومن أوزانه فيعول نحو قيوم أصله قيووم من أقام الأمر إذا حفظه ووزن فعال بالفتح أصل مطرد ولذا يثنى و يجمع و يذكر و يؤنث على القياس المشهور والأوزان التى فى آخرها تاء المبالغة نحو فعلة وفعالة ومفعالة تجمع على غير الجمع الصحيح وتكون صيغة التأنيث منها كصيغة التذكير و يستوى التذكير والتأنيث أيضا فى فعول ومفعيل ومفعال إلا عدوة ومسكينة فانهما محمولان على صديقة وفقيرة حمل النقيض على النقيض فى الأوّل وحمل النظير على النظير فى الثانى وماعدا ذلك على القياس المشهور ولا بأس بأن نذكر على طريق التتمة نبذا من الوجوه التى ترك ذكرها إعانة للطالب على ضبط المشتقات فنقول أولا قد عرفت أنّ المصدر الميمى وهو ما وضع ليدل على حدث فقط بميم زائدة يشترك غالبا فى الصيغة مع اسم الزمان الذى هو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومع اسم المكان الذى هو اسم مشتق لمكان وقع فيه الفعل إلا أن المصدر الميمى كغير الميمى لا يصرف إذ لا احتياج فيما يدل على مجرد الحدث إلى صيغة التثنية والجمع والتأنيث أو أن كلا من الزمان والمكان يصرف على ثلاثة أوجه وجمعه فى الثلاثى مفاعل نحو مضارب وفى المزيدات بالألف والتاء نحو مستخرجات و يجىء المكان بالتاء على غير القياس نحو المسبعة والمظلة ثم نشرع فى سائر الوجوه . أما اسم الآلة فاسم مشتق من يفعل لما يعالج به الفاعل المفعول ولذا لا يبنى إلا من الثلاثى المتعدّى وصيغته مفعل ومفعال و يصرف كتصريف اسم الزمان من الثلاثى وقد يأتى على مفعلة نحو مكسحة ووزن مفعل ومفعلة بضم الميم والعين نحو المنخل والمدق والمكحلة والمحرضة ليس بقياسى ولذا قال بعضهم إن نحوها اسم لآلة مخصوصة لا يلاحظ فيها وصف الآلية فليست باسم آلة اصطلاحى . وأما بناء المرة فهو ما وضع (٤١) ليدل على كمية الحدث . و بناء النوع ما وضع ليدلّ على كيفيته وصيغتهما من الثلاثى الذى لا تاء فى مصدره فعلة بفتح الفاء للمرة وكسرها للنوع أما من الثلاثى إن كان مصدرهما بالتاء فعلى لفظ المصدر بتوصيف نحو كراهة واحدة ومحمدة واحدة فى المرة ورحمة واسعة وغلبة قوية ودراية دقيقة وعافية لطيفة فى النوع ومما فوق الثلاثى إن كان مصدره غير تائى فبزيادة التاء على لفظه نحو اكرامة وانكسارة واستخراجة وتدحرجة واحرنجامة و إن كان مصدره بالتاء فعلى لفظه أيضا مع التوصيف نحو إجارة واحدة ودحرجة واحدة واستقامة واحدة فى المرة وعشرة عجيبة وتعزية بليغة و إجابة سريعة فى النوع و يترك التوصيف اكتفاء بالقرائن و يجمع المرة والنوع بالألف والتاء وجمعهما من الثلاثى بفتح عينهما نحو نصرات ونصرات و يجوز كسر العين فى بناء النوع . وأما المصغر فهو ما زيد فيه ياء ثالثة لتدل على تقايل وهو عائد إلى وصف المصغر أوزانه وصيغته من الثلاثى المفرد المتمكن فعيل بضم أوله وفتح ثانيه وياء ساكنة بعدهما ومن الرباعى فعيعل وفعيعيل بالضم والفتح أيضا وبكسر ما بعد الياء إلا أن يكون التاء للتأنيث أو ألفيه أو الألف مع النون المشبهتين بهما أو ألف أفعال جمعا فيفتح ما بعدها نحو نصير فى تصغير نصر ونحو مكيرم وأحيمر فى تصغير مكرم وأحمر ولا يعتبر فى أوزان التصغير الأصول والزوائد تسهيلا للضبط نحو قصيصب فى تصغير قصاب و إن كانت الثانية مدة تقلب واوا لضم ماقبلها نحو عويلم فى تصغير عالم ولا يصغر ما فوق الرباعى على الأفصح و إذا صغر الخماسى على ضعفه يحذف خامسه لحصول الثقل منده نحو جحيمر فى جحمرش وقيل يحذف ما أشبه الزائد فيقال جحيرش والألف والواو والمدة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء نحو مفيتيح ومضيريب فى تصغير مفتاح ومضروب ويختار حذف الزائد الثانى فى نحو منطلق لأنه أقل فائدة فيقال مطيلق و يجوز التعويض بمدة بعد الكسر نحو مغيليم فى مغتلم وذو الزيادات غير المدة تبقى المفضل منها نحو مقيعس فى مقعنسس وتحذف زيادات الرباعى المجرد غير المدة ليصلح أوزان التصغير نحو قشيعر فى مقشعر وحرنجيم فى احرنجام والتصغير لا يدخل الأفعال والحروف والاسم عاملا عمل الفعل فلا يقال ضويرب زيدا والاسم المتضمن معنى الحرف نحو أين وهذا أنموذج . وأما الاسم المنسوب فهو اسم ملحق

وسكون العين على وزن ضحكة بضمّ الضاد وسكون الحاء وهو مبالغة اسم الفاعل والمفعول كذا فى شرح المراح واعلم أن فى قوله وأوزان المبالغة جهول إلى آخره تسامحا لأنه يلزم منه حصر أوزانها فى هذه الأوزان الثمانية وليس كذلك لأنّ أوزانها ترتقى إلى خمسة عشر منها طوال لكثير الطول على وزن فعال بضمّ الفاء وتشديد العين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل وجمع التكسير نحو نصار ومنها كبار لكثير الكبر وعجاب لكثير العجب على وزن فعال بضم الفاء وفتح العين مع التخفيف ومنها مجزم لكثير الجزم وهو القطع على وزن مفعل بكسر الميم وسكون

آخره ياء مشددة ليدل على نسبة موصوفة إلى المجرد عنها نحو رجل بصري وامرأة بصرية في النسبة إلى بصرة وقياسه حذف تاء التأنيث من المنسوب إليه وحذف زيادة التثنية والجمع نحو ضاربي في ضاربان وضاربون وتحذف الواو والياء في فعولة وفعيلة بشرط كونهما صحيحي العين نحو شنئي وحنفي في نسبة شنوءة وحنيفة لامن مذكرهما للفرق ولامن معتل العين نحو قوولي في قوولة وطويلي في طويلة ولامن مضاعف العين نحو ضروري وشديدي في ضرورة وشديدة وتحذف الياء من فعيلة بالضم غير مضاعفة كجهني في جهينة وتحذف من صيغة الفعيل المعتل اللام بفتح الفاء أوضمها وتقلب الياء الأخيرة واوا ويفتح ماقبلها نحو عنوي وقصوي في عني وقصي وفي فعول المعتل اللام تثبت الواو في المذكر اتفاقا فيقال في عدو عدوي وفي المؤنث كذلك عند المبرد وتحذف إحدى الواوين عند سيبويه للفرق فتقول عدوي بفتح ماقبل الواو وتحذف الياء في نحو سيدي للثقل وتقلب الألف المتطرفة واوا إذا كانت منقلبة ثالثة أو رابعة نحو عصوي في عصا ومرموي في مرمى وتحذف غير المنقلبة ومافوق الرابعة نحو حبلي في حبلى وقبعثري في قبعثرى وقدجاء في رباعي ساكن العين نحو دنيا قلبت ألفه واوا فيقال دنيوي وبزيادة الألف نحو دنياوي كما يقال صحراوي وتحذف الياء الرابعة المتطرفة المكسور ماقبلها على الأفصح فيقال قاضي ومنهم من يقول قاضوي وفعلة بسكون العين من معتل اللام لايغير لامه عند سيبويه نحو ظبي في ظبية وقروية شاذ عنده وقال يونس ظبوي في ظبية وظبي في ظبي ومافي آخره ياء مشددة إن كانت زائدة حذفت ككرسي وإن كانت أصلية نحو مرمى فنسبته مرموي على قول ومافي آخره همزة بعد الألف إن كانت للتأنيث قلبت واوا كحمراوي في نسبة حمراء وإن كانت أصلية تثبت على الأكثر نحو قرائي في قراء وإن كانت منقلبة فوجهان نحو كسائي بالابقاء وكساوي بالقلب وفي المركب المزجي ينسب إلى صدره كبعلي في بعلبك وخمسي في خمسة عشر علما وفي المركب الاضافي ينسب إلى الجزء المقصود نحو زبيري في ابن زبير وعبدي في عبد مناف والجمع المكسر يرد إلى الواحد نحو صحفي بالفتح في صحف جمع صحيفة ووزن فعال بالتشديد للملابسة ماحق بالمنسوب نحو خباز لعامل الخبز وبايعه وكذا فاعل بمعنى ذي كذا نحو لابن بمعنى ذي لبن . وأما أفعل التفضيل

الفاء وبفتح العين ومنها علامة ونسابة لكثير العلم والنسب على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين ومنها راوية لكثير الرواية على وزن فاعلة بكسر العين ومنها مخدامة لكثير الخدمة على وزن مفعالة بكسر الميم ومنها فروقة لكثير الفراق على وزن فعولة بفتح الفاء فالأولى أن يقول فمن أوزان المبالغة جهول الخ فالهذا قلنا منها جهول إلى هنا ويسوى بين المذكر والمؤنث في ثمانية أوزان من بين هذه الأوزان لقلة استعمالهن أحدها علامة ونحوه وثانيها راوية ونحوه وثالثها فروقة ونحوها ورابعها ضحكة ونحوها وخامسها ضحكة بضم الضاد وسكون الحاء ونحوها وسادسها مخدامة ونحوها وسابعها مسقام ونحوها

فاسم مشتق من يفعل ليدل على زيادة موصوفة في أصل الفعل على الغير وصيغته أفعل وهو من ثلاثي مجرد لالون ولا عيب فيه ومن غيره يجيء التفضيل بالتوصل بأن يأخذ أفعل مما يدل على كيفية الزيادة ويجعل ماقصد زيادته تمييزا نحو أشد منه بياضا وعمى وأقوى منه دحرجة وأقل منه إكراما وأحرص منه مقاتلة وأعلى منه استخراجا وغير ذلك وقياسه أن يجيء لتفضيل الفاعل لعمومه أو لكونه عمدة ويجيء لتفضيل المفعول على الشذوذ نحو أشهر ومما فيه اللون والعيب ويجيء أفعل لاصفة وشذ أحمق من هبنقة وكذا أولاهم وأعطاهم من الزوائد وتصريف مطرداته أفضل أفضلان أفضلون وأفاضل فضلى فضليات وفضل وأفضل يستعمل بمن أو اللام أو الاضافة ويجوز حذف المفضل منه إذا كان معلوما نحو الله أكبر . وأما فعل التعجب فما وضع ليدل على إنشاء التعجب لأصل الفعل إما بالنسبة إلى فاعله أو مفعوله أو بالنسبة إلى نفس الفعل أو إلى كل منها لجواز حصول التعجب بانشاء فالمتعجب سماع إعطاء أمير لزيد مالا عظيما إذا قال ماأنعم زيدا يحتمل أن يتعجب من لطف المعطى مع دناءة المعطى له أو يتعجب من عظيم المعطى أو من الاعطاء والسخاء أو من الكل وله صيغتان ماأفعله وأفعل ولايتصرف فيهما بالتثنية والجمع وغيرهما لأن فعل التعجب جار مجرى ضروب الأمثال فلايتغير ، ولايبنيان إلا من ثلاثي دال على الثبوت قابل للزيادة والنقصان غير ذي لون ولا عيب ظاهر فلايقال ما أعرجه ويستعملان كاسم التفضيل أصيلا وتوصيلا لأنهما مأخوذان منه زيد في الأول ما الموصوفة المفيدة نكارتها تعظيم المكنى عنه بما فمعنى ما شيء عظيم ، ولما ركب مع أفعل الدال على الزيادة حصلت مبالغة مدلوله بحيث ينشأ منها التعجب ويبنى آخره على الفتح كالماضي كما بني آخر الثاني

. . . .

على السكون كالأمر تشبيها لألفهما بألف أفعل للتكثير ماضيا وأمرا ليفيد المبالغة إلى حد العجيبة فجعلا لانشاء التعجب وزيد الباء فى آخر الثانى ليفيد تأكيد النسبة فى إنشاء التعجب كما تفيده صيغة الأمر ولذا صار آكد من الأول فلما وضعا لانشاء التعجب بصيغة الفعل سميا فعلا التعجب ولا يعتبر معناهما التركيبى بعد الوضع وإنما الباقى منهما المعنى المصدرى المتعجب به ولذا لا يتغير من صيغتهما غير ضميرهما فى جميع الحالات ثم طريق التوصل فيهما أن تؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على نوع من أسباب التعجب ويجعل مصدر فعل قصد تعجبه مفعولا له أو مجرورا بالباء نحو ما أشد بياضه وما أشد عماه ونحو ما أقل إكرامه وما أكثر تفريحه وما أظهر انكساره وما أحسن استخراجه ونحو ذلك والمعنى عجيب بياضه وعماه عجيب إكرامه قلة وتفريحه كثرة وعجيب ظهور انكساره وحسن استخراجه وهذا تفسير بثلاثة أنواع تأمل ونحو أشدد ببياضه وأشدد بعماه أى عجيب بياضه وعماه وإن كان المجرور فاعلا فالباء زائدة أو عجيب تبييضه وتعميته أى نسبته إلى العمى الشديد إن كان المجرور مفعولا والباء للتعدية ونحو أقوى بدحرجته أى عجيب دحرجته زيدا أو الحجر على اختلاف القولين فى المجرور وأكثر بمقاتلته أى عجيب إكثار المقاتلة بالنسبة إلى الفاعل أو إلى المفعول وأسرع باجلواذه أى عجيب سرعته فالتعجب بالنسبة إلى نفس الفعل وأظهر باقشعراره أى عجيب إظهاره أو ظهوره على اختلاف مرجع التعجب من الفاعل والفعل وظهر مما مر أن الضمير فى ما أفعله فاعل وفى أفعل به يكون فاعلا ومفعولا باقتضاء المقام

[فصل فى تصريف الأفعال الصحيحة من المجردات والمزيدات] المراد بتصريف الأفعال ذكرها متحولة إلى فروعها كالتثنية والجمع والخطاب والتكلم ولما كان اشتقاق الصيغ المطردة من المختلفة بالحاق الضمائر كان حق المطرد تأخر ذكرها عن ذكر المختلفة ولهذا أخر ما فى هذا الفصل عما قبله وأراد بالصحيح ما كان صحيحا فى أصله فيندرج نحو اسلنقى واختار تصريف الصحيح لسلامته عن تغيير فيليق بكونه معيارا (يتصرف الماضى) بسبب إلحاق الضمائر (والمستقبل) بفتح الباء على المشهور والقياس يقتضى كسرها لأنه زمان آت فيليق أن يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضى وكان فتح الباء لأن زمان الحال يستقبله فهو مستقبل بالفتح لكن الأولى الكسر كذا ذكره التفتازانى (و) يتصرف (الأمر والنهى) يندرج فيهما الغائب والحاضر (من المعروف والمجهول) أى من معروف هذه الأربعة ومجهولها (على أربعة عشر وجها) أى صيغة وهى الكلم باعتبار هيئتها من الحركة والسكون وترتيب الحروف . فان قلت إن تثنية المخاطب مع المخاطبة متحدتان صيغة فتكون الصيغ ثلاث عشرة . قلت إنهما مختلفان تقديرا فان هيئة المفرد معتبرة فى تقدير فرعه والتغاير التقديرى والاعتبارى كاف فى التعدد ولولا الاعتبارى لما ارتقت صيغ الأفعال إلى كذا فانها تجعل الضمائر اللاحقة بها جزءا منها اعتبارا نظرا إلى احتياج الأفعال إلى الفواعل واحتياج الضمائر إلى ما اتصل بها فى الوجود كاحتياج الكل إلى الجزء ويجعل المجموع صيغة أصلية فى كلمة واحدة اعتبارا حتى لا يجوزن توالى أربع حركات فيها (ثلاثة للغائب

ونحوها وثامنها معطير ونحوه وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة كما قالوا هى عدوة الله وإنما لم يدخل الهاء فى المفعول الذى للفاعل حملا على صديقة فانه نقيضه

[فصل فى تصريف الأفعال الصحيحة]

وإنما قدم تصريف الأفعال الصحيحة على المعتلة لأن الصحيح أصل والمعتل ليس بأصل (يتصرف الماضى) إنما قدم تصريفه على غيره لأن وجوده متحقق وصيغته مجردة بخلاف غيره (والمستقبل) إنما قدم تصريفه على تصريف الأمر والنهى لأن المستقبل أصل منهما بحيث إنهما اشتقا من المضارع (والأمر) إنما قدم تصريفه على النهى لأن الأمر للطلب والنهى للكف والطلب أصل من الكف أو لأن مفهوم الأمر وجودى ومفهوم النهى عدمى والوجودى مقدم على العدمى من وجه كالحياة والموت (والنهى من المعروف والمجهول) وهذان القيدان يرجعان إلى هذه المذكورات وإنما قدم تصريف المعروف على تصريف المجهول لأن المعلوم أولى بالتقديم لكون صيغته معقولة بسبب معقولية معناه وهو إسناد الفعل إلى الفاعل بخلاف المجهول حيث لا تكون صيغته معقولة بسبب عدم معقولية معناه وهو إسناد الفعل إلى المفعول (على أربعة عشر وجها) وهو متعلق بقوله تتصرف (ثلاثة للغائب)

(قوله فى تصريف الأفعال) لما كان معظم الأبحاث فى هذا الباب والمقصود الأصلى تصريف الأفعال كما أشار إليه فى صدر الكتاب اقتصر عليه ههنا وإن بين فى هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره (قوله على أربعة عشر وجها) ولقائل أن يقول إن اعتبر فى تعدد الوجه اختلاف الصيغة فثلاثة عشر فى الماضى والأمر المعلوم وأحد عشر فى غيرهما وإن اكتفى باختلاف المعنى فثمانية عشر فى الكل اللهم إلا أن يحمل على عادة المتصرفين .

وثلاث للغائبة وثلاثة للمخاطب وثلاث للمخاطبة) أسقط التاء فى العدد الذى معدوده مؤنث بحكم مسئلة عكس التأنيث (ووجهان للمتكلم) كون كل من الوجهين للمتكلم عرف التصريفى و إلا فى أحد الوجهين يشارك المتكلم الغائب أو المخاطب لكن يغلب المتكلم على مشاركه فينسب الصيغة إليه (رجلا كان) ذلك المتكلم (أو امرأة) يعنى لا يوضع لكل نوع منه صيغة على حدة كما وضعت للغائب والمخاطب حتى تصير مثلهما ستة وجوه لأن المتكلم يرى فى أكثر الأحوال أنه مذكر أو مؤنث أو يعلم بصوته فاكتفى بالوجهين منه وأما اشتباه الصوت فنادر لا يبنى عليه الأحكام فالأفعال الأربعة مشتركة فى التصريف المذكور معلوما ومجهولا

(قوله ووجهان للمتكلم) جعل الوجهين له و إن كان أحدهما له ولغير لكون ذلك الغير متكلما حكما حتى إذا قال واحد من الجماعة نضرب كان كما يقال كل واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب (قوله رجلا كان أو امرأة) اعترض عليه بأن المتكلم قد يكون صبيا وصبية فالوجه أن يقال مذكرا كان أو مؤنثا ولنا فى كل من الاعتراض والوجه نظر أما الأول فلأنه ليس فى كلام المصنف مايفيد الحصر و إنما خصهما بالذكر لحصول المقصود بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد كونهما للمتكلم لأنه يرى و يسمع كلامه فيحصل به الامتياز من غير اختلاف الصيغة ولا دخل للصغر والكبر فى الاختلاف والاتحاد قطعا . ولما بين

ى للمذكر الغائب نحو ضرب ضربا ضربوا فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو يضرب يضربان يضربون فى المضارع معلوما ومجهوما ونحو ليضرب ليضربا ليضربوا فى الأمر معلوما ومجهولا ونحو لا يضرب لا يضربا لا يضربوا فى النهى معلوما ومجهولا (وثلاثة للغائبة) أى للمؤنثة الغائبة نحو ضربت ضربتا ضربن فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان يضربن فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو لتضرب لتضربا ليضربن فى الأمر معلوما ومجهولا ونحو لا تضرب لا تضربا لا يضربن فى النهى معلوما ومجهولا (وثلاثة للمخاطب) أى للمذكر نحو ضربت ضربتما ضربتم فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان تضربون فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو اضرب اضربا اضربوا فى الأمر معلوما ومجهولا إلا أن مجهوله باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضرب لتضربا لتضربوا ونحو لا تضرب لا تضربا لا تضربوا فى النهى معلوما ومجهولا (وثلاثة للمخاطبة) نحو ضربت ضربتما ضربتن فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضربين تضربان تضربن فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو اضربى اضربا اضربن فى الأمر معلوما ومجهولا غير أنه باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضربى لتضربا لتضربن ونحو لا تضربى لا تضربا لا تضربن فى النهى معلوما ومجهولا (ووجهان للمتكلم رجلا كان أو امرأة) نحو ضربت ضربنا فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو أضرب نضرب فى المضارع معلوما ومجهولا ولأضرب ولنضرب فى الأمر مجهولا فقط ونحو لا أضرب لا نضرب فى النهى مجهولا فقط أيضا لأن معروفهما لا يأتى منه الوجهان كما سيجىء و إنما لم يفرق بين المذكر والمؤنث فى المتكلم ولم يعط

لكل

المصنف عدم اختلاف الصيغة فى المتكلم الكبير بالتذكير والتأنيث بين فى الصغير دلالة لظهور اشتراكهما فى العلة وعدم المانع وأما الثانى فلأن المتكلم قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالذكورة والأنوثة والملائكة وهم لا يوصفون بهما أيضا بل قد يكون من الجمادات كما فى المعجزات ولا يوصف بهما ، نعم توصف الألفاظ المعتبرة بهما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها لان المراد من المتكلم ههنا معناه اللغوى كما كان من الغائب والمخاطب كذلك فالوجه على زعم المعترض ان يقال مذكرا كان اللفظ الدال عليه أو مؤنثا حتى يعم الكل فان قلت صيغة الفعل فى ضرب وضربا وضربت وضربتا واحدة وكذلك فى ضربن وضربت الخ فيكون صيغة الماضى ثلاثة وقس على هذا سائر الأفعال لأن الضمائر فى آخرها ليست جزءا من الفعل بل هى أسماء فلا تتغير صيغة الفعل بتغيرها كما فى ضربه وضربك وضربنى . قلت الحال على ماذكرت لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج والاختلاط بين الأفعال وهذه الضمائر كما كانت بين الكل والجزء جعلوها فى حكم الجزء حتى أطلقوا على مجموعها الكلمة والفعل وإن كان فى الحقيقة كلاما وجعلوا التغيير فيها تغييرا فى صيغة الفعل كيف وقد وقع هذا الجعل فى الواضع حيث غير صيغة الفعل بتسكين الآخر عند إلحاق نون الضمير أوتائه فى آخره فرارا من توالى الحركات وذلك إنما يمنع فى الكلمة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون فى الأشياء الخمسة فى المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل الاعراب آخر الكلمة ولم يجز العطف عليها من غير تأكيد وفصل أما بيان شدة الامتزاج فلأن الأفعال محتاجة فى الافادة إلى هذه الضمائر لكونها فواعل وهذه الضمائر أيضا محتاجة فى وجودها إليها لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل به بخلاف ضرب زيد زيدا وضرب زيد وضربك

(غير أنه) الضمير للشأن (لايأتى الوجهان) اللذان (للمتكلم فى المعروف من الأمر والنهى) لأن طلب المتكلم الفعل أو تركه عن نفسه غير محتاج إلى العبارة لأنها لتفهيم مافى باله إلى آخر نعم قد يخاطب الانسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد بأن ينتزع من نفسه مخاطبا مثله وذلك أمر اعتبارى لايقدح فيماذ كر أو نقول عدم إتيانهما لكراهة طلبه من نفسه استعلاء و إن نزل نفسه منزلة غيرها وأما ماجاء باللام مثل قولهم فلنرجع إلى المقصود فقد أشار بعض المحققين إلى أن صيغة الطلب ههنا ليست على حقيقته بل المراد بها الاخبار أى فوجب علينا الرجوع وقس عليه قولهم لانتكلم مالايعنى فمن هذا السر جاء الوجهان من مجهولهما (واسم الفاعل) أورد تصريف اسم الفاعل والمفعول تبعا لتصريف الأفعال أى اسم

الفاعل من الثلاثى (يتصرف على عشرة أوجه منها جمع المذكر أربعة ألفاظ وجمع المؤنث لفظان) والباقى مفرد وتثنيه وقيدنا بالثلاثى إذ من غيره يأتى مع الجمع لفظان فيتصرف على سبعة أوجه (والمفعول يتصرف على سبعة أوجه منها جمع المذكر لفظان وجمع المؤنث لفظ واحد) والباقى مفرد وتثنية وسيجىء الأمثلة ولما كان من جملة تصريف الأمر والنهى إلحاق نون التأكيد بهما أشار إليه بقوله (ونون التأكيد المشددة تدخل على جميع الأمر والنهى من المعروف والمجهول)

(قوله غير أنه لايأتى لوجهان) قيل لأنه يلزم أن يكون الشخص الواحد فى حالة واحدة آمرا ومأمورا أو ناهيا ومنهيا وذلك محال. أقول هذا التعليل ليس بصحيح من أربعة أوجه أما أولا فلأنا لانسلم عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف والآمرية من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك فى النهى وأما ثانيا فلتخلفه فى قول القائل لغيره مثلا اضرب زيدا حين قول ذلك الغير له اضرب عمرا ولو زيد فى التعليل بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض وأما ثالثا فلانتقاضه بالمجهول وأما رابعا فلورود المتكلم من الأمر والنهى المعلومين فى كلام الفصحاء و يقال لاتتكلم مالايعنى ولنرجع إلى المقصود إلى غير ذلك (قوله . الفاعل يتصرف على عشرة أوجه) أى فاعل الثلاثى بقرينة سياقه لأن فاعل المزيدات يتصرف على ستة أوجه فقط وكذا المراد من المفعول مفعول الثلاثى لأن مفعول المزيدات يتصرف على ستة أوجه كفاعلها والحق أن المفعول من الثلاثى والمزيدات سواء فى عدم تصرفه إلا على ستة أوجه نعم قد جاء من الثلاثى ملاعين ومشائيم ولم يجىء من المزيدات غير المناكير كذا فى المفصل والشافية

من هذه الصفحة الى ص ٦٣ نقلها المحفوظ

لكل واحد من مذكره ومؤنثه ثلاثة أوجه من المفرد والتثنية والجمع كما أعطيت هذه الأوجه غيره و إن اقتضى العقل ذلك لأن المتكلم يرى فى أكثر الأحوال أنه مذكر أو مؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أو يعلم بالصوت أنه مذكر أو مؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أيضا فلم يحتج إلى ذلك وأما كون صوت مذكره كصوت مؤنثه أو بالعكس فنادر والأحكام لاتبنى على النادر (غير أنه) أى إلا أنه (لايأتى الوجهان للمتكلم فى المعروف من الأمر والنهى) حتى لايقال فى الأمر معلوما فيه اضرب نضرب بعد حذف حرف المضارعة من واحده ومن معه لالتباس كل واحد منهما بالمفرد المذكر من الأمر الحاضر ولالتباس واحده مع غيره ولا يقال أيضا لأضرب لنضرب باللام بلاحذف حرف المضارعة منهما متحركا بالفتحة لعدم وجود هذا بالاستقراء وكذا لايقال فى النهى معلوما فيه لاأضرب لانضرب بفتح الهمزة والنون لعدم مجيئه هكذا فى الاستقراء وأما مجهولهما فقد يجىء فيه نحو لا أضرب لنضرب باللام ولا أضرب ولانضرب بضم حرف المضارعة فى الكل لوجوده فيه هكذا بالاستقراء فلهذا قيد عدم مجيئهما له معروفا و إلى هذا قد أشرنا آنفا (واسم الفاعل يتصرف على عشرة أوجه منها) أى من العشرة أوجه (جمع المذكر أربعة ألفاظ) أحدها (جمع المذكر السالم) نحو (ناصرون و) الثلاثة الباقية جمع تكسير نحو (نصار ونصر ونصرة) وسيأتى ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى (وجمع المؤنث لفظان) نحو (ناصرات ونواصر) الأول جمع سالمها والثانى جمع تكسيرها وسيأتى بيانه فى موضعه إن شاء الله تعالى و باقيها مفرد وتثنية وهما أربعة ألفاظ نحو ناصر ناصران للمذكر وناصرة ناصرتان للمؤنث كما سيجىء (واسم المفعول يتصرف على سبعة أوجه منها) أى من السبعة أوجه (جمع المذكر لفظان) نحو منصورون ومناصر الأول جمع سالمه والثانى جمع تكسيره (وجمع المؤنث لفظ واحد) نحو منصورات و باقيها مفرد وتثنيه وهما أربعة ألفاظ نحو منصور منصوران للمذكر ومنصورة منصورتان للمؤنث كما سيجىء و إنما يكثر تصريف الفاعل من تصريف المفعول اعتبارا بوجودهما لأن وجود الفاعل أكثر من وجود المفعول لأن الفاعل يجىء من الفعل اللازم لا المفعول لا بواسطة حرف الجر و إنما انحصر تصريف الفاعل فى العشرة وتصريف المفعول فى السبعة لورود الاستقراء على هذا من غير زيادة ولا نقصان (ونون التأكيد) أى تأكيد الطلب (المشددة تدخل على جميع الأمر) أى أمر الغائب والحاضر (والنهى) أى نهى الغائب والحاضر (من المعروف والمجهول) أما الأمر الغائب المعلوم نحو لينصرن بفتح الياء وضم الصاد إلى لينصرنان وكذا مجهوله غير أنه بضم

لتأكيد الطلب المستقرفيهما فلذا لاتدخل نون التأكيد إلا فيما فيه طلب (و)نون التأكيد (المخففة كذلك) أى كالمشددة فى الدخول على جميع الأمر والنهى (غير أنها) أى المخففة (لا تدخل فى التثنية وجمع المؤنث) لأنها ساكنة فلا تجتمع مع ألف التثنية وألف جمع المؤنث التى تدخل للتفصيل بين النونين لكراهتهم اجتماع المتجانسين واستثقالهم التكرار فى التلفظ وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة أيضا بعد الألفين باقية على السكون عند يونس اعتبارا بمدّ الألف حركة ومتحركة بالكسر للساكنين عندغيره . والحاصل أن اجتماع الساكنين لايجوز عندنا فى غير الوقف لفقد رابطة الحرفين وهى الحركة إلا إذا كان الأوّل حرف مدّ والثانى مشدّدا نحو دابةلأن اللسان حينئذ يرتفع عنهما دفعة بسبب تحرك المدغم فيه فيصير الثانى كالساكن ثم أراد بيان حكم النونين بقوله (والمخففة ساكنة) فى أىّ موضع دخلت لأنها وضعت كذلك (والمشدّدة مفتوحة) تعويضا بخفة الفتحة عن ثقل التشديد فتفتح فى جميع مادخلته (إلافى التثنية وجمع المؤنث فانها) أى المشدّدة (مكسورة فيهما) تشبيهالها بنون التثنية المكسورة لئلا تجتمع الفتحتان اللفظية والتقديرية (وماقبلهما) أى قبل النونين (مكسورة فى الواحدة الحاضرة) أو لتدل الكسرة على الياء الضمير المحذوفة لالتقاء الساكنين وذلك لأن الكسرة من جنس الياء فيؤذن بقاؤها بماحذف من جنسها فلذا لم يفتح ماقبلها فى الواحدة (ومضموم) ماقبلهما (فى الجمع المذكر) غائبا أو مخاطبا لتدل الضمة على الواو الضمير المحذوف على قياس ماذكرنا

الياء وفتح الصاد فيه وأما الأمر الحاضر المعلوم نحو انصرن بضم الهمزة والصاد إلى انصرنان ومجهوله لتنصرن إلى لتنصرنان بضم التاء وفتح الصاد وأما النهى المعلوم نحو لاينصرن بفتح الياء وضم الصاد أيضا إلى لاتنصرنان وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه كما سيجىء مثال معلومهما ومجهولهما فى المتن (والمخففة كذلك) أى النون المخففة لتأكيد الطلب تدخل على جميع الأمر والنهى من المعروف والمجهول أيضا (غير أنها) أى إلا أنها (لاتدخل فى التثنية) سواء كان مذكرا أومؤنثا (وجمع المؤنث) لأنها لودخلتهما يلزم اجتماع الساكنين على غيرحده ولم يجز حذف أحدهما وهو غير جائز هذا مذهب غير يونس فانّ عنده تدخلهما المخففة قياسا على الثقيلة والجواب عنه إن التقاء الساكنين فى الثقيلة على حده لأن الأوّل حرف مدّ والثانى مدغم فيه وهو جائز وفى المخففة ليس كذلك تأمل فلا يجوز قياسها عليها فبقى مادخلته الخفيفة من الأمر والنهى معلومين كانا أومجهولين غير التثنية والجمع المؤنث أما الأمر المعلوم معها فى الغائب نحو لينصرن بفتح ماقبلها فى المفرد المذكر ولينصرن بضم ماقبلها فى جمعه ولتنصرن بفتح ماقبلها فى المفرد المؤنث وفى الحاضر انصرن بفتح ماقبلها فى المفرد المذكر وانصرن بضم ماقبلها فى جمعه وانصرن بكسر ماقبلها فى الواحدة المخاطبة ومجهولهما باللام والياء نحو لينصرن بضم الياء وفتح الصاد إلى لتنصرن بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وأما النهى المعلوم فى الغائب معها نحو لاينصرن لاينصرن لاتنصرن بفتح حرف المضارعة فى الكل وفتح الراء فى الأوّل والثالث وبضمها فى الثانى وفى الحاضر لاتنصرن لاتنصرن لا تنصرن بفتح التاء فى الكل وفتح الراء فى الأوّل وبضمها فى الثانى وبكسرها فى الثالث وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فى الكل هكذا سيجىء مثال معلومهما ومجهولهما معا فى المتن (والمخففة ساكنة) أى فى أى موضع دخلت لأنها وضعت ساكنة بالاستقراء وقد مر مثالها (والمشدّدة مفتوحة) أى فى أىّ موضع دخلت لأن الفتحة خفيفة بالنسبة إلى غيرها والنون المشدّدة ثقيلة فأعطيت الفتحة لها ولو أعطى غيرها يلزم الثقل على الثقل (إلا فى التثنية) مطلقا (وجمع المؤنث فانها) أى النون المشدّدة (مكسورة فيهما) أى فى التثنية وجمع المؤنث أمرا كان أونهيا معلوما كان أومجهولا تشبيها بنون التثنية نحو لينصران ولينصرنان ولتنصرنان بكسر النون المشدّدة فى الكل للغائب وكذا مجهوله معها غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه نحو انصرن انصران انصرنان للحاضر بكسرها ومجهوله كمجهول الغائب ونحو لاينصران ولاتنصران ولا ينصرنان ولا تنصرنان بكسرها فى الكل للنهى وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه أيضا (وما قبلهما مكسور فى الواحدة الحاضرة) نحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة بكسر الراء فيهما كما أشرنا ومجهولهما نحو لتنصرن لتنصرن بكسرها فيهما هذا فى الأمر وأما فى النهى نحو لا تنصرن ولا تنصرن ومجهولهما هكذا غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه وإنما كسر ماقبلهما فى هذه الأمثلة لتدل الكسرة على أن ياء الضمير محذوفة منهما لالتقاء الساكنين عند دخولهما تأمل ولأن بتقدير الفتح يلزم الالتباس بالمفرد المذكر وبتقدير الضم يلتبس بالجمع المذكر فكسر ضرورة (ومضموم) أى مضموم ماقبلهما (فى الجمع المذكر) غائبا كان أوحاضرا أمرا كان

. . . .

فى الـكسرة (ومفتوح) ماقبلهما (فى البواقى) من المفرد والتثنية وجمع المؤنث لأن الأصل خفة ماقبلهما مهما أمكن فلا يعدل عنه إلا لموجب على أن الضم والـكسر يؤدى إلى اللبس كما لايخفى والمراد بفتح ماقبلهما فتح الحروف المتحركة لأنه هو ماقبلهما بحسب الأصل وألف التثنية وجمع المؤنث زائدة فلا يلزم الحـكم عليهما بأنه مفتوح ولا إشـكال بعدم دخول المخففة عليهما لأن المراد بالبواقى ماالحق به الخفيفة أو الثقيلة . ولما فرغ من ذكر المشتقات على الوجه الـكلى شرع فى ذكر جزئياتها للايضاح فقال (مثال الماضى نصر نصرا نصروا) وألف التثنية وواو الجمع ضمير فاعل لسقوطهما عند مجىء الفاعل ظاهرا نحو نصر الزيدان و نصر الزيدون والألف بعد واو الجمع للفرق بينها و بين واو العطف فى مثل حضر وتكلم زيد أى فيما لم يتصل الواو بما قبلهما نحو ضربوا ولم يكن بعد الواو ضمير مثل نصروه وحمـل على مثـل حضر وتـكلم ما لاعطف فيه اطرادا للباب (نصرت نصرتا نصرن) التاء الساكنة علامة التأنيث لاضمير الفاعل لبقائها عنـد مجىء الفاعل ظاهرا نحو نصرت هند و إنما حركت فى التثنية لأجل الألف وحذفت فى الجمع إذ أصله نصرتن اكتفاء عنها بنون الجمع فانها علامة جمع وتأنيث أيضا وأسكنت الراء لدفع توالى أربع حركات (نصرت نصرتما نصرتم) زيدت الميم فى التثنية لأنهم قصـدوا مخالفة الخطاب للغيبة فزادوا قبل ألف التثنية حرفا يناسب ماقبلها فى المخرج ونقلوا فتحة ماقبلها ضمة لمناسبتها الميم فى المخرج الشفوى وزيدت الميم فى الجمع أيضا ليطرد وحذفت واوه إذ أصله نصرتمو لـكراهة اجتماع الحرفين المتجانسين مخرجا مع سهولة دفعه فجعلت الميم دليلا على جنسها المحذوف (نصرت نصرتما نصرتن) كسر تاء المخاطبة للفرق وأصل الجمع نصرتمن قلبت الميم نونا لقربهما مخرجا فأدغمت (نصرت نصرنا) غير ضمير المتـكلم مع غيره اشارة بنوع صيغة الجمع إلى مافيه من معنى الجمع وهذه مناسبات عقلية والحاكم الواضع كذا قال التفتازانى

. . . .

أونهيا معلوما كان أومجهولا نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن بالخفيفة للغائب بضم الراء فيهما كما أشرنا وكذا النهى غير أنه يزاد لاموضع اللام ونحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة للحاضر بضمها فيهما أيضا وكذا مجهولهما معهما غير أنه بفتح الصاد فيه حيث يضم فى المعلوم وفى هذه الأمثلة كلها مضموم ماقبلهما وسيجىء مثالهما فى المتن و إنما ضم ماقبلهما فى هذه الأمثلة لتدل الضمة على أن الواو الضمير محذوفة منها لالتقاء الساكنين عند دخولهما تأمل أولأن بتقدير الـكسر يلتبس بالواحدة الحاضرة و بتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر فيضم ضرورة (ومفتوح فى البواقى) أى مفتوح ماقبلهما فى المفرد المذكر غائبا كان أوحاضرا أمرا كان أونهيا معلوما كان أومجهولا نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن بالخفيفة للغائب بفتح الراء فيهما وكذا نهيه أيضا غير أنه يوضع لا موضع اللام نحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة للحاضر بفتح الراء فيهما أيضا ونهيه لاتنصرن بالثقيلة ولاتنصرن بالخفيفة بفتح الراء فيهما أيضا وكذا مجهولهما معهما غير أنه بضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيـه تأمل وكذا مفتوح ماقبلهما فى المفردة المؤنثة الغائبة أمرا كان أونهيا معلوما كان أومجهولا تأمل وكذا مفتوح ماقبلهما فى التثنية مطلقا والجمع المؤنث غائبات كن أو حاضرات معلومين كانا أو مجهولين إذا لم يعتبر وجود ألف التثنية والفاصلة فان اعتـبر كان ماقبلهما ساكنا تأمل و إنما فتح ماقبلهما فى هذه الأمثلة لأن ماقبلهما بنى على الفتح حينما دخلتا مالم يتصلا بواو الضمير أو بياء الضمير أولأن نون التأكيد كلمة برأسها انضمت إلى كلمة أخرى ومن عاداتهم إذا ركبوا كلمة مع كلمة أخرى فتحوا آخر الـكلمة الأولى كما فى خمسة عشر (مثال الماضى من المعروف نصر نصرا نصروا نصرت نصرتا نصرن نصرت نصرتما نصرتم نصرت نصرتما نصرتن نصرت نصرنا) نصر فعل ماض مفرد مذكر غائب ثلاثى مجرد بناؤه معلوم صحيح سالم متعد مبنى من باب فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع وقس على هذا البواقى من التثنية والجمع مطلقا و إنما كتبت الألف فى نصرا للفرق بين المفرد والتثنية و إنما اختيرت الألف لذلك لوجوده كذلك فى الاستقراء و إنما كتبت الواو فى نصروا للفرق بين المفرد والتثنية والجمع و إنما اختيرت الواو لذلك لوجوده كذلك فى الاستقراء و إنما كتبت الألف فى الجمع فيما بعد الواو للفرق بين واو الجمع وواو العطف فى مثل حضر وتـكلم زيد ولو لم تـكتب الألف فى الجمع لم يفرق بينهما وقيل إنما كتبت الألف للفرق بين واو الجمع وواو المفرد فى مثل لم يدعوا ولم يدعو بناء على أن الواو لم تحذف بالجازم فى بعض اللغات و إنما زيدت التاء فى مثل نصرت ساكنة لأنها جعلت علامة للمؤنث وعلامتها ساكنة فى الوضع والاستقراء و إنما اختيرت التاء لذلك لأن التاء من المخرج الثانى والمؤنث أيضا ثان فى التخليق وهذه التاء ليست بضمير لأنها لو كانت ضميرا لوجب حذفها عند مجىء الفاعل ظاهرا فى نصرت هند و إنما حركت التاء فى نصرتا و إن كانت علامة للمؤنث

(و) مثال (الماضى من المجهول نصر إلى آخره) لم يذكر بتمامه لظهوره بتصريف معلومه وقد مر بيان هيئتهما فى الفصل السابق (مثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن) لم يأت جمع الغائبة بالتاء كالواحدة والتثنية إذ الأصل فى الغيبة الياء والعدول فيها

للالتباس ولاالتباس فى الجمع (تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن)

النون فى التثنيـــة مذكرا كان أو مؤنثا وفى الجمع المذكر غائبا أو مخاطبا وفى الواحدة المخاطبة علامة الرفع قائمة مقام الحركة التى فى المفرد ولذا يسقط بالجـازم والنـاصب كالحركة الرفعية وأما النون فى جمع المؤنث فضمير الجمع لاعلامة الرفع لأنهما مبنيتان إذ إعراب المضارعـة لمشابهـة الاسم ونون جمع المؤنث مختصـة بالفعل فاذا اتصلت به رجح جانب الفعليـة فيــه وتعذر الاعراب ليكون آخره بمنزلة جزء من الـكلمة كما فى بعلبك فرد إلى ماهو أصـل فى الفعل وهو البناء ذكره التفتازانى والياء لواحدة المخاطبة علامة الخطاب وفاعلها مستتر عند الأخفش وعنـد العامة ضمير البارز للفاعـل كواو ينصرون (أنصـــر ننصر) اسكان الفاء

بدخول حروف أتين لدفع توالى أربع حركات وتوزيعها فى المتـكلمين لام

والمخاطب والغائب بمناسبات مذكورة فى موضعها ثم المراد بالغائب مثلا فى عرفهم مالا يكون متـكلما ولامخاطبا عرفا فلا يرد أن ماوضع للغائب نحو يفعل الله تعالى وأنه ليس بغائب ولامذكر

لأجل ألف التثنية و إنما سكنت الراء فى نصرن ونصرت ونحوهما حتى لايجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة و إنما فتحت التاء فى نصرت لأنه مخاطب والمخاطب مفعول معنى والمفعول منصوب أولأن التاء فيه لو أسكنت يلتبس بالمفرد المؤنث الغائب ولو كسرت يلتبس بالمفرد المؤنث المخاطب ولوضمت يلتبس بنفس المتـكلم فلم يبق لها إلا النصب و إنما لم يعكس الأمر فى هذه الأمثلة لوجودها فى الاستقراء كذلك و إنما زيدت الميم فى نصرتما لئلا يلتبس بألف الاشباع فى نحو قول الشاعر :

أخوك أخو مكاشرة وضحك   وحياك الإله فـكيف أنتا

و إنما خصت الميم بالزيادة من بين الحروف فيه لأن تحته أنتما مضمر و إنما دخلت فى أنتما لقرب الميم الى التاء فى المخرج و إنما ضمت التاء فى نصرتما تبعا للميم لأن الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى أولأنها ضمير الفاعل ومعلوم أن الفاعل مرفوع فيوافقه الضم و إنما زيدت الميم فى نصرتم ليطرد بتثنيته وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو لأن أصله نصرتمو فحذفت الواو لأن الميم بمنزلة الاسم ولهذا لودخل على المضارع يجعله اسما كمنصور أصله ينصر تأمل ولايوجد فى آخر الاسم واو ما قبلها مضموم إلاهو و إنما كسرت التاء فى نصرت خوفا من الالتباس لأن بتقدير السكون يلتبس بالمفردة المؤنثة الغائبة و بتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر المخاطب و بتقدير الضم يلتبس بنفس المتـكلم وحده فلم يبق لها إلا الـكسر أولأن الـكسرة ثبتت لها بالاستقراء و إنما لم يفرق بين تثنية المذكر والمؤنث فى المخاطب لقلة استعمالها أولعزة الوضع و إنما شدد نون نصرتن دون نصرن لأن أصله نصرتمن فأدغم الميم فى النون لقربه من النون وقيل أصله نصرتن بالتخفيف فأريد أن يكون ماقبل النون ساكنا حتى يطرد بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين الراء والتاء ولا يمكن حذفها لأنها علامة والعلامة لاتحذف فأدخل النون لقربه من النون ثم أدغم النون فى النون فصار نصرتن و إنما زيدت التاء فى نصرت مرفوعة لأن ضمير الفاعل وهو أنا مضمر تحته ولا يمكن الزيادة من حروف أنا خوفا من الالتباس لأن بتقدير زيادة الألف يلتبس بالتثنية و بتقدير زيادة النون يلتبس بجمع الغائبة فاختيرت التاء لوجودها فى أخواته و إنما زيدت النون فى نصرنا لأن تحته نحن مضمر و إنما لم يزد الحاء نظرا إلى الأغلب ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بنصرن وقيل إنما زيدت النون والألف فى نصرنا لأن تحته انتا مضمر (ومن المجهول نصر) بضم النون وكسر الصاد وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب صحيح سالم ثلاثى مجرد متعد مبنى بناء مجهول من باب فعل يفعل بفتح الفاء فى الماضى وضمها فى الغابر وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع مطلقا تحت قوله (إلى آخره) أى إلى نصرت نصرنا بضم النون وكسر الصاد (ومثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن أنصر ننصر) ينصر فعل مضارع مفرد مذكر غائب ثلاثى مجرد معلوم صحيح سالم متعد معرب من باب فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع مطلقا و إنما يقال له المستقبل لوجود الاستقبال فى معناه و يقال له مضارع أيضا لأن معنى المضارع المشابه وهو مشابه لضارب فى الحركات والسكنات وفى وقوعه صفة للنـكرة وفى دخول

(ؤ) مثاله (من المجهول ينصر إلى آخره) بضم حرف المضارعة وفتح العين فى الكل (مثال الأمر الغائب) المراد بالغائب كما عرفت ما لا يكون مخاطبا فيشمل الغائبة (لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن) وللحاضر (انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن) قد عرفت أن اشتقاق الأمر من المضارع وسقوط النون القائمة مقام الحركة للجزم أو الوقف (و) مثال الأمر (من المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن) الأمر الغائب (لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصرى لتنصرا لتنصرن لأنصر لننصر) الأمر الحاضر بضم حروف المضارعة وفتح العين فى الكل كما فى مجهول المضارع لأنه مأخوذ منه ولم تحذف اللام من مجهول أمر الحاضر لقلة استعماله وأنه معرب عند البصريين أيضا لبقاء سبب الاعراب (وكذلك النهى) أى كالأمر فى التصريف (من المعروف والمجهول إلا أنه زيد فى أوله لا) معلوما ومجهولا بخلاف الأمر (وتقول فى) دخول (نون التأكيد المشددة) فى أمر الغائب (لينصرنّ لينصرانّ لينصرنّ لتنصرنّ لتنصرانّ لينصرنانّ وفى أمر الحاضر انصرن انصران انصرن انصران انصرنان وكذا المجهول) فى التصريف مع النون وإنما حذفت واو الجمع وياء الواحدة مع أن أول الساكنين حرف مد والثانى مدغم كما فى التثنية للتخفيف وعدم الالتباس (وتقول فى) دخول (المخففة لينصرن لينصرن بفتح الراء فى الواحد المذكر وضمها فى الجمع المذكر (ولتنصرن فى الواحدة الغائبة) هذا فى أمر الغائب

لام الابتداء وغير ذلك وإنما كان مستقبلا بالزيادة لابالنقصان وريدت فى الأول دون الآخر ولم يتحرك كل حروفه وأسكن مابعد حرف المضارعة لمابينا فى قوله وأما المضارع وإنما اشتركت المفردة المؤنثة الغائبة والمخاطبة وتثنيتهما مع المفرد المذكر المخاطب وتثنيته فى الصيغة لاشتراك مافيهما من حيث زيادة التاء فى آخر كل واحد منهما وإنما أدخل النون فى آخره من التثنية والجمع علامة للرفع لأنه حرف إعراب لوجوده هكذا فى الاستقراء والاعراب فى آخر المعرب وآخره صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لايجرى على الوسط ولا على الضمير فزيدت النون فيما بعد الضمير ليجرى عليه الاعراب إلا نون ينصرن وتنصرن وهو علامة للتأنيث لا الرفع ولهذا لم تسقط منهما بما تسقط به من غيرهما لأن الاعراب لايجرى على العلامة لاستلزام جريه للحذف فى بعض الأحوال لاقتضاء عامله ذلك والعلامة لا تحذف إن لم توجد علامة أخرى لئلا يخلّ بالمقصود وهنا لم توجد (ومن المجهول ينصر) بضم الياء وفتح الصاد وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب صحيح سالم ثلاثى مجرّد متعدّ معرب بناء مجهول من باب فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع مطلقا تحت قوله (إلى آخره) أى إلى أنصر وتنصر بضم الحرف الأوّل وفتح الصاد فى كلها (ومثال الأمر الغائب لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن ومثال الأمر الحاضر انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن) بكسر الحرف الأوّل فى الغائب وضمه فى الحاضر وسكون الآخر فى المفرد وسقوط النون فى التثنية والجمع المذكر فيهما (ومن المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن و) فى الحاضر (لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصرى لتنصرا لتنصرن لأنصر لننصر) بكسر الحرف الأوّل وضم الثانى فى الكلّ وهو الفارق بينه وبين المعلوم وإنما أدخل اللام فى المجهول إلى آخره لقلة استعماله وعند ذلك يكون الأمر الحاضر معربا مجزوما بالاتفاق كأمر الغائب (وكذلك النهى من المعروف والمجهول إلا أنه زيد فى أوله) أى أول النهى (لا فتقول) فى النهى المعروف (لاينصر لاينصرا لاينصروا لاتنصر لاتنصرا لاينصرن لاتنصر لاتنصرا لاتنصروا لاتنصرى لاتنصرا لاتنصرن) بفتح حرف المضارعة وبضم الصاد فى الكلّ (وكذلك فى) النهى (المجهول) غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه (وتقول فى) دخول (نون التأكيد المشدّدة فى الأمر الغائب لينصرن لينصران لينصرن لتنصرن لتنصران لينصرنان وفى أمر الحاضر انصرن انصران انصرن انصرن انصران انصرنان) وإنما حذفت واو الجمع فى لينصرن وفى انصرن بضم الراء فيهما وياء الضمير فى انصرن بكسرها لالتقاء الساكنين واكتفى بالضمة فى الأولين وبالكسرة فى الأخرى كما أشرنا لأن الواو جنس الضمة والياء جنس الكسرة والجنس يدل على حذف نظيره (وكذلك مجهوله غائبا كان أو حاضرا إلا أنه باللام وبضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه) وهذا متروك فى كثير من النسخ والأولى إثباته (وفى المخففة) أى تقول فى أمر الغائب بنون التأكيد المخففة (لينصرن لتنصرن لينصرن بفتح الراء فى الواحد المذكر والواحدة الغائبة وضمه فى جمع المذكر) وتركيب النسخ مختلف فى هذا المقام والأصح ماقلنا

(وفى) أمر (المخاطب انصرن انصرن انصرن) بفتح الراء فى المفرد وضمها فى الجمع وكسرها فى الواحدة للدلالة على الواو والياء المحذوفين وقس عليه المجهول (وكذلك النهى) فى التصريف بالنونين (من المعروف والمجهول) والأمثلة غير خفية (ومثال تصريف اسم (الفاعل ناصر ناصران ناصرون) جمع مذكر سالم والجمع المذكر السالم ما بقيت صيغة مفرده (نصار ونصر) بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما (ونصرة) بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف هذه الثلاثة جمع المذكر المكسر والجمع المكسر ما نقصت صيغة مفرده وللجمع المذكر المكسر أوزان غير ما ذكر منها فعلة بالضم ثم فعاة نحو قضاة أصله قضية وهذا الوزن مختص بالناقص وفعل بالضم والسكون نحو بزل جمع بازل وهى الناقة التى دخلت فى السنة التاسعة وفعلاء بالضم نحو شعراء وفعلان بالضم والسكون نحو صحبان جمع صاحب وفعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو تجار جمع تاجر وفعول بضم الفاء والعين نحو قعود جمع قاعد هذه جموع الفاعل الوصفى وقد يجمع على فواعل نحو فوارس جمع فارس وضوارب جمع ضاربة وأما الفاعل الاسمى فيجمع على فواعل نحو كواهل جمع كاهل وهو مقدم الظهر مما يلى العنق وفعلان بالضم والسكون نحو حجزان جمع حاجز وهو حفر فيها جمع الماء فى الصحارى وفعلان بالكسر نحو جنان جمع جانّ وهو أبو الجن وأيضا اسم للحية البيضاء (ناصرة ناصرتان ناصرات) أصله ناصرتات حذفت التاء الأولى لكراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فهو جمع سالم لبقاء صيغة مفرده (ونواصر)

(وفى المخاطب) أى تقول فى أمر الحاضر بالنون المخففة (انصرن انصرن انصرن) بفتح الراء فى الواحد المذكر وضمها فى جمعه وكسرها فى الواحدة المخاطبة وكذلك مجهوله غائبا أو حاضرا غير أنه بلام الجزم إلى آخره و بضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه وهذا متروك فى كثير من النسخ والأولى إثباته أيضا (وكذلك النهى من المعروف والمجهول) فتقول فى المعروف مع النون المشددة لا ينصرن الخ وكذلك مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه ومع المخففة لا ينصرن بفتح الراء فى المفرد المذكر الغائب ولا ينصرن بضم الراء فى جمعه ولا تنصرن بفتح الراء فى الواحدة الغائبة وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه وفى الحاضر لا تنصرن لا تنصرن لا تنصرن بفتح الراء فى المفرد المذكر وضمها فى جمعه وكسرها فى الواحدة المخاطبة وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه أيضا (مثال الفاعل ناصر ناصران ناصرون) وهو جمع المذكر السالم كما أشرنا وهو الذى أبقيت صيغة المفرد فيه (نصار ونصر بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصرة بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف) وهذه الأمثلة الثلاثة جمع المذكر المكسر للفاعل كما أشرنا والجمع المكسر هو الذى نقصت صيغة مفرده وههنا كذلك تأمل والجمع المكسر على هذه الأوزان لا يكون إلا فى الصفة بأن يكون النصرة صفة للناصر نحو شهاد وشهد وشهدة وجهال وجهل وجهلة وفساق وفسق وفسقة وله ستة أوزان غير هذه الثلاثة لم يذكرها الشيخ الأولى فعلة بضم الفاء وفتح العين واللام نحو قضاة والأصل قضية والثانية فعل بضم الفاء وسكون العين نحو بزل والثالثة فعلاء بضم الفاء وفتح العين واللام بالمد نحو شعراء والرابعة فعلان بضم الفاء وسكون العين نحو صحبان والخامسة فعال بكسر الفاء وفتح العين نحو ضخام والسادسة فعول بضم الفاء والعين نحو قعود فيكون أوزان جمع المذكر المكسر للفاعل فى الصفة تسعة أمثلة وفى غير الصفة ثلاثة أمثلة الأولى فواعل نحو كواهل والثانية فعلان بضم الفاء والعين نحو حجران والثالثة فعال بفتح الفاء وتشديد العين نحو حنان وكذا المفهوم مما ذكر فى المفصل وشرحه . ثم اعلم أن الوزن الأول من الأمثلة التسعة مشترك بينه و بين مفرده مبالغة نحو طوال على وزن جهال والثانى مشترك بين مذكره ومؤنثه كاسيجىء والثالث مشترك بينه و بين مفرد مذكره ومفرد مؤنثه مبالغة على ما قاله فى النزهة نحو ضحكة على وزن فسقة والخامسة مشترك بينه و بين المصدر نحو شغل على وزن بدل والسابع مشترك بينه و بين المصدر أيضا نحو غفران على وزن صحبان والثامن مشترك بينه و بين المصدر أيضا نحو صراف على وزن تجار والتاسع مشترك بينه و بين المصدر أيضا نحو دخول على وزن قعود (ناصرة ناصرتان ناصرات ونواصر) الواو منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بألف التكسير لأن الألف ألف جمع المؤنث المصحح مع التاء لهذا الجمع مع التأنيث أصله ناصرتات حذفت التاء الأولى لئلا يجتمع علامتا التأنيث فى كلمة واحدة وتغييره لعلة فائدة انقلاب التاء منه يلزم الانقلاب من السفلى إلى العلوى فان السفلى أثقل بخلاف الواو ومنه كواتب ونوافق وقوامع الأول جمع المؤنث السالم للفاعل والثانى

جمع مؤنث مكسر (ومثال) اسم (المفعول منصور منصوران منصورون) جمع مذكر سالم (ومناصر) بفتح الميم جمع مذكر مكسر (منصورة منصورتان منصورات) جمع مؤنث سالم أصله منصورتات . ولما فرغ من أمثلة الثلاثى قال (ومثال الرباعى دحرج يدحرج بكسر الراء دحرجة بفتح الكل) أى من متحركاته بقرينة قوله (وسكون الحاء) وما سنح لى إلا أن لفظ الكل تحريف من لفظ الدال (ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء فهو مدحرج) بكسر الراء (وذاك مدحرج بفتح الراء والأمر دحرج بفتح الدال وكسر الراء والنهى لاتدحرج بضم التاء وكسر الراء) لم يذكر الأمر الغائب والنهى الغائب لسهولة فهمهما من المضارع والنهى الحاضر ولم يذكر مطردات هذا الباب معلوما ومجهولا ولا تصريف الأمر والنهى بالنونين اكتفاء بما ذكر فى الثلاثى فان الذكى يدرك بمثال واحد مالا يدركه البليد بألف شاهد (وكذا تصريف الملحقات) أى ملحقات دحرج نحو حوقل إلى آخره إلا أن المجهول والمفعول كما عرفت يجىء بواسطة حرف الجر نحو حوقل به حوقل بهما حوقل بهم إلى بهن وحوقل بك إلى بكن وحوقل بى وحوقل بنا والمفعول نحو حوقل به و بهما إلى بهن الجار مع المجرور نائب الفاعل وهو أى الجار مع المجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولا

جمع المؤنث المكسر وله وزن آخر غير هذا الوزن مشترك بين مذكره ومؤنثه كما أشرنا لم يذكره الشيخ نحو نوّم بضم النون وفتح الواو مع التشديد جمع المؤنث المكسر له وهو على وزن نصر (مثال المفعول منصور منصوران منصورون ومناصر بفتح الميم) الأول جمع المذكر السالم للمفعول والثانى جمع المذكر المكسر له كما أشرنا (منصورة منصورتان منصورات) وهو جمع المؤنث السالم للمفعول (ومثال الرباعى المجرد دحرج) فعل ماض مفرد مذكر غائب رباعى مجرد معلوم صحيح سالم متعد من باب الفعللة وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو دحرجا دحرجوا دحرجت دحرجتا دحرجن دحرجت دحرجتما دحرجتم دحرجت دحرجتما دحرجتن دحرجت دحرجنا وكذا مجهوله إلا أنه بضم الدال وكسر الراء فيه (يدحرج بكسر الراء) فعل مضارع مفرد مذكر غائب رباعى مجرد معلوم صحيح سالم معرب متعد من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع ونفس المتكلم مطلقا نحو يدحرجان يدحرجون تدحرج تدحرجان يدحرجن تدحرج تدحرجان تدحرجون تدحرجين تدحرجان تدحرجن أدحرج ندحرج وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه (دحرجة بفتح الدال وسكون الحاء) مصدره الأوّل (ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء) مصدره الثانى . واعلم أن النسخ مختلفة فى هذا المقام فى البعض قدم ذكر دحراجا وفى البعض قدم ذكر دحرجة والثانى أولى لأنه يوهم على الأوّل أن دحراجا مصدره أوّلا ودحرجة مصدره ثانيا والأمر منعكس إذ لو لم ينعكس ينتقض إلحاق الملحقات بهذا الباب لأن مصداقه اتحاد مصدر الملحق مع المصدر الأوّل للملحق به فى الصيغة فلا يوجد ذلك لكن فيه نوع من التساهل وهو قوله دحرجة بفتح الكل وسكون الحاء بلا استثناء الحاء لأن الكل لاحاطة الأفراد يوهم منه كون الحاء متحركا بالفتح وهذا التساهل وارد على عبارته الأولى فالعبارة الصحيحة أن يقال دحرجة بفتح الكل سوى الحاء فانه بالتسكين ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء (فهو مدحرج) مدحرجان مدحرجون مدحرجة مدحرجتان مدحرجات (بكسر الراء) فى كل اسم الفاعل (وذاك مدحرج) إلى آخره (بفتح الراء) فى كل اسم المفعول وهو يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا وإنما اختار لفظ هو فى اسم الفاعل وذاك فى اسم المفعول لأن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب فاختار ماهو مرفوع من الأسماء اسم الاشارة لاسم الفاعل وماهو منصوب منه لاسم المفعول لتدل على ماوضع الفاعل والمفعول له أما كون هو مرفوعا فظاهر لأنه مبتدأ وحقه أن يكون مرفوعا وأما كون ذاك منصوبا فلمشابهته بكاف الخطاب من حيث التعريف والافراد تأمل (والأمر) أى أمر الحاضر (دحرج) دحرجا دحرجوا دحرجى دحرجا دحرجن (بفتح الدال وكسر الراء فى الكل) وأمر الغائب ليدحرج ليدحرجا ليدحرجوا لتدحرج لتدحرجا ليدحرجن بكسر الراء فى الكل وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتدحرج) لاتدحرجا لاتدحرجوا لا تدحرجى لاتدحرجا لا تدحرجن (بضم التاء وكسر الراء فى الكل) وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته فانهما بالتاء كالحاضر وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه . ثم صرف النونين ههنا مع الأمثلة التى صرفتها فى الثلاثى معهما معلومة ومجهولة (وكذا تصريف الملحقات) أى ملحقات دحرج وهى ستة أبواب من مزيد الثلاثى فلذا ذكر الملحق بلفظ الجمع وهو أولى مما ذكر فى بعض النسخ بلفظ المفرد لأن المبتدى

لا يعلم كونه للجنس . أما تصريف الماضى من الأوّل فنحو حوقل بفتح الحاء والقاف وسكون الواو
وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرد وقس
على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو حوقلا حوقلوا حوقلت حوقلتا حوقلن حوقلت
حوقلتما حوقلتم حوقلت حوقلتما حوقلتن حوقلت حوقلنا وكذا مجهوله غير أنه بضم الحاء وكسر
القاف فيه ويزاد فى آخره حرف الجرّ المناسب لما يقتضيه من به وعليه وفيه ليتعدى به فيتصرف
المجهول فيه بها لأنه لا يجىء المجهول من الفعل اللازم إلا بذلك هكذا وجدت فى بعض الحواشى
فكان تصريفه حوقل به حوقل بهما حوقل بهم حوقل بها حوقل بهما حوقل بهن حوقل بك
حوقل بكما حوقل بكم حوقل بك حوقل بكما حوقل بكن حوقل بى حوقل بنا وكذا تصريف كل
لازم من المجهول والمضارع منه نحو يحوقل بضم الياء وكسر القاف وهو فعل مضارع مفرد مذكر
غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرّد وقس على هذا الباقى من
التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يحوقلان يحوقلون تحوقل تحوقلان يحوقلن تحوقل تحوقلان
تحوقلون تحوقلين تحوقلان تحوقلن أحوقل نحوقل وكذا مجهوله غير أنه بفتح القاف فيه ويزاد فى
آخره حرف الجر والمصدر منه حوقلة وحيقالا والأصل فيه حوقالا بكسر الحاء وسكون الواو وقلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار حيقالا واسم الفاعل منه محوقل محوقلان محوقلون محوقلة محوقلتان
محوقلات بكسر القاف فى الكل واسم المفعول محوقل به محوقل بهما محوقل بهم محوقل بها محوقل
بهما محوقل بهن بفتح القاف فى الكل وكذا المصدر الميمى والزمان والمكان إلا أنه لا يزاد فيها حرف
الجرّ فى آخرها نحو محوقل إلى آخره وأمر الحاضر منه حوقل حوقلا حوقلوا حوقلى حوقلا حوقلن
بكسر القاف فى الكل وأمر الغائب منه ليحوقل ليحوقلا ليحوقلوا لتحوقل لتحوقلا ليحوقلن بكسر
القاف فى الكل أيضا وكذا مجهوله إلا أنه بفتح القاف فيه ويزاد فى آخره حرف الجرّ ونهى الحاضر
منه لا تحوقل لا تحوقلا لا تحوقلوا لا تحوقلى لا تحوقلا لا تحوقلن بكسر القاف فى الكل وكذا نهى
غائبه إلا أنه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته فإنهما بالتاء أيضا فكذا مجهوله غير أنه بفتح القاف
فيه ويزاد فى آخره حرف الجر وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا ، وأما تصريف
الماضى من الثانى فنحو جهور بفتح الجيم والواو وسكون الهاء وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب
معلوم صحيح سالم مبنى متعدّ مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع
والمتكلم مطلقا نحو جهورا جهوروا جهورت جهورتا جهورن جهورت جهورتما جهورتم جهورت
جهورتما جهورتن جهورت جهورنا وكذا مجهوله غير أنه بضم الجيم وكسر الواو فيه والمضارع
يجهور بضم الياء وكسر الواو وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدّ
مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يجهوران
يجهورون تجهور تجهوران يجهورن تجهور تجهوران تجهورون تجهورين تجهوران تجهورن أجهور
نجهور بكسر الواو فى الكل وكذا مجهوله غير أنه بفتح الواو وفيه المصدر جهورة وجهورا بفتح الجيم
فى الأول وكسرها فى الثانى والفاعل مجهور مجهوران مجهورون مجهورة مجهورتان مجهورات بكسر
الواو فى الكل والمفعول مجهور مجهوران مجهورون مجهورة مجهورتان مجهورات بفتح الواو فى الكل
وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان وأمر الحاضر جهور جهورا جهوروا جهورى جهورا
جهورن وأمر الغائب ليجهور ليجهورا ليجهوروا لتجهور لتجهورا ليجهورن بكسر الواو فى الكل

مثنى ولا مجموع فالفعل المسند إليه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ذكره التفتازانى

فيهما وكذا مجهوله غير أنه بفتح الواو فيه ونهى الحاضر لا تجهور لا تجهورا لا تجهوروا لا تجهورى لا تجهورا لا تجهورن ونهى الغائب لايجهور لايجهورا لايجهوروا لاتجهور لاتجهورا لايجهورن وكذا مجهوله غير أنه بفتح الواو فيه وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا . وأما تصريف الماضى من الثالث فنحو بيطر وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعد مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو بيطرا بيطروا بيطرت بيطرتا بيطرن بيطرت بيطرتما بيطرتم بيطرت بيطرتما بيطرتن بيطرت بيطرنا وكذا مجهوله غير أنه بضم الياء وبكسر الطاء فيه والمضارع يبيطر بضم الياء وكسر الطاء وهوفعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدّ مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يبيطران يبيطرون تبيطر تبيطران يبيطرن تبيطر تبيطران تبيطرون تبيطرين تبيطران تبيطرن أبيطر نبيطر وكذا مجهوله غير أنه بفتح الطاء فيه والمصدر بيطرة و بيطارا بفتح الباء فى الأوّل وكسرها فى الثانى والفاعل مبيطر مبيطران مبيطرون مبيطرة مبيطرتان مبيطرات بكسر الطاء فى الكل والمفعول كذلك غير أنه بفتح الطاء فيه وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان وأمر الحاضر بيطر بيطرا بيطروا بيطرى بيطرا بيطرن وأمر الغائب ليبيطر ليبيطرا ليبيطروا لتبيطر لتبيطرا ليبيطرن بكسر الطاء فى الكل وكذا مجهوله غير أنه بفتح الطاء فيه ونهى الحاضر لاتبيطر لاتبيطرا لاتبيطروا لاتبيطرى لاتبيطرا لاتبيطرن بكسر الطاء فى الكل ونهى الغائب كذلك غير أنه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته فانهما بالتاء أيضا وكذا مجهوله غير أنه بفتح الطاء فيه وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا ، وأما تصريف الماضى من الرابع فنحو عثير وهوفعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى لازم مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرّد ، وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو عثيرا عثيروا عثيرت عثيرتا عثيرن عثيرت عثيرتما عثيرتم عثيرت عثيرتما عثيرتن عثيرت عثيرنا وكذا مجهوله غير أنه بضم العين و بكسر الياء فيه ويزاد فى آخره حرف الجر والمضارع يعثير بضم الياء الأوّل وكسر الثانى وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع ونفس المتكلم مطلقا نحو يعثيران يعثيرون تعثير تعثيران يعثيرن تعثير تعثيران تعثيرون تعثيرين تعثيران تعثيرن أعثير نعثير وكذا مجهوله غير أنه بفتح الياء فيه ويزاد فى آخره حرف الجر والمصدر عثيرة وعثيارا بفتح العين فى الأول وكسرها فى الثانى والفاعل معثير معثيران معثيرون معثيرة معثيرتان معثيرات بكسر الياء فى الكل والمفعول معثير به معثير بهما معثير بهم معثير بها معثير بهما معثير بهن بفتح الياء فى الكل وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان غير أنه لايزاد حرف الجر فى آخرها وأمر الحاضر عثير عثيرا عثيروا عثيرى عثيرا عثيرن وأمر الغائب ليعثير ليعثيرا ليعثيروا لتعثير لتعثيرا ليعثيرن بفتح العين وكسر الياء فيهما وكذا مجهوله إلا أنه بفتح الياء فيه ويزاد فى آخره حرف الجر ونهى الحاضر لا تعثير لاتعثيرا لاتعثيروا لا تعثيرى لاتعثيرا لا تعثيرن بكسر الياء فى الكل ونهى الغائب كذلك إلا أنه بالياء فى البعض وكذا مجهوله إلا أنه بفتح الياء فيه ويزاد فى آخره حرف الجر وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا ، وأما تصريف الماضى من الخامس فنحو سلقى على وزن فعلى أصله سلقى بتحريك الياء قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار سلقى وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى

متعدّ مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرّد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو
سلقيا سلقوا سلقت سلقتا سلقين سلقيت سلقيتما سلقيتم سلقيت سلقيتما سلقيتن سلقيت سلقينا
وأصل سلقوا سلقيوا وأصل سلقت سلقيت وأصل سلقتا سلقيتا قلبت الياء فيها ألفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها ثم حذفت الألف منها لالتقاء الساكنين تأمل فبقى سلقوا وسلقت وسلقتا وكذا مجهوله
إلا أنه بضم السين وبكسر القاف فيه والمضارع يسلقى أصله يسلقى بتحريك الياء بالضم استثقلت
الضمة على الياء فحذفت فبقى يسلقى بسكون الياء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح
سالم معرب متعدّ مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم
مطلقا نحو يسلقيان يسلقون تسلقى تسلقيان يسلقين تسلقى تسلقيان تسلقون تسلقين تسلقيان
تسلقين أسلقى نسلقى ، وأصل يسلقون وتسلقون يسلقيون وتسلقيون استثقلت الكسرة على
القاف فيهما لوقوع الضمة فيما بعدها فحذفت ثم نقلت ضمة الياء فيهما إلى القاف لاستثقالها على
الياء فحذفت الياء منهما لالتقاء الساكنين فبقى يسلقون وتسلقون ، وأصل أسلقى ونسلقى أسلقى
ونسلقى وإعلالهما مامر فى يسلقى تأمل ، وأصل تسلقين فى الواحدة الحاضرة تسلقيين استثقلت
الكسرة على الياء للزوم توالى الكسرات فحذفت الكسرة ثم حذفت ياء الالحاق لالتقاء الساكنين
فبقى تسلقين فاستوى بين واحدة الحاضرة وجمعها فى اللفظ والفرق بالأصل وكذا مجهوله إلا أنه
بفتح القاف فيه وبقلب الياء فى المفرد والمتكلم مطلقا ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها تأمل ، والمصدر
سلقاة وسلقاء أصل الأول سلقية وأصل الثانى سلقايا فقلبت الياء فى الأول ألفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها وفى الثانى همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى الطرف والفاعل مسلق مسلقيان مسلقون مسلقية
مسلقيتان مسلقيات أصل مسلق مسلقى فأعل كإعلال قاض وأصل مسلقون مسلقيون ففعل به
مافعل بيسلقون تأمل والمفعول مسلقى مسلقيان مسلقون مسلقية مسلقيتان مسلقات ، وأصل مسلقى
مسلقى بتحريك الياء بالضم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار مسلقى وأصل مسلقون
مسلقيون قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الألف منها لالتقاء الساكنين تأمل
فبقى على ما كان من الحركة والسكون وهو يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان وأمر
الحاضر سلق سلقيا سلقوا سلقى سلقيا سلقين وأصل سلقوا سلقيوا نقلت ضمة الياء إلى القاف بعد
سلب حركته لما مرّ ثم حذفت الياء فبقى سلقوا وأصل سلقى سلقى سلبت كسرة الياء لما مرّ
ثم حذفت فبقى سلقى ، وأمر الغائب ليسلق ليسلقيا ليسلقوا لتسلق لتسلقيا ليسلقين أصل ليسلقوا
ليسلقيوا إعلاله مامرّ فى سلقوا تأمل وكذا مجهوله إلا أنه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيما وجد
شرطه تأمل ، ونهى الحاضر لاتسلق لاتسلقيا لاتسلقوا لاتسلقى لاتسلقيا لاتسلقين وأصل لاتسلقوا
ولا تسلقين لا تسلقيوا ولا تسلقيين إعلالهما مامرّ فى أمر الحاضر تأمل ، ونهى الغائب كذلك
إلا أنه بالياء فى البعض وكذا مجهوله إلا أنه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيما وجد شرطه فيه
تأمل وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا ، وأما تصريف الماضى من السادس فنحو
جلبب وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعدّ مزيد ثلاثى ملحق رباعى
مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو جلببا جلببوا جلببت جلببتا جلببن
جلببت جلببتما جلببتم جلببت جلببتما جلببتن جلببت جلببنا وكذا مجهوله غير أنه بضم الجيم
وكسر الباء الأولى فيه ، والمضارع يجلبب وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح
سالم معرب متعدّ مزيد ثلاثى ملحق رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم

مطلقا

(مثال الرباعي المزيد فيه) يعني الحاصل بالزيادة وفي بعض النسخ وقع الثلاثي بدل الرباعي

(أخرج يخرج إخراجا فهو مخرج وذاك مخرج والأمر اخرج والنهي لاتخرج بضم التاء في النهي وكسر الراء فيهما) أي في الأمر والنهي ثم أراد الاشارة إلى وجه كون الهمزة مفتوحة في أمر هذا الباب فقال (وقد حذفت الهمزة) التي هي فاء الفعل (من مستقبل هذا الباب) فان أصل يكرم يؤكرم (كيلا يجتمع الهمزتان في نفس المتكلم وحده) لأن ذلك مستكره لمشابهته بصوت الكلب والقيء ولأن في اجتماع المثلين ثقلا على اللسان ولما حذفت من المتكلم حذفت من المخاطب والغائب وإن لم يلزم المحذور اطرادا للباب (وكذلك حذفت) الهمزة (من الفاعل والمفعول والنهي) غائبا أو حاضرا (والأمر الغائب) مع أنه لامحذور فيها اتباعا للأصل وهو المضارع وأما الأمر الحاضر فلما لم يبق له مناسبة بالمضارع بحذف حرف المضارعة أعيدت

مطلقا نحو يجلببان يجلببون تجلبب تجلببان يجلببن تجلبب تجلببان تجلببون تجلببين تجلببان تجلببن أجلبب نجلبب وكذا مجهوله غير أنه بفتح الباء الأولى في الكل ، والمصدر جلببة وجلبابا ، والفاعل مجلبب مجلببان مجلببون مجلببة مجلببتان مجلببات بكسر الباء الأولى في الكل ، والمفعول مجلبب مجلببان مجلببون مجلببة مجلببتان مجلببات بفتح الباء وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان . وأمر الحاضر جلبب جلببا جلببوا جلببي جلببا جلببن ، وأمر الغائب ليجلبب ليجلببا ليجلببوا لتجلبب لتجلببا ليجلببن بكسر الباء الأولى في الكل فيهما وكذا المجهول منه إلا أنه تفتح تلك الباء فيه ونهي الحاضر لاتجلبب لاتجلببا لاتجلببوا لا تجلببي لاتجلببا لاتجلببن بكسر الباء الأولى في الكل وكذا نهي الغائب إلا أنه بالتاء في البعض وكذا المجهول منه غير أنه تفتح تلك الباء فيه وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما ومجهولا (مثال الرباعي المزيد فيه) أي الرباعي الذي حصلت رباعيته بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد وفي عبارته خلل يعرفه الفطن (أخرج) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من باب الأفعال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو أخرجا أخرجوا أخرجت أخرجتا أخرجن أخرجت أخرجتما أخرجتم أخرجت أخرجتما أخرجتن أخرجت أخرجنا وكذا مجهوله غير أنه تضم الهمزة وتكسر الراء فيه (يخرج) فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يخرجان يخرجون تخرج تخرجان يخرجن تخرج تخرجان تخرجون تخرجين تخرجان تخرجن أخرج نخرج وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه (إخراجا) مصدره (فهو مخرج) مخرجان مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات بكسر الراء في الكل سم فاعل (وذاك مخرج) مخرجان مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات بفتح الراء في الكل اسم مفعول وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان أيضا (والأمر) أي أمر الحاضر (أخرج) أخرجا أخرجوا أخرجي أخرجا أخرجن بفتح الهمزة وكسر الراء في الكل وإنما فتحت همزته لأنها ليست بهمزة وصل بل همزة قطع محذوفة في الأصل أي في المضارع كما سيجيء ولما احتيج إلى همزة الوصل لسكون مابعد حرف المضارعة بعد حذفها أتي بتلك الهمزة مفتوحة ، وأمر الغائب ليخرج ليخرجا ليخرجوا لتخرج لتخرجا ليخرجن بضم الياء وكسر الراء في الكل (والنهي) أي نهي الحاضر (لاتخرج) لاتخرجا لاتخرجوا لاتخرجي لاتخرجا لاتخرجن (بضم التاء) أي في النهي (وكسر الراء فيهما) أي في الأمر والنهي وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بفتح الراء فيه (وقد حذفت الهمزة من مستقبل هذا الباب) بحيث لم يقل في الاستعمال يؤخرج بالهمزة بل الاستعمال يخرج بلا همزة (كيلا يجتمع همزتان في نفس المتكلم وحده) أي لأن من اجتماعهما لزم الثقل وقيل لزم منه المشابهة بصوت الكلب وقيء السكران فكرهوا ذلك فحذفوا الهمزة من مستقبله (وكذلك حذفت) الهمزة (من الفاعل والمفعول والنهي والأمر الغائب اطرادا للباب) كما مر تصريفها بلا همزة لأنها لما حذفت من الأصل وهو المضارع لعلة ما ذكرنا حذفت من الفرع أيضا وهو الفاعل والمفعول والنهي وأمر الغائب تبعا للأصل وأما أمر الحاضر منه وإن كان فرعا له لأنه مأخوذ منه أيضا إلا أنه لما حذفت علامة المضارعة منه بقي مابعدها ساكنا فاحتيج إليها ولم تحذف فلهذا قيد الأمر بالغائب احترازا عنه (وخرّج) بتشديد الراء وهو فعل ماض مفرد

الهمزة المحذوفة فلم يجتمع مع همزة الوصل فافهم (وخرّج

يخرج تخريجا) ياء التفعيل مبدلة من الحروف المدغم فيها ونظيره تقضي البازي أصله تقضض (وتخرجة) بتعويض التاء عن الياء (بكسر الراء وفتح التاء فيهما) في المصدرين (فهو مخرج) بكسر الراء وذاك مخرج بفتح الراء والأمر خرج (بكسر الراء والنهي لاتخرج بضم التاء) في النهي (وكسر الراء فيهما) أي في الأمر والنهي (وخاصم يخاصم بكسر الصاد مخاصمة بفتح الصاد وخصاما بكسر الخاء فهو مخاصم وذاك مخاصم بكسر الصاد في الأول وفتحها في الثاني) كما في معلوم المضارع ومجهوله (والأمر خاصم والنهي لاتخاصم) ولما كان في مجهول ماضي هذا الباب خفاء . قال (ومجهول الماضي خوصم) لأنه لما ضم ماقبل الألف لزم قلبها واوا

. . . .

مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض مبني متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من باب التفعيل وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو خرجا خرجوا خرجت خرجتا خرجن خرجت خرجتما خرجتم خرجت خرجتما خرجتن خرجت خرجنا وكذا مجهوله إلا أنه بضم الخاء وبكسر الراء فيه (يخرج) بتشديد الراء مع كسرها وضم الياء فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يخرجان يخرجون تخرج تخرجان يخرجن تخرج تخرجان تخرجون تخرجين تخرجان تخرجن أخرج نخرج وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء تأمل (تخريجا وتخرجة بكسر الراء وفتح التاء) والتخفيف (فيهما) أي في المصدر الأول والثاني وإنما خفف مصدره ولم يكن تابعا لفعله والفعل لمصدره لوجوده كذلك بالاستقراء وقيل حذف التشديد من مصدره ثم عوض الياء عنه دفعا للثقل (فهو مخرّج) مخرجان مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات (بكسر الراء) في الكل اسم فاعل (وذاك مخرّج) مخرجان مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات (بفتح الراء) في الكل اسم مفعول وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان أيضا (والأمر) أي أمر الحاضر (خرّج) خرجا خرجوا خرجي خرجا خرجن (بكسر الراء) في الكل وأمر الغائب ليخرج ليخرجا ليخرجوا لتخرج لتخرجا ليخرجن بكسر الراء في الكل وبضم علامة المضارع فيه (والنهي) أي نهي الحاضر (لاتخرج) لاتخرجا لا تخرجوا لا تخرجي لاتخرجا لاتخرجن (بضم التاء وكسر الراء فيهما) أي في الأمر والنهي وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء (والراء مشددة في الجميع) أي في الماضي والمضارع والفاعل والمفعول والأمر والنهي إلا في المصدر فانه بالتخفيف لما مر (وخاصم) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من باب المفاعلة وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو خاصما خاصموا خاصمت خاصمتا خاصمن خاصمت خاصمتما خاصمتم خاصمت خاصمتما خاصمتن خاصمت خاصمنا وسيجيء مجهوله في المتن (يخاصم بكسر الصاد) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يخاصمان يخاصمون تخاصم تخاصمان يخاصمن تخاصم تخاصمان تخاصمون تخاصمين تخاصمان يخاصمن أخاصم نخاصم وكذا مجهوله غير أنه بفتح الصاد فيه (مخاصمة بفتح الصاد) مصدره أولا (وخصاما بكسر الخاء) مصدره ثانيا وقد زاد البعض فيه مصدرا ثالثا وهو قولهم خيصاما (فهو مخاصم) مخاصمان مخاصمون مخاصمة مخاصمتان مخاصمات بكسر الصاد في الكل اسم فاعل (وذاك مخاصم) مخاصمان مخاصمون مخاصمة مخاصمتان مخاصمات بفتح الصاد في الكل اسم مفعول وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان (والأمر) أي أمر الحاضر منه (خاصم) خاصما خاصموا خاصمي خاصما خاصمن بكسر الصاد في الكل ، وأمر الغائب ليخاصم ليخاصما ليخاصموا لتخاصم لتخاصما ليخاصمن بكسر الصاد في الكل أيضا وكذا مجهوله إلا أنه بفتح الصاد فيه (والنهي) أي نهي الحاضر منه (لاتخاصم) لا تخاصما لاتخاصموا لاتخاصمي لاتخاصما لاتخاصمن (بضم التاء وكسر الصاد) في الكل والنهي للغائب كذلك إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بفتح الصاد فيه (ومجهول الماضي خوصم إلى آخره) خوصما خوصموا

خوصمت

خوصمت خوصمتا خوصمن خوصمت خوصمتا خوصمتم خوصمت خوصمت خوصمتا خوصمتن خوصمت خوصمنا بكسر الصاد وقلب الألف واوا في الكل و إنما أورد مجهول هذا الباب ماضيا ولم يورد مجهول غيره من المزيدات لأن مجهوله في الماضي قد غير صيغته عن صيغة ماضيه معلوما بحيث قلبت الألف واوا بخلاف مجهول غيره حيث لا يكون كذلك بل المغايرة بينهما في الحركات وكذا مجهول هذا الباب في المضارع والأمر والنهي لا يكون مغايرا في الصيغة بل في الحركات فأورد مجهوله في الماضي ليعلم بذلك التغاير بينه وبين معلومه (مثال الخماسي) سواء كان من مزيد الثلاثي المجرد أو من مزيد الرباعي المجرد (انكسر) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني لازم مزيد ثلاثي خماسي من باب الانفعال ، وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو انكسرا انكسروا انكسرت انكسرتا انكسرن انكسرت انكسرتما انكسرتم انكسرت انكسرتما انكسرتن انكسرت انكسرنا وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة و بكسر السين فيه و يزاد في آخره حرف الجر (ينكسر) بكسر السين فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو ينكسران ينكسرون تنكسر تنكسران ينكسرن تنكسر تنكسران تنكسرون تنكسرين تنكسران تنكسرن أنكسر ننكسر وكذا مجهوله غير أنه بضم علامة المضارع و بفتح السين فيه ويزاد حرف الجر في آخره (انكسارا) مصدره (فهو منكسر) منكسران منكسرون منكسرة منكسرتان منكسرات (بكسر السين) في الكل اسم فاعل (وذاك منكسر به) منكسر بهما منكسر بهم منكسر بها منكسر بهما منكسر بهن بفتح السين في الكل وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان غير أنه لا يزاد في آخره حرف الجر (والأمر) أي أمر الحاضر (انكسر) انكسرا انكسروا انكسري انكسرا انكسرن وأمر الغائب لينكسر لينكسرا لينكسروا لتنكسر لتنكسرا لينكسرن بكسر السين فيهما وكذا مجهوله إلا أنه بضم علامة المضارع و بفتح السين فيه و يزاد حرف الجر في آخره (والنهي) أي نهي الحاضر (لا تنكسر) لا تنكسرا لا تنكسروا لا تنكسري لا تنكسرا لا تنكسرن بكسر السين في الكل وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يزاد في آخره حرف الجر و يضم حرف المضارعة و يفتح السين فيه (واكتسب) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي خماسي من باب الافتعال ، وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اكتسبا اكتسبوا اكتسبت اكتسبتا اكتسبن اكتسبت اكتسبتما اكتسبتم اكتسبت اكتسبتما اكتسبتن اكتسبت اكتسبنا وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة و بكسر السين فيه (يكتسب) فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يكتسبان يكتسبون تكتسب تكتسبان يكتسبن تكتسب تكتسبان تكتسبون تكتسبين تكتسبان تكتسبن أكتسب نكتسب وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة و بفتح السين فيه و يزاد حرف الجر في آخره (اكتسابا) مصدره (فهو مكتسب) مكتسبان مكتسبون مكتسبة مكتسبتان مكتسبات بكسر السين في الكل اسم فاعل (وذاك مكتسب) مكتسبان مكتسبون مكتسبة مكتسبتان مكتسبات بفتح السين في الكل اسم مفعول (والأمر) أي أمر الحاضر (اكتسب) اكتسبا

(ومثال الخماسي انكسر ينكسر بكسر السين انكسارا فهو منكسر والأمر انكسر والنهي لا تنكسر بكسر السين في الثلاثة) كما في المستقبل لأنها فرعه (واكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو مكتسب وذاك مكتسب والأمر اكتسب

. . . .

اكتسبوا اكتسى اكتسبا اكتسبن وأمر الغائب ليكتسب ليكتسبا ليكتسبوا لتكتسب لتكتسبا ليكتسبن وكذا مجهوله إلا أنه بضمّ علامة المضارع و بفتح السين فيه (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتكتسب) لاتكتسبا لاتكتسبوا لاتكتسبى لاتكتسبا لاتكتسبن ونهى الغائب كذلك غيرأنه بالياء وكذامجهوله إلاأنه بضم حرف المضارعة و بكسرالسين فيه وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (واصفرّ) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى لازم مزيد ثلاثى خماسى من باب الافعلال وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحواصفرا اصفروا اصفرت اصفرتا اصفررن اصفررت اصفررتما اصفررتم اصفررت اصفررتما اصفررتن اصفررت اصفررنا بالفك على الفتح من جمع المؤنثة الغائبة إلى آخره ومجهوله اصفرّ به اصفرّ بهما اصفرّ بهم اصفرّ بها اصفرّ بهما اصفرّ بهنّ اصفرّ بك اصفرّ بكما اصفرّ بكم اصفرّ بك اصفرّ بكما اصفر بكنّ اصفر بى اصفر بنا بضم الهمزة وكسر الراء الأوّل عند الفك وزيادة حرف الجر فى آخره (يصفر) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يصفران يصفرون تصفر تصفران يصفررن تصفر تصفران تصفرون تصفرين تصفران تصفررن أصفر نصفر بفتح الفاء فى الكل و بالتشديد فيما سوى جمع المؤنث فانها بالفك على الكسر ومجهوله يصفر به يصفر بهما يصفر بهم يصفر بها يصفر بهما يصفر بهن يصفر بك يصفر بكما يصفر بكم يصفر بك يصفر بكما يصفر بكن يصفر بى يصفر بنا بضم حرف المضارعة وبزيادة حرف الجر فى آخره (بفتح الفاء فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما قلنا (اصفرارا) مصدره (فهو مصفر) مصفران مصفرون مصفرة مصفرتان مصفرات (بفتح الفاء) فى الكل اسم فاعل وهو يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان (وذاك مصفر به) مصفر بهما مصفر بهم مصفر بها مصفر بهما مصفر بهن اسم مفعول بفتح الفاء فى الكل أيضا هذا هو الفرق بينهما حال الادغام وعند الفك يفرق بينهما بشىء آخر وهو كسر الراء الأوّل للفاعل وفتحه للمفعول مع زيادة حرف الجر فى آخره وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان غير أنه لايزاد فى آخرها حرف الجر (والأمر اصفر) أى أمر الحاضر اصفر اصفرا اصفروا اصفرى اصفرا اصفررن بفك الادغام فى جمع المؤنث على الكسر وأمر الغائب ليصفر ليصفرا ليصفروا لتصفر لتصفرا ليصفررن بفك الادغام فى جمع المؤنث على الكسر أيضا وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (والنهى لاتصفر) أى نهى الحاضر لاتصفر لاتصفرا لاتصفروا لاتصفرى لاتصفرا لاتصفررن بالفك على الكسر ونهى الغائب لايصفر لايصفرا لايصفروا لاتصفر لاتصفرا لايصفررن بالفك على الكسر أيضا وكذا مجهوله إلاأنه بضم علامة المضارع و يزاد فى آخره حرف الجر (بفتح الفاء فيهما) أى الأمر والمنهى و بالتشديد فى الكل سوى جمع المؤنثة الغائبة مع مابعدها فى الماضى وجمع المؤنث فقط فى غيره فانها بالفك فى الماضى على الفتح وفى غيره على الكسر كما بينا وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (وتكسر) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى لازم لأنه مطاوع فعل مشدّدة العين مزيد ثلاثى خماسى من باب التفعل وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو تكسرا تكسروا تكسرت تكسرتا تكسرن تكسرت تكسرتما تكسرتم تكسرت

والنهى لا تكتسب) الاكتساب مبالغة فى الكسب وهو طلب الرزق وأصله الجمع **(واصفرّ يصفر بفتح الفاء اصفرارا فهو مصفر بفتح الفاء والأمر اصفر والنهى لاتصفر بفتح الفاء فيهما)** حذفت كسرة الراء الأولى من المضارع وفروعه وحركت الثانية بالكسرة فى الأمر والنهى وأدغمت الأولى فى الراء الثانية ولايخفى أن الادغام فيما لم يتصل بآخره نون جمع المؤنث وتاء الخطاب وضمير المتكلم إذ باتصالها يصير ثانى المتجانسين ساكنا ألبتة فيمتنع الادغام (وتكسر

. . . .

تكسرتما

تكسرتما تكسرتن تكسرت تكسرنا بفتح السين وتشديده وكذا مجهوله غير أنه بضم التاء وبكسر السين فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (يتكسر) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يتكسران يتكسرون تتكسر تتكسران يتكسرن تتكسر تتكسران تتكسرون تتكسرين تتكسران تتكسرن أتكسر نتكسر بفتح السين والتشديد أيضا وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح السين فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما قلنا (تكسرا) مصدره (بضم السين) مع التشديد (فهو متكسر) متكسران متكسرون متكسرة متكسرتان متكسرات (بكسر السين) فى الكل اسم فاعل (وذاك متكسر به) متكسر بهما متكسر بهم متكسر بها متكسر بهما متكسر بهن بفتح السين فى الكل اسم مفعول (والأمر) أى أمر الحاضر (تكسر) تكسرا تكسروا تكسرى تكسرا تكسرن وأمر الغائب ليتكسر ليتكسرا ليتكسروا لتتكسر لتتكسرا ليتكسرن بفتح السين فى الكل وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة فيه ويزاد حرف الجر فى آخره (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتتكسر) لاتتكسرا لاتتكسروا لاتتكسرى لاتتكسرا لاتتكسرن بفتح السين فى الكل وكذا نهى الغائب غير أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه بضم علامة المضارع فيه ويزاد حرف الجر فى آخره (بفتح السين فيهما) أى فى الأمر والنهى كما قلنا وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (وتصالح) وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعد مبنى مزيد ثلاثى خماسى من باب التفاعل وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو تصالحا تصالحوا تصالحت تصالحتا تصالحن تصالحت تصالحتما تصالحتم تصالحت تصالحتما تصالحتن تصالحت تصالحنا بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله غير أنه تضم التاء وتقلب الألف واوا وتكسر اللام فيه نحو تصولح تصولحا تصولحوا تصولحت تصولحتا تصولحن تصولحت تصولحتما تصولحتم تصولحت تصولحتما تصولحتن تصولحت تصولحنا (يتصالح) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يتصالحان يتصالحون تتصالح تتصالحان يتصالحن تتصالح تتصالحان تتصالحون تتصالحين تتصالحان تتصالحن أتصالح نتصالح بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه (بفتح اللام فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما بيناه (تصالحا) مصدره (بضم اللام فهو متصالح) متصالحان متصالحون متصالحة متصالحتان متصالحات (بكسر اللام فى الكل اسم الفاعل) وذاك متصالح متصالحان متصالحون متصالحة متصالحتان متصالحات بفتح اللام فى الكل اسم مفعول وهذا يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا (والأمر) أى أمر الحاضر (تصالح) تصالحا تصالحوا تصالحى تصالحا تصالحن وأمر الغائب ليتصالح ليتصالحا ليتصالحوا لتتصالح لتتصالحا ليتصالحن بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله إلا أنه يضم علامة المضارع فيه (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتتصالح) لاتتصالحا لاتتصالحوا لاتتصالحى لاتتصالحا لاتتصالحن بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه (بفتح اللام فيهما) أى فى الأمر والنهى كما بيناه وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (وأما ادثر واثاقل فأصل الأوّل تدثر)

يتكسر بفتح السين تكسرا بضم السين فهو متكسر بكسر السين) تعرض لكسرها لئلا يظن أنه كسين المستقبل (والأمر تكسر والنهى لاتتكسر بفتح السين فيهما) كما فى المستقبل (وتصالح يتصالح بفتح اللام تصالحا بضم اللام فهو متصالح بكسر اللام وذاك متصالح بفتح اللام) أى متصالح منه لأن تصالح لازم لكن باب تفاعل قد يتعدى فيجىء المفعول به بلا واسطة نحو متشارك فذكر صيغة المفعول اشارة إلى هذا (والأمر تصالح والنهى لاتتصالح بفتح اللام فيهما) ولما كان من باب التفعل والتفاعل صيغتان خفيتان محتاجان إلى البيان أصلا وتصريفا. قال (وأما ادثر) معناه تلفف فى الدثار وهو ثياب فوق الشعار وهو لثوب الذى يلى الجسد (واثاقل فأصل الأول تدثر

. . . .

معناه تغطى بثوبه وهو لازم (كتكسر وأصل الثانى تثاقل كتصالح فأدغمت التاء فيهما) أى فى ادثر واثاقل (فيما بعدها) أى أدغمت التاء فى الدال فى الأوّل وأدغمت الثاء فى الثانى لقرب مخرج التاء من الدال والثاء وفيه نظر لأن التاء لاتدغم فى الدال والثاء حال كونها تاء إلا بعد قلبها دالا وثاء فالأولى أن يقال فأدغمت التاء فيهما بعد قلبها دالا وثاء (ثم أدخلت همزة الوصل ليمكن الابتداء بها لأن الساكن لايبتدأ به وتصريفه) أى تصريف كل واحد من هذين البناءين (ادثر) بفتح الثاء وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض لازم مبنى مزيد ثلاثى خماسى من باب التفعل لامن افتعل مشدد العين نص على ذلك ابن جنى إلا أن التشديد قد يحذف من الثاء لالتقاء الساكنين عند إدغام الدال فى الدال وكذا فى مضارعه وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو ادثرا ادثروا ادثرت ادثرتا ادثرن ادثرت ادثرتما ادثرتم ادثرت ادثرتما ادثرتن ادثرت ادرثنا وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة وكسر الثاء ويزاد فى آخره حرف الجر نحو ادثر عليه ادثر عليهما ادثر عليهم ادثر عليها ادثر عليهما ادثر عليهنّ ادثر عليك ادثر عليكما ادثر عليكم ادثر عليك ادثر عليكما ادثر عليكن ادثر علىّ ادثر علينا (يدثر) بفتح الثاء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يدثران يدثرون تدثر تدثران يدثرن تدثر تدثران تدثرون تدثرين تدثران تدثرن أدثر ندثر وكذا مجهوله إلا أنه يضم علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح الثاء فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما بينا (ادثرا) مصدره (بـ) كسر الهمزة و (ضم الثاء فهو مدثر) مدثران مدثرون مدثرة مدثرتان مدثرات (بكسر الثاء) فى الكل اسم الفاعل (وذاك مدثر عليه) مدثر عليهما مدثر عليهم مدثر عليها مدثر عليهما مدثر عليهنّ (بفتح الثاء) فى الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان إلا أنه لايزاد فى آخرها حرف الجر (والأمر) أى أمر الحاضر (ادثر) ادثرا ادثروا ادثرى ادثرا ادثرن وأمر الغائب ليدثر ليدثرا ليدثروا لتدثر لتدثرا ليدثرن بفتح الثاء فى الكل وكذا مجهوله غيرأنه يضم علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتدثر) لاتدثرا لاتدثروا لاتدثرى لاتدثرا لا تدثرن وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم علامة المضارع فيه مع زيادة حرف الجر فى آخره (بفتح الثاء والدال فيهما) أى فى الأمر والنهى كما قلنا (والتشديد فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع والمصدر واسم الفاعل والمفعول والأمر والنهى وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (واثاقل) هو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى ثلاثى خماسى من باب التفاعل لامن مزيد فاعل مشددة الفاء نص على ذلك ابن جنى وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اثاقلا اثاقلوا اثاقلت اثاقلتا اثاقلن اثاقلت اثاقلتما اثاقلتم اثاقلت اثاقلتما اثاقلتن اثاقلت اثاقلنا بفتح القاف فى الكل وكذا مجهوله إلا أنه يضم الهمزه وتقلب الألف واوا ويزاد فى آخره حرف الجر فيه نحو اثوقل عليه اثوقل عليهما اثوقل عليهم اثوقل عليها اثوقل عليهما اثوقل عليهنّ اثوقل عليك اثوقل عليكما اثوقل عليكم اثوقل عليك اثوقل عليكما اثوقل عليكن اثوقل علىّ اثوقل علينا (يثاقل) بفتح الثاء والقاف وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يثاقلان يثاقلون تثاقل تثاقلان يثاقلن تثاقل تثاقلان تثاقلون تثاقلين تثاقلان تثاقلن

كتكسر وأصل الثانى تثاقل كتصالح فأدغمت التاء فيهما) أى فى تدثر وتثاقل (فيما بعدهما) أى الدال والثاء يعنى بعد قلب التاء إياهما وإسكان أول المتجانسين ولظهور ذلك لم يتعرض له (ثم أدخلت همزة الوصل ليمكن الابتداء بها) أى بسبب الهمزة (لأن الساكن لايبتدأ به) فالهمزة فى أولهما للابتداء لاللبناء فلذا لم يعدّا سداسيان (وتصريفه) أى تصريف كل منهما على الترتيب (ادثر يدثر بفتح الثاء فيهما ادثرا بضم الثاء فهو مدثر بكسر الثاء وذاك مدثر بفتح الثاء والأمر ادثر والنهى لاتدثر بفتح الثاء فيهما والدال مشددة فى الجميع واثاقل يثاقل

. . . .

اثاقل تثاقل وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح القاف فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما بينا (اثاقلا) مصدره (بضم القاف فهو مثاقل) مثاقلان مثاقلون مثاقلة مثاقلتان مثاقلات (بكسر القاف) فى الكل اسم الفاعل (وذاك مثاقل عليه) مثاقل عليهما مثاقل عليهم مثاقل عليها مثاقل عليهما مثاقل عليهن (بفتح القاف) فى الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان إلا أنه لايزاد فى آخرها حرف الجر (والأمر) أى أمر الحاضر (اثاقل) اثاقلا اثاقلوا اثاقلى اثاقلا اثاقلن وأمر الغائب ليثاقل ليثاقلا ليثاقلوا لتثاقل لتثاقلا ليثاقلن بفتح القاف فى الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتثاقل) لاتثاقلا لا تثاقلوا لا تثاقلى لا تثاقلا لا تثاقلن وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء كما مر غير مرة وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح القاف فيهما) أى فى الأمر والنهى (والثاء مشددة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع والمصدر واسم الفاعل والمفعول والأمر والنهى واسمى الزمان والمكان والمصدر الميمى (وتدحرج) وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى لازم مزيد رباعى خماسى من باب التفعلل وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو تدحرجا تدحرجوا تدحرجت تدحرجتا تدحرجن تدحرجت تدحرجتما تدحرجتم تدحرجت تدحرجتما تدحرجتن تدحرجت تدحرجنا بفتح الراء فى الكل وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة ويكسر الراء فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (يتدحرج) بفتح الراء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد رباعى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يتدحرجان يتدحرجون تتدحرج تتدحرجان يتدحرجن تتدحرج تتدحرجان تتدحرجون تتدحرجين تتدحرجان تتدحرجن أتدحرج نتدحرج وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح الراء فيهما) أى فى الماضى والمضارع (تدحرجا) مصدره (بضم الراء فهو متدحرج) متدحرجان متدحرجون متدحرجة متدحرجتان متدحرجات (بكسر الراء) فى الكل اسم الفاعل (وذاك متدحرج به) متدحرج بهما متدحرج بهم متدحرج بها متدحرج بهما متدحرج بهن (بفتح الراء) فى الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان إلا أنه لايزاد فى آخره حرف الجر (والأمر) أى أمر الحاضر (تدحرج) تدحرجا تدحرجوا تدحرجى تدحرجا تدحرجن وأمر الغائب ليتدحرج ليتدحرجا ليتدحرجوا لتتدحرج لتتدحرجا ليتدحرجن بفتح الراء فى الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتتدحرج) لاتتدحرجا لا تتدحرجوا لاتتدحرجى لا تتدحرجا لاتتدحرجن بفتح الراء فى الكل وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر كما مر غير مرة (بفتح الراء فيهما) أى فى الأمر والنهى كما قلنا وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (مثال السداسى استغفر) وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعد مبنى مزيد ثلاثى سداسى من باب استفعل وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو استغفرا استغفروا استغفرت استغفرتا استغفرن استغفرت استغفرتما استغفرتم استغفرت استغفرتما استغفرتن استغفرت استغفرنا وكذا مجهوله إلا أنه يضم الهمزة والتاء ويكسر العين فيه (يستغفر بكسر الفاء) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعد معرب مزيد ثلاثى سداسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم

بفتح القاف والثاء اثاقلا بضم القاف فهو مثاقل بكسر القاف وذاك مثاقل بفتح القاف والأمر اثاقل والنهى لاتثاقل بفتح القاف فيهما والثاء مشددة فى الجميع (و)من الخماسى مازيد على الرباعى (و) تصريفه (تدحرج يتدحرج تدحرجا بضم الراء فهو متدحرج بكسر الراء والأمر تدحرج والنهى لاتتدحرج بفتح الراء فيهما ومثال السداسى استغفر يستغفر بكسر الفاء

. . . .

مطلقا نحو يستغفران يستغفرون تستغفر تستغفران يستغفرن تستغفر تستغفران تستغفرون تستغفرين تستغفران تستغفرن أستغفر نستغفر وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع و يفتح الفاء فيه (استغفارا) مصدره (فهو مستغفر) مستغفران مستغفرون مستغفرة مستغفرتان مستغفرات (بكسر الفاء) فى الكل اسم الفاعل (وذاك مستغفر) مستغفران مستغفرون مستغفرة مستغفرتان مستغفرات (بفتح الفاء) فى الكل اسم المفعول (والأمر) أى أمر الحاضر (استغفر) استغفرا استغفروا استغفرى استغفرا استغفرن وأمر الغائب ليستغفر ليستغفرا ليستغفروا لتستغفر لتستغفرا ليستغفرن بكسر الفاء فى الفاء فى الكل وكذا مجهوله إلا أنه يضم الياء و يفتح الفاء (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتستغفر) لاتستغفرا لاتستغفروا لاتستغفرى لاتستغفرا لاتستغفرن بكسر الفاء فى الكل وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء و بكسر الفاء وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة و يفتح ماقبل آخره فيه (بكسر الفاء فيهما) أى فى الأمر والنهى كما بينا (واشهاب) بتشديد الباء وهو فعل ماض مفرد مذ كر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض لازم مبنى مزيد ثلاثى سداسى من باب الافعيلال وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اشهابا اشهابوا اشهابت اشهابتا اشهابين اشهابيت اشهابيتما اشهابيتم اشهابيت اشهابيتما اشهابيتن اشهابيت اشهابينا بالفك مع الفتح من جمع المؤنثة الغائبة إلى آخره وكذا مجهوله إلا أنه تضم الهمزة وتقلب الألف واوا فيه و يزاد حرف الجر فى آخره (يشهاب) بتشديد الباء وهو فعل مضارع مفرد مذ كر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى سداسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يشهابان يشهابون تشهاب تشهابان يشهابين تشهاب تشهابان تشهابون تشهابين تشهابان تشهابين أشهاب نشهاب وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (اشهيبابا) مصدره (فهو مشهاب) مشهابان مشهابون مشهابة مشهابتان مشهابات بتشديد الباء فى الكل اسم الفاعل وهو يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا وذاك مشهاب به مشهاب بهما مشهاب بهم مشهاب بها مشهاب بهما مشهاب بهن بتشديد الباء فى الكل اسم المفعول (والأمر) أى أمر الحاضر (اشهاب) اشهابا اشهابوا اشهابى اشهابا اشهابين وأمر الغائب ليشهاب ليشهابا ليشهابوا لتشهاب لتشهابا ليشهابين بتشديد الباء فى الكل سوى جمع المؤنث وكذا مجهوله إلا أنه يضم علامة المضارع فيه و يزاد حرف الجر فى آخره (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتشهاب) لاتشهابا لاتشهابوا لاتشهابى لاتشهابا لاتشهابين بالتشديد فى الكل غير جمع المؤنث وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (بتشديد الباء فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع واسمى الفاعل والمفعول والأمر والنهى وفى هذه العبارة تسامح لأن تشديد الباء فى الماضى فما قبل جمع المؤنثة الغائبة وماسواها بالفك وفى المضارع والأمر والنهى فيما سوى جمع المؤنث (إلا فى المصدر) فانه بلا تشديد الباء وكذا التصريف بنونى التأ كيد معلوما ومجهولا (واغدودن) بفتح الدالين معناه طال الشعر وهو فعل ماض مفرد مذ كر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى سداسى من باب الافعيعال وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اغدودنا اغدودنوا اغدودنت اغدودنتا اغدودن اغدودنت اغدودنتما اغدودنتم اغدودنت اغدودنتما اغدودنتن اغدودنت اغدودنا وكذا مجهوله إلا أنه تضم الهمزة والدال الأولى وتكسر الدال الثانية و يزاد حرف الجر فى آخره (يغدودن) فعل مضارع مفرد مذ كر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى سداسى من ذلك الباب وقس

استغفارا) فهو مستغفر بكسر الفاء وذاك مستغفر بفتح الفاء والأمر استغفر والنهى لاتستغفر بكسر الفاء فيهما و) تصريف الافعيلال (اشهاب) يقال اشهاب الرأس إذا غلب بياضه على السواد (يشهاب اشهيبابا) الياء مقلوب من ألف الماضى بانكسار ماقبلها كما أشير إليه (فهو مشهاب والأمر اشهاب والنهى لاتشهاب) بتحريك آخر الأمر والنهى للادغام فسكونها تقديرى (بتشديد الباء فى الجميع) مما ذكر (إلا فى المصدر) لفصل الألف بين المتجانسين قدم تصريف هذا الباب على مابعده مع تأخر ذكره فى مقام الاجمال لأن احتياجه إلى بيان تصريفه أشد من أخواته لخفائه (و) تصريف الافعيعال (اغدودن) يقال اغدودن شعره إذا طال واسترسل (يغدودن

. . . . . .

على

على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يغدودنان يغدودنون تغدودن تغدودنان يغدودن تغدودن تغدودنان تغدودنون تغدودنين تغدودنان تغدودنان تغدودن أغدودن نغدودن (بكسر الدال الثانية) فى الكل (اغديدانا) مصدره بفتح الدال الثانية والأصل فيه اغدودانا بكسر الدال وسكون الواو قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار اغديدانا (فهو مغدودن) مغدودنان مغدودنون مغدودنة مغدودنتان مغدودنات بكسر الدال الثانية فى الكل اسم الفاعل (وذاك مغدودن) عليه مغدودن عليهما مغدودن عليهم مغدودن عليها مغدودن عليهما مغدودن عليهن بفتح الدال الثانية فى الكل اسم مفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان إلا أنها لايزاد فى آخرها حرف الجر (والأمر) أى أمر الحاضر (اغدودن) اغدودنا اغدودنوا اغدودنى اغدودنا اغدودن وأمر الغائب ليغدودن ليغدودنا ليغدودنوا لتغدودن لتغدودنا ليغدودن بكسر الدال الثانية فى الكل وكذا مجهوله إلا أنه بضم علامة المضارع و بفتح الدال الثانية و يزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتغدودن) لاتغدودنا لاتغدودنوا لاتغدودنى لاتغدودنا لاتغدودن بكسر الدال الثانية أيضا وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الدال الثانية فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (بكسر الدال الثانية فيهما) أى الأمر والنهى وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (واجلوذ) بتشديد الواو وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى سداسى من باب الافعوّال وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اجلوذا اجلوذوا اجلوذت اجلوذتا اجلوذن اجلوذت اجلوذتما اجلوذتم اجلوذت اجلوذتما اجلوذتن اجلوذت اجلوذنا وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة وبكسر الواو فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (يجلوذ) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى سداسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يجلوذان يجلوذون تجلوذ تجلوذان يجلوذن تجلوذ تجلوذان تجلوذون تجلوذين تجلوذان تجلوذن أجلوذ نجلوذ (بكسر الواو) فى الكل وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الواو فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (اجلواذا) مصدره(بكسر الهمزة واللام فهو مجلوذ) مجلوذان مجلوذون مجلوذة مجلوذتان مجلوذات بكسر الواو فى الكل اسم فاعل (وذاك مجلوذ به) مجلوذ بهما مجلوذ بهم مجلوذ بها مجلوذ بهما مجلوذ بهن بفتح الواو فى الكل اسم مفعول وهكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان إلا أنها بلا زيادة حرف الجر فى آخرها (والأمر) أى أمر الحاضر (اجلوذ) اجلوذا اجلوذوا اجلوذى اجلوذا اجلوذن وأمر الغائب ليجلوذ ليجلوذا ليجلوذوا لتجلوذ لتجلوذا ليجلوذن بكسر الواو فى الكل وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الواو فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتجلوذ) لاتجلوذا لاتجلوذوا لاتجلوذى لاتجلوذا لاتجلوذن بكسر الواو فى الكل وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الواو فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (بكسر الواو فيهما) أى فى الأمر والنهى (والواو مشدّدة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع واسمى الفاعل والمفعول والأمر والنهى وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (واسحنكك) بفتح الكافين معناه زاد السواد والظلمة وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى ملحق رباعى باحرنجم سداسى من باب الافعنلال وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اسحنككا اسحنككوا اسحنككت اسحنككتا اسحنككن اسحنككت اسحنككتما اسحنككتم اسحنككت اسحنككتما اسحنككتن اسحنككت اسحنككنا

بكسر الدال الثانية اغديدانا) أصله اغدودانا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (فهو مغدودن والأمر اغدودن والنهى لاتغدودن بكسر الدال الثانية فى) الكلمات (الثلاث) وهى الفاعل والأمر والنهى (و) تصريف الافعوّال (اجلوّذ يجلوذ) بكسر الواو (اجلواذا فهو مجلوذ والأمر اجلوذ والنهى لاتجلوذ بكسر الواو فى الثلاث والواو مشدّدة فى الجميع) ومن السداسى الملحق بمزيد الرباعى باب الافعنلال (و) تصريفه (اسحنكك) يقال اسحنكك الليل إذا اسود وأظلم

. . . .

وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة و بكسر الكاف الأولى و يزاد فى آخره حرف الجر (يسحنكك) فعل
مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى ملحق رباعى باحرنجم سداسى فى
ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو يسحنككان يسحنككون
تسحنكك تسحنككان تسحنككن تسحنكك تسحنككان تسحنككون تسحنككين
تسحنككان تسحنككن أسحنكك نسحنكك (بكسر الكاف الأولى) فى الكل وكذا
مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة و بفتح الكاف الأولى فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (اسحنكاكا)
مصدره (فهو مسحنكك) مسحنككان مسحنككون مسحنككة مسحنككتان
مسحنككات بكسر الكاف الأولى فى الكل اسم فاعل (وذاك مسحنكك) به مسحنكك
بهما مسحنكك بهم مسحنكك بها مسحنكك بهما مسحنكك بهن بفتح الكاف الأولى فى الكل
اسم مفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان إلا أنه لا يزاد فى آخره حرف الجر (والأمر) أى
أمر الحاضر (اسحنكك) اسحنككا اسحنككوا اسحنككى اسحنككا اسحنككن
وأمر الغائب ليسحنكك ليسحنككا ليسحنككوا لتسحنكك لتسحنككا ليسحنككن
بكسر الكاف الأولى فى الكل وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الكاف الأولى فيه
و يزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتسحنكك) لاتسحنككا لاتسحنككوا
لاتسحنككى لاتسحنككا لاتسحنككن بكسر الكاف الأولى فى الكل وكذا نهى الغائب
إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة و بفتح الكاف الأولى فيه و يزاد فى آخره حرف
الجر (بكسر الكاف الأولى فيهما) أى فى الأمر والنهى وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما
ومجهولا (واسلنقى) وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى ملحق
رباعى باحرنجم سداسى من باب الافعنلاء وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو
اسلنقيا اسلنقوا اسلنقت اسلنقيتا اسلنقين اسلنقيت اسلنقيتما اسلنقيتم اسلنقيت اسلنقيتما اسلنقيتن
اسلنقيت اسلنقينا بفتح القاف فى الكل وأصل اسلنقوا اسلنقيوا استثقلت الضمة على الياء لكونها
أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لكونها حرف علة فحذفت فالتقى الساكنان الياء والواو فحذفت
الياء فبقى اسلنقوا وقيل قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان الألف المقلوبة والواو
فحذفت الألف فبقى اسلنقوا وكذا الاعلال فى اسلنقت واسلنقيتا (يسلنقى) بكسر القاف وهو فعل
مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى ملحق باحرنجم سداسى من ذلك
الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يسلنقيان يسلنقون تسلنقى
تسلنقيان يسلنقين تسلنقى تسلنقيان تسلنقون تسلنقين تسلنقيان تسلنقين أسلنقى نسلنقى وأما
يسلنقون وتسلنقون فانهما فى الأصل يسلنقيون وتسلنقيون نقلت حركة الياء إلى القاف فيهما بعد
سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فبقى يسلنقون وتسلنقون وأصل تسلنقين فى المفردة
المخاطبة تسلنقيين فاستثقلت الكسرة على الياء لتوالى الكسرات إلى الستة تأمل فحذفت الكسرة فالتقى
الساكنان الأولى الياء الناقصة والأخرى ياء الضمير فحذفت الياء الناقصة فصار تسلنقين وكذا مجهوله
إلا أنه بضم حرف المضارعة و بفتح القاف فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (اسلنقاء) مصدره وهو
فى الأصل اسلنقايا قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الألف الزائدة فى الطرف فصار اسلنقاء (فهو مسلنق)
مسلنقيان مسلنقيون مسلنقية مسلنقيتان مسلنقيات بكسر القاف فى الكل اسم فاعل . وأصل
مسلنق مسلنقى أعل كاعلال قاض وأصل مسلنقون مسلنقيون و إعلاله كاعلال تسلنقون وقدم آنفا

(يسحنكك بكسر الكاف الأولى اسحنكاكا فهو مسحنكك والأمر اسحنكك والنهى لاتسحنكك بكسر الكاف فى الثلاث) ومنه باب الافعنلاء (و) تصريفه (اسلنقى) بكتابة الألف على صورة الياء للدلالة على أنها مقلوبة من الياء دون الواو (يسلنقى) بسكون الياء بأن حذفت الضمة لاستثقالها على الياء وعلى هذا تسلنقى واسلنق (اسلنقاء) بانقلاب الياء همزة (فهو مسلنق) أصله مسلنقى استثقلت الضمة على الياء فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وأعطى التنوين لما قبلها

. . . .

وذاك

(وذاك مسلنق عليه) مسلنقى عليهما مسلنقى عليهم مسلنقى عليها مسلنقى عليهما مسلنقى عليهن بفتح القاف فى الكل اسم مفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان غير أنه لايزاد فى أواخرها حرف الجر (والأمر) أى أمر الحاضر (اسلنق) اسلنقيا اسلنقوا اسلنقى اسلنقيا اسلنقين، وأصل اسلنقوا واسلنقى اسلنقيوا واسلنقيى، وإعلالهما كما مر فى المضارع تأمل وأمر الغائب ليسلنق ليسلنقيا ليسلنقوا لتسلنق لتسلنقيا ليسلنقين وأصل ليسلنقوا ليسلنقيوا وإعلاله كما مر فى المضارع وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة وبفتح القاف فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتسلنق) لاتسلنقيا لاتسلنقوا لاتسلنقى لاتسلنقيا لاتسلنقين وأصل لاتسلنقوا لاتسلنقيوا بكسر القاف وضم الياء استثقلت الضمة على الياء كما مر فى اسلنقوا أولأنه يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة فنقلت الضمة إلى القاف بعد سلب حركتها فالتقى الساكنان الياء والواو فحذفت الياء فصار لاتسلنقوا بضم القاف وأصل لاتسلنقى لاتسلنقيى بكسر القاف والياء الأولى استثقلت الكسرة على الياء لتوالى الكسرات إلى الستة تأمل فحذفت الكسرة فالتقى الساكنان ياء النقص وياء الضمير فحذفت ياء النقص فصار لاتسلنقى وهذان الاعلالان وإن مرا فى المضارع ولكن بينهما ههنا للتوضيح وكذا نهى غائبه إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بضم حروف المضارعة وبفتح القاف فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بكسر القاف فيهما) أى فى الأمر والنهى وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (واقشعر) وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد رباعى سداسى من باب الافعلال وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اقشعرا اقشعروا اقشعرت اقشعرتا اقشعررن اقشعررت اقشعررتما اقشعررتم اقشعررت اقشعررتما اقشعررتن اقشعررت اقشعررنا بالادغام إلى جمع المؤنثة الغائبة ومن هناك إلى آخره بالفك مع الفتح تأمل وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة والشين وبكسر العين فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (يقشعر) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد رباعى سداسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يقشعران يقشعرون تقشعر تقشعران يقشعررن تقشعر تقشعران تقشعرون تقشعرين تقشعران تقشعررن أقشعر نقشعر بكسر العين والادغام فى الكل سوى جمع المؤنثة فانها بالفك على الكسر وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة وبفتح العين فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (اقشعرارا) مصدره (بسكون العين) بلا إدغام لأن الألف قد وقعت فاصلة بين الحرفين المتجانسين فيه فلا تدغم أولاهما فى الأخرى (فهو مقشعر) مقشعران مقشعرون مقشعرة مقشعرتان مقشعرات بكسر العين فى الكل اسم فاعل (وذاك مقشعر به) مقشعر بهما مقشعر بهم مقشعر بها مقشعر بهما مقشعر بهن بفتح العين والادغام فى الكل اسم مفعول وهذا متروك فى كثير من النسخ والصواب عدم تركه وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان إلا أنه لايزاد فى آخرها حرف الجر (والأمر) أى أمر الحاضر (اقشعر) اقشعرا اقشعروا اقشعرى اقشعرا اقشعررن وأمر الغائب ليقشعر ليقشعرا ليقشعروا لتقشعر لتقشعرا ليقشعررن وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة وبفتح العين فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتقشعر) لاتقشعرا لاتقشعروا لاتقشعرى لاتقشعرا لاتقشعررن ونهى الغائب كذلك إلا أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح العين فى الكل ويزاد فى آخره حرف الجر (بكسر العين فيهما) أى فى الأمر والنهى (والراء مشددة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع والأمر والنهى معلومات كانت أو مجهولات واسمى الزمان والمكان واسمى الفاعل والمفعول (إلا فى المصدر) فانه بلا تشديد الراء كما مر وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا.

(والأمر اسلنق والنهى لاتسلنق) بحذف الياء فيهما علامة للوقف والجزم (بكسر القاف فى الثلاث) أى الفاعل والأمر والنهى ومن السداسى المزيد فيه على الرباعى باب الافعلال (و) تصريفه (اقشعر يقشعر بكسر العين اقشعرارا بسكون العين فهو مقشعر والأمر اقشعر والنهى لاتقشعر بكسر العين فى الثلاث والراء مشددة فى الجميع إلا فى المصدر) لفصل الألف بين المتجانسين ومنه باب الافعنلال (و) تصريفه (احرنجم يحرنجم بكسر الجيم احرنجاما فهو محرنجم والأمر احرنجم والنهى لاتحرنجم بكسر الجيم فى الثلاث) أخر تصريفه عن اقشعر لأن المشدد أحوج إلى بيان تصريفه فكان أقدم فى مقام التصريف وفى بعض النسخ لم يذكر تصريف احرنجم ووجهه الاكتفاء باستحسنك.

. . . .

[فصل : فى الفوائد المتعلقة بالأفعال السابقة والأبواب السابقة] فكأن ماذكر فى هذا الفصل تتمة لما سبق فلذا أخره (اللازم) من الأفعال وهو مالم يتجاوز إلى المفعول به (يصير متعديا) وهو مايتجاوز إليه (بأحد ثلاثة أسباب) أى أسباب وجودية بقرينة ذكر السبب العدمى بعدها على أنه لاحصر فى الكلام فلاينفى سببية شىء آخر (بزيادة) بدل من قوله بأحد الخ بدل البعض (فى أوّله) أى فى أوّل اللازم بخلاف همزة أقشع فانها زائدة على المتعدى وهى للصيرورة على ماذكره الشريف يقال قشعت الريح السحاب أى فرقتها فأقشع أى صار ذا قشع وتفرّق إذ لم يثبت فى اللغة مجىء أفعل مطاوعا ونقل أبوالحسن الجاربردى عن الكشاف أنه لاشىء من بناء أفعل مطاوعا ولايتيقن نحوهذا إلا جملة كتاب سيبويه فقولهم كببته فأكب من باب انفضّ الأمر ومعناه دخل فى الكبّ أوصار ذاكب وكذا أقشع السحاب إذا دخل فى القشع مطاوع كبّ وقشع انكب وانقشع إلى هنا كلامه (وتشديد عينه) أى عين اللازم ، لايخفى أن قوله اللازم يصير متعديا قضية مهملة فى قوّة الجزئية فليس هو بقانون كلى حتى يرد عليه نحو أصبح الرجل وموّت الإبل (وحرف الجر فى آخره) فى أكثر النسخ هذا السبب مقدم على تشديد العين نظرا إلى قرب معطوفه (٦٦) ومقتضى السياق ما اخترناه (نحو أخرجته وخرّجته وخرجت به) والمعنى فى الكل صيرته خارجا (من الدار) أشار بإيراده إلى أن تعدية اللازم بالجار على وجهين أحدهما يتضمن معنى التصيير لذلك اللازم وجعل فاعله مفعولا وهذا مختص بالباء وثانيهما بمجرد الوصلة إلى المجرور المتعلق معنى وهذا يحصل بأى حرف جر كان وأما الهمزة والتشديد فتعديتهما بالمعنى الأوّل لاغير إلا أنهما قد يزادان على المتعدى لتحصيل مفعول آخر نحو أحفرته بئرا وعلمته القرآن وماذكره الزنجانى من أن الهمزة والتشديد مختصان بالثلاثى دون الجار نحو انطلقت به محمول على تعدية اللازم فلا ينافى ماذكرناه ، ثم قيل ومن أسباب التعدية سين استفعل نحو استخرجت الحجر وألف المفاعلة نحو قاربت زيدا فان خرج وقرب لازمان (وبحذف

[فصل : فى الفوائد] (اللازم) أى الفعل اللازم وهو مايلازم الفاعل ولا يتجاوز إلى المفعول به (يصير متعديا) وهو مايتجاوز إلى المفعول به (بأحد ثلاثة أسباب بزيادة الهمزة فى أوّله) لكن هذا ليس على إطلاقه بل توجد همزة مزيدة فى أوّل بعض الأفعال المتعدية فتصيرها لازمة فضلا عن أن تصير اللازم متعديا نحو قشع الله الغيم فأقشع وغير ذلك فيلزم الشيخ أن يشير إليها بقيد وهو عدم كونها للمطاوعة كما فى هذا المثال فلذا جعلته لازما (وتشديد عينه) اعلم أن بتشديد عين الفعل اللازم يصير متعديا إذا لم يكن بمعنى صار وهذا القيد لازم عليه و بتشديد عين الفعل المتعدى زادت تعديته نحو نصر (وحرف الجر فى آخره) أى إذا أردت أن تجعل الفعل اللازم متعديا فزد فى أوّله همزة ليست للمطاوعة أوفى عينه تضعيفا أوفى آخره حرف الجر فصار الفعل اللازم بواسطة هذه الحروف متعديا و إنما اختصّ هذا العمل بهذه الحروف لوجوده هكذا بالاستقراء (نحو أخرجته وخرّجته وخرجت به من الدار) هذا قيد لكل ماسبق من الأمثلة فان هذه الأمثلة فى الأصل خرجت وهو لازم فلما زادت الهمزة والتضعيف وحرف الجر كانت متعدية بواسطة هذه الحروف إلا أن التعدية بالهمزة والتضعيف مخصوصة بالثلاثى المجرّد و بحرف الجر لاتختصّ به بل يوجد فيه وفى غيره أيضا نحو ذهبت بزيد وانطلقت به و إلى هذا أشار الزنجانى بقوله و بحرف الجر فى الكل ثم أورد هذين المثالين فلذا أنشد بعض المعلمين لتلميذه قوله :

تعدية اللازم ياحمزتا بالباء والتشديد والهمزتا
و إن أردت جعله متعديا همز وتضعيف ثلاثيا خصتا

(قوله اللازم) أى بعض اللازم و إنما لم تحمل اللام على الاستغراق لعدم الامكان لأن بعض اللازم لايدخل عليه هذه الأسباب فضلا عن التعدية بها و بعضها لايصير بها متعديا نحو أمشى الرجل وموّتت الإبل . اعلم أن للمتعدى معنيين ماجاوز فعل فاعله إلى المفعول به وهو المقابل للازم المراد عند الاطلاق وما يتعلق معناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام متناول للازم والمتعدى إلى الثانى والثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة إلى الأول والثانى متعديا بنفسه و بالنسبة إلى الثانى والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لايراد إلا عند بيان المتعدى إليه وبه وحروف الجر كلها من أسباب التعدية بالمعنى الثانى والباء خاصة فى بعض المواضع منها بالمعنى الأوّل والمراد بالمتعدى ههنا هو المعنى الأوّل بدلالة عدّ الهمزة والتشديد من أسبابه فلا بد من تخصيص قوله بحروف الجر بالباء فى بعض المواضع وتقييد قوله ولايجىء المفعول به والمجهول من اللازم بغير واسطة حرف الجر فتأمل .

(و بحذف التاء) شروع فى السبب العدمى أى و يصير اللازم متعديا بحذف تاء المطاوعة (من تفعلل وتفعل مشدّدة العين ومكررة اللام) هذا نظر إلى تفعل ومقتضى الترتيب تقديم العين على اللام و إنما تعديا بحذف تاء المطاوعة لأنها لاتزيد على اللام فلايقال تدربخ وتموت بل على المتعدى نحو تدحرج وتكسر فاذا حذف مانع التعدية عاد الفعل إلى تعديه فلا إشكال بمثل تعلمته لأن المراد بتفعل ماهو اللازم على أنه بحذف التاء يتعدى إلى مفعول آخر فهو بالنسبة إليه تتحوّل من اللازم إلى التعدية (والمتعدى) أراد به ما كان تعديته بسبب عارض (يصير لازما بحذف أسباب التعدية) كهمزة أكرم (ونقله) أى نقل المتعدى مطلقا (إلى باب انفعل) نحو انكسر فان هذا الباب للمطاوعة وهى لازم فيصير المتعدى المنقول إليه لازما لامحالة وخصّ هذا الباب بالذكر مع أن باب أفعل أيضا مختص باللازم لأن بناءه لمبالغة اللازم فلايوجد متعد ينقل إلى مثل هذا الباب (وباب فعلل يصير لازما بزيادة التاء فى أوله) يعنى كما أن حذف التاء يكون سببا للتعدية كذلك زيادتها تكون سببا للازم ولخفاء لزوم أحد المعنيين الآخر صرح بذكره ولم يكتف بقوله و بحذف التاء من تفعلل ولم يقل و بنقل فعلل إلى تفعلل لأن تفعلل فرعه وليس بأصل كانكسر (ولا يجىء المفعول به) هذه الفائدة تتمة بحث اللازم (و) كذا لايجىء (المجهول

(و بحذف التاء من تفعالل مكررة اللام) أى يصير تفعلل متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك كان مجردا رباعيا فهو متعد وفيه نظر لأن الرباعى لايختصّ بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب فانه غالب حاله للتعدية (وتفعل مشدّدة العين) أى يصير تفعل بتشديد العين متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك يصير رباعيا بزيادة التشديد فى عينه بعد ما كان ثلاثيا لازما وهو يتعدى بتشديد عينه وفيه نظر من وجهين الأوّل أن تفعل مشدّد العين لايختصّ باللازم بل مشترك بين اللازم والمتعدى كما مرّ بيانه فى صدر الكتاب عند عدّ الأبواب حتى يكون متعديا بحذف التاء منه والثانى أنه بعد الحذف يصير على وزن فعل مشدّد العين وهو لايختصّ بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى أيضا نحو جرب الرجل وموتت الإبل وخرج زيد الأولان لازمان لأنهما بمعنى صار والثالث متعد اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغلب أيضا يعنى اللازم غالب فى تفعل والتعدية غالبة فى فعل تأمل (والمتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) لأنه لما حذفت منه أسباب التعدية بقى على أصله وهو اللازم لأنه فى أول الوضع وضع لازما ثم يتعدى بالأسباب المذكورة و بحذفها منه بقى لازما تأمل (و بنقله) أى بنقل الفعل المتعدى (إلى باب انكسر) يصير لازما أيضا لأن انكسر من باب انفعل وهو لازم لأنه للمطاوعة فيصير الفعل المتعدى المنقول إليه المطاوعة أيضا كنقل كسر إلى انكسر وقطع إلى انقطع ونحوهما . واعلم أن فى قوله و بنقله إلى باب انكسر تساهلا والأولى أن يقال إلى باب انفعل لأن انفعل وزن انكسر وانكسر موزونه وذكر الوزون فى مقام الوزن يوهم أو يفيد حصر الحكم المراد فيه كما كان ذكر الوزن كذلك والحكم المراد ههنا ليس بمنحصر فى لغة انكسر تأمل ولهذا قال الزنجانى فى شرحه إذا أردت أن تجعل المتعدى لازما فالطريق فيه أن تردّه إلى باب انفعل ثم قال أو إلى افتعل أو إلى افعلّ بتشديد اللام وفيهما نظر أما فى افتعل فلأنه مشترك بين اللازم والمتعدى وأما فى افعل فلأنه لايوجد الفعل المتعدى المنقول إليه حتى يصير بسبب نقله إليه لازما بل المنقول إليه فعل لازم فى الاستقراء كنقل حمر إلى أحمر وعور إلى أعور ولهذا لم يذكر الشيخ النقل إليهما ثم قال أو إلى تفعلل إن كان رباعيا وفيه تساهل لأن الرباعى على الاطلاق يشتمل على ملحقات الرباعى المجرد بعضها لازم و بعضها متعد فالأولى أن يقال إن كان رباعيا مجردا وعلى هذا قول الشيخ فى النقل (وباب فعلل يصير لازما بزيادة التاء فى أوله) أى إن كان رباعيا مجردا نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر و إنما يصير لازما بزيادة التاء فى أوله لأنه عند ذلك يصير للمطاوعة وما كان لها يصير لازما (ولايجىء المفعول به) وهو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا (والمجهول) وهو مالم يسم فاعله بل أقيم مفعوله مقام فاعله

(قوله والمتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) أى كل متعد كان فيه أحد أسباب التعدية المذكورة أو قابلية النقل إلى باب انكسر أو كان من باب فعالل فيكون اللام فيها للاستغراق العرفى لعدم إمكان الحقيقى بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا للتعدية لحصولها قبله وتوضيحه أن السبب هو الطريق المفضى إلى الشىء فى الجملة من غير إضافة وجوده ووجوبه إليه إذ لو أضيف إليه الوجود يسمى شرطا ولو أضيف إليه الوجوب يسمى علة والتشديد فى نحو علم غير مفض إلى تعديته أصلا فلا يكون سببا للتعدية و إن كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدى لافضائه إليه فى الجملة وهمزة أعلم و إن كان سببا للتعدية إلى الثالث ولذا يزول بزواله لكن ليس للتعدية والمراد ههنا

من اللازم) لأن اللازم أظهر فى موضع الضمير لزيادة التمكن فى الذهن ولئلا يتوهم رجوعه إلى المجهول (من الأفعال وهو مالايحتاج إلى المفعول به) إذ بدونه يتم تعقل نسبته إلى الفاعل و إذا لم يحتج إلى المفعول به لايبنى له الفعل فلايجىء من اللازم المجهول ولانفهام ذلك مما ذكره اكتفى به (و) أما (المتعدى) فهو (بخلافه) حيث يحتاج إلى المفعول به فى تعقل نسبته إلى الفاعل . قيل فى معرفة المتعدى واللازم ضابطة وهى أن مايفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب ومايفعل بعضو واحد أوقلب أوحس فهو متعد نحوضرب وعلم وذاق وهذا استقرائى جائز التخلف والحق أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم و إلا فمتعد قيد المفعول بقوله به لأن المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعه يجىء من اللازم أيضا لأن كلا منها لمزيد الافادة فى الكلام لالاحتياج لنسبة الفعل تأمل (وباب فاعل) شروع فى ذكر فائدة أخرى (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) مسندا إلى أحدهما بالقيام و إلى الآخر بالوقوع (نحو ناضلته) أى رميته بالسهم فرمانى ولايتخلف عن كونه

للمشاركة (إلا قليلا) أى قليلا يكون بناؤه للواحد (نحو طارقت النعل) أى كسرته (وعاقبت اللص) أى عذبت السارق (وباب تفاعل) أيضا (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) قوله (فصاعدا) فى موضع الحال أى فيترقى صاعدا أى متجاوزا عن الاثنين و بذلك يفارق فاعل وفرق بعض الشراح بأن الفاعل الصريح فى فاعل يكون غالبا على الفاعل الضمنى وفى تفاعل يتساويان (نحو تدافعنا وتصالح القوم) و يمكن الاكتفاء بالمثال الأول لأنه يصلح لمشاركة الاثنين والأكثر لكنه قصد التيسير على فهم المتعلم (وقد يكون) أى يصلح باب التفاعل (لاظهار ماليس) بموجود (فى الباطن) فى الحقيقة (نحو تمارضت أى أظهرت المرض

فى إسناد الفعل إليه نحو ضرب زيد (من اللازم) أى من الفعل اللازم حتى لايقال حمرت زيدا أوحسن زيد بتخفيف عين الفعل فيهما و إنما قيد عدم المجىء منه بالمفعول به لأن المفعول فيه وهو مافعل فيه فعل مذكور من زمان أومكان والمفعول له وهو مافعل لأجله فعل والمفعول معه وهو ماذكر بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أومعنى والمفعول المطلق وهو اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقد يجىء من الفعل اللازم مثال الأول نحو سرت يوم الجمعة وقعدت أمام الأمير ومثال الثانى قعدت عن الحرب جبنا ومثال الثالث جلست وزيدا أومالك وزيدا على معنى مالك قعدت وزيدا ومثال الرابع جلست جلوسا فلهذا قيده به (لأن اللازم من الأفعال هو) أى اللازم (مالايحتاج إلى المفعول به) لحصول الفائدة بدونه فيه (والمتعدى بخلافه) من حيث إنه يحتاج إليه لعدم حصول الفائدة بدونه نحو ضربت فانه لايفيد بدون ذكر من وقع عليه الضرب بخلاف حسن زيد (وباب فاعل يكون بين اثنين) أى للمشاركة بين اثنين كما مر بيانه (نحو ناضلته) أى راميته وهو مشترك بينهما (إلا قليلا) أى قليلا لا يكون بين اثنين بل من طرف واحد (نحو طارقت النعل) أى كسرته (وعاقبت اللص) أى عذبت السارق ومنه عافاك الله بمعنى أعفك الله أوعفك الله وقاتلهم الله ويجىء هذا الباب بمعنى أفعل وفعل مشددة العين وفعل بتخفيف العين وتفاعل وقد مرت أمثلتها فى صدر الكتاب وكلها متعدية (وباب تفاعل أيضا يكون بين اثنين فصاعدا نحو تدافعنا) وهذا المثال يصلح أن يكون بين اثنين فصاعدا لأنه نفس المتكلم مع غيره وهذا يكون بين اثنين وأكثر لأن الغير مع نفس المتكلم تارة يكون واحدا وتارة يكون أكثر منه فعلى التقدير الأول كان اثنين وعلى التقدير الثانى كان ثلاثة أوأكثر (ولمشاركة الجماعة) وهذا مستدرك لأن كون هذا الباب لمشاركة الجماعة يعلم من قوله فصاعدا بعد قوله يكون بين اثنين وكذا يعلم ذلك من مثاله كما بيناه (نحو تصالح القوم) بين المتنازعين وهذا متروك فى بعض النسخ والأولى عدم الترك إن لم يكن قوله ولمشاركة الجماعة مستدركا (وقد يكون) أى قليلا يكون باب التفاعل (لاظهار ماليس فى الباطن) أى لاظهار ماليس بمتصف به فى الحقيقة وعند ذلك لايكون للمشاركة لا بين الاثنين ولا بين الجماعة (نحو تمارضت أى أظهرت

(قوله يكون بين الاثنين) أى يكون مدلوله وهو الحدث حاصلا بين الاثنين أى قائما (قوله إلا قليلا) استثناء من فاعل يكون أى إلا القليل من باب فاعل فانه لايكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد فان العقاب فى عاقبت اللص مثلا قائم بالمتكلم فقط ومتعلق باللص تعلق وقوع لاتعلق قيام بخلاف المناضلة فى ناضلته فانها قائمة بالمتكلم والغائب والمتعلق بهما تعلق قيام لكن لا بد وأن يكون صادرا من المتكلم ابتداء و يتعلق بالغائب ليكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل وكذا فى كل ما كان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادىء فيه غير معلوم ومن ثمة جاز أن يقال أضارب عمرو زيدا أم ضارب زيد عمرا ولم يجز أتضارب عمرو وزيد أم تضارب زيد وعمرو. واعلم أن ماذكره المصنف من معانى الأبواب هو الغالب إذ ليست منحصرة فيما ذكر لما بين فى المطولات

المرض وليس بى مرض) أصلا ومحصل هذه الفائدة التفرقة بين فاعل وتفاعل بعد اتفاقهما فى المشاركة المطلقة ثم شرع فى فائدة تتعلق بباب الافتعال بقوله (و إذا كان فاء الفعل من افتعل حرفا من حروف الاطباق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء) تسميتها بحروف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى (تصير تاء افتعل) أى تنقلب (طاء) لأن هذه الأحرف من حروف الاستعلاء والتاء من الحروف المنخفضة أى مما يلتصق اللسان معها إلى الحنك الأسفل فبينها و بين التاء مباعدة فى الصفة وهى توجب عسر النطق وجب ابدال التاء حرفا يقاربها فى المخرج وتوافق ما قبلها فى الصفة وهذه هى الطاء (نحو اصطبر) أصله اصتبر من الصبر قلبت التاء طاء لقربهما مخرجا ويجوز اصبر بقلب الطاء صادا نظرا إلى اتحادهما فى الاستعلائية ولايجوز اطبر بقلب الصاد طاء لعظم الصاد فى امتداد الصوت (واضطرب) أصله اضترب من الضرب قلبت التاء طاء ويجوز اضرب بقلب الطاء ضادا لا العكس لعظم الضاد كما مر (واطرد) أصله اطترد من الطرد قلبت التاء طاء ولا يجوز اترد بقلب الطاء تاء لعظم الطاء فى الامتداد (واظهر) أصله اظتهر قلبت التاء طاء لقربهما مخرجا ثم الطاء ظاء يجوز اطهر بقلب المعجمة مهملة

المرض وليس بى مرض) ومنه تجاهات أى أظهرت الجهل وليس بى جهل و يجىء بمعنى تفعل مشدد العين وافعل وقدم مثالهما و بعض هذه المعانى متعدّ و بعضها لازم وقدم بيانه فى صدر الكتاب (و إذا كان فاء الفعل) ذكر هذه القاعدة هنا ليس على ماينبغى لأنه فى صدد بيان معانى الأبواب ولم يفرغ منه (من افتعل حرفا من حروف الاطباق) وهو عبارة عما ينطبق به اللسان مع الحنك الأعلى (وهى الصاد والضاد والطاء والظاء) وهذه الحروف الأربعة مستعلية مطبقة يلزم استعلائيتها من إطباقيتها من غير عكس وحروفها سبعة الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والفاء والقاف يجمعها حروف «صض طظ خفق» الأربعة الأولى مستعلية مطبقة والثلاثة الأخيرة مستعلية فقط ولكن تكون الأربعة الأولى مطبقة باعتبار الصفة لاباعتبار المخرج لأن مخرج الصاد طرف اللسان والثنايا ومخرج الضاد أول حافتى اللسان ومايليها من الأضراس ومخرج الطاء طرف اللسان وأصول الثنايا ومخرج الظاء طرف اللسان والثنايا وهذه المخارج ليست من الاطباق المعروف (تصير تاء افتعل طاء) لأن التاء من مخرج الطاء وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا كما مر ذكره ليخف على ألسنتهم وليكون مجانسا لفاء فعله فى الاطباق (نحو اصطبر) أصله اصتبر بعد نقل صبر إلى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صادا لاتحادهما فى الاستعلائية فصار اصصبر ثم أدغم الصاد فى الصاد وجوبا لاجتماع الحرفين المتماثلين أولهما ساكن والثانى متحرك ولايجوز لك أن تقلب الصاد طاء ثم تدغم الطاء وجوبا و إن اتحدا فى الاستعلائية لعظم الصاد من الطاء فى امتداد الصوت فلا يقال اطبر ولايجوز لك أن تدغم الصاد فى تاء افتعل بعد قلبها تاء لأن الصاد من الاطباق والتاء من المهموسية باعتبار الصفة لاباعتبار المخرج وهى مالايرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى وحروفها عشرة السين والتاء والشين والحاء والثاء والكاف والخاء والصاد والفاء والهاء يجمعها حروف «ستشحثك خصفه» ولوفعل ذلك لذهب اطباقيته وهو مستكره عندهم فلايقال اتبر ومع ذلك قد قيل ليس بين الصاد والتاء مجانسة فى الذات ومقاربة فى المخرج حتى تقلب الصاد تاء ثم تدغم فى التاء ولهذا لاتقلب التاء فيه أولا صادا ثم تدغم الصاد فى الصاد بل طاء ثم صادا ثم تدغم الصاد فى الصاد كما مر و يجوز لك البيان وهو ابقاء الطاء المقلوبة على حالهما لعدم الجنسية بينهما فى الذات فيقال اصطبر كما اختاره الشيخ فيه (واضطرب) أصله اضترب بعد نقل ضرب إلى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر فصار اضطرب ثم يجوز لك أن تقلب الطاء ضادا لاتحادهما فى الاستعلائية فصار اضضرب فتدغم الضاد فى الضاد وجوبا فصار اضرب ولايجوز لك أن تقلب الضاد طاء ثم تدغم الطاء فى الطاء وجوبا لزيادة صفة الضاد فلايقال اطرب ولايجوز لك أيضا أن تقلب الضاد تاء ثم تدغم التاء فى تاء افتعل وجوبا لما مر من ذهاب الاطباق به من الضاد فلايقال اترب ولايجوز لك أن تقلب التاء ضادا أولا ثم تدغم الضاد فى الضاد وجوبا لعدم مجانسة بينهما فى الذات ومقاربة فى المخرج كما مر فلذا اختار الشيخ فيه قلب التاء طاء لاضادا أولا و يجوز لك البيان كما مر فيقال اضطرب كما اختاره الشيخ فيه (واطرد) أصله اطترد بعد نقل طرد إلى الأفتعال قلبت التاء طاء كما مر فصار اططرد بالطاءين ثم تدغم الطاء فى الطاء لوجوب الادغام عند ذلك ولهذا لايجوز لك البيان فيه كما لم يختره الشيخ فيه كما جاز ذلك فى الصاد والضاد ولايجوز لك أيضا أن تقلب الطاء تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال وجوبا و إن كانت مقاربة لها فى مخرجها لأنه قد ذهب الاطباق به من الطاء لما مر أنه من حروف الاطباق والتاء من المهموسية فلايقال اترد (واظهر) أصله اظتهر بعد نقل ظهر إلى الافتعال ثم تقلب التاء طاء كما مر فصار اظطهر ثم يجوز لك أن

بقلب الطاء ظاء ثم تدغم الظاء المعجمة فى الظاء المعجمة وجوبا لمساواة بينهما فى العظم والمخرج والاستعلائية فيقال اظهر كما اختار الشيخ ذلك ويجوزلك العكس كامرّ فتدغم الطاء المهملة فى مثلها فيقال اطهر بالطاء المهملة ويجوز لك البيان فيه كما فى الصاد والضاد لعدم الجنسية بينهما فى الذات وإن اتحدا فى المخرج ولاستعلائية فيقال اظطهر ولايجوز لك أن تقلب الظاء تاء ثم تدغم التاء فى تاء لافتعال وجوبا لمامرّ من إذهاب الاطباق به فلايقال اتهر ولايجوزلك أن تقلب التاء ظاء معجمة ثم تدغم الظاء المعجمة فى مثلها وجوبا لعدم مجانسة بينهما فى الذات ومقاربة فى المخرج فلهذا لم يختره الشيخ بل اختار قلبها طاء أولا (وإذا كان فاء افتعل دالا أوذالا أوزايا) هذه الحروف من المجهورية وحروفها تسعة عشر حرفا الدال والذال والراء والزاى والضاد والطاء والظاء والعين والغين والهمزة والألف والياء والباء والجيم والقاف واللام والنون والواو والميم يجمعها حروف « دذرز ضططغق عيباء جلنوم» (تصير تاء افتعل دالا) لقرب مخرج الدال من التاء لأن مخرج الدال طرف اللسان وأصول الثنايا كما أن مخرج التاء كذلك ومخرج لذال طرف اللسان وطرف الثنايا ومخرج الزاى طرف اللسان والثنايا فكان الدال أقرب إلى التاء فى المخرج بالنسبة إليهما لهذا قلبت التاء دالا لدفع الثقل المستكره عندهم لاذالا ولازايا (نحو ادمع) أصله ادتمع بعد نقل دمع إلى الافتعال قلبت التاء دالا كامر فصار اددمع بالدالين فتدغم الدال فى الدال لوجوب الادغام فصار ادمع ولايجوز لك أن تقلب الدال تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال لأن التاء من المهموسية والدال من المجهورية ولوفعل ذلك لذهبت المجهورية من الدال وذلك مستكره عندهم فلايقال اتمع ولايجوزلك البيان فيه كامر من وجوب الادغام عند ذلك (واذ كر) أصله اذتكر بعد نقل ذكر إلى الافتعال قلبت التاء دالا كامر فصار اذدكر ثم أدغمت الدال المنقلبة من التاء فى الذال عند البعض جوازا لاتحادهما فى المجهورية وقربهما فى المخرج فصار اذكر بالذال المعجمة لأن المعتبر عندهم صورة الحرف المدغم ومنهم الشيخ فلهذ قال (بادغام الذال فى الدال) فى اذكر وعند البعض المعتبر فى ذلك صورة الحرف المدغم فيه فصار ادّكر بالدال المهملة وعند البعض ليس كذلك بل تقلب الدال المنقلبة من التاء ذالا لمامرّ من اتحادهما فى المجهورية وقربهما فى المخرج ثم تدغم الذال المعجمة فى مثلها فصار اذكر وكذا يجوز العكس عندهم فصار ادّكر بالدال المهملة ومنهم صاحب المراح ولايجوزلك اتفاقا أن تجعل الذال تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال وجوبا لفوات الجهرية من الذال لأن الذال من المجهورية والتاء من المهموسية فلايقال اتكر ولايجوزلك أيضا أن تقلب التاء ذالا لقربهما فى المخرج ثم تدغم الذال فى الذال وجوبا لمامر من أن الدال أقرب إلى التاء فى المخرج ولأن المراد من القلب حصول الخفة فى قلب التاء إلى الدال يحصل ذلك لافى قلبها إلى الذال فلهذ جاز البيان فى صورة اجتماع الذال مع الدال ولايجوزلك فى صورة اجتماع الدال مع مثلها (وازدجر) أصله ازتجر بعد نقل زجر إلى الافتعال قلبت التاء دالا كما مرّ فصار ازدجر ويجوزلك البيان على ذلك كما اختاره الشيخ لحصول الخفة بدون الادغام ولعدم الجنسية فى الذات ويجوزلك أيضا أن تقلب الدال زايا ثم تدغم الزاى فى الزاى وجوبا لاتحادهما فى المجهورية وقربهما فى المخرج فيقال ازجر كما اختاره صاحب المراح ولايجوزلك أن تجعل الزاى دالاوان اتحدا فى المجهورية ثم تدغم الدال فى الدال وجوبا لأن الزاى أعظم فى امتداد الصوت من الدال فيصير على ذلك التقدير كوضع القصعة الكبيرة على الصغيرة ولوجوّز ذلك فلايقال ادجر ولايجوزلك أيضا أن يجعل الزاى تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال وجوبا لفوات الجهرية من الزاى فلايقال اتجر ومع ذلك لا يكون بين التاء والزاى

لتساويهما فى العظم ويجوز البيان : أى اظطهر نظرا إلى عدم الجنسية فى الذات والمختار من بين الوجوه ماذكره المصنف (واذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا يصير تاء افتعل دالا) لأن التاء من الحروف المهموسة وهى حروف : «استشحثك خصفه» وهذه الأحرف الثلاثة من الحروف المجهورية وهى ماعدا المهموسية ومباعدة الحرفين فى الصفة توجب عسرة جمعهما فى التلفظ فأبدلت التاء حرفا لتقاربها فى المخرج وتوافق ما قبلها فى الصفة لسهولة التلفظ وهذه الحروف هى الدال (نحو ادمع) أصله ادتمع من دمع قلبت التاء دالا ثم أدغمت (واذكر) أصله اذتكر من الذكر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا لاتحادهما فى المجهورية ويجوز اددكر بقلب المعجمة مهملة والبيان : أى اذدكر نظرا إلى مغايرتهما فى الذات (بادغام الذال) المعجمة (فى الدال) المقلوبة من التاء بعد قلبها معجمة وذلك معلوم بذكر المثال بالمعجمة (وازدجر) أصله ازتجر من الزجر قلبت التاء دالا ويجوز ازجر بقلب الدال زايا لاالعكس لعظم الزاى قرب

فإن إدخال الكبير فى الظرف الصغير تكلف بارد (و إذا كان الفاء من افتعل واوا أو ياء أوثاء قلبت الواو والياء والثاء تاء) لما
سنذكره (ثم أدغمت) التاء المقلوبة منها (فى تاء افتعل) لوجوب إدغام أحد المتجانسين فى الآخر المتحرك دفعا للثقل (نحو اتقى) أصله
اوتقى من وقى يقى قلبت الواو تاء لمجاورتهما مخرجا ولذا يقع هذا القلب كثيرا نحو تراث وتجاه فى وراث ووجاه ولأنه إن لم يجعل تاء
يصير ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيلزم كون الفعل مرة يائيا ومرة واويا نحو يوتقى وهذا الاختلاف ركيك
(واتسر) أصله ايتسر من يسر قلبت الياء تاء هـربا من اجتماع الكسرات لفظا أو تقديرا ولا يشكل بمثل ايتكل لأن الياء فيه ليست بثابتة فان ثلاثيه أكل وماجاز زواله فهو فى حكم العدم فلا يجرى فيه حكم الثابت أعنى الادغام (واتغر) أصله اثتغر قلبت الثاء تاء لاتحادهما فى المهموسية ويجوز اثغر بقلب التاء ثاء. اعلم أن القلب غير مختص بافتعل بل إذا كان فاء تفعل وتفاعل من حروف «اشتد ذز سصضظط» يجوز قلب تائهما إلى هذه الحروف وإدغامها مع اجتلاب الهمزة فى الابتداء نحو اترس من تترس واثاقل وادثر واذكر وازجر واسمع واشقق واصدق واضرع واظهر واظاهر (والحروف) شروع فى فائدة أخرى (التى تزاد فى الأسماء والأفعال) أى لغير الالحاق
والتضعيف فانه يزاد فيهما أى حرف كان صرح به التفتازانى وابن الحاجب فالشين الثانى فى اعشوشب حرف تضعيف والدال
الثانى فى قردد للالحاق فلا إشكال بمثلهما ثم إنه قد يزاد منها فى الحروف كهمزة لام التعريف عند من قال بزيادتها زيادة
البناء وتكثير البناء فى الحروف غير متصور لعدم التصرف فيها فلذا لم يقل والحروف (عشرة

قرب فى المخرج فلذلك لايجوز لك أن تجعل التاء زايا ثم تدغم الزاى فى الزاى وجوبا بل دالا ثم زايا كما مر
(و إذا كان الفاء من افتعل واوا أو ياء أوثاء قلبت الواو والياء والثاء تاء ثم أدغمت فى تاء افتعل) أما إذا كان
واوا فلأنها لو لم تقلب تاء لزم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا
نحو ايتعد ومرة واويا نحو يوتعد أو يلزم توالى الكسرات فلهذه الضرورة تقلب الواو تاء وإن ذهبت
مجهوريتها به لأنها من المجهورية والتاء من المهموسية كما مر وأما إذا كان ياء فلأنها لو لم تقلب تاء
يلزم توالى الكسرات أيضا فلئلا يلزم ذلك قلبت تاء وإن ذهبت مجهوريتها به أيضا لأن إذهاب
الجهر أولى عندهم من توالى الكسرات وأما إذا كان ثاء فلاتحادها مع التاء فى المهموسية لأن
الثاء من المهموسية أيضا كما مر فتدغم هذه التاآت المقلوبات فى تاء افتعل وجوبا (نحو اتقى) أصله
اوتقى بعد نقل وقى إلى الافتعال قلبت الواو تاء كما مر ثم أدغمت التاء فى تاء افتعل لوجوب الادغام
عند ذلك فصار اتقى هذا على غير لغة أهل الحجاز وأما على لغتهم فتقلب الواو ياء فى اوتقى لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار ايتقى لأنهم قلبوا للمحذورين المذكورين فى مثله لئلا يفوت الجهر من
الواو لأن الياء من المجهورية كالواو ثم حملوا الواو فى مضارعه على ماضيه فى ذلك ثم قلبوا الياء ألفا
فى المضارع لتحركها فى الأصل أى فى الماضى الثلاثى وانفتاح ما قبلها فى الحال فصار ايتقى ياتقى
وحملوا اسم فاعله ومفعوله على هذا ثم قلبوا الياء فيهما واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار على هذه
اللغة موتق فى الفاعل باعلال قاض وموتقى فى المفعول بقلبها ألفا لوجود شرطه ومنه ايتعد ياتعد فهو
موتعد وذاك موتعد وعلى اللغة الأولى صار اتقى يتقى فهو متق وذاك متقى واتعد يتعد فهو متعد وذاك متعد
وهى الأصح لوجودها فى الاعلال على هذا فى الكلام الفصيح وهو قوله تعالى - إن المتقين - الآية وعلى هذا
الخلاف اليائى فى قوله (واتسر) أصله ايتسر بعد نقل يسر إلى الافتعال قلبت الياء تاء لما مر ثم أدغمت
التاء فى التاء وجوبا فصار اتسر وعلى لغة أهل الحجاز ايتسر بلا قلب الياء تاء وياتسر بقلبها ألفا وهو
موتسر بقلبها واوا (واتغر) أصله اثتغر بعد نقل ثغر إلى الافتعال قلبت الثاء تاء كما بينا ثم أدغمت التاء فى
التاء وجوبا فصار اتغر ويجوز لك فيه أن تقلب التاء ثاء كما مر من أنهما اتحدا فى المهموسية ثم تدغم الثاء
فى الثاء وجوبا فصار اثغر (والحروف التى تزاد فى الأسماء والأفعال عشرة) وإنما لم يذكر الحروف مع
أن الحروف تزاد فى الحرف نحو قولهم هذا مجرور بمن ومنصوب بأن ومجزوم بلم لأن هذه الحروف ليست
من الحروف التى تزاد فيهما أو لندرتها لم تعتبر أو لكونها داخلة على الاسم معنى وإن كانت داخلة على
الحروف صورة وهو السبب لأن الباء ههنا للسبب فكان تقدير الكلام هذا مجرور بسبب من وكذا
غيره. واعلم أن فى حصر الحروف التى تزاد فى الأسماء والأفعال فى العشرة نظرا لأن الشين والباء يزادان
فيهما أيضا مع أنه لم يدخلهما فى تلك الحروف مثال الشين فيهما نحو اعشوشب ومعشوشب ومثال الباء
فيهما أيضا نحو قولهم هذا مرفوع بقام ومررت بزيد. ويمكن أن يجاب عنه بأنه إنما لم يدخلهما فى تلك
الحروف بناء على جواب سيبويه عند سؤال الأخفش عن الحروف الزوائد بهذه الحروف. معنى ذلك

(قوله والحروف التى تزاد) أى لغير الالحاق والتضعيف فانه زاد فيهما من أى حرف كان نحو جلبب وقطع

فإن إدخال الكبير فى الظرف الصغير تكلف بارد (و إذا كان الفاء من افتعل واوا أو ياء أو ثاء قلبت الواو والياء والثاء تاء) لما سنذكره (ثم أدغمت) التاء المقلوبة منها (فى تاء افتعل) لوجوب إدغام أحد المتجانسين فى الآخر المتحرك دفعا للثقل (نحو اتقى) أصله اوتقى من وقى يقى قلبت الواو تاء لمجاورتهما مخرجا ولذا يقع هذا القلب كثيرا نحو تراث وتجاه فى وراث ووجاه ولأنه إن لم يجعل تاء يصير ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيلزم كون الفعل مرة يائيا ومرة واويا نحو يوتقى وهذا الاختلاف ركيك (واتسر) أصله ايتسر من يسر قلبت الياء تاء هربا من اجتماع الكسرات لفظا أو تقديرا ولا يشكل بمثل ايتكل لأن الياء فيه ليست بثابتة فان ثلاثيه أكل وماجاز زواله فهو فى حكم العدم فلا يجرى فيه حكم الثابت أعنى الادغام (واتغر) أصله اثتغر قلبت الثاء تاء لاتحادهما فى المهموسية ويجوز اثغر بقلب التاء ثاء . اعلم أن القلب غير مختص بافتعل بل إذا كان فاء تفعل وتفاعل من حروف «اشتد ذز سصضظط» يجوز قلب تائهما إلى هذه الحروف وإدغامها مع اجتلاب الهمزة فى الابتداء نحو اترس من تترس واثاقل وادثر واذكر وازجر واسمع واشقق واصدق واضرع واظهر واظاهر (والحروف) شروع فى فائدة أخرى (التى تزاد فى الأسماء والأفعال) أى لغير الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما أى حرف كان صرح به التفتازانى وابن الحاجب فالشين الثانى فى اعشوشب حرف تضعيف والدال الثانى فى قردد للالحاق فلا إشكال بمثلهما ثم إنه قد يزاد منها فى الحروف كهمزة لام التعريف عند من قال بزيادتها زيادة البناء وتكثير البناء فى الحروف غير متصور لعدم التصرف فيها فلذا لم يقل والحروف (عشرة

قرب فى المخرج فلذلك لايجوز لك أن تجعل التاء زايا ثم تدغم الزاى فى الزاى وجوبا بل دالا ثم زايا كمامر (و إذا كان الفاء من افتعل واوا أو ياء أو ثاء قلبت الواو والياء والثاء تاء ثم أدغمت فى تاء افتعل) أما إذا كان واوا فلأنها لو لم تقلب تاء لزم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا نحو ايتعد ومرة واويا نحو يوتعد أو يلزم توالى الكسرات فلهذه الضرورة تقلب الواو تاء وإن ذهبت مجهوريتها به لأنها من المجهورية والتاء من المهموسية كمامر وأما إذا كان ياء فلأنها لو لم تقلب تاء يلزم توالى الكسرات أيضا فلئلا يلزم ذلك قلبت تاء وإن ذهبت مجهوريتها به أيضا لأن إذهاب الجهر أولى عندهم من توالى الكسرات وأما إذا كان ثاء فلاتحادها مع التاء فى المهموسية لأن الثاء من المهموسية أيضا كمامر فتدغم هذه التاآت المقلوبات فى تاء افتعل وجوبا (نحو اتقى) أصله اوتقى بعد نقل وقى إلى الافتعال قلبت الواو تاء كمامر ثم أدغمت التاء فى تاء افتعل لوجوب الادغام عند ذلك فصار اتقى هذا على غير لغة أهل الحجاز وأما على لغتهم فتقلب الواو ياء فى اوتقى لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايتقى لأنهم قلبوا للمحذورين المذكورين فى مثله لئلا يفوت الجهر من الواو لأن الياء من المجهورية كالواو ثم حملوا الواو فى مضارعه على ماضيه فى ذلك ثم قلبوا الياء ألفا فى المضارع لتحركها فى الأصل أى فى الماضى الثلاثى وانفتاح ما قبلها فى الحال فصار ايتقى ياتقى وحملوا اسم فاعله ومفعوله على هذا ثم قلبوا الياء فيهما واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار على هذه اللغة موتق فى الفاعل باعلال قاض وموتقى فى المفعول بقلبها ألفا لوجود شرطه ومنه ايتعد ياتعد فهو موتعد وذاك موتعد وعلى اللغة الأولى صار اتقى يتقى فهو متق وذاك متقى واتعد يتعد فهو متعد وذاك متعد وهى الأصح لوجودها فى الاعلال على هذا فى الكلام الفصيح وهو قوله تعالى - إن المتقين - الآية وعلى هذا الخلاف اليائى فى قوله (واتسر) أصله ايتسر بعد نقل يسر إلى الافتعال قلبت الياء تاء لمامر ثم أدغمت التاء فى التاء وجوبا فصار اتسر وعلى لغة أهل الحجاز ايتسر بلاقلب الياء تاء وياتسر بقلبها ألفا وهو موتسر بقلبها واوا (واتغر) أصله اثتغر بعد نقل ثغر إلى الافتعال قلبت الثاء تاء كما بينا ثم أدغمت التاء فى التاء وجوبا فصار اتغر ويجوز لك فيه أن تقلب التاء ثاء كمامر من أنهما اتحدا فى المهموسية ثم تدغم الثاء فى الثاء وجوبا فصار اثغر (والحروف التى تزاد فى الأسماء والأفعال عشرة) وإنما لم يذكر الحروف مع أن الحروف تزاد فى الحرف نحو قولهم هذا مجرور بمن ومنصوب بأن ومجزوم بلم لأن هذه الحروف ليست من الحروف التى تزاد فيهما أو لندرتها لم تعتبر أو لكونها داخلة على الاسم معنى وإن كانت داخلة على الحروف صورة وهو السبب لأن الباء ههنا للسبب فكان تقدير الكلام هذا مجرور بسبب من وكذا غيره . واعلم أن فى حصر الحروف التى تزاد فى الأسماء والأفعال فى العشرة نظرا لأن الشين والباء يزادان فيهما أيضا مع أنه لم يدخلهما فى تلك الحروف مثال الشين فيهما نحو اعشوشب ومعشوشب ومثال الباء فيهما أيضا نحو قولهم هذا مرفوع بقام ومررت بزيد . ويمكن أن يجاب عنه بأنه إنما لم يدخلهما فى تلك الحروف بناء على جواب سيبويه عند سؤال الأخفش عن الحروف الزوائد بهذه الحروف . معنى ذلك

(قوله والحروف التى تزاد) أى لغير الالحاق والتضعيف فانه زاد فيهما من أى حرف كان نحو جلبب وقطع

أنّ الأخفش قد سأل سيبويه عن الحروف الزوائد فى أثناء الصحبة من حيث العدد ومن حيث الصورة والحال أنّ فى أثنية صحبتهم غنما سمينا فقال سيبويه فى جوابه أتاه سليمون فقال الأخفش ما معنى هذا إذا كان المجيب سليمون لهذا السؤال قال سألتمونيها فقال نعم ولم يفهم معناه فقال هويت السمان فقال لاأسأل عن السمان حتى أجبتنى عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا لسؤالى قال اليوم تنساه فغضب الأخفش فقال بم أجبت فنسيت ولم يفهم معناها أيضا فلهذا سمى أخفشا وكل واحدة من هذه الأحوال الأربعة جواب على حدة . معناه أنّ حروف الزوائد صورة وعددا منحصرة فى هاتين الكلمتين وعدد حروف كلتى الجواب فى كل واحد منها عشرة فقال الشيخ بناء على ذلك عشرة ولهذا قال بعد ذلك (مجموعها اليوم تنساه) الهمزة تزاد فى الاسم أولا كالهمزة فى نحو أحمر وأحمد وأصفر وأرنب فإنهامن الحمرة والحمدة والصفرة والرنبة ولاهمزة فيها فى أصل الوضع كذا فى شرح المفضل والنزهة ووسطا كالهمزة فى نحو خطائط من الخط فزيدت الهمزة والألف إلا أن الغرض منه زيادة همزة كذا فى شرح الهارونية وآخرا كالهمزة فى نحو غرقئ أصله غرقة حذفت الهاء وزيدت الهمزة عوضا عنها كذا فى شرح الهارونية وتزاد الهمزة فى الفعل أيضا أولا كالهمزة فى أكرم وانقطع أصلهما كرم وقطع ووسطا كالهمزة المدغمة فى نحو رآس أصله راس ثم زيدت همزة أخرى للالحاق أوللنقل فأدغمت أولاهما فى الأخرى وآخرا كالهمزة فى نحو كرفاء أصله كرف فزيدت الهمزة فى الآخر للالحاق كذا فى النزهة . واللام تزاد فى الاسم أولا كلام التعريف أى العهد فى نحو الرسول الرجل وكلام الابتداء فى نحو لزيد لقائم أبوه وكلام الجر فى نحو المال لزيد فى التمليك والجلّ للفرس فى التخصيص ولالام فى أصل هذه الأسماء ثم زيدت ووسطا كاللام فى فيشلة أصله فيشة ثم زيدت كذا فى النزهة وكاللام فى ذلك وهنالك أصلهما ذاك وهناك ثم زيدت كذا فى المفصل وآخرا كاللام فى زيدل وعبدل أصلهما زيد وعبد ثم زيدت كذا فى النزهة وشرح الهارونية وهما فى المفصل على الاحتمال ومنها فحجل وهيقل فيه فيزاد اللام فى الفعل أيضا أولا كلام الابتداء وجواب لو فى نحو إن زيدا ليقوم ولولا زيد لهلك عمرو ووسطا كاللام المدغمة أوالمدغم فيهما فى نحو ولى وتولى وأصلهما ولى وتولى بلا تشديد ثم زيدت اللام فأدغمت فى اللام وآخرا كاللام فى نحو فعلل على تقدير زيادتها على الثلاثى المجرد للالحاق بالرباعى المجرد . والياء تزاد فى الاسم أولا كالياء فى نحو يعسوب أصله عسوب ثم زيدت الياء كذا فى النزهة وكالياء فى يلمع زيدت على لمع ووسطا كالياء فى نحو قتيل وعليم زيدت للمفعول والفاعل وكالياء فى نحو صيرف زيدت على صرف وكالياء فى نحو رجيل زيدت على رجل وكالياء فى زينية زيدت على زينة وآخرا كالياء فى نحو مسلنقى زيدت على مسلنق وتزاد الياء فى الفعل أيضا أولا كالياء فى نحو يضرب زيدت على ضرب ووسطا كالياء نحو بيطر زيدت على بطر وآخرا كالياء فى نحو سلقى زيدت على سلق . والواو لاتزاد فى الاسم أولا أما واو ورنتل حتى وحكم أنها أصل لازائدة كما قال صاحب المفصل والواو لاتزاد أولا وقولهم ورنتل كجحنفل أى فى كون كل حروفها أصلية فنقول قد تزاد الواو أولا فى الاسم كواو العطف فى نحو جاءنى زيد وعمرو ووسطا كالواو فى نحو مضروب وكوثر من الكثرة وعجوز من العجز كذا فى النزهة وترقوة وعنفوان وقلنسوة كذا فى المفصل وآخرا كالواو المدغم فيها فى نحو مرعو أصله رعو بواو واحدة فى الثلاثى ثم زيدت واو أخرى بالنقل إلى باب الافعلال ولاتزاد الواو فى الفعل أيضا أولا على ماقالوا ولكن نقول تزاد أولا فى الفعل كالواو التى زيدت علامة للاستقبال فى المخاطب والمخاطبة لكن لم يقروها على حالها بل قلبوها تاء حتى لايجتمع الواوات فى مثل واو وجل من المثال الواوى مستقبلا معطوفا وأيضا تزاد فيه أولا مقررة كالواو العاطفة للجملة الفعلية فى نحو قولنا ذهب زيد وذهبت ووسطا كالواو فى نحو جهور وحوقل ودهور

مجموعها) حروف (اليوم تنساه) قيل هذه العبارة جواب سيبويه الأخفش حين سأله عن الحروف الزوائد يعنى أن مازيد لتكثير البناء ولم يكن للالحاق والتضعيف لا يكون إلا من هذه الحروف

. . . .

وقسور أصلها جهر وحقل ودهر وقسر ثم زيدت الواو للالحاق وآخرا كالواو المدغم فيها فى نحو ارعو أصله رعو ثم زيدت الواو بالنقل إلى باب الافعلال فأدغمت الواو فى الواو فصار ارعو والميم تزاد أوّلا فى الاسم كالميم فى نحو مذهب ومضرب ومكرم كذا فى المفصل وشرحه ووسطا كالميم فى نحو هرماس من الهرس وقمارص من القرص ودلامص من الدلاص كذا فى المفصل وشرحه وآخرا كالميم فى نحو زرقم وشتقم وستهم من الزرق والشتق والسته كذا فى المفصل وشرحه والنزهة وتزاد فى الفعل أولا كالميم فى نحو مسكن ومزرع ومنزل أصلها سكن وزرع ونزل ثم زيدت الميم فى كلها للالحاق بدحرج فصار مسكن ومزرع ومنزل لكن قال صاحب المفصل لا يزاد الميم فى الفعل مطلقا ثم أورد هذه الأمثلة جوابا للسؤال المقدر فقال لا اعتداد به لئلا ينتقض قوله ولا تزاد الميم فى الفعل ولكن ينتقض أيضا بزيادتها وسطا كالميم فى نحو ضربتما وآخرا كالميم فى نحو ضربتم. والتاء تزاد أولا فى الاسم كالتاء فى نحو تفعيلا وتفعلا زيدت على فعلا بالنقل إليهما ووسطا كالتاء فى نحو محتقر ومستغفر وآخرا كالتاء فى نحو ضاربة وتمرة وتمرات وسنية . وتزاد التاء فى الفعل أيضا أولا كالتاء فى نحو تقرب وتضرب ووسطا كالتاء فى احتقر واستغفر واكتسب وآخرا كالتاء فى ضربت ودحرجت . والنون تزاد فى الاسم أولا كالنون فى نحو نرجس علما كذا فى المتوسط ووسطا كالنون فى عنسل وعنبس وغرند وشرنبث كذا فى المفصل وآخرا كالنون فى نحو ضيفن من الضيف وقينان من القين وتزاد النون فى الفعل أيضا أولا كالنون فى نضرب ونذهب وندحرج ووسطا كالنون فى عنسل وعنبس أصلهما عسل وعبس ثم زيدت النون هكذا قيل ولكن جعلهما اسما فى شرح المفصل وقال عنسل من العسلان وهو ناقة سريعة وعنبس من العبوس وهو الأسد وفيه نظر لأن عنسل لو كان من العسلان لقيل بعد زيادة النون عنسلن وعنبس من العبوس لكن فى الاشتقاق لأنه جاء فى القرآن قبل زيادة النون فعلا نحو قوله تعالى ـ عبس وتولى أن جاءه الأعمى ـ فكان من الفعل وآخرا كالنون فى رعشن وجابن أصلهما رعش وجلب ثم زيدت النون هكذا قيل والسين تزاد فى الاسم أولا كالسين فى سلهب من اللهب هكذا قيل ولكن قال صاحب المفصل يجوز أن يكون الزائد فى سلهب الهاء وكلاهما محتمل ووسطا كالسين فى نحو مستخرج ومستغفر ومستفتح وآخرا كالسين فى مقعنسس وكالسين الزائدة مع كاف الضمير وهى سين الكسكسة فى نحو قولك أمرتكس وتزاد السين فى الفعل أولا كالسين فى نحو سيخرج وسيضرب ووسطا كالسين فى نحو استخرج واستغفر واستطاع وآخرا كالسين فى اقعنسس والألف لا تزاد فى الأوائل اسما كان أو فعلا عند الأكثرين لتعذر الابتداء بالساكن وعند البعض تزاد أولا كزيادة الألف مع لام التعريف أو الجنس فلهذا يقال الألف واللام للتعريف أو للجنس ولا يقال الهمزة واللام للتعريف أو للجنس إلا انها حركت للتعذر ووسطا تزاد اتفاقا أما فى وسط الاسم فكالألف فى ضارب وكتاب وخاتم وحمار وأما فى آخره فكالألف فى نحو حبلى وبشرى وقبعثرى كذا فى المفصل وأما فى وسط الفعل فكالألف فى نحو ضارب ويضارب وقاتل ويقاتل وأما فى آخره فكالألف نحو ضربا وضربتا وضربوا وضربنا . والهاء تزاد فى الاسم أولا كالهاء فى نحو هركولة وهجرع وهلقامة عند الأخفش كذا فى المفصل ووسطا كالهاء فى نحو أمهات أصلها أمات ثم زيدت الهاء وكالهاء فى إهراق زيدت على إراق وقد جعل صاحب النزهة هذا مما زادت الهاء فى أوله وليس كذلك وآخرا كالهاء فى الوقف فى نحو حاميه وحسابيه وثمه وتزاد الهاء فى الفعل وسطا وآخرا لا أولا أما وسطا فكالهاء فى يهريق فانه فى الأصل يريق وهو من الرباعى ثم زيدت الهاء على خلاف القياس كذا فى المراح وأما آخرا فكالهاء فى نحو قه وشه وهما أمران والأمر فعل معنى لأنه موضوع للطلب ولهذا جعله شارح المراح فى بيان اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر فى قسم الفعل إنشائيا

(فاذا كانت) أى وجدت (كلمة وعددها) أى والحال أن عددها (زائد على ثلاثة أحرف وفيها) أى فى هذه الكلمة (حرف واحد) ليس هذا احترازا عما فوقه بل اكتفاء بغالب الوقوع و بأقل مايطلق عليه الزائد وتذكير وصف الحرف بتأويلها بالزائد أولكون الواحد للنسبة بمعنى ذى الوحدة كما فى بقرة لافارض (من هذه الحروف) العشرة (فاحكم بأنها زائدة) أى احكم بزيادتها فى كل حال (إلا) حال (أن لا يكون لها) أى الكلمة (معنى بدونها) أى بدون تلك الحروف فلايحكم حينئذ بزيادتها كالواو الثانية فى (نحو وسوس) والمقصود معرفة الزائد بهذه الضابطة بلا قصد ذكر تعريف الأصلى بأنه الذى لا يكون للكلمة معنى بدونه فلا ينتقض بأن ميم جمهر أصلية وللكلمة معنى بدونها (وأبواب الرباعى) التى سبق تصريفها من الأفعال والتفعيل والمفاعلة و باب فعلل (كلها متعد) لم يقل متعدية مع أن المبتدأ مؤنث نظرا إلى تذكير التأكيد ثم دأب المصنف كما نبهت عليه الحكم بالغالب وتنزيل القليل بمنزلة العدم ومن دأبه حذف المستثنى و إقامة مثاله مقامه فمعنى كلامه ههنا أن الغالب فى أبواب الرباعى التعدية (إلا) فى باب فعلل فان الغالب فيه اللازم نحو (دربخ) فى مختار الصحاح دربخت الحمامة لذكرها خضعت له وطاوعته ودربخ الرجل طأطأ رأسه و بسط ظهره و بما ذكرنا لايرد على الحصر نحو برهم الرجل أى دام نظره

(فاذا كانت كلمة وعددها) أى والحال أن عددها (زائد على ثلاثة أحرف وفيها) ى والحال فى هذه الكلمة (حرف واحد من هذه الحروف) أى من حروف الزوائد المذكورة (فاحكم بأنها زائدة إلا أن لا يكون لها) أى لهذه الكلمة (معنى بدونها) فعندذلك لاتكون زائدة (نحو وسوس) فان إحدى الواوين أوالسينين زائدة على ثلاثة أحرف فى نحو وسوس وكانت من هذه الحروف ومع هذا لاتكون زائدة فيه لعدم معناها بدونها والزائد هومالاينفع وجوده ولايضر عدمه أى لايخل عدمه بالمعنى الأصلى و إنماقال إلا أن لا يكون لهامعنى بدونها ولم يقل تغير معناها دونها لأنها لاتكون أصلية بتغير معناها بدونها نحو الياء فى يضرب فانه مضارع بها وماض بدونها ومع هذا إنها زائدة (وأبواب الرباعى) سواء كان رباعيا مجردا أو رباعيا بزيادة حرف على الثلاثى المجرد ملحقا كان أوموازنا (كلهامتعدية) وفيه نظر لأن بعض أبواب الرباعى الموازن والملحق الرباعى المجرد لازم قد بيناه فى موضع عد أبواب الرباعى فاطلبه هناك اللهم إلا أن يقال فى الجواب إنما قال الشيخ فى ذلك نظرا إلى الأغلب فعند ذلك يلزم عليه ذلك القيد هناك (إلا دربخ فانه لازم) لأن معناه ذل (وهذا مما لايتجاوز عن ذات الفاعل ومنه برهم وهو إدامة النظر) (وأبواب الخماسى) سواء كان خماسيا بالزيادة على الثلاثى المجرد أوعلى الرباعى المجرد (كلها لوازم إلا ثلاثة أبواب) فانها لاتختص باللازم أحدها (افتعل و) ثانيها (تفعل) مشدد العين (و) ثالثها (تفاعل فانها) أى الأبواب الثلاثة (مشتركة بين اللازم والمتعدى) أما كون افتعل متعديا فنحو اجتمع المال واكتسبه وأما كونه لازما فنحو احتقر واعتور وكذا اجتمع واكتسب لازمان إذا كان للمطاوعة و إلا لازم وأما كون تفعل متعديا فنحو تعزز وتمزز وتقسم وأما كونه لازما فنحو تكسر عند المطاوعة وتكلم وتبسم

(قوله وأبواب الخماسى كلها) أى مزيدا على الثلاثى أوعلى الرباعى (لوازم) لم يكتف بأن قال لازمة مع أنه أخصر إشارة بصيغة الجمع إلى لزومها على أنواع كالمطاوعة ومبالغة اللازم ونحوها (إلا ثلاثة أبواب افتعل وتفعل وتفاعل فانها) أى إن باب كل منها (مشتركة بين اللازم والمتعدى) نحو اكتتب وتعلم وتنازعا الحديث

(و إذا كانت كلمة الخ) كلمة كانت ناقصة أو تامة والواو الأولى للحال والثانية للعطف وتقييد الحرف بالواحد ليس للاحتراز عما فوقه بل للتعميم أما الأول فلاستلزام الكل للجزء وأما الثانى فلتناوله لكل جزء مما فوقه وأما تذكيره فلكونه للنسبة إلى اسم فاعل كقوله تعالى - بقرة لافارض - (قوله إلا أن لا يكون لها معنى بدونها) إن أراد أن لايكون لها معنى أصلا على مايدل عليه العموم الحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفى ينتقض بنحو جمهر فان الميم فيه أصلية مع أن له معنى بدونها وإن أراد أن لا يكون لها معناها بعينها ينتقض بنحو ضارب على أنه تخصيص من غير مخصص فالوجه أن يقال إلا أن لايوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسبه بدونها . ثم اعلم أن هذا الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم أنها زائدة فى كل موضع إلا موضع أن لا يكون لها معنى بدونها (قوله وأبواب الرباعى كلها متعد إلا دربخ) هذا الحصر غير مستقيم سواء أريد بالرباعى المجرد أو أعم بمجىء برهن وموت وأمسى وجلبب وغيرها (قوله وأبواب الخماسى كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثى ملحقا أو غير ملحق أو مزيدا على الرباعى (قوله فانها مشتركة) بمعنى أن بعض الأفعال الجائى منها متعد و بعضها لازم فيكون الباب المشتمل عليها مشتركا بين اللازم والمتعدى

(وأبواب السداسى كلها لوازم إلا باب استفعل فانه مشترك بين اللازم والمتعدى و) إلا (كلمتين من باب افعنلى فانهما متعديان) صيغة التذكير بتأويل الكلمة باللفظ (وهما اسرنداه واغرنداه معناهما غلب عليه) تفسير اسرنداه (وقهره) تفسير اغرنداه. وأورد على الحصر قولهم احلوليته واعروريته واعلوطنى من باب الافعيعال والافعوال. ويمكن أن يقال تعدية احلولى على ما فهم من الصحاح لضرورة الشعر وتفسير شارح الهادى اعلوط بقوله أى لزم يشعر أن تعديته بالجار المحذوف ودأب الامام أن لا يلتفت إلى النادر والضعيف (وهمزة أفعل) شروع فى فائدة أخرى (يجىء لمعان) المعانى الآتية لباب أفعل لا لهمزته إذ ليست من حروف المعانى بل من حروف المبانى لكن لما كانت سببا لحصول هذه المعانى أسندت المعانى إليها مجازا (للتعدية) بدل من قوله لمعان بدل البعض (نحو أخرجته) أى صيرته خارجا (وللصيرورة) أى لصيرورة الشىء منسوبا إلى ما اشتق منه الفعل (نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية) ودوابّ (وللوجدان) أى لوجود الشىء موصوفا بما يشتق عن أصل الفعل (نحو أبخلته أى وجدته بخيلا وللحينونة) أى لكون الشىء ذا وقت يقرب منه حصوله (نحو أحصد الزرع أى حان) وقرب (وقت حصاده) وفرق الصيرورة عن الحينونة أن الأولى لحصول الشىء والثانية لقرب حصوله (وللازالة) أى لازالة أصل الفعل عن المفعول (نحو أشكيته أى أزلت عنه الشكاية وللدخول فى شىء) إما زمان (نحو أصبح الرجل إذا دخل فى الصباح) أو غيره نحو أظلم الرجل أى دخل فى الظلام (وللكثرة) أى لكثرة أصل الفعل عند الفاعل (نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن) يعنى صار ذا لبن كثير ففيه معنى الصيرورة أيضا إلا أنه يمتاز عما يكون له بمعنى الكثرة ويجىء أفعل للزيادة فى أصله نحو أشغلته أى شغلته جدا ولتعريض المفعول لأمر نحو أباع الجارية أى عرضها للبيع

وتبسم وتحلم وأما كون تفاعل متعديا فنحو تنازعنا الحديث وتشاركنا المال وأما كونه لازما فنحو تحالم وتواضع وقد مر بيان اشتراك هذه الأبواب بينهما فى عد الأبواب الخماسية. واعلم أن فى حصر اشتراك هذه الأبواب الثلاثة بين اللازم والمتعدى نظرا لأن بعض أبواب الخماسى الملحقات بتفعلل من مزيد الرباعى الخماسى متعدّ كما مر ذكره فى عد أبواب الملحقات (وأبواب السداسى) سواء كان سداسيا بالزيادة على الثلاثى المجرد أو على الرباعى المجرد (كلها لوازم إلا باب استفعل فانه مشترك بين اللازم والمتعدى) أما كونه متعديا فنحو استخرج المال واستغفر الله وأما كونه لازما فنحو استحجر الطين واستنوق الجمل واستنسر البغاث (وكلمتان) وفى بعض النسخ وكلمتين ولكليهما وجه أما الأوّل فعلى العطفية على محل المستثنى فانه مرفوع أو على الابتدائية ولهذا ظهر علامة الرفع والتثنية وهى الألف والنون وأما الثانى فعلى العطفية على ما أضيف إليه المستثنى وهو لفظ استفعل فانه مجرور المحل أو على العطفية على لفظ المستثنى فانه منصوب والتثنية بالياء والنون فى حالتى الجر والنصب والوجه الثانى أظهر (من باب افعنلى فانهما متعديان وهما) أى تلك الكلمتان (اسرنداه واغرنداه معناهما غلب عليه) وهو معنى اسرنداه (وقهره) وهو معنى اغرنداه . (وهمزة أفعل تجىء لمعان) عشرة أحدها (للتعدية نحو أخرجته) وتعديته بزيادة الهمزة فى أوله (و) الثانى (للصيرورة نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية) وعند ذلك صار ذلك الباب لازما ومنه أجرب الرجل أى صار ذا جرب وأظلم الليل أى صار ذا ظلام (و) الثالث (للوجدان نحو أبخلته أى وجدته بخيلا) وعند ذلك صار متعديا ومنه أحمدته أى وجدته محمودا (و) الرابع (للحينونة نحو أحصد الزرع أى حان وقت حصاده) وعند ذلك صار لازما (و) الخامس (للازالة نحو أشكيته أى أزلت عنه الشكاية) وعند ذلك صار متعديا ومنه أزلت عن الابل القذر (و) السادس (للدخول فى الشىء نحو أصبح الرجل إذا دخل فى وقت الصباح) وعند ذلك صار لازما ومنه أظلم الرجل إذا دخل فى الظلام (و) السابع (للكثرة نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن) وعند ذلك صار لازما ومنه أشحم وألحم وأثمر والثامن أنه يجىء بمعنى استفعل يعنى بمعنى الطلب نحو أعظمته

(قوله وأبواب السداسى كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثى ملحقا أو غير ملحق أو مزيدا على الرباعى يرد على الحصر احلوليته واعروريته واعلوطنى فلان أى لزمنى (قوله وهمزة أفعل) يوهم ظاهره أن تكون الهمزة فى باب أفعل حرفا من حروف المعانى فيكون نحو أكرم مركبا من فعل وحرف فلا يكون كلمة وليس كذلك لأن الدال على الصيرورة مثلا ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غاية ما فى الباب أنه صار دخول الهمزة سببا لمعنى الصيرورة وجزءا من الدال عليها ولذا أسند المصنف المعانى المذكورة إليها مجازا وقس عليه سين استفعل (قوله وللدخول فى شىء) بعضهم جعل هذا المعنى داخلا فى معنى الصيرورة وقال معنى أصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبار المصنف أولى لأن المفهوم من أصبح هو الدخول فى الصباح لا صيرورة ذى الصباح وإن لزم والمراد بيان معناه المطابقى لا الالتزامى (قوله وللتكثير)

(وسين استفعل أيضا) أى كهمزة أفعل (يجىء لمعان) أسندت معانى الباب إلى السين مجازا لا إلى الهمزة والتاء و إن كان لكل منهما مدخل فى حصول الباب لأن امتياز الباب عن غيره بالسين (للطلب) أى طلب أصل الفعل وهو الغالب فى هذا الباب (نحو أستغفر الله أى أطلب المغفرة منه ، وللسؤال) أفرد بالذكر لتغاير موردهما فان مورد الطلب القلب ومورد السؤال اللسان (نحو استخبر أى سأل الخبر ، وللتحول) ولتحول الفاعل إلى ما اشتق منه الفعل (نحو استخل الخمر أى انقلب الخمر خلا) نصب بنزع الخافض لأن انقلب لازم أى إلى الخل (وللاعتقاد) يقينا أو ظنا (نحو استكرمته أى اعتقدت أنه كريم ، وللوجدان) أى لوجدان المفعول متصفا بما اشتق منه أصل الفعل (نحو استجدت شيئا أى وجدته جيدا) أصله جيودا اجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت وأصل استجدت استجودت نقلت حركة الواو إلى ماقبلها ثم قلبت ألفا وحذفت للساكنين (وللاسترجاع نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة) أى وجدوا فى أنفسهم أنهم راجعون إلى ربهم فبدا لهم إظهار الانقياد والتسليم لأمر الموت وفى بعض النسخ وللتسليم نحو قولهم الخ (أى قالوا إنا لله) أى عبيد وملك له (و إنا إليه راجعون) فى الآخرة قيل و يجىء استفعل للحينونة نحو استرقع الثوب أى حان له أن يرقع ولمطاوعة أفعل نحو أنخت الجمل فاستناخ أى أبركته فبرك و بمعنى مجرده نحو قرّ واستقرّ

وغير المصنف لم يذكر هذا المعنى ولعله أدخله فى الصيرورة أيضا لكون معنى ألبن الرجل صار ذا لبن كثير لكن لما كانت الهمزة ههنا دالة على معنى زائد على الصيرورة وهو التكثير كان أولى أن يفرد معناه عن معنى الصيرورة الخالية عن معنى التكثير فيكون أضبط فيكون مراد المصنف من الصيرورة السابقة هو الخالية من معنى التكثير بقرينة المقابلة واكتفى بقوله للتكثير و إن كان فى الحقيقة له معنى الصيرورة لتعلق الغرض به ههنا (قوله وسين استفعل) وقد عرفت أن الاسناد المذكور مجازى لكونها سببا وأما وجه تعيين السين دون الهمزة والتاء مع كون الكل زائدا وموجودا فى باب استفعل فانهما لو كانا سببين لهذه المعانى لوجدت فى سائر الأبواب مما فيه همزة الوصل نحو انفعل والتاء نحو افتعل ولما لم توجد علمنا أنهما ليسا بسببين وأما السين فلم توجد فى غير هذا الباب كما أن هذه المعانى لم توجد فى غيره . واعلم أن ماذكرناه من الدلائل وكذا ماذكره غيرنا فى العلوم العربية أكثرها خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوّة القريحة وليست بقطعية مفيدة لليقين حتى يضرها الاحتمالات العقلية فتأمل (قوله للطلب) اعلم أن المصنف فرق بين الطلب والسؤال كما فعله بعضهم بأن الطلب يكون بالقلب والسؤال باللسان ولم يفرق بينهما الأكثرون ولذا جعلوا هذين المعنيين واحدا (قوله أى انقلب الخمر خلا) هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولكنه سهو من الناسخ والصحيح انقلب الخمر إلى الخل لأن باب انفعل لازم ولذا قال فى الصحاح المنقلب مصدر أومكان تدبر

بمعنى استعظمته وعند ذلك صار متعديا أيضا والتاسع أنه يجىء بمعنى التمكين من الشىء نحو أحفرته النهر أى أمكنته من حفره وعند ذلك صار متعديا والعاشر أنه يجىء بمعنى فى نفسه لايراد به شىء من هذه المعانى وهو معنى التفضيل نحو أشفق وألح أصله ألحح الأوّل لازم لا الثانى ولم يتعرض الشيخ لهذه المعانى الثلاثة ولها فى الحقيقة معنيان فقط التعدية واللزوم لكن التعدية غالبة فيها (وسين استفعل أيضا) أى كهمزة أفعل (تجىء لمعان) عشرة أحدها (للطلب نحو أستغفر الله أى أطلب منه المغفرة) وعند ذلك يصير متعديا (و) الثانى (للسؤال نحو استخبر أى سأل الخبر) وعند ذلك يصير متعديا لفظا (و) الثالث (للتحوّل نحو استخل الخمر خلا أى تحول الخمر خلا) وعند ذلك يصير لازما (و) الرابع (للاعتقاد نحو استكرمته أى اعتقدت أنه كريم) وعند ذلك يصير لازما أيضا (و) الخامس (للوجدان نحو استجدت شيئا أى وجدته جيدا) وعند ذلك يصير لازما ومتعديا (و) السادس (للتسليم) والاذعان (نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة أى قالوا إنا لله و إنا إليه راجعون) وهو تسليم النفس إلى الله تعالى و إذعانها لأمره والاخبار عن كون المرجوع إليه بأنه عزوجل كما قال فى الكشاف أى قالوا إنا عبيد ومملوكون لله و إنا إليه راجعون فى الآخرة ومنه ماقاله بعض المحققين فيه معناه أطعنا وانقدنا لأمر الله لأنا عبيده ومملوكه و إنا إليه راجعون فى الآخرة فكان معنى قولهم استرجع القوم استسلموا أنفسهم إلى الله تعالى وقبلوا ماأمرهم الله وعند ذلك يصير متعديا لفظا والسابع للحينونة نحو استرقع الثوب أى حان وقت استرقاعه وعند ذلك يصير لازما والثامن يكون بمعنى أفعل نحو استخرج بمعنى أخرج وعند ذلك يصير متعديا كما مر غير مرة والتاسع بمعنى فعل مشددة العين نحو استقر بمعنى قر وعند ذلك يصير لازما والعاشر بمعنى صار نحو استحجر الطين أى صار حجرا وعند ذلك يصير لازما أيضا كما مر غير مرة وقد ذكرنا بعض هذه المعانى فى صدر الكتاب ولم يتعرض الشيخ للمعانى الأربعة الأخيرة

(وحروف

(وحروف المدّ واللين والزوائد والعلة واحدة) يعنى متصادقة على طائفة من الحروف (وهى الواو والياء والألف) أما تسميتها بحروف العلة فلأن من شأنها أن تنقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغير الشئ عن حاله وأما بالزيادة فظاهر فلا إشكال بكون الزوائد أعم منها لأن المراد كما عرفت بيان تصادقها على طائفة من الحروف وأما باللين فلما فيها من اللين لاتساع مخرجها وذلك إنما يكون إذا كانت ساكنة وأما بالمدّ فلما فيها من الامتداد وذلك إنما يكون إذا سكنت ويكون حركة ماقبلها من جنسها ولا يكفى فى كونها حرف مدّ سكونها فقط فالعلة أعم من المدّ واللين لصدقها على المتحرك والساكن منها ثم اللين لعدم الاشتراط بوفق حركة ما قبلها إياها ثم المد لاشتراطها بذلك إلا أنهم يطلقون

على هـذه الحروف هذه الأسامى الأربعة مطلقا على التساهل والمصنف جرى على ذلك (وكل فعل ماض) أى ثلاثى (فى أوله حرف من هذه الحروف) ظاهر العبارة يوهم وجود الألف فاء لكن لاالتفات لمثل هذا الوهم لظهور أن الساكن لا يكون مبتدأ به بل الألف لايقع عينا ولاما فى الفعل إلا مقلوبا ولكن لوقوعه ظاهرا فيما بعد الأوّل أطلق الحروف ولم يقل فى أوّله واو أو ياء (يسمى) ذلك الفعل (معتلا) لوجود حرف العلة فيه ولوجودها فى أوله صار أحق بهذا الاسم من الأجوف وغيره (ومثالا) لمماثلة الصحيح فى تحمل الحركات كما

(وحروف المدّ واللين والزوائد والعلة واحدة) اعلم أن فى حصر حروف الزوائد فى حروف العلة نظرا لأن حروف العلة ثلاثة ستراها وحروف الزوائد عشرة بناء على ماقاله من قبل والحروف التى تزاد فى الأسماء والأفعال عشرة بل أكثر منها كما مرّ فالأصوب أن يقال وحروف المدّ واللين والعلة واحدة وهى الواو والياء والألف وهى من حروف الزوائد اللهم إلا أن يقال إنما قال ذلك نظرا إلى الأغلب لأن الازدياد بهذه الحروف غالب ومع ذلك لزم عليه ذلك القيد لئلا يفهم الحصر فيها (وهى) أى حروف المدّ واللين والعلة والزوائد (الواو والياء والألف) وإنما سميت هذه الحروف كلها حروف المدّ واللين لأن فيها المدّ واللين عند الصوت بها ولكن تسميتها بحروف المدّ واللين ليس على الاطلاق بل فيه تفصيل وذلك لأن حروف العلة إذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين ثم إذا ناسبت حركة ماقبلها تكون حرف مدّ أيضا وإن لم تناسب تكون حرف لين فقط وكل حرف مدّ حرف لين ولا ينعكس وإذا كان كذلك فالألف حرف مدّ ولين أبدا لسكونها وانفتاح حركة ما قبلها على التأبيد والواو والياء تارة تكونان حرفى لين فقط كما فى قول وبيع مصدرين وتارة تكونان حرفى مدّ ولين كما فى يقول ويبيع وتارة ليستا حرفى مدّ ولا حرفى لين بل هما بمنزلة الحرف الصحيح وذلك إذا تحركتا نحو وعد ويسر وإنما تسمى هذه الحروف حروف العلة لكثرة تغيراتها من نقص وزيادة وقلب وإبدال كما أن العلة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة تبدل بصحة وتارة بعلة أخرى وكل هذه الحروف توجد فى جميع أنواع الكلمة من الأسماء نحو بيت وثوب ومال ومن الأفعال نحو قايل وقول وبيع ومن الحروف نحو لو وكى وما كما أن العلة توجد فى جميع أنواع المخلوقات (وكل فعل ماض) يكون (فى أوّله حرف من هذه الحروف) وفى ذكر الحروف على الاطلاق نظر لأن الألف من هذه الحروف ولكن لا توجد قط فى أوّل الكلمة سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا لما مرّ من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال فلزم عليه أن يتركها من البين فى هذه المسئلة ولو قيل إنها تزاد وتوجد فى أوّل الكلمة لكن تحرّك للتعذر قلنا لو كان كذلك لقيل تلك الكلمة مثال ومعتل إن كانت فعلا كما فى الواو والياء ومع ذلك لايقال ذلك بل يقال مهموز الفاء وإنما وصف الفعل بالماضى احترازا عن الفعل المضارع لأن هذه الحروف توجد فى أوّله بقدر الامكان ولكن لايقال إنه معتل ومثال لعدم مقابلة الحروف الأصلية للكلمة وفى الماضى تقابل بها ويقال له معتل ومثال ان وجد فى مقابلة الفاء ولهذا قال الشيخ (يسمى معتلا ومثالا) وإنما سمى معتلا لوجود

تقول وعد ضمه فى مجهول وعد وفى مصدره وعدا

(قوله وحروف المد واللين والعلة واحدة) اعلم أن الحروف الزائدة حرف مبان لا يكون كلها ولاجزؤها أصلية ولامقلوبة عنها من العشرة المذكورة وحروف العلة الواو والياء والألف كلة كانت أوغير كلة أصلية كانت أومقلوبة عنها أو زائدة متحركة كانت أوساكنة مجانسة حركة ماقبلها لها أوغير مجانسة وحروف اللين هذه الثلاثة مقيدة بكونها ساكنة وغير مقلوبة من حرف صحيح ومطلقا من غيره وحروف المد حروف اللين بشرط مجانسة ماقبلها لها وقول المصنف واحدة محل تأمل فتأمل (قوله وكل فعل ماض) وإنما خص الماضى بالذكر مع كون الحكم عاما لكون فهمه أيسر للمبتدى مع كون أحكام الغير معلومة بالمقايسة وأراد بالماضى ماضى الثلاثى المفرد المذكر الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر المزيدات فى باب المعتلات وتعلم هى بالمقايسة

حرف العلة فى مقابلة الفاء التى هى من الحروف الأصلية للكلمة كما أشرنا (و إنما سمى مثالا لمماثلته الحرف الصحيح فى عدم التغير وفى احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة،أما الفتحة فى معلومه ، وأما الضمة فى مجهوله ، وأما الكسرة فى مصدره كالوعدة والوجهة وهذا النوع يجىء من كل الأبواب إلا من باب فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر وأما وجد يوجد بفتحها فى الماضى وضمها فى الغابر فهى لغة بنى عامر كما ذكرناه مرة من قبل وأما فى اللغة الفصيحة فانها من فعل يفعل بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر ولهذا تحذف الواو من يجد لوقوعها بين ياء وكسرة (نحو وعد ويسر ويقظ) بفتح العين فى الأولين وكسر القاف فى الثالث ومضارعها على العكس كذا فى النزهة ، و إنما أورد مثالين إيذانا بأحدهما إلى الواوى و بالآخر إلى اليائى ، و إنما لم يورد المثال بالألف لعدم وجوده كما مر من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال (و إن كان فى وسطه يسمى أجوف) أى يسمى هذا النوع معتلا وأجوف وذاثلاثة أما تسميتهم بالمعتل فلوجود حرف العلة فى مقابلة العين التى هى من الحروف الأصلية للكلمة وقد غفل بعض الصرفيين عن هذا ، وأما تسميتهم بالأجوف فلخلو جوفه : أى وسطه الذى هو بمنزلة الجوف من الحيوان عن الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه ، وأما تسميتهم بذى ثلاثة فلصيرورة ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك نحو قلت و بعت . فان قلت إن الحرف الثالث فيهما ضمير الفاعل فلا يكون ماضيه عنده على ثلاثة أحرف بل على حرفين . قلنا المراد منه كونه على ثلاثة أحرف بحروف الهجاء لاباصطلاح النحاة ولا شك أنه كذلك أو لأنهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله بها ،أما تسمية الأجوف من غير الثلاثى بذى ثلاثة عند ذلك الضمير مع أنه ليس كذلك نحو أقمت فبالنظر إلى الأصل فانه فى الأصل قمت ، وأما تخصيص كون الماضى على ثلاثة أحرف بالمتكلم فلا وجه له لوجوده كذلك فى المخاطب ، وهذا النوع لايجىء إلامن ثلاثة أبواب الأول بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر نحو : قال يقول وصان يصون والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو باع يبيع وكال يكيل والثالث بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو خاف يخاف وهاب يهاب وأماطول يطول بضمهافيهما فشاذ لااعتداد به وقد ذكرنا هذا مرة من قبل (نحو قال وكال) إنما أورد مثالين إشارة بأحدهما إلى الواوى و بالآخر إلى اليائى لأن أصل قال قول وكال كيل كما سيجىء و إنما أوردهما بعد الاعلال إشارة بأصلهما إلى الأجوف الواوى واليائى و بلفظهما إلى الألفى لأنها من حروف العلة إذا كانت فى وسط الكلمة تسمى أجوف أيضا (و إن كان فى آخره يسمى ناقصا) أى يسمى هذا النوع معتلا وناقصا وذا أربعة أما تسميته بالمعتل فلوجود حرف العلة فى مقابلة اللام التى هى من الحروف الأصلية للكلمة ، وأما تسميته بالناقص فلانقصان آخر حروفه فى حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش أولنقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يغزو و يرمى و يخشى بسكون الواو والياء أو لخلو آخره من الحرف الصحيح الثابت فى كل الأحوال ، وأما تسميته بذى الأربعة فلكون ماضيه على أربعة أحرف عند الاخبار عن نفسك نحو غزوت ورميت ، وأما كون الحرف الرابع ضمير الفاعل فلا يضره لأن المراد من الحروف بحسب حروف الهجاء لا باصطلاح النحو كما بيناه آنفا فى الأجوف ، وهذا النوع يجىء من خمسة أبواب : الأول بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر نحو دعا يدعو. والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو رمى يرمى . والثالث بفتحها فيهما نحو رعى يرعى . والرابع بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو بقى يبقى . والخامس

بضمها

بكسرها غير أنها تحذف تبعا لاعلال المضارع لا لاستثقال الكسرة عليها ولذا لا تحذف فى مصدر وصل (نحو وعد يعد ويقظ ييقظ) من الباب الرابع (و إن كان) أى حرف العلة (فى وسطه) أى وسط الماضى (يسمى) هذا النوع (أجوف) لخلو الوسط الذى هو بمنزلة الجوف فى الحيوان عن الحرف الصحيح (نحو قال وكال) الأصل قول وكيل (و إن كان فى آخره يسمى ناقصا) لنقصان آخره غالبا عن الحركة البنائية

ويدل على هذا قوله فى أوله ووسطه وآخره دون فائه وعينه ولامه

(نحو غزا ورمى) الأصل غزو ورمى فلكل من الأقسام الثلاثة نوعان واوى و يائى و يقال للأول المعتل الفاء وللثانى المعتل العين وللثالث المعتل اللام بالاضافة اللفظية كالحسن الوجه أى الذى اعتل فاؤه وعينه ولامه (و إن كان فيه) أى فى الماضى (حرفان من هذه الحروف) المذكورة (فان كان) ماذكر من الحرفين (عينه) أى عين ذلك الفعل (ولامه يسمى) هذا النوع (اللفيف المقرون) أما باللفيف فلالتفاف حرفى العلة أى جمعهما وأما بالمقرون فلاقترانهما (نحو طوى و إن كانا) أى الحرفان (فاءه ولامه يسمى) هذا النوع (اللفيف المفروق) لأن حرفى العلة فيه يفترقان بالحرف الصحيح (نحو وقى) أخر ذكر المفروق مع أن كون أحد حرفى العلة فى الفاء يستدعى التقديم إشعارا بقلته . ولما فرغ من أقسام المعتل شرع فيما يلحق به بقوله (وكل فعل ماض عينه ولامه حرفان من جنس واحد وأدغم أولهما فى الآخر دفعا للثقل) أى لثقل التكرر بخلاف مضاعف الرباعى وهو ما كان عينه مع لامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل فانه لايلحق بالمعتل ولا ثقل فيه للفصل بين المتجانسين ولذا لايقع فيه الابدال والحذف كما فى أمليت وظلت و بخلاف ماتكرر للالحاق نحو جلبب فانه لايدغم

بضمها بهما نحو سرو يسرو كما ذكرناه مرة من قبل (نحو غزا ورمى) و إنما أورد مثالين إشارة بأحدهما إلى الواوى و بالآخر إلى اليائى و إنما أوردهما بعد قلبهما ألفا إيذانا بأصلهما إلى الواوى واليائى و بلفظهما إلى الألفى كما مر آنفا (و إن كان فيه) أى فى الفعل (حرفان من هذه الحروف) أى من حروف العلة (فان كانا عينه ولامه يسمى لفيفا) و إنما يسمى هذا النوع لفيفا لالتفاف حرفى العلة فيه أى التفاف أحد حرفى العلة فيه بالآخر أو نقول إنه مأخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمى باللفيف لأن فيه خالط الحرف الصحيح بحرف العلة (مقرونا) و إنما سمى هذا النوع مقرونا لاقتران أحد حرفى العلة بالآخر فيه (نحو حيي وطوى وقوى وحايى) و إنما أورد هذا النوع بأربعة أمثلة إشارة بالأولى إلى الواوى فلهذا أوردها قبل قلبها ياء مع وقوعها طرفا وانكسار ماقبلها والثانية إلى اليائى و يسمى هذان المثالان مضاعفا أيضا إلا أنه لايدغم فى الأصح لئلا يلزم الضم على الياء فى مضارعهما و بالثالثة إلى المركب من الواو والياء بأصلهما و إلى الواو والألف بلفظهما و بالرابعة إلى المركب من الياء والألف ولهذا أوردها بعد قلبها ألفا والألف الزائدة فى حايى لم تكن معتبرة فى ذلك لأنها ليست فى مقابلة العين ، وهذا النوع لايأتى إلا من بابين أحدهما بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو قوى وحيي وروى وهوى والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو طوى وشوى وزوى بالزاى المعجمة وفى طوى لغة أخرى وهى كون عين فعله مكسورا فى الماضى ومفتوحا فى الغابر (و إن كانا فاءه ولامه يسمى اللفيف المفروق) و إنما سمى هذا النوع بالمفروق لافتراق حرفى العلة فيه بحرف صحيح واللام لاتكون فيه إلا ياء والفاء لاتكون إلا واوا (نحو وقى وولى) و إنما أوردوا مثالين إيذانا بأحدهما إلى المركب من الواو والألف لهذا أورد وقى بعد قلب يائه ألفا و بالأخرى إلى الواو والياء ولم يوجد فيه مثال المركب من الواوين والياءين ولهذا لم يورد له مثالا وهذا لايأتى إلا من بابين أيضا أحدهما بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وقى يقى والثانى بكسر العين فيهما نحو ولى يلى كذا فى الهارونية وشرحها وذكر صاحب النزهة والزنجانى مثالا آخر بهذا النوع من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر مركبا من الواو والياء نحو وحى يوحى ومنه ورى يورى كذا فى النزهة و إنما لم يذكر مثال ما كان حرف العلة فى الفاء والعين أو فى الفاء والعين واللام مع أنهما من اللفيف لأن من هذين القسمين لايبنى فعل بل المبنى من الأول اسما الزمان والمكان نحو يوم و بين ومن الثانى اسما حرفين نحو واو ياء (وكل فعل ماض يكون عينه ولامه حرفين من جنس واحد أدغم أولهما فى الآخر دفعا للثقل) واختيارا للخفة لأنها هى المرادة من الاعلال وهى لم توجد قبل الادغام ، والادغام فى اللغة عبارة عن إدخال الشىء فى الشىء يقال أدغمت الثياب فى الوعاء إذا أدخلت فيه وأدغم اللجام فى فم الفرس إذا دخل فى فمه ، وفى الاصطلاح عبارة عن إلباس الحرف الواحد فى مخرجه مقدار إلباس الحرفين فى مخرجهما كذا ذكره جار الله العلامة

(قوله أدغم أولهما) لو لم يذكر هذا لكان أولى لأن المضاعف قد لايقع فيه إدغام . واعلم أنه قد يجتمع اثنان من علامات هذه الستة فيسمى باسمين نحو أود ووأد ووبأ ووأب وجاء وأبى ونأى وآس وأوى ووأى فيقال المعتل المضاعف أو المهموز العين أو اللام والأجوف المهموز الفاء أو اللام والناقص المهموز الفاء والعين والمضاعف المهموز الفاء واللفيف المقرون المهموز الفاء واللفيف المفروق المهموز العين وأى الاسمين قدم جاز والمشهور ماذكرنا

(يسمى مضاعفا) مأخوذ من ضاعف الشئ إذا زاد عليه فجعله اثنين سمى به نحو مد وعض لتضاعف بعض حروفه (وكل فعل) ماض (فيه همزة) يسمى مهموزا أخره عن المضاعف لأن له أنواعا والواحد قبل المتعدد (فان كانت) أى الهمزة (فى أوله يسمى مهموز الفاء) نحو أخذ (و إن كانت فى وسطه يسمى مهموز العين) نحو سأل (و إن كانت فى آخره يسمى مهموز اللام) نحو قرأ أهمل أمثلة المهموز بأنواعه اعتمادا على ظهورها (وكل فعل) ماض (خال من هذه الأقسام الستة) يعنى خال من حروف العلة والهمزة والتضعيف (يسمى صحيحا) لصحته وعدم تغير حروفه و يرادفه السالم لأنه الذى سلمت حروفه الأصلية عن حرف العلة والتضعيف والهمزة وعند البعض لا يشترط فى الصحيح خلوه من الهمزة والتضعيف فيكون أعم من السالم ، أخر ذكر الصحيح فى التقسيم مع سبقه فى التصريف لأن التقسيم باعتبار المفهوم ومفهومه عدمى وهو ما لم يكن فيه حرف علة وتضعيف وهمزة ومفهوم المعتل وجودى وفى الوجود شرف وأما التصريف فباعتبار الذات وذات الصحيح مقياس للمعتل وما يلحق به واعتبر فى التقسيم الماضى لأنه بخلوه عن الزائد أدخل فى الضبط (وقد مر بحثه) أى بحث الصحيح وذكر أحكامه فى باب الصحيح (وسنذكر بحث الأقسام الستة) قريبا (على سبيل الاختصار) ليسهل ضبطها ، ولما كان المعتل وما يلحق به نوعا مغايرا للصحيح عنون بحثه بالباب فقال :

باب

وقيل هو إسكان أول الحرفين المتماثلين أو المتقاربين و إدراجه فى الثانى (يسمى مضاعفا) لتضاعف بعض حروفه والمضاعف اسم مفعول من ضاعف يضاعف وهو فى اللغة عبارة عما تكرر الشئ فيه بمثليه معنى وفى الاصطلاح عبارة عما يجتمع فيه الحرفان المتماثلان أو المتقاربان فى كلمة أو كلمتين أو التقى أحد المتماثلين بالآخر فى كلمة واحدة و يقال له الأصم لأن الأصم من وقر أذنه واحتاج فى الاستماع إلى شدة الصوت والمضاعف ما يحتاج فيه إلى شدة اللفظ فيستدعى كل واحد منهما الجهر فى الصوت أو لأن الأصم لا يسمع الصوت إلا بتكريره وكذا المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد فيه فيستدعى كل واحد منهما التكرار وهذا النوع لا يجىء إلا من ثلاثة أبواب أحدها بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر (نحو) سر يسر و (مد) يمد والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو فر يفر وقر يقر والثالث بكسرها فى الماضى و بفتحها فى الغابر نحو عض يعض وحس يحس وأما حب ولب بضمها فيهما فشاذ لا اعتداد به كما ذكرناه مرة من قبل (وكل فعل فيه همزة فان كانت فى أوله يسمى مهموز الفاء) و إنما سمى هذا النوع مهموز الفاء لسكون الهمزة فيه فى مقابلة الفاء و يقال لها همزة قطع لقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها وقيل إنما يقال لها ذلك لأنها قطعت عن السقوط فى الدرج وهذا يأتى من خمسة أبواب أحدها بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر (نحو أخذ يأخذ و) الثانى بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر (نحو أمن يأمن و) الثالث بفتحها فيهما نحو (أهب يأهب و) الرابع بضمها فيهما نحو (أدب يأدب و) الخامس بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو (أبق يأبق) كما ذكرناه مرة من قبل (و إن كانت فى وسطه يسمى مهموز العين) و إنما سمى هذا النوع مهموز العين لسكون الهمزة فيه فى مقابلة العين و يقال له النبر لأن النبر هو الرفع بعنف ومهموز العين يرفع الحنك عند التلفظ به بشدة قسرية لشدة قربه فى الصوت وهذا يأتى من أربعة أبواب فقط أحدها بفتح العين فى الماضى والمضارع نحو سأل يسأل والثانى بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو سئم يسأم والثالث بضمها فيهما نحو رؤف يرؤف والرابع بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو زأر يزئر كما ذكرناه مرة من قبل (و إن كانت فى آخره يسمى مهموز اللام) و إنما سمى هذا النوع مهموز اللام لسكون الهمز فيه فى مقابلة اللام و يقال له الهمز لأن الهمز فى اللغة عبارة عن رفع ستر أحد وذمه فى عقبه والهمزة إذا كانت فى لام الكلمة رفع الحنك فى آخرها بذكرها عقبها وهذا يأتى من أربعة أبواب أيضا أحدها بفتح العين فى الماضى والغابر (نحو قرأ يقرأ) والثانى بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو ظمئ يظمأ والثالث بضمها فيهما نحو جرؤ يجرؤ والرابع بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو هنأ يهنئ كما ذكرناه مرة من قبل (وكل فعل خال عن هذه الأقسام الستة) أى من المثال والأجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز (يسمى صحيحا وقد مر بحثه) أى بحث أحوال الصحيح (فى باب الصحيح) فلا يوجد الفرق بين الصحيح والسالم عند الشيخ كما لم يفرق بينهما صاحب المراح ولكن فرق بينهما الزنجانى كما مر (وسنذكر) أى نبين عن قريب (بحث الأقسام الستة على سبيل الاختصار) .

• •

باب المعتلات و المضاعف والمهموز

(الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفا) لكن هذا بعد وجود الشرائط السبعة : أحدها أن يكون كل واحدة منهما فى فعل أوفى اسم على وزن فعل . والثانى أن لاتكون حركتهما عارضة . والثالث أن لا تكون فتحة ماقبلها فى حكم السكون . والرابع أن لا يكون فى معنى الكلمة ضطراب . والخامس أن لايجتمع فى الكلمة إعلالان . والسادس أن لايلزم ضم حرف علة فى مضارعه . والسابع أن لايترك لاعلال للدلالة على الأصل و إذا لم يوجد أحد هذه الشروط لم تقلبا ألفا و إن كانتا متحركتين وماقبلهما مفتوحا ،احترز بالشرط الأول عن مثل الحركة فى ودى لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التأنيث و بالشرط الثانى احترز عن مثل دعوا القوم فان واوه لم تقلب ألفا لعارض حركتها لأنها ساكنة أولا ثم حركت لدفع التقاء الساكنين تأمل و بالشرط الثالث احترز عن مثل عور واجتور لأن حركة ماقبلهما فى حكم السكون أى فى حكم عين اعتور وألف تجاور و بالشرط الرابع احترز عن مثل الحيوان لأن فى معناه اضطرابا و بالشرط الخامس احترز عن مثل طوى لأن واوه لوقلبت ألفا لاجتمع فيه إعلالان تأمل و بالشرط السادس احترز عن مثل حي لانه لوقلبت الياء الأولى ألفا فيه يلزم ضم الياء فى المضارع و بالشرط السابع احترز عن مثل قود واستحوذ لأن واوهما لوقلبت ألفا لم يعلم أنهما واوى أويائى فتركت للدلالة على الأصل كذا المفهوم مما ذكره ابن جنى (نحو قال) أصله قول قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه تأمل فصار قال و إنما فعلوا ذلك لأن الحركة على حرف العلة ثقيلة لضعفها فقلبت ألفا لاستدعاء حركة ماقبلها ذلك لتخف على اللسان لأن الألف لا تقبل الحركة و إن كانت حرف علة أيضا (وكال) أصله كيل قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه أيضا فصار كال و إنما فعلوا ذلك فيه لما مر فى قال (ومثالهما) أى مثال الواو والياء اللتين قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما مع وجود الشرائط المذكورة (من الناقص غزا) أصله غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما مر فيما إذا كانت الواو عين الكلمة ولأن اللام أشد إعلالا من العين لأنه محل الاعراب فيتغير بتغير الحركات ،فى الاعلال نوع من التخفيف و إنما كتبت الواو على صورة الألف فرقا بين

[باب المعتلات] الباب اسم لنوع من المسائل مشتمل عليها الكتاب والمعتل اسم فاعل من اعتل أى مرض سمى به ما أحد أصوله حرف علة لأنه ذو تغير كالعليل أى هذا باب المعتلات (و)ذكر أحكام ما تعلق بها من (المضاعف والمهموز) ولما كان بحث الباب من تغيرات حرف العلة وكانت لاتتغير إذا وقعت فى الأول بل فى الوسط والآخر شرع أولا فى حكم الأجوف والناقص واوين أو يائيين بقوله (الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفا) أى تبدل الألف منهما لكن لامطلقا بل بشروط سبعة : أحدها كونهما فى وزن الفعل لأنه ثقيل يناسبه التخفيف وهذا الشرط يخرج نحو الحوكة جمع حائك لخروجه بالتاء عن وزن الفعل و كذا نحو حيدى ، وثانيها أصالة حركتهما إذ العارض كالمعدوم فالخفة حاصلة هنا بلا إعلال كما فى دعوا القوم فان حركة الواو لأجل التقاء الساكنين، وثالثها أن لا يكون فتحة ماقبلهما فى حكم السكون إذ لايبقى فى الحركة حينئذ قوة استدعاء القلب فيخرج نحو عور واجتور فان ماقبل الواو فيهما فى حكم عين أعور وألف تجاور ، ورابعها أن لا يكون فى معنى الكلمة تحرك واضطراب كيلا يفوت الغرض من تحركهما نحو الحيوان فانه لايعل ليدل حركة اللفظ على الحركة والاضطراب فى معناه وأماتى نحو موتان فللحمل على نقيضه ، وخامسها أن لايجتمع فى الكلمة إعلالان لئلا يؤدى إلى إجحافها فخرج نحو طوى إذ لو أعل الواو لحذفت لالتقاء الساكنين، وسادسها أن لا يلزم ضم حرف العلة فى مضارعه إذ هو مرفوض فلا يعل نحو حيي إذ لو قلت حاى لقلت فى المستقبل يحاى مثل يخاف ، وسابعها أن لا تفوت الدلالة على أصلهما فلا يعل نحو استحوذ والقود ليعلم أنهما واوى وعدم هذه الشروط مانع من الاعلال و رتفاع المانع معتبر فى القواعد و إن لم تذكر هربا من التطويل والمصنف اكتفى عنها بقوله فى آخر الباب وقد يكون فى بعض المواضع لا يتغير المعتلات إلى آخره (نحو قال وكال) الأصل قول وكيل قلبت الواو والياء ألفا لنوع خفة (ومثالهما) أى مثال الواو والياء المنقلبتين ألفا (من الناقص غزا

[باب المعتلات] اعلم أن ماذكر فى هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما أشار إليه فى آخر الكتاب بقوله وقد يكون فى بعض المواضع لا تتغير المعتلات مع وجود المقتضى (قوله قلبتا ألفا) أى تلفظ الألف مكانهما إذ القلب

لايتصور فى الأعراض

ورمى) . ولما كان فى التثنية حكم آخر قال (وتقول فى تثنيتهما غزوا ورميا فلا تقلبان) أى الواو والياء (ألفا) ولا تحذف الألف لساكنين فتلتبس التثنية بالمفرد (ولاتقلبان أيضا فى الجمع المؤنث) الغائبة نحو غزون ورمين (ولافى المواجهة) عبر بها عما يدل على الخطاب لأنه يستلزم المواجهة نحو غزوت الى آخره (ولا فى نفس المتكلم) نحو رميت رمينا (لأن الواو الساكنة والياء) الساكنة (لاتقلبان ألفا إلا فى موضع يكون سكونهما غير أصلى) (قوله بأن نقلت حركتهما إلى ماقبلهما) دفع ماعسى أن يقال إن سكونهما فى هذه الأمثلة غير أصلى لعروضه باتصال الضمائر فوجب أن تقلبا ألفا . فأجاب بأن المراد بعروض سكونهما ما يكون نقل الحركة إلى ماقبلها لأجل القلب (نحو أقام وأباع) الأصل أقوم وأبيع ولوكان سكونهما أصليا لما احتيج إلى القلب لحصول الخفة بدونه

(لاتقلبان ألفا) لوجود المانع وهو الالتباس للمفرد على تقدير القلب والحذف لاجتماع الساكنين (قوله لأن الواو) تعليل لقوله لا تقلبان أيضا خاصة (قوله إلا فى موضع) ولم يذكر فتحة ماقبلها مع كونها شرطا أيضا لفهمه من سباقه وسياقه (قوله بان نقلت حركتهما إلى ماقبلهما) الباء متعلق بيكون سكونهما و إنما قيد به احترازا عما ذكره أولا فان سكون الواو والياء فى نحو غزون ورمين غير أصلى لأنه حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لسكون ماقبلهما متحركا بل بالحذف بخلاف نحو أقام وأباع ويجوز أن يتعلق بتقلبان المقدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لأن ماجاء من ضمير الفاعل فى حكم الأصلى عندهم لكونه كالجزء من

ويهب

الواوى واليائى لأن الياء بعد ماقلبت ألفا كتبت على صورة الياء فى الناقص سواء وقعت فى الطرف أولا لتدل على الأصل وفى الأجوف لافرق بينهما عند بعض القراء وهو الأصح فلهذا كتبهما الشيخ على صورة الألف فى قال وكال وأمامثاله فى الطرف فنحو قوله تعالى ـ فخلق فسوى ـ وأمامثاله فى غير الطرف فكما فى سورة ـ والشمس وضحاها ـ إلى آخرها فى خمسة عشر موضعا كتبت على صورة الياء بعد قلبها ألفا وأما عدم كتابة الواو على صورة الواو بعد القلب ألفا أيضا لتدل على الأصل فلعدم العلم بأنها قلبت ألفا أم لا . هذا إذا لم تخرج من الطرف بسبب اتصال شىء بها وأما إذا خرجت منه كتبت على صورة لواو بعد ذلك فى بعض المواضع كما فى الصلاة والزكاة وأما كتابة الواو على صورة الياء بعد ماقلبت ألفا فى أعطى ونحوه فان أصله أعطو فلكون الألف مقلوبة من الياء لامن الواو لأن الواو فيه أولا قلبت ياء لوقوعها رابعة فى الطرف ثم قلبت الياء ألفا وكتبت على صورة الياء لتدل على هذا الأصل ولو لم يفعل كذلك لايعلم ذلك . فان قيل إن الشرط الخامس فيه معدوم لوجود الاعلالين فيه على هذا التقدير فيلزم أن لاتقلب الياء فيه ألفا أولا وتقلب الواو ياء أولا . قلنا هذا إذا لزم من الاعلالين فى الكلمة حذف أحد حروفها فعند ذلك لاتعل ثانيا لأنه يلزم نقض البناء به بخلاف مانحن فيه (ورمى) أصله رمى بتحريك الياء قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها مع وجود الشرائط المذكورة فيه ثم كتبت على صورة الياء كما ذكرنا (وتقول فى تثنيتهما غزوا ورميا) على الأصل (فلا تقلبان ألفا) أى الواو والياء لاتقلبان ألفا فى تثنية غزا ورمى من حيث يقال فى تثنيتهما غزوا ورميا (لأنه) لو قلبتا ألفا فيهما (يلزم اجتماع الساكنين) على غير حده أحدهما ألف التثنية والآخر الألف المقلوبة من الواو والياء فيلزم حذف أحدهما ضرورة و بالحذف يلتبس التثنية بالمفرد فلدفع هذا لم تقلبا ألفا فيهما (ولا تقلبان) أى الواو والياء (أيضا) أى كما لاتقلبان فى التثنية (فى جمع المؤنث) سواء كان جمع المؤنثة الغائبة نحو غزون ورمين أو المخاطبة نحو غزوتن ورميتن (والمواجهة) أى المخاطب والمخاطبة سواء كانا مفردين نحو غزوت ورميت بفتح التاء للمذكر و بكسرها للمؤنث أومثنيين نحو غزوتما ورميتما أو جمعين نحو غزوتم ورميتم للمذكر وغزوتن ورميتن للمؤنث كما مر وإنما لم يذكر هنا تثنية الغائبة وجمع المذكر الغائب لأن فيهما تقلبان ألفا ثم تحذفان كما سيجىء إن شاء الله تعالى (ونفس المتكلم) سواء كان وحده أومع غيره نحو غزوت وغزونا ورميت ورمينا و إنما لم تقلبا ألفا فى هذه الأمثلة لسكونهما ساكنين وسكونهما أصلى كما علل الشيخ بذلك وهو قوله (لأن الواو الساكنة والياء الساكنة لاتقلبان ألفا) إذا كان سكونهما أصليا لحصول الخفة من سكونهما وهى المرادة من القلب (إلا فى موضع يكون سكونهما) أى سكون الواو والياء (غير أصلى" بأن نقلت حركتهما إلى ماقبلهما) فعند ذلك تقلبان ألفا أيضا لدفع الثقل الحاصل من تحركهما فى الأصل وانفتاح ماقبلهما فى الحال حال كون الفتحة فيه غير حكم الساكن (نحو أقام ويهاب) أصلهما أقوم ويهيب بسكون ماقبلهما نقلت حركة الواو فى الأول وحركة الياء فى الثانى إلى ماقبلهما لسكونهما حرفى علة متحركين ضعيفين لايقدران على تحملها وماقبلهما حرف صحيح ساكن يقدر على تحملها ثم قلبتا ألفا لتحركهما فى الأصل وانفتاح ماقبلهما فى الحال فصار أقام

(وتقول فى الجمع المذكر) الغائب من غزا ورمى (غزوا ورموا) بسكون واو الجمع مع فتح ماقبلها (والأصل غزووا ورميوا قلبتا) أى الواو والياء المضمومتان (ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فاجتمع ساكنان أحدهما الألف المقلوبة) من الواو والياء (والثانى واو الجمع فحذفت الألف المقلوبة لاجتماع الساكنين) دون واو الجمع لأنها ضمير فاعل فلا تحذف إلا بنائب كما فى اغزن وله نائب ههنا مع أن حذف الألف متعين (فبقى) الأصل المذكور بعد الحذف (غزوا ورموا) بفتح ماقبل الواو ولم يضم حق يجانس الواو لتدل الفتحة على الألف المحذوفة (وتقول فى تثنية المؤنث غزتا ورمتا والأصل غزوتا ورميتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فحذفت الألف لسكونها وسكون التاء) تقديرا أو اعتبارا وإن كانت متحركة صورة (لأن التاء ساكنة فى الأصل) لأنها علامة تأنيث وهى ساكنة فى الفعل (فحركت لألف التثنية) لاجتماع الساكنين من علامتى التأنيث والتثنيـة ولا مجال لحذف إحداهما إذ العلامة لا تحذف بل يلزم اللبس (فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) فنظرنا إلى الأصل فحذفنا الألف المقلوبة لتحصل الخفة ونظرنا إلى الصورة حال التحرك فلم تحذف إحدى العلامتين ولكل من النظرين داع فعملنا مقتضاهما (وتقول فى الجمع المؤنث من الأجوف قلن) بضم القاف (وكلن) بكسر الكاف (والأصل قولن وكيلن) بفتح الواو والياء

يهاب وإنما أورد مثالين حال كون أحدهما من الماضى والآخر من المضارع إشارة بأحدهما إلى الواوى وبالآخر إلى اليائى وليعلم أن ذلك الحكم لا يختلف فيهما بعد ما وجدت تلك الشرائط فيهما (وتقول فى الجمع) الألف واللام فيه بدل من الاضافة تقديره : أى فى جمع المذكر الغائب الناقص المبحوث عنه واويا كان أو يائيا (غزوا ورموا) بسكون الواو فيهما مع فتح ما قبلها (والأصل غزووا) فى الأول (ورميوا) فى الثانى (قلبتا) أى الواو المضمومة فى الأول والياء المضمومة فى الثانى (ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فاجتمع ساكنان) على غير حدّه (أحدهما الألف المقلوبة) من الواو والياء (والثانى واو الجمع فحذفت الألف المقلوبة لاجتماع الساكنين) أى لدفع اجتماع الساكنين على غير حده لأن جمعهما على هذا ليس بجائز وإنما حذفت الألف المقلوبة دون الواو مع أنه بحذفهما وقع دفع ذلك لأن الواو ضمير الفاعل فحذفها يخل بالمقصود فكانت الألف بالحذف أولى من الواو ومع ذلك قد يوجد شىء يدل على حذف الألف وهو فتح ماقبلها ولم يوجد شىء يدل على حذف الواو (فبقى) بعد حذف الألف منهما (غزوا ورموا) بسكون الواو فيهما مع فتح ماقبلهما وإنما لم يقلبوا الفتحة إلى الضمة وإن لم يكن بين الواو والفتحة مجانسة لتدل على الألف المحذوفة كما أشرنا (وتقول فى تثنيتهما للمؤنث غزتا ورمتا) وإنما قيد التثنية منهما بالمؤنث لأن تثنية المذكر منهما لا تعل بل تبقى على الأصل نحو غزوا ورميا كما مر (والأصل غزوتا ورميتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلها) دفعا للثقل الحاصل من تحركهما (فحذفت الألف لسكونها وسكون التاء) وإنما كانت الألف بالحذف أولى من حذف التاء لأن التاء علامة والعلامة لا تحذف ومع هذا إن الفتحة التى قبل الألف تدل على حذفها ولم يوجد شىء يدل على حذف التاء ولأن الألف حرف علة لا التاء وإن كانتا من حروف الزوائد وحرف العلة أولى بالحذف من الحرف الصحيح (لأن التاء ساكنة فى الأصل) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره إنكم قلتم حذفت الألف لسكونها وسكون التاء والتاء ليست بساكنة . فأجاب بقوله لأن التاء ساكنة فى الأصل أى فى أصل الوضع لأنها وضعت علامة للمؤنث والتاء إذا وضعت علامة للمؤنث كانت ساكنة كما فى المفرد نحو غزوت ورميت (فحركت التاء) ههنا (لألف التثنية) لأنها لو لم تحرك لزم حذف إحداهما لاجتماع الساكنين على غير حده ولم يجز ذلك أما حذف التاء فلأنها علامة للمؤنث والعلامة لا تحذف وأما حذف الألف فلأنها ضمير التثنية فحركت التاء لأجلها (فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) فحذف الألف فبقى غزتا ورمتا

فعل على ما بيناه سابقا (قوله فحذفت الألف المقلوبة دون واو الجمع) لأنها فاعل وحذفه بدون إقامة المفعول مقامه لا يجوز لأن الفعل لا يفيد بدونها (قوله فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) وفيه سؤالان أحدهما أن هذه الحركة حصلت من ضمير الفاعل لأن الألف تقتضى فتحة ماقبلها وقد سبق ماجاء منه فى حكم الأصلى عندهم . وثانيهما أنها كانت عارضة فى حكم المعدوم فاجتمع ساكنان التاء والألف فلم لم يحذف أحدهما . وجوابهما أن هذه الحركة لها شبهان بالأصلى والعارضى فعملنا بالشبهين كما هى القاعدة المستحسنة عند المحققين . بيانه هذه الحركة من حيث إنها جاءت بألف الضمير كانت فى حكم الأصلية كسكون واو غزون ومن حيث محلها عارضة ليست فى حكم الأصلية لأنها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجزء منه لأنها ليست بفاعل بل حرف جاءت لعلامة تأنيث الفاعل عارضة ليست فى حكم أصلية بخلاف سكون واو غزون لأن محله جزء من الفعل حقيقة فبالنظر إلى الأول يجتمع ساكنان أصلا فى نحو

(فقلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فبقى قلن وكلن بفتح القاف والكاف ثم نقلت

غزتا فيلزم أن لا يحذف حرف و بالنظر إلى الثانى يجتمع فيه ثلاث سواكن فيلزم حذف حرفين والعمل بمقتضاهما من كل وجه ممتنع و بأحدهما ترجيح بلا مرجح و إهمال وعدم اعتبار للآخر وهومناف للعدل . فان قلت جانب العروض راجح لأنه بالنظر إلى الحقيقة والمحل المتقدم وأما الأصلية فبالنظر إلى ضمير الفاعل الغير المتقدم فقط وجانب العروض رجحان من وجهين فلا يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل . قلت فى اعتبار العروض فقط يلزم إما حذف الألف هو فاعل لايحذف لأنه يلزم الالتباس بالمفرد المؤنث إذا حذفت الألف تحذف الحركة العارضة الحاصلة فيها ولو ... فالعارض يتغير أو حذف الياء وهى علامة لاتحذف ولأنه يلزم الالتباس حينئذ بالمذكر وفى اعتبار الأصلية فقط لا يلزم فساد أصلا لكن يلزم نوع ثقل فى البعض وهو ليس

بفساد ولذا اعتبر الأصلية فى لغة ردية لم يحذف منها حرف و بفاصورة الحركة تمنع اجتماع الساكنين حقيقة واجتماعهما اعتبارى و بملاحظة هذا الفساد فى جانب العروض وعدمه فى جانب الأصلية واعتبار صورة الحركة لايرجحان لجانب العروض بل يحصل المساواة بانضمام ماذكر فى السؤال إلى ماذكر فى الجواب فيلزم ترجيح بلا مرجح وعدم العدل من اعتبار أحدهما فقط فلما لم يمكن العمل بمقتضاهما من كل وجه ولا بأحدهما فقط عملنا بكليهما من وجهين وتركناهما من وجهين آخرين تعادلا بينهما وقضاء لحقوقهما بقدر الامكان فاعتبرنا فى الساكنين الأولين العروض

أى لما فيه خفة مطلوبة ولأنه ليس فيهما ماحصل منه اعتبار الأصلية وهو ألف الضمير وفيهما ماحصل منه اعتبار العروض وهو الياء فكان أولى بخلاف اعتبار الأصلية لأن فيه ثقلا منفورا منه وليس فيهما واعتبرنا فى كل الساكنين الآخرين الأصلية لأنه لو لم يعتبر فيهما أيضا لزم اعتبار العروض فقط فوقعنا فيما هربنا منه ولأن فيهما ألف الضمير وهى سبب لاعتبار الأصلية فكان أولى بالاعتبار (قوله ثم نقلت الخ) وأما نحو خفت مما هو مكسور العين فانما كسرت فاؤه مع كونه واويا ليدل على البنية وهى أهم من الدلالة على بنات الواو والياء لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانيــة باللفظ ولما روعى الأولى لم يمكن رعاية الثانية بخلاف باب هبت فانه قد أمكن فيه رعاية الدلالتين ففعل ولما لم تمكنهم الدلالة على البنية فى قلت و بعت إذ لو فتحوا فيهما لم يدل على حركة العين لوجودها فى الأصل قصدوا الدلالة على بنات الواو والياء وقد أمكن على ماذكر فى المتن وقال بعضهم

(وتقول فى جمع المؤنث من الأجوف قلن وكلن) بضم القاف وكسر الكاف (والاصل قولن وكيلن) بفتح الواو والياء عند البعض ومنهم الشيخ وعند البعض بضم الواو وكسر الياء لأن فعل بفتح العين من الأجوف إذا كان واويا ينقل إلى فعل بضم العين و إذا كان يائيا ينقل إلى فعل بكسر العين إذا اتصل به ضمير جمع المؤنث كما فى هذين المثالين أوضمير المخاطب أوالمخاطبة مفردا كان أومثنى أومجموعا أوضمير المتكلم واحدا كان أوأكثر بعد ماأسكن اللام ليكون إعلال الواو والياء بالحذف بعد نقل حركتهم إلى ماقبلهما لسكون الواو مع اللام فى الأولى وسكون الياء معه فى الثانية لأنهم أسكنوا حركة اللام أولا حتى لا يلزم أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة فنقلوا حركتهما إلى ماقبلهما بعد سلب حركة ماقبلهما فحذفوا الواو والياء من هذين المثالين لما ذكرنا لا اللام لأنهما حرفا علة وحذف حرف العلة أولى من حذف الحرف الصحيح ولوجود مايدل على حذفهما وهى الضمة فى الأولى والكسرة فى الثانية فصار قلن وكلن بضم القاف وكسر الكاف و إنما التزموا هذا الاعلال بعد الاتصال بالضمائر المذكورة و إن كان مخالفا للاعلال قبل الاتصال بها وهو الاعلال بالقلب ألفا لكونه أيسر من ذلك الاعلال لأن فى ذلك الاعلال خمسة أفعال حتى يأتى على هذا الوزن: الأول النظر إلى حرف العلة هل هو متحرك وما قبله مفتوح أم لا. والثانى النظر إلى الشرائط السبع المذكورة بعد وجودها هل توجد فيه أم لا. والثالث قلبه ألفا بعد وجود الشرائط المذكورة. والرابع حذف الألف لالتقاء الساكنين. والخامس ضم القاف وكسر الكاف لتدلا على الواو والياء المحذوفتين ، وفى هذا الاعلال ثلاثة أفعال الأول نقل الباب إلى باب آخر والثانى نقل حركة حرف العلة إلى ماقبلها والثالث حذفها لالتقاء الساكنين و بعضهم لاينقل الباب إلى باب آخر هنا بعد الاتصال بالضمائر المذكورة كما أنه قبل الاتصال لاينقل اتفاقا ومنهم الشيخ فصار الأصل عندهم قولن وكيلن بفتح حرف العلة فيهما كما ذكرنا فقلبوا الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما كما قبل الاتصال بالضمائر المذكورة لايقاع الموافقة بين ماقبل الاتصال وما بعده فى الاعلال و إن كان الاعلال بالنقل أيسر منه ففعلوا ذلك الاعلال كما فعل الشيخ فى المتن وهو قوله (قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فبقى قلن وكلن بفتح القاف والكاف ثم نقلت)

فتحة القاف إلى الضمة) أى أبدلت الضمة منها (وفتحة الكاف إلى الكسرة لتدل الضمة على الواو) المحذوفة (والكسرة على الياء) المحذوفة وذلك (لأن الواو متولد من الضمة والياء من الكسرة و) كذا (الألف) متولد (من الفتحة) والأصل يدل على أثره المحذوف . اعلم أن الاعلال بالقلب أى بقلب الواو والياء ألفا فى مثل قلن وكان على مذهب المتأخرين ومذهب المتقدمين نقل فعل بفتح العين إلى فعل بضمها إن كان أجوف واويا و إلى فعل بكسرها إن كان يائيا فأصل قلن وكان عندهم قولن وكيلن بضم الواو وكسر الياء نقلت حركتهما إلى ماقبلهما بعد سلب حركته ثم حذفتا للساكنين وهذا الطريق يسير إلا أن فى نقل الباب من مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها شبهة تغير المعنى للاختلاف فى معانى الأبواب فما اختاره المتأخرون أشبه . ثم شرع فى بيان حكم خاص لكل من الواو والياء بقوله (والياء إذا انكسر ماقبلها تركت على حالها) لعدم موجب التغيير (ساكنة كانت) تلك الياء (أو متحركة) لكن إبقاؤها متحركة (إذا كانت الحركة فتحة) لأنها غير ثقيلة على الياء فلا تغير (نحو خشى) بفتح الياء (وخشيت) بسكونها مع كسر ماقبلهما فيهما و إذا كانت الحركة ضمة كما فى يخشى أو كسرة كما فى ترمين فتعل الياء بقلبها ألفا أو بحذفها بعد الاسكان لاستثقال الضمة والكسرة عليها

نقل فعل بالفتح فى باب قلن إلى فعل بالضم فى باب بعن إلى فعل بالكسر دلالة على الواو والياء ثم ينقل حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركته فيحذف العين لالتقاء الساكنين ولا ينقل باب خفن إلى باب آخر لأن رعاية دلالة البنية أولى فيما أمكن وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل إلى باب يخالفه لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معانى الأبواب وقال الكسائى أصل باب قلن فعلن بالضم فأعل كما سبق وفيه أن المعتل إذا أشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ فى الصحيح فعل بالضم متعديا . فان قلت يعلم بناء الواو والياء فى باب قلت و بعت والبنية فى باب خفت من المضارع والمصدر واللام والأجوف لايجىء من الباب الثالث وأيضا عدم حروف الحلق فى البعض دليل على أنه ليس منه . قلت قد سمع الماضى والفاعل فقط فيحتاج إلى نصب علامة ففعل فيما أمكن بلا عسرة فلا ينافيه عدم نصبهم فيما لايمكن بسرة إذ الميسورة لاتسقط بالمعسورة ولأنه ليس فى كثرة الأدلة مضرة بل فيه منفعة كما لايخفى . والحاصل أن المقصود فى ماضى الأجوف شيئان الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واوا أو ياء لأنهم لما قلبوا العين وهو إما واو أو ياء ألفا أشكل على السامع أن عينه مفتوح أو مكسور وأنه واو أو ياء وفيما أمكن رعاية هذين المقصودين فعلوا وهو باب هبت وفيما لم يكن إلا رعاية أحدهما قدموا الأول لكونه أهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن إلا رعاية الثانى فعلوها وهو باب قلت و بعت لأن مالايدرك كله لايترك كله

أى أبدلت (فتحة القاف إلى الضمة وفتحة الكاف إلى الكسرة لتدل الضمة على الواو المحذوفة والكسرة على الياء المحذوفة) (واعلم أن الاعلال بالنقل مذهب المتقدمين والاعلال بالقلب مذهب المتأخرين وهو الأشبه و إن كان أعسر لأنه يلزم من النقل مخالفة لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معانى الأبواب كذا ذكره فى شرح الزنجانى . ثم اعلم أن الاختلاف بينهم فى النقل وعدمه إذا كان الأجوف من فعل بفتح العين وأما إذا كان من فعل بكسرها نحو خوف من الواوى وهيب من اليائى ومن فعل بضمها نحو طول على الشذوذ من الواوى ولايوجد ذلك اليائى فالاعلال عند جميعهم بنقل حركة حرف العلة إلى ماقبله بعد سلب حركته ثم بحذفها بلا نقل باب إلى باب نحو خفن وهبن وطلن بكسر الخاء والهاء و بضم الطاء وهذا لايوجد من اليائى كما أشرنا (لأن المتولد من الضمة الواو ومن الكسرة الياء) وهذا دليل الشيخ على أن الضمة تدل على الواو المحذوفة والكسرة تدل على الياء المحذوفة لأن الواو جنس الضمة لأنها مركبة من ضمتين أى وضعت مقدار ضمتين والياء جنس الكسرة لأنها مركبة من كسرتين أى وضعت مقدار كسرتين (ومن الفتحة الألف) لأن الألف مركبة من فتحتين أى وضعت مقدارهما و إنما ذكر الفتحة و إن لم يكن لها مثال من حذف الألف و إبقاء الفتح للدلالة على الألف للمناسبة وذلك أنه لما ذكر أن الواو متولدة من الضمة والياء من الكسرة فناسب ذكر ماتولد منه الألف لكونها حرف علة مثلهما فقال ومن الفتحة الألف وقيل هذا بناء على أن الألف المقلوبة لو حذفت منهما ولم يضم ولم يكسر ماقبلها لتدل الفتحة على الألف المحذوفة كما مال البعض إلى هذا استدلالا بغزوا ورموا فأشار الشيخ إلى هذا بقوله فبقى لكن عدل عنه ليكون الترجيح للأصل لا للفرع (والياء إذا انكسر ماقبلها تركت على حالها ساكنة كانت أو متحركة إذا كانت الحركة) أى حركة الياء على تقدير كونها متحركة (فتحة نحو خشى وخشيت) بتحريك الياء بالفتح فى الأول وسكونها فى الثانى مع كسر ماقبلها فيهما و إنما تركت الياء على حالها فى هذين المثالين لعدم وجود شرط الاعلال فيهما لأن الاعلال إما بنقل الحركة أو بقلب حرف العلة أو بحذفها

(والياء الساكنة إذا انضم ماقبلها قلبت واوا) لأن الياء حرف علة ضعيف خصوصا لينت عريكتها بالتسكين والضم حركة قوية تستدعى أن توافق لها مابعدها مع أن الياء الساكنة يعسر نطقها بضم ماقبلها (نحو أيسر يوسر أصله ييسر) قلبت الياء الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ولم تحذف الواو مع وقوعها بين ياء وكسرة لئلا يلزم إجحاف الكلمة فاعتبر الهمزة من مضارع أفعل كالموجود ولم تعتبر ذلك فى حق القلب للتخفيف وإنما ذكر الماضى مع أنه لامدخل له فى المثالية ليتضح كون الواو منقلبا من الياء والتثنية على أن الياء الساكنة لاتقلب ألفا فى مثله (وتقول فى مجهول الأجوف الواوى قيل والأصل قول) بضم القاف وكسر الواو (فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو) لأن فى النزول من العلو إلى السفل تعسرا (فأسكنت القاف ونقلت كسرة الواو إليها) لكونها حرف علة وما قبلها ساكنا (فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة) بنقل كسرتها (ثم قلبت الواو ياء لأن الواو الساكنة إذا انكسر ماقبلها قلبت ياء) لان عريكة الساكن مع أنه حرف علة ضعيف يستدعى كسر ماقبلها إلى جنس الكسرة وهى الياء (والواو المتحركة) بأى حركة كانت (إذا وقعت فى آخر الكلمة وانكسر ماقبلها قلبت ياء) للين عريكة حرف العلة وإن كان متحركا ولحصول الخفة لأن الياء خفيف بالنسبة إلى الواو كما لايخفى (نحو غبى والأصل غبو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها واشتقاقه لتطرفها

ولاسبيل لهذه الوجوه الثلاثة فيهما ، أما النقل فى خشى فلاسبيل إليه لأنه يلتبس بالباب الآخر ، وأما القلب فيه فلا سبيل إليه أيضا لأن الياء فيه وإن كانت متحركة لكن ماقبلها ليس بمفتوح حتى تقلب ألفا ، وأما الحذف فيه فلاسبيل إليه أيضا لأنه ينتقض البناء ، وأما دلالة كسرة الشين على الياء المحذوفة لاتكون معتبرة لقيام البناء لكونها التزامية ، وأما النقل فى خشيت فلاسبيل إليه لعدم الحركة ، وأما القلب فيه فلعدم شرطه لأن القلب إما إلى الواو أو الألف ولا سبيل إلى الأول لأن شرطه كون ماقبلها مضموما بعد سكونها كما سيجىء ولم يوجد ولا إلى الثانى لأن شرطه كونها متحركة وماقبلها مفتوحا ولم يوجد كلاهما ، وأما الحذف فيه فلاسبيل إليه لاخلال البناء به لعدم اعتبار دلالة الكسرة على بقائها لكونها التزامية كما مر ولوجود التخفيف لسكونها وهو المراد من الاعلال (والياء الساكنة إذا انضم ماقبلها قلبت واوا نحو أيسر يوسر أصله ييسر) بضم الياء الأولى وسكون الثانية قلبت الياء الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها لأن الضم من أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لكونها حرف علة ومع هذا كانت عريكتها لينة بالتسكين فاستدعى حركة ماقبلها وهى الضم القوى قلبها إلى جنسها وهو الواو فقلبت واوا لذلك ومنه موسر ويوقظ وموقظ فعل بها مافعل بيوسر (وتقول فى مجهول الأجوف قيل) بكسر القاف وسكون الياء (والأصل قول) بضم القاف وكسر الواو . (واعلم أن فى إعلاله ثلاث لغات : الأولى أن تسكن الواو فقط لاستثقال الكسرة على الواو فصار قول بضم القاف وسكون الواو وعلى هذه اللغة قولهم بوع فى مجهول باع أصله بيع بضم الباء وكسر الياء استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار بوع وهذه اللغة ضعيفة لكراهتهم اجتماع الضمة والواو والثانية أن يشم القاف مع هواهية الشفتين بالتلفظ بالضم ولكن لايتلفظ به بحيث يدركه البصير لاغيره بلا تسكين الواو لتدل على ضم ما قبلها فى الأصل وهى أفصح من الأولى . والثالثة أن تنقل حركة الواو إلى القاف بعد سلب حركتها لاستثقال الضمة على القاف لكون حركة مابعدها كسرة ثم تقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار قيل وهى أفصح من الأوليين) ولهذا اختارها الشيخ حيث قال (فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو وأسكنت القاف ثم نقلت كسرة الواو إليها فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة) لنقل حركتها إلى القاف (ثم قلبت الواو ياء لأن الواو الساكنة إذا انكسر ماقبلها قلبت ياء) للين عريكة الحرف الساكن مع ضعفها هنا لأنها حرف علة واستدعاء حركة ماقبلها ذلك وهى الكسرة لأنها أفصح الحركات فاستدعت أن تقلب الواو الساكنة إلى جنسها وهو الياء فقلبت ياء لذلك (والواو المتحركة) سواء كانت حركتها فتحة أوضمة أو كسرة وهذا معنى ذكر الحركة على الاطلاق (إذا وقعت فى آخر الكلمة) سواء كانت اسما مفردا أومثنى أومجموعا مذكرا كان أومؤنثا أوفعلا معتلا مفردا كان أومثنى أومجموعا معلوما كان أومجهولا ماضيا كان أومضارعا ثلاثيا كان أومزيدا رباعيا كان أوخماسيا أوسداسيا لازما كان أومتعديا أو مضاعفا غير مدغم أو لفيفا وهذا معنى ذكر الكلمة على سبيل الاطلاق (وانكسر ماقبلها قلبت ياء نحو غبى والأصل غبو) بفتح الغين وكسر الباء وفتح الواو وقلبت الواو ياء

(من الغباوة) ذكره استشهادا على أن أصله واوى إذ المصدر مما يردّ الأشياء إلى أصولها (والغباوة عكس الادراك) وعدم الذكاء أظهر فى موضع الضمير تنبيها على أن المراد بالأول اللفظ وبالثانى المعنى (ونحو دعى مجهول دعا والأصل) فى مجهوله (دعو بضم الدال) ولم يقل من الدعوة لأن ألف دعا دليل على أنه واوى قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ومن هذا القبيل نحو يعطى و يعتدى و يسترشى فان الياء فيها مقلوبة من الواو وكذا فى نحو غاز أصله غازو قلبت الواو ياء ثم أسكنت وحذفت إذ الكسرة تدل على الياء ولا تدل على الواو (وتقول فى جمع المذكر فى مجهول الناقص غزوا والأصل غزيوا) لم يقل أصله غزووا لأن إعلال المفرد سابق على إلحاق ضمير الجمع ولا إشكال بالتاء الضمير فى نحو غزوت لأنها ليست بعارضة على صيغة الغيبة (فأسكنت الزاى) بسلب كسرتها لدفع الخروج منها إلى الضمة (ثم نقلت ضمة الياء إلى الزاى) لأن الحرف الصحيح أولى بالحركة (وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو) التى هى ضمير الجمع (فبقى غزوا) بالضمتين (وكل واو وياء متحركتين يكون ماقبلهما حرفا صحيحا ساكنا) صفة أخرى لهما (نقلت) خبر كل (حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن) لأنهما أولى بتحميل الحركة (نحو يقول و يكيل و نحو والأصل يقول ويكيل

لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غبى وهو من الغباوة وهى الحماقة والبلاهة ولهذا قال الشيخ (من الغباوة وهى عكس الادراك) وإنما قلبت الواو المتحركة فى آخر الكلمة ياء إذا كان ماقبلها مكسورا للين عريكتها لضعفها لأنها حرف علة واستدعاء حركة ماقبلها بجنسها ، وقيل لكراهتهم إبقاءها فى الطرف على حالها للزوم الثقل به لأنه يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية تأمل (ودعى مجهول دعا والأصل دعو) بضم الدال وكسر العين وفتح الواو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها كما مر ومنه غزى مجهول غزا والأصل غزو قلبت الواو ياء فيها لتطرفها وانكسار ماقبلها أيضا (وقوى والأصل قوو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها أيضا لما مر (بكسر ماقبل الواو الطرفى فى الكل) أى فى غبو ودعو وقوو وإنما أورد ثلاثة أمثلة فى الماضى إيذانا بأحدها إلى اللازم والمعلوم و بالثانى إلى المتعدى والمجهول وبالثالث إلى اللفيف والمضاعف غير المدغم و بكلها إلى المفرد المذكر والمعتل والثلاثى وحركة الواو مفتوحة ولم يتعرض إلى الصحيح لعدم إمكانه وإلى المضارع الثلاثى والماضى الزائد عليه لعدم مجيئها على هذا الوجه وإلى المضارع الزائد عليه وإن وجد مثاله نحو يعطى من الرباعى و يتعدى من الخماسى و يسترشى من السداسى احترازا عن الاطناب فى هذه الأمثلة قد وقعت الواو فى الطرف متحركة بالضم وما قبلها مكسور فقلبت فى كلها ياء وإلى التثنية والجمع لكونهما معلومين من المفرد وإلى المؤنثة لكونها تابعة للمذكر فى ذلك وإلا الاسم مفردا كان أومثنى أومجموعا مذكرا كان أومؤنثا وإن وجد مثالها فيه نحو غاز غازيان غازون غازية غازيتان غازيات احترازا عن التطويل وفى هذه الأمثلة قد وقعت الواو فى الطرف فى الاسم متحركة بالضم والفتح والكسر فى حالة الجرّ فى مفرد مذكره وماقبلها مكسور فقلبت ياء ولا اعتبار بالضمير والعلامة لكونهما عارضتين (وتقول فى جمع المذكر من مجهول الناقص غزوا والأصل غزيوا) وأصله غزووا قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ولا اعتبار بواو الضمير لما مر صار غزيوا (فأسكنت الزاى) لثقل الكسرة عليها للزوم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية (ثم نقلت ضمة الياء إلى الزاى) لكونها حرف علة وما قبلها حرف صحيح لكن ومع هذا إن الضمة ليست بجنسها فاستثقلت عليها لضعفها (وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو) وإنما لم تحذف الواو لأنها ضمير الفاعل وحذفها مخل بالمقصود بخلاف الياء (فبقى غزوا وكل واو وياء متحركتين يكون ماقبلهما حرفا صحيحا ساكنا تنقل حركتهما إلى الحرف الصحيح نحو يقول ويكيل ونحوف والأصل يقول) بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمتها إلى القاف لاستثقال الضمة عليها وإن كانت من جنسها لما مر من أنها حرف علة ضعيف لايقدر على تحمل الحركة مع أن ماقبله حرف صحيح ساكن اقتضى الحركة لأنه قوى يقدر على تحملها فصار يقول بضم القاف وسكون الواو (ويكيل) بسكون الكاف وكسر الياء نقلت كسرة الياء إلى الكاف لما مر فى

(قوله والأصل غزوا غزيوا الخ) وأصله غزووا ولم يذكره لانفهامه من سياقه . فان قلت لم لايجوز أن يلحق الضمير بعد إعلال المفرد . قلت يأباه قول المصنف فيما سبق أصل غزوا ورموا غزووا ورميوا والمجهول فرع المعلوم وقولهم غزوت ورميت فلوصح ماذكرته لقيل غزات ورمات

ويخوف) بسكون القاف والكاف والخاء نقلت ضمة الواو وكسرة الياء فى الأولين إلى ماقبلهما ونقلت فتحة الواو فى الثالث إلى الخاء ثم قلبت ألفا (وإنما قلبت واو يخاف ألفا) مع أنه قد سبق أن الواو الساكنة لاتقلب (لسكون سكونها غير أصلى) أى عارض فوجد الشرط الأول وكذا الثانى أعنى (وانفتاح ما قبلها) فى الحال (وكل واو وياء متحركتين وقعتا فى لام الفعل وما قبلهما حرف صحيح متحرك) (قوله أسكنتا) خبر لكل (مالم يكن) أى لام الفعل (منصوبا) إذ لو كان منصوبا لا تسكنان لئلا يلغو عمل الناصب (نحو يغزو ويرمى ويخشى) بسكون الواو والياء إنما أسكنتا (لاستثقال الضمة على الواو والياء) لكونهما حرفى علة ضعيفين (والأصل) فيها

(يغزو و يرمى و يخشى) بضم الواو والياء ثم أسكنتا (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها)

يقول صار يكيل بكسر الكاف وسكون الياء (ويخوف) بسكون الخاء وفتح الواو ونقلت فتحتها إلى الخاء كما مر فصار يخوف بفتح الخاء وسكون الواو فلذلك قال (نقلت حركتهما لماقبلهما) أى ماقبل الواو والياء (فى الكل) أى فى يقول ويكيل ويخوف (وإنما قلبت واو يخاف ألفا لسكون سكونها غير أصلى) لأنها متحركة فى الأصل كما مر (وانفتاح ما قبلها) فى الحال (وكل واو وياء متحركتين إذا وقعتا فى لام الفعل وما قبلهما حرف صحيح متحرك أسكنتا) أى الواو المتحركة والياء المتحركة (مالم تكونا منصوبتين) بسبب الناصب فان كل واحدة منهما لو كانتا منصوبتين به لم يجز تسكينها لئلا يلغو العمل عن العامل بسببه ولم يجز قلبهما ألفا عند ذلك فى مكان يقتضيه لأنهما لاتقبلان الحركة بل تركتا على ذلك وإنما قيدنا نصبهما بسبب الناصب لأن نصبهما لو كان بسبب البناء على الفتح وذلك فى الماضى نحو غزو ورمى قلبتا ألفا لعدم ذلك (نحو يغزو) بسكون الواو ولم تحذف بعد الاسكان لتناسب حركة ما قبلها (ويرمى) بسكون الياء ولم تحذف لتناسب حركة ماقبلها أيضا (ويخشى) باسكان يائه بقلبها ألفا (لاستثقال الضمة على الواو والياء) لكونهما حرفى علة لايقدران على تحمل الحركات كما مر (والأصل يغزو ويرمى ويخشى بتحريكهما بالضم) أى بتحريك الواو والياء بالضم فى الكل ثم أسكنتا كما ترى إلا أن إسكان الواو والياء بسلب حركتهما فى الأولين وفى يخشى بالقلب لوجود شرط القلب فيه لافيهما وهو كون ما قبلهما مفتوحا بعد تحركهما وهذا موجود فى يخشى لافيهما فلهذا قال الشيخ (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح الشين وبتحرك الواو والياء إذا كان كل واحد) منهما (منصوبا) بسبب الناصب (نحو لن يغزو ولن يرمى ولن يخشى) ومنه كى يغزو وكى يرمى وكى يخشى وأن يغزو وأن يرمى وأن يخشى واذن يغزو واذن يرمى واذن يخشى (لخفة الفتحة عليهما) ولئلا يلزم إلغاء العمل عن العامل بلا سبب ولذا لم تقلب ياء يخشى ألفا فى حالة النصب مع وجود شرطه (وتقول فى التثنية يغزوان ويرميان ويخشيان) وإنما لم تقلب الواو والياء ألفا فى هذه الأمثلة بنقل حركتهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته فى بعضها وفى بعضها بل نقل لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده ولم يجز حذف أحدهما وإبقاء الآخر تأمل (وتقول فى الجمع يغزون ويرمون ويخشون والأصل يغزوون ويرميون ويخشيون) بتحريك الواو والياء فى هذه الأمثلة على الضم (فأسكنت الواو والياء) فى هذه الأمثلة لاستثقال الضمة على الواو والياء لما مر (لوقوعهما فى لام الفعل) وهذا التعليل متروك فى بعض النسخ

يعنى فى الأصل كما هو مقتضى سياق كلامه أو فى الحال ويعم إسكان الحرف لقلبها ألفا (وانفتاح الشين) ماقبل الياء (وبتحرك الواو والياء) بالفتح (إذا كان) أى لام الفعل (منصوبا نحو لن يغزو ولن يرمى لخفة الفتحة عليهما) ولم يذكر حكم لن يخشى لظهور أن الألف لاتقبل الحركة فيكون نصبه تقديريا (وتقول فى التثنية) من يغزو ويرمى ويخشى يغزوان ويرميان ويخشيان) بفتح الواو والياء لأجل ألف التثنية ولذا لا تقلب ياء يخشيان ألفا لأنها ساكنة تقديرا والياء الساكنة لاتقلب ألفا (وتقول فى الجمع المذكر) منها (يغزون ويرمون ويخشون والأصل يغزوون ويرميون ويخشيون) بضم ماقبل واو الجمع (فأسكنت الواو والياء) يعنى فى الأولين (لاستثقال الضمة على الواو والياء) أى على إطلاقهما لاعلى المذكورتين بعينهما ولذا أظهر فى موضع الاضمار

لئلا

(قوله أسكنتا مالم يكن منصوبا) فيه إشارة إلى أن كل واو وياء قلبت لف تسكن أولا بالنقل أو السلب ثم تقلب فتأمل (قوله وتتحرك الواو والياء إذا كانتا منصوبتين) أى إذا لم يكن ماقبلهما مفتوحا وإلا قلبتا ألفا نحو لن يخشى وإنما لم يذكرها لانفهامه من قوله وإنما قلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله فى التثنية) أى فى تثنية الغائب من المضارع الناقص وكذا قوله فى الجمع وقوله فى الواحدة المخاطبة بقرينة السياق والسباق (قوله ويخشيان) إنما لم تقلب ياؤه ألفا لئلايلتبس بالمفرد لفظا عند دخول الجازم أو الناصب

(وقلبت ياء يخشيون ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) وهو الشين فصار يخشاون (فاجتمع) فى كل من الثلاث (ساكنان) أحدهما (الواو والياء) أدرج فيها ألف يخشاون باعتبار أنها مقلوبة منها (و بعدهما) يعنى أن الساكن الثانى (واو الجمع فحذف ما كان قبل واو الجمع) من الواو والياء والألف التى هى لام الكلمة فبقى يغزون بضم الزاى ، يرمون بكسر الميم و يخشون بفتح الشين (وضمت الميم من يرمون) مع أن كسرها دليل الياء (لتصح واو الجمع) لأن كسر ماقبلها يقتضى قلبها ياء فأبدلت الضمة منها لتسلم علامة الجمع وفى إعلال يرمون وجه آخر وهو نقل ضمة الياء إلى ماقبلها بعد حذف حركته وهـذا أسهل إلا أنه لمافهم بما ذكر فى غزوا أو رد ههنا وجه غير ماذكر إشارة إلى توسع دائرة الاعلال وفى بعض النسخ وقع قوله وقلبت ياء يخشون ألفا بعـد قوله فحذف ما كان قبل واو الجمع فعدم التعرض لحـذف ألفه

للاكتفاء بما ذكر فى أخويه (وتقـول فى الواحدة المخاطبة) من يغـزو (تغزين والأصـل تغزوين) بضم الزاى وكسر الواو فأسكنت الزاى لاستثقالهم الضمة قبل واومكسورة (ونقلت كسرة الواو إليها) لأنها حرف صحيح أولى بالحركة (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وإنما حذفت الواو دون الياء لأنها ضمير الفاعل كواو الجمع عنـد الجمهور وعلامة الخطاب عند الأخفش وعلى المذهبين المناسب حـذف لام الفعل وفى إعلاله وجه آخر وهو سلب حركة الواو وحذفها وابدال ضمة الزاى كسرة لتسلم ياء المخاطبة ولم يذكر إعلال ترميين وتخشيين لأن اسكان الياء الأولى وقلبها ألفا قد استفيد من إعلال جمع المذكر فاكتفى به (وتقول فى اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل) . اعلم أن الهمزة إن كانت مقلوبة من الواو لاتكتب تحت مركزها نقطة الياء وتكتب تحت مركز المقلوبة من الياء دلالة على الأصل

لئلا يفهم عدم استثقال الضمة عليهما لو كانتا فى عين الفعل ومع ذلك تثقل عليهما فيه كما فى يقول تنقل الضمة من الواو إلى القاف لذلك ولـكن الأولى عدم الترك لأن استثقال الضمة فى عين الفعل يلزم بوجه واحد كما مر من أنهما حرفا علة ضعيفان لايقدران على تحمل الحركة وفى لام الفعل يلزم بوجهين الاوّل ماذكر فى عين الفعل والثانى أن لام الكلمة محل التغيير وأشد إعلالا من عين الكلمة حيث تحذف فى الجزم وتسكن فى الرفع وتثبت فى النصب فتثقل عليهما بهذا الوجه أيضا ولـكن الأوجه إيراد هذا التعليل لقوله قبل نحو يغزو ويرمى ويخشى (وقلبت ياء يخشيون ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) لدفع هذا الثقل فصار يخشاون (فاجتمع ساكنان الواو والياء) فى يغزوون ويرميون والألف المقلوبة من الياء فى يخشاون ولم يذكرها الشيخ لـكن يلزم عليه ذكرها (وبعـدهما) أى بعد الواو والياء الساكنتين (واو الجمع) وهو ساكن والأولى أن يقال وبعـدها لماذكرنا (فحذف ما كان قبل واوالجمع) وهو واوالناقص فى الأوّل وياؤه فى الثانى والألف المقلوبة من يائه فى الثالث وإنما لم تحذف واو الجمع لما مر أنها ضمير الفاعل وحذفها مخلّ بالمقصود بخلاف حذف ما كان قبلها (وضمت الميم من يرمون) وإنما قيد ضم ماقبل واوالجمع فيه لأنه فى يغزون مضموم لااحتياج إليه وفى يخشيون لايضم بل يبقى على الفتح ليـدل على الألف المحذوفة (لتصح واو الجمع) أى لتسلم من التغيير وذلك أن الميم لو لم تضم لزم قلب واوالجمع ياء لسكونها وانـكسار ماقبلها فصار يرمين فيلتبس جمع المذكر الغائب بجمع المؤنثة الغائبـة فضموا الميم لتصح واو الجمع ويزول ذلك الالتباس (وتقول فى الواحدة المخاطبة تغزين والأصل تغزوين) بضم الزاى وكسر الواو (فأسكنت الزاى لاستثقال الضمة عليها) أى على الزاى وإن لم تـكن من حروف العلة (لوقوعها قبل كسرة الواو ونقلت كسرة الواو إليها) أى إلى الزاى (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وإنما لم تحذف الياء لأنها ضمير فاعل عند العامة كواو يغزون وعند الأخفش علامة الخطاب فعلى كلا التقديرين لم يجز حذفها اتفاقا أما عند الأخفش فلأنها علامة والعلامة لاتحذف وأما عند العلامة فلأنها ضمير الفاعل والضمير لايحذف لفوات المقصود بحذفه فحذفت الواو التى ليست بعلامة ولاضمير اتفاقا فبقى تغزين (وتقول فى اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل) واعـلم أن نقط مركز الهمزة فى نحو قائل وصائر خطأ لافى كائل وبائع فرقا بين الهمزة المـكسورة المقلوبة من الواو والياء لماروى عن أبى على الفارسى

(قوله وضمت الميم من يرمون) فى إعلال يرمون وجه آخر أسهل من هذا وهو أن تنقل ضمة الياء إلى الميم بعد حذف حركتها استثقالا للـكسرة قبل الضمة وتحذف الياء للساكنين ولما علم هذا الوجه بما ذكر فى غزوا لم يتعرض له ههنا تفننا وتوسعا طرق الاعلال (قوله لتصح واو الجمع) لأنه لو لم تضم الميم لقلبت الواو ياء لسكونها وانـكسار ماقبلها فيلزم تغير الضمير وذلك لايجوز إلا عند الضرورة كما فى مكيل ولا ضرورة ههنا

(وكان) الأول (في الماضي) ليقل وكان في الأصل (قال) تنصيصا على أن أصله الماضي عنده لأنه خلاف مذهب القوم (إذ زيدت الألف) بين الفاء والعين (لاسم الفاعل فاجتمع ألفان ألف اسم الفاعل والألف المقلوبة من عين الفعل) وحذف أحدهما مخل بالغرض من الزيادة ومؤد إلى اللبس (فقلبت الألف المقلوبة من عين الفعل (همزة) لقربها من الألف ولم تقلب ألف الفاعل لأن التغيير لا يناسب العلامة وكتبت الهمزة بصورة الياء لأن الهمزة المتحركة إذا سكن ماقبلها تكتب بصورة حرف من جنس حركتها (وكذلك) إعلال (كائل) عنده وعند البعض أصلهما قاول وكايل قلبت الواو والياء ألفا ثم الألف همزة أو قلبتا همزة ابتداء لوقوعهما بعد ألف زائدة كما في كساء ورداء (واسم الفاعل من الناقص منصوب في حالة النصب نحو رأيت غازيا) ياؤه منقلبة عن الواو لتطرفها وانكسار ماقبلها (وراميا فلا يتغير) أي الياء لخفة الفتحة عليها وتغير في جمع المذكر نحو غازين أصله غازيين لاستثقال الكسرة عليها (وتقول

أنه دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب لفظ قائل منقوطا بنقطتين من تحته فقال أبو علي هذا خط من قال له خطى فنظر أبو علي إلى صاحبه فقال ضيعنا خطواتنا في زيارته فقام وخرج مع صاحبه في تلك الساعة ثم سأله صاحبه عن ذلك فقال النقطة تحت مركوز قائل خطأ فرقا بين الواوي واليائي وهو ليس بتصف بما اشتهر به من العلوم (و) قد (كان في الماضي قال وكال فزيدت الألف لاسم الفاعل فاجتمع ألفان هما كنان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الألف المقلوبة من عين الفعل فقلبت الألف المقلوبة من عين الفعل همزة) . واعلم أن في عبارة الشيخ من قوله وكان في الماضي قال وكال إلى هنا تسامحا لأن عبارته تدل على أن اسم الفاعل مأخوذ من الماضي وليس كذلك عند جميع الصرفيين بل هو مأخوذ من المضارع المعلوم سواء كان من الأجوف أو من غيره. إذا عرفت هذا فنقول: إن طريق أخذه أن تحذف حرف المضارعة من يقول ثم تزاد ألف اسم الفاعل بين القاف والواو كامر فصار قاول ثم قلبت الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف كما في كساء أصله كساو قلبت واوه همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف ولأن إعلال الفعل يدور وجودا وعدما إلى ما أعل إليه لاعلال بحمه عند البعض والثاني كل عند البعض وفعله معلوما قد أعل بقلب واوه ألفا نحو قاول فأعل اسم فاعله بقلب واوه إلى حرف أقرب إلى الألف وهو الهمزة فصار قائل كذا المفهوم مما ذكره في شرح الهارونية وذكر في المراح وشرحه قلبت واو قاول ألفا أولا لتحركها وانفتاح ماقبلها لأن الألف الساكنة الساكنة قبلها واو ليست بحاجز حصين لعدم اعتبارها فصار حرف العلة كأنه في الفتحة فقلبت واوه ألفا لذلك أو لأن الألف تنزلت منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها فصار ماقبلها فتحة فقلبت ألفا لذلك فالتقى الساكنان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الألف المقلوبة من الواو ولم يجز حذف إحداهما لأنه يلتبس بالماضي عنده فحركت الألف الثانية لدفع اجتماع الساكنين فصارت همزة لأن الألف إذا تحركت تصير همزة كما في كساء أصله كساو قلبت واوه ألفا لا لتحركها وانفتاح ماقبلها للعلتين المذكورتين ثم قلبت همزة لاجتماع الألفين اللتين كرهوا حذف إحداهما فصار كساء وهذا منظور فيه بثلاثة أوجه فاطلبها في شرح المراح فكان ماذكر في شرح الهارونية أولى مما ذكر في المراح لدفع تلك الأنظار الثلاثة ومفهوم ماذكر في شرح الزنجاني أن إعلال اسم الفاعل تابع لإعلال فعله وإعلال فعله الماضي هنا بقلب العين ألفا ولم يمكن ذلك هنا لالتقاء الساكنين ولا يمكن الحذف لزوال صيغة الفاعل به وكانت الواو بعد ألف زائدة مجاورة للطرف وحقها أن تقلب همزة فقلبت ألفا أولا قضاء لحق الأول وهو تبعية إعلال اسم الفاعل لاعلال فعله ثم قلبت الألف همزة دفعا لالتقاء الساكنين وقضاء لحق الثاني وهو قلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف وهذا هو الأشبه بماذكر في المراح (وكذلك كائل) أي وكذا إعلال كائل وفيه من التسامح ما في قائل تأمل تفهم (واسم الفاعل من الناقص منصوب في حالة النصب نحو رأيت غازيا) والأصل غازوا قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غازيا (وراميا) وهو على أصله (فلا يتغير) أي لاتحذف الياء منهما في حالة النصب لخفة الفتحة على الياء مفردا كان أو مثنى مذكرا كان أو مؤنثا أو مجموعا لمؤنث نحو رأيت غازيا وراميا وغازيين وراميين وغازين ورامين أصلهما غازيون وراميون لجمع المذكر بحذف ياء الناقص ولذا قيدنا الجمع بالمؤنث في ثبوت ياء الناقص فيه ورأيت غازية ورامية وغازيتين ورامتين وغازيات ورامات وغوازي

(قوله فقلبت الألف المقلوبة من عين الفعل همزة) ولم تقلب ألف الفاعل لأنها علامة والعلامة لا تتغير كما سبق

(وتقول فى) حالة (الرفع والجرهذا غاز ورام ومررت بغاز ورام) بتغير الياء وحذفها رفعا وجرا (والأصل غازى ورامى) بضم الياء رفعا و بكسرها جرا (فأسكنت الياء كما ذكرنا) أى فى مضارع الناقص بقوله أسكنتا مالم يكن منصوبا يعنى لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وذلك لأن الكسرة تحتاج إلى تحريك شفة والضمة إلى تحريك الشفتين فكرهوا إبقاءهما على الحرف الضعيف بخلاف الفتحة حيث لا تحتاج إلى تحريك شفة أصلا فلم يعدوها ثقيلة (فاجتمع الساكنان الياء والتنوين) لأنها نون ساكنة (فحذفت الياء و بقى التنوين) لأنها علامة التمكن وذكر التفتازانى أن التنوين حرف صحيح فحذف حرف العلة أولى وفى بعض النسخ ونقل التنوين إلى ماقبلها أى ماقبل الياء المحذوفة فصار غاز ورام بكسر ماقبل الياء رفعا وجرا وعلى هذا إعلال جمع المؤنث نحو غواز أصله غوازى (فان أدخلت الألف واللام) على مثل غاز ورام (سقط التنوين) لأنه يقتضى التنكير الذى ينافى المقصود من إدخال حرف التعريف (وتعود الياء ساكنة) لزوال موجب حذفها وارتفاع مانع بقائها وهو اجتماع الساكنين بالتنوين الذى قد جعل عوضا عنها (فتقول هذا الغازى والرامى) فى الرفع (ومررت بالغازى والرامى) فى الجر (وتقول فى مفعول الأجوف) الواوى (مقول والأصل مقوول ففعل به ماذكرنا) أى فى مضارعه يعنى نقلت ضمة الواو إلى القاف

(وتقول فى حالتى الرفع والجر هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام والأصل غازى ورامى) ومررت بغازى ورامى وأصل هذا أوّلا غازو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غازى (بالتنوين الضمى فى الرفع) لأنه خبر وهذا مبتدأ وحق الخبر أن يكون مرفوعا مالم يعرض مانع (و بالكسرى) أى بالتنوين المنسوب إلى الكسر (فى الجر) لأن الباء فى بغاز و برام حرف جر وحقه أن يجر مادخل عليه من الاسم المعرب مالم يعرض مانع (فأسكنت الياء كما ذكرنا) أى لاستثقال الضمة والكسرة على الياء أما الضمة ففى حالة الرفع وأما الكسرة ففى حالة الجر وأما استثقال الضمة عليها فبوجهين : أحدهما ماذكرناه من أن حرف العلة ضعيف لايقدر على تحمل الحركة . والثانى أن الضمة خلاف جنس الياء فتحملها ماهو خلافها فى الجنس أثقل . وأما استثقال الكسرة على الياء هنا فبثلاثة أوجه : الأوّل ماذكر فى الضمة أوّلا . والثانى أن الكسرة أفصح الحركات فكرهوا ماهو أفصح على الأضعف و إن كانت جنسها . والثالث أن الكسرة لو أبقيت هنا يلزم توالى الكسرات (فاجتمع ساكنان الياء والتنوين) أى فى حالتى الرفع والجر (فحذفت الياء) أى فى المفرد المذكر فقط دفعا لذلك وحذفها من المفرد للفرق بين حالة النصب وحالتى الرفع والجر وأما حذف الياء من الجمع المذكر فليس لأجل ذلك بل هو موجود فى حالة النصب أيضا وفى البواقى لاتحذف فى هاتين الحالتين كما لاتحذف فى حالة النصب سواء كان مذكرا أومؤنثا (و بقى التنوين) إنما حذفت الياء دون التنوين لأن الياء حرف علة لكثرة تغيرات حالها والتنوين يدل على الحرف المحذوف من آخر الكلمة فكأنه قائم مقام ذلك الحرف وأما كسرة ماقبل ذلك الحرف على تقدير حذف التنوين أيضا و إن دلت هنا على حذف ذلك الحرف لكونها ياء لكنها لاتقوم مقامه فلم يحذف كما تحذف الياء (فنقل التنوين إلى ماقبلها) أى فى المفرد المذكر لا فى البواقى كما فى قولنا جاءنى غاز وغازيان وغازون والأصل غازوون فقلبت الواو ياء فصار غازيون فحذفت الياء فصار غازون وجاءتنى غازية وغازيتان وغازيات وكذا جاءنى رام الخ هذا فى حالة الرفع وأما فى حالة الجر فنحو قولنا مررت بغاز وغازيين وغازين بحذف ياء الناقص أيضا ومررت بغازية وغازيتين وغازيات وكذا مررت برام الخ (فان أدخلت الألف واللام سقط التنوين) المذكور لأن بينهما تضادّا وذلك أن الألف واللام يقتضى التعريف والتنوين يقتضى التنكير فسقط التنوين بدخولهما (وتعود الياء ساكنة) أى حال كونها ساكنة فى حالتى الرفع والجر (فتقول هذا الغازى والرامى) فى حالة الرفع (ومررت بالغازى و بالرامى) فى حالة الجر لافرق بينهما فى المفرد عند دخولهما كما لافرق بينهما فيه عند التنوين و إنما تعود الياء المحذوفة بدخول الألف واللام لأن العلة فى حذفها أوّلا اجتماع الساكنين أحدهما الياء والآخر التنوين فلما دخل الألف واللام حذف التنوين كما مر فزالت تلك العلة فتعود الياء و إنما تعود ساكنة فى هاتين الحالتين لأن فى حالة الرفع استثقلت الضمة على الياء لما مر وفى حالة الجر استثقلت الكسرة على الياء لما مر فلم تتحرك الياء بالضم والكسر لهذا ولا بالفتح أيضا و إن كان أخف لأن الفتحة مخصوصة بحالة النصب والمبحوث عنه حالة الرفع والجر (وتقول فى مفعول الأجوف مقول والأصل مقوول ففعل به كما ذكرنا)

(قوله فحذفت الياء و بقى التنوين) لأن التنوين علامة المتمكن (قوله وتقول فى مفعول الأجوف) اعلم أن الصرفيين

فالتقى ساكنان واو الأجوف وواو المفعول فحذفت واوالمفعول عند سيبويه لأنها زائدة واستغنى عنها بالميم فحذفها أولى من حذف الأصلى بخلاف التنوين فى نحو غاز لأنها علامة التمكن لايستغنى عنه وعندأبى الحسن الأخفش حذفت واوالأجوف لأن تغييرها مطرد بخلاف تغيير الواو الزائدة على أنها مع الميم علامة المفعول الثلاثى ولا يستغنى عنها بالميم المفتوحة لعدم اختصاصها بالمفعول وحق العلامة أن تبقى ولا تغير فحذف واو الأجوف أدخل فى القياس وأولى (وتقول فى بناء) الأجوف (اليائى مكيل والأصل مكيول فنقلت حركة الياء إلى الكاف) لأن الصحيح أولى بالحركة كما مر (فحذفت الياء لاجتماع الساكنين) منها ومن واو المفعول فصار مكول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها هذا على رأى الأخفش وعند سيبويه تحذف واو المفعول وتكسر ماقبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس البناء اليائى بالواوى واختار الامام مذهب الأخفش لمامر وانقلاب واو المفعول ياء أهون من حذفها هذا . و بنو تميم لايغيرون البناء اليائى و يقولون مكيول لخفة بناء اليائى ويتمسكون فى ذلك بقوله :

* وإخال أنك سيد معيون *

اختلفوا فى المحذوف فى مفعول الأجوف واويا كان أو يائيا فذهب الأخفش ومن تبعه إلى أن المحذوف عين الفعل لأن القياس إذا اجتمع الزائد مع الأصل فالمحذوف هو الأصل كما فى غاز و إذا التقى الساكنان والأول حرف مدّ يحذف الأول كما فى قيل وغزوا ولأن واو (٩٢) المفعول علامة والعلامة لاتحذف كماسبق و إنما غيرت فى الثانى لأنه لما وجب كسر ماقبلها لدفع الالتباس والدلالة على الياء المحذوفة لزم الانقلاب أعنى لما لزم فى الثانى ارتكاب أحد المحذورين حذف العلامة وتغييره ارتكبنا الأدنى وهو التغيير واختار المصنف هذا المذهب وذهب سيبويه إلى أن المحذوف واوالمفعول لأنها زائدة والزائد بالحذف أولى ولأن التقاء الساكنين إنما يلزم عند الثانى سيبويه فحذفه أولى ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلامة دفع الالتباس. فالجواب أنه لوقيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضا وقول الأخفش واوالمفعول علامة ممنوع بل هى إشباع الضمة لرفضهم مفعلا فى كلامهم إلامكرما ومعونا والعلامة إنما هى الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول فى المزيد فيه من غير واو وقوله لأن القياس لخ ممنوع أيضا و إنما ذلك إذا كان حرفا صحيحا لأن الأول حينئذ علة و يعرضها الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح وأما فيما نحن فيه فكلاهما حرف علة وللأخفش أن يقول حذف الزائد ومابه يحصل التقاء الساكنين إنما يكون أولى إذا لم يكن علامة وجائيا بمعنى وقول سيبويه لأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولاعلة له مردود لأن حاصل ماذكره أنه فيما قاله الأخفش يلزم قلب الضمة إلى الكسرة وهو خلاف قياسهم فلا يرتكب إلاعندعلة موجبة وضرورة مقتضية كما فى قيل وغزوا وتغزين ونحوها ولاعلة ولاضرورة ههنا ودفع الالتباس إنما يكون علة إذا لم يحصل إلا بالقلب المذكور وقد حصل بما قاله سيبويه هذا و إنما لم يصح ماذكره لولم تقلب الضمة إلى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل فى إعلاله على مذهبه نقلت حركة العين إلى ماقبلهما وحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ماقبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوى فلافرق بين سيبويه والأخفش فى قلب الضمة إلى الكسرة لعلة الدفع على أن العلة فيما ذهب إليه الأخفش ليست بمنحصرة فى دفع الالتباس بل الدلالة على الياء علة أيضا نعم يرد عليه أن يقال إنما تكون تلك علة أن لوحذفت الياء ولاضرورة فى حذفها ويجاب ببيان الضرورة فى حذفها وفساد ماقاله سيبويه وقوله بل هى إشباع للضمة قلنا بعد التسليم لاينافى ذلك كونه علامة للمفعول ولافساد أيضا

> وهوقوله من قبل كل واو وياء متحركتين وماقبلهما حرف صحيح ساكن نقلت حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن وههنا كذلك لأن القاف فى مقول ساكن فنقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ساكنان أحدهما واوالأجوف والآخرواوالمفعول فحذفت واوالمفعول عند سيبويه وأصحابه لأنها زائدة وهى أولى بالحذف من الأصل وهو عين الكلمة أى واوالأجوف وعندأبى الحسن الأخفش حذفت الواو التى هى عين الكلمة لأن واوالمفعول علامة والعلامة لاتحذف لفوات المقصود بحذفها وجوابه أن العلامة إنما لم تحذف إذا لم توجد علامة أخرى و إذاوجدت تحذف وههنا قدوجدت علامة أخرى وهى الميم كذا فى شرح المراح وعلى هذا الاختلاف إعلال مصون تأمل . هذابناء الواوى (وتقول فى بناء اليائى مكيل والأصل مكيول فنقلت حركة الياء إلى الكاف فحذفت الياء لاجتماع الساكنين) أحدهما ياء الأجوف والآخرواوالمفعول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واوالمفعول ياء) . واعلم أن الاعلال على مذهب أبى الحسن الأخفش لاعلى مذهب سيبويه وأصحابه لأن عند

(و إذا اجتمعت الواوان الأولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى فى الثانية) للتخفيف برفع التكرير ولايحذف أحدهما كما فى مقول لعدم الموجب ههنا (نحو مغزوّ الأصل مغزوو) أدغمت الواو الساكنة فى المتحركة (و إذا اجتمعت الواو والياء) أى فى كلمة واحدة كما هو المتبادر فيخرج نحو يغزو يوما و يقضى وطرا (الأولى ساكنة) سواء كانت واوا كما سيجىء مثاله أو ياء نحو صبى أصله صبيو لأنه من الصبوة بمعنى الميل (والثانية متحركة قلبت الواو ياء) ليمكن الادغام بحصول الجنسية ولم يعكس لأن الياء أخف من الواو فابقاء الخفيف أولى (وكسر ماقبل الأولى) من الياءين يعنى إذا انضم ماقبلها بانقلابها عن الواو (لتصح الياء) وتسلم عن الانقلاب إلى جنس الضمة أما إذا انفتح ماقبلها فلا يغير إذ الياء الساكنة المفتوح ماقبلها الانقلاب ألفا نحو طى وريان أصله طوى ورويان (وأدغمت الياء فى الياء) للتخفيف (نحو مرمىّ ومخشىّ والأصل مرموى ومخشوى) قلبت الواو ياء ثم أبدلت ضمة ماقبلها كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت

سيبويه المحذوف واو المفعول لما مر فى مقول فصار بعد الحذف مكيل بفتح الميم وضم الكاف وسكون الياء على وزن مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين فأبدلت ضمة الكاف إلى الكسرة لتسلم الياء لأنه لولا ذلك لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار مكول على وزن مفول ووزنه بالاستقراء مفيل فأبدلت الضمة كسرة لئلا يلزم ذلك فصار مكيل على وزن مفيل فصارت الحركة عنده تابعة للحرف وعند أبى الحسن الأخفش المحذوف عين الفعل وهو الياء لما مر فى مقول وهو مااختاره الشيخ فصار مكول بفتح الميم وضم الكاف وسكون الواو على وزن مفول بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فصار مكول بفتح الميم وكسر الكاف وسكون الواو فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار مكيل فصار الحرف عنده تابعا للحركة . والأصح مااختاره سيبويه عند البعض و إليه مال صاحب الهارونية وما اختاره أبو الحسن الأخفش مال الشيخ إليه فاختر أيها الطالب أيهما شئت و بنو تميم يثبتون الياء فيقولون مكيول على التمام والكمال استدلالا بقول الشاعر : * فانها تفاحة مطيوبة * البيت وعلى هذا الخلاف اعلال مبيع وعدم اعلاله (و إذا اجتمعت الواوان الأولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى) أى الواو التى هى واو المفعول فى المثال الآتى (فى الثانية) أى فى الواو الثانية التى هى لام الفعل (نحو مغزو الأصل مغزوو) فاجتمع حرفان من جنس واحد أولهما ساكن والثانى متحرك فوجب الادغام للتخفيف فتدغم الأولى فى الثانية فصار مغزو (و إذا اجتمعت الواو والياء والأولى ساكنة) أى السابقة منهما ساكنة (والثانية متحركة قلب الواو ياء) ليمكن الادغام لدفع الثقل ولم يجعل الأمر بالعكس بأن يجعل الياء واوا ثم أدغمت الواو فى الواو لئلا يلتبس اليائى من ناقص بالواوى منه (وكسر ماقبل الواو ليصح بناء الياء وأدغمت الياء فى الياء نحو مرمىّ ومخشىّ والأصل مرموى ومخشوى) قلبت الواو ياء فيهما كما مر ثم أدغمت فى الياء فصارا مرمىّ ومخشىّ بضم الميم الثانية وضم الشين وسكون الياء ثم أبدلت ضمة تلك الميم والشين كسرة قبل الادغام لتسلم الياء هذا مفهوم ماذكر فى شرح الزنجانى ومفهوم مااختاره الشيخ أن تبدل الضمة كسرة قبل الادغام لتسلم الياء ثم تدغم الياء فى الياء ولكليهما وجه فاختر أيا شئت هذا إذا كان اسم المفعول من الناقص على وزن مفعول وأما إذا كان اسم المفعول منه على وزن فعيل أو فعول فاجتمعت الواوان أو الواو والياء من الواوى واليائى أو الواو والياء أو الياآن من اليائى والسابقة منهما ساكنة فهما لايوجد وأما اسم الفاعل على هذين الوزنين من الواوى واليائى فمما يوجد نحو عدوّ من الواوى و بغىّ من اليائى من وزن الفعول ونحو صبى

فى وجود العلامتين إذا لم تكونا من جنس واحد كما فى حبليات وغيرها على أن الالتباس بالمكان لايدفع بالكلية بالميم فقط إذ الأعجام تترك كثيرا فيحتاج إلى زيادة حرف آخر وقد تيسر ههنا فزيدت الواو فتكون هذه الثلاثة علامة واحدة إذ لامعنى لعلامة شىء سوى أن تختص به ولايوجد فى غيره وهذا المعنى حاصل فى الواو وقوله والعلامة إنما هى الميم ممنوع إذ ضم العين منها علامة بالاتفاق وقوله يدل على ذلك الخ ممنوع أيضا كيف و يلزم منه أن يكون ضم العين علامة وليس كذلك ولأن كون الشىء علامة لشىء فى الثلاثى لايستلزم كونه علامة له فى المزيدات كما أن الألف علامة للفاعل فى الثلاثى دون المزيدات وقوله و إنما ذلك إذا كان الثانى حرفا صحيحا مردود بنحو غزوا ومصطفون ونحوهما ولو أريد واو الضمير بناء على أن الضمير لايحذف لم يتوجه هذا الرد و يبطل الاستدلال بالقياسين المذكورين لكن دليل الأخفش غير منحصر فيهما وأدلة سيبويه كلها فاسدة على مابينا ولهذا اختار المصنف ماذهب إليه الأخفش (قوله وكسر ماقبل الياء) هذا مطرد فى مفعول الناقص وأما فى غيره فقد لايكسر نحو طىّ وسىّ ولىّ وغيرها من المصادر ونحو ريان من الصفات فاحفظ هذا

من الواوى وشرى من اليائى من وزن الفعيل أصل الأول عدوو بالواو ين وأصل الثانى بغوى بالواو والياء وأصل الثالث صبيو بهما وأصل الرابع شريى بياءين أدغمت الواو فى الواو فى الأول والياء فى الياء فى الثانى والثالث بعد قلب الواو ياء والياء فى الياء فى الرابع (وتقول فى أمر الغائب من الأجوف ليقل والأصل ليقول) بسكون القاف وضم الواو نقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ساكنان على غير حده الواو واللام فحذفت الواو لسكونها حرف علة ولسكون ضمة القاف دالة عليها فصار ليقل (وفى المخاطب) أى تقول فى أمر الحاضر (قل والأصل اقول) بسكون القاف وضم الواو (فنقلت حركة الواو إلى القاف) أى فى المثالين لأن النقل يعمهما و إنما نقلت حركة الواو فيهما إلى القاف لأن القاعدة عندهم لو كان حرف العلة متحركا وماقبله حرف صحيح ساكن نقلت حركته إلى ذلك الحرف الصحيح كما ذكرنا فكذا ههنا (فحذفت الواو) أى فى هذين المثالين (لسكونها وسكون اللام) لما مر (فحذفت الهمزة) أى فى المثال الثانى لحصول الاستغناء عنها (لحركة القاف) فصار قل (وتقول فى التثنية قولا فعادت الواو لحركة اللام) لأن حذف الواو فى المفرد لسكونها وسكون اللام فلما وجدت اللام المتحركة ههنا لألف التثنية خوفا من التقاء الساكنين زال سبب الحذف فعادت الواو (وتقول فى أمر الغائب من الناقص ليغز وليرم) بكسر اللام وفتح حرف المضارعة فيهما (وفى المخاطب اغز وارم بحذف الواو والياء) أى فى أمر الغائب والحاضر (لأن جزم الناقص) هو راجع إلى أمر الغائب لأنه مجزوم بالاتفاق فأشار بالجزم إليه (ووقفه) راجع إلى أمر الحاضر لأنه مبنى على الوقف عند البعض ومجزوم عند البعض الآخر وذلك أنه مجزوم عند الكوفيين أيضا لأن الأصل فيه لتغز ولترم فحذفت لام الأمر لكثرة الاستعمال ثم حذفت علامة الاستقبال للفرق بينه و بين المضارع فاجتلبت همزة الوصل لبقاء الغين والزاى ساكنتين ووضعت موضع علامة الاستقبال فأعطى أثره له وعند البصريين مبنى على الوقف وهو الصحيح لأن الأصل فى الأفعال البناء وأعرب المضارع لمشابهته الاسم فلم تبق المشابهة بين الأمر والاسم بحذف حرف المضارعة فبقى على أصله وهو البناء وأشار إليه بقوله ووقفه (سقوط لام فعله وفى الناقص الواوى تقلب الواو ياء فى المستقبل) نحو يغزى إلى أغزى ونغزى بضم حرف المضارعة فى الكل ثم تقلب الياء فى المفرد مذكرا كان أو مؤنثا وجمع المذكر ونفس المتكلم واحدا كان أو معه غيره ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم تحذف الألف فى جمع المذكر والواحدة المخاطبة لالتقاء الساكنين تأمل (والأمر) نحو ليغز ليغزوا إلى لأغز لنغز بضم حرف المضارعة فى الكل أيضا ثم تحذف الياء من نفس المتكلم مطلقا ومن المفرد مطلقا وجمع المذكر مطلقا بعد قلبها ألفا فى جمع المذكر والواحدة المخاطبة لتحركها وانفتاح ماقبلها علامة للجزم فى نفس المتكلم والمفرد ودفعا لالتقاء الساكنين فى الجمع وعلامة الجزم فيه سقوط نونه وكذا التثنية (والنهى) لا يغز لا يغزيا إلى لا أغز لا نغز بضم حرف المضارعة فى الكل أيضا ثم تحذف الياء حيثما تحذف فى الأمر والأمر فى البعض على صورة الألف وفى بعض على صورتها فى الأمر تأمل فى تصرفات هذه المذكورات فانه من مطارح الأذكياء (المجهولات) انما أورد المجهول بصيغة الجمع لأنها صفة للجمع وهو المستقبل والأمر والنهى أى الحكم المذكور فى هذه الأشياء إذا كن مجهولات فلهذا قلنا فى كلها بضم حرف المضارعة و إنما أورد هذا الحكم فى المستقبل والأمر والنهى المجهولات) مع أن ماقبل الواو فيها ليس بمكسور حملا لها على مجهول الماضى

(وتقول فى الأمر الغائب) من الأجوف (ليقل والأصل ليقول وفى الأمر الحاضر قل والأصل اقول) بسكون القاف وضم الواو فيهما (فنقلت حركة الواو إلى القاف فحذفت الواو لسكونها وسكون اللام وحذفت الهمزة) لحصول الاستغناء بها عنها (لحركة القاف وتقول فى التثنية) أى فى تثنية قل (قولا فعادت الواو لحركة اللام) أى لزوال مانع بقاء الواو وهو التقاء الساكنين بتحريك اللام لألف التثنية فجعلت حركتها فى حكم الأصلية نظرا إلى أنه سكون عارض بخلاف حركة تاء غزتا ورمتا فاعتبر هنا السكون الأصلى فلم تعد ماحذف منهما وقس الأمر الأجوف اليائى على الواوى نحو بع بيعا (وتقول فى أمر الغائب من الناقص ليغز وليرم وفى) أمر (المخاطب اغز وارم) بضم الزاى وكسر الميم فيهما (بحذف الواو والياء) فى أمر الغائب والمخاطب (لأن جزم الناقص) ناظر إلى أمر الغائب (ووقفه) ناظر إلى أمر المخاطب (سقوط لام فعله) لسكونها حرف علة ضعيفة بمنزلة الحركة فتسقط فى الجزم والوقف كالحركة (وفى الناقص الواوى) متعلق بقوله (تقلب الواو ياء) قدم الظرف على عامله لأن القلب بلا موجب ظاهرى مخصوص بذلك (فى المستقبل والأمر والنهى المجهولات) مع أن ماقبل الواو فيها ليس بمكسور حملا لها على مجهول الماضى

(قوله فعادت الواو لحركة اللام) وهذه الحركة حكم الأصلية من كل وجه لمجيئه لألف الضمير وكون محله جزءا من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمتا لأن محله عارضة ليست فى حكم الجزء (قوله فى المستقبل والأمر والنهى المجهولات) أما المستقبل فتقلب الواو فى جميع تصاريفه

(لأنهنّ فروع الماضى وفى الماضى المجهول) الذى هو متبوع الأفعال المذكورة (يصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها نحو غزى والأصل غزو) قلبت الواو ياء لماذكر. مثال مجهول المستقبل يغزى يغزيان يغزون الخ بقلب الواو ياء فى جميع تصاريفه ثم الياء ألفا فى مفاريده ولذا تكتب على صورة الياء وإنما لم تقلب الواو أولا ألفا رعاية لتبعية مجهول الماضى وتحذف لام الفعل أعنى الياء بعد قلبها ألفا فى جمع المذكر وواحدة المخاطبة لاجتماع الساكنين من لام الفعل ومن واو الجمع وياء المخاطبة ومثال مجهول الأمر ليغز ليغزيا ليغزيوا إلى لأغز ليغز ومثال مجهول النهى لايغز لايغزيا لايغزوا إلى لا أغز بحذف لام الفعل للجزم قيد بكونها مجهولات إذ فى معلوماتها ينضم ماقبل الواو فلا تقلب ياء. ولما فرغ من إعلال يأتى الأجوف والناقص قال (وأما المعتلّ الفاء) الذى يقال له المثال (فيسقط فاء فعله فى المستقبل والأمر والنهى المعروفات) بخلاف مجهولاتها نحو يوعد وليوعد لعدم موجب الحذف وهو استثقال الواو بين ياء وكسرة ولم يذكر المصدر نحو عدة أصله وعدة لأن حذف الواو منه تبعا واطرادا لا للاستثقال لأن نظره مقصور على المشتقات وأدرج فى المستقبل النفى والجحد لأنهما على لفظه وذلك السقوط (إذا كان فاؤه واوا) بخلاف ما إذا كان ياء نحو ييسر لعدم ثقلها كالواو (تسقط من ثلاثة أبواب) متعلق بتسقط أحدها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعد حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وأما

فى المجهول دون المعلوم لأنّ واو الناقص فيه لاتقلب ياء فيما سوى يغبى بل تسقط الواو فى الأمر والنهى فى المفرد وجمع المذكر والواحدة المخاطبة على صورتها وتسكن فى المستقبل حالة الرفع فى المفرد وتحذف فى المذكر والواحدة المخاطبة وتنصب حالة النصب فى المفرد وتحذف أيضا فى الجمع المذكر والواحدة المخاطبة على صورتها فيهما أيضا وإنما قلبت الواو ياء فى هذه الأشياء حال كونهنّ مجهولات تبعا للماضى المجهول عند البعض ومنهم الشيخ فلذا قال (لأنهنّ فروع الماضى وفى الماضى المجهول تصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها) أى فى نحو غزى بضم الغين وكسر الزاى وفتح الياء التى هى فى الأصل واو. هذا هو الأصح ولهذا تقلب واوه ياء فى هذه الأشياء حال كونهنّ معروفات تبعا للماضى المعروف الذى لم تقلب واوه ياء وكذا قلبت واو يغبى ياء أولا مجهولا كان أو معروفا تبعا لماضيه نحو غبى فان واوه تقلب ياء مجهولا كان أو معروفا لاستكراههم الواو بعد الكسرة ولم يذكره الشيخ قيل لشذوذه وقيل لظنه قلبها ألفا أوّلا لا ياء وعند البعض ومنهم شارح الهارونية لوقوعها رابعة وفيه نظر لأنه يلزم على هذا قلبها ياء فى هذه الأشياء إذا كنّ معروفات لوجودها كذلك وليس كذلك وعلى هذا الحكم مستقبل دعى وغزى وأمرهما ونهيهما مجهولات لأنهما واويان (وأما المعتلّ المثال فيسقط فاء فعله فى المستقبل من لأول إلى الآخر) أى من المفرد الغائب إلى نفس المتكلم (والأمر) أى وفى أمر الغائب والحاضر (والنهى) أى وفى نهى الغائب والحاضر (المعروفات) وإنما وصف المستقبل والأمر والنهى بالمعروفيات احترازا عن كونهنّ مجهولات لأن عند ذلك لاتحذف الواو من هذه الأشياء وإنما لم يذكر الماضى والفاعل والمفعول لان الواو لاتحذف منها. (واعلم أنه لم يذكر مصدره الذى على فعلة بكسر الفاء مع أن الواو لاتحذف منه أيضا (إذا كان فاؤه واوا) وإنما قال إذا كان فاؤه واوا احترازا عما كان فاؤه ياء فانها لاتحذف على أىّ حال (من ثلاثة أبواب) متعلق بقوله فيسقط. أحدها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعد بكسر العين فى المستقبل حذفت الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة لئلا يثقل على اللسان ولو لم تحذف لثقل لأنها وقعت بين الكسرات إحداها الكسرة الملفوظة والأخريان الياء المتولدة من كسرتين نوقوعها على هذا الوجه مستلزم للثقل العظيم لأن الواو خلاف الياء فى الجانسية مع أن الفعل أثقل من الاسم ومايعرض فيه أثقل مما يعرض فى الاسم فلو وقع هذا الثقل فى الاسم لدفع بالحذف ودفعه به فى الفعل الأثقل منه أوجب فلما اجتمع فيه هذا الثقل طلبوا الخفة بحذف شىء منه فلم يمكن حذف الياء لأنها علامة المضارع والعلامة لاتحذف لأن حذفها مخل بالمقصود مع أن وقوع الواو فى الابتداء مستكره عندهم وعلى تقدير حذف الياء تقع الواو كذلك

ياء ثم تقلب فى مفاريده ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويدل على هذا كتابتها بالياء وأما الأمر والنهى فتقلب فى تثانيهما لوجوب حذفها فى مفاريدهما وإنما قدم القلب الأوّل لرعاية تبعية الفرع مع إمكان القلب الثانى بعدد فكان فيه رعاية السببين بخلاف مالوقدم الثانى. فان قلت فعلى هذا ينبغى أن تقلب الواو أوّلا ياء فى مفاريد الأمر والنهى ثم تحذف فيكونان كالمستقبل. قلت لزم حينئذ تأخير عمل الجازم من غير أثر إذ لا يكتب اللام فى مفاريدهما حتى يكتب بالياء بخلاف مفاريد المستقبل وبخلاف جموعهما فانها وإن لم تسكن فى قلب الواو فيها ياء أوّلا أثر لعدم كتابتها لكن لايلزم تأخير عامل واجتماع الساكنين لايلزم قبل القلب بل بعده فيحكم بقلب الواو ياء أولا رعاية للفرعية

حذفها من المخاطب والمتكلم فللاطراد والمشاكلة بالغائب (و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى والغابر نحو وهب يهب) أصله يوهب حذف الواو لثقلها بين ياء وحرف حلق مفتوحتين كما يشهد به الذوق لأن بين مخرجى الواو والفتحة بعد مسافة وانفراج وحرف الحلق مع الفتحة أثقل وأما الحذف فى يذر فللحمل على يدع لأنه بمعناه والمشهور حذف الواو لأن العين مكسورة فى الأصل فلما حذفت الواو فتح العين لوجود حرف الحلق حقيقة أو حكما كما فى يذر . يرد على ظاهره أن القياس حينئذ إعادة الواو بزوال الكسرة كما فى لم يوعد اللهم إلا أن يجعل الفتحة الضرورية العارضة فى حكم الكسرة الأصلية

وأيضا قلب كسرة العين فتحة يؤدى إلى التباس الأبواب (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين فى الماضى والغابر نحو ورث يرث) أصله يورث (وتقول فى الأمر والنهى) من الأفعال الثلاثة (عد لاتعد وهب لاتهب ورث لاترث) بحذف الواو كما فى المستقبل لأنها فروعه ولم تحذف فى اسم الفاعل واسم المفعول نحو واعد وموهوب لأن المفعول مشتق من المجهول والواو ثابت فيه واسم الفاعل إن اشتق من المضارع فثبوت الواو لصيانة مابعدها فافهم (وقد تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو وطئ يطأ) أصله يوطأ (ووسع يسع) أصله يوسع حذفت الواو لاستثقالها مع ياء وحرف حلق بخلاف وجل يوجل ولذا أتى بكلمة قد المفيدة للبعضية والتقليل فى المستقبل

ولم يجز حذف الكسرة الملفوظة لأنها لفرق الكلمة ولأنها لوحذفت التقى الساكنان الواو والعين ولم يجز حذف العين مع وجود حرف العلة وهى الواو وهنا فلم يبق محل للحذف إلا الواو ولأنها حرف علة ضعيفة فى الأصل و بالسكون يكون أضعف من الأول للين عريكة الساكن فحذفت الواو ولدفع هذا الثقل هذا فى الأمثلة التى لم تقع التاء فى أولها علامة الاستقبال بل الواقع لها الياء و إلا فللمشاكلة وذلك فى المفردة المؤنثة الغائبة وتثنيتها مستقبلا كان أوأمرا أونهيا والمخاطب والمخاطبة مفردا كان أومثنى أو مجموعا مستقبلا كان أوأمرا أونهيا و إنما تحذف الواو من هذه الأشياء للمشاكلة لالدفع هذا الثقل لعدم وجود وقوعها بين ياء وكسرة وأما فى الأمر والنهى الغائبين مطلقا وجمع المؤنثة الغائبة فلدفع هذا الثقل لوجوده (و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى والغابر نحو وهب يهب) أصله يوهب بكسر الهاء حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسر ثم فتحت الهاء لأنها حرف حلق وحرف الحلق ثقيل والفتحة خفيفة وعلى هذا يلزم عليه أن يشير إلى هذا بقوله وفعل يفعل بفتح العين فى الماضى والغابر لفظا أوعارضا أولأجل حرف الحلق كما أشار البعض إليه هكذا لأن الواو لووقعت بين ياء وفتحة أصلية لاتحذف كوجل يوجل وكذا لو وقعت بين ياء وضمة كوسم يوسم (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين فى الماضى والغابر نحو ورث يرث) أصله يورث بكسر الراء حذفت الواو ومنه لماس ومنه ومق يمق ووثق يثق (وتقول فى الأمر والنهى الحاضر) من الباب الأول (عد لاتعد) إلى آخرهما حذفت واوهما للمشاكلة لأنها قد تقع بين ياء وكسرة لأن أصلهما توعد حذفت واوه للمشاكلة ثم حذفت علامة الاستقبال فى الأمر والنهى وابتدئ بحركة العين فى الأمر وزيدت لا فى النهى فصارا عد لاتعد فى الحاضر وفى الغائب ليعد ولا يعد وحذفت واوهما لدفع الثقل المذكور فيما عدا المفرد المؤنث الغائب وتثنيته وفيهما حذفت للمشاكلة أيضا كما ذكرنا . ومن الباب الثانى (وهب لاتهب) إلى آخرهما حذفت واوهما للمشاكلة أيضا لكونهما حاضرين وفى الغائب ليهب ولايهب حذفت واوهما لدفع ذلك الثقل فيما عدا مفرد مؤنثه وتثنيته كامر (و) من الباب السادس (رث لاترث) إلى آخرهما حذفت واوهما حاضرين كانا أو غائبين كما فى البابين الأولين (و) قد (تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر من لفظين نحو وطئ يطأ ووسع يسع) وفيه نظر من وجهين أحدهما أن عين المضارع من هذين اللفظين و كان مفتوحا فى الأصل فالقول بحذف الواو منهما خطأ كواو وجل يوجل فانها لاتحذف لعدم علة حذفها وهو الثقل المذكور و إن كانت فتحة عارضية ولفظية فالاشارة عليه إلى ذلك لازمة والثانى أن وطئ يطأ ووسع يسع ليسا من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر بل الأمر بالعكس بأن كان ماضيهما مفتوح العين ومضارعهما مكسور العين ومنهما وقع يقع ووضع يضع وودع يدع ووزع يزع

(قوله وفعل يفعل بفتح العين فى الماضى والغابر) . اعلم أنهم قالوا فى سبب حذف الفاء أنه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع الواو بين ياء وكسرة وأورد عليهم بنحو يهب ويطأ ويقع ويسع ويدع ويضع ويلغ فأجابوا بأنها فى الأصل يفعل بالكسر فحذف الواو ثم فتح العين طلبا للخفة فيما فيه حرف الحلق ثم أورد يذر فأجيب بأنه محمول على يدع لكونه بمعناه فكلام

(وأما اللفيف المقرون) من المعتلات (فحكم عين فعله كحكم الصحيح) حيث (لايتغير) بالاعلال لأن لامه أولى تغيرا من عينه وقد اعتل اللام فلو تغير العين يلزم نقض البناء (وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص) فى قلبه ألفا وحذف حركته للاستثقال (نحو طوى يطوى) وكذا فى الحذف علامة للجزم والوقف فى الأمر والنهى ولالتقاء الساكنين نحو يطوون والأصل يطو يون كيرميون وكذا فى إثبات اللام إذا كان ياء وانكسر ماقبلها نحو روى مثل رضى ، ثم إن المصنف لكون نظره مقصورا على المشتقات لم يلتفت إلى تغيير عين المصدر نحو طوى طيا ونوى نيـة قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون (وأما اللفيف المفروق فحكم فاء فعله كحكم فاء فعل المعتل) أى المثال فحذفت إذا كانت واوا من المضارع والأمر والنهى إذا وجد موجب الحذف كوقوعها بين ياء وكسرة بخلاف وجى يوجى (وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص) فى قلبه ألفا وفى حذفه وحذف حركته وفى ثبوته على حاله إذا انكسر ماقبلها نحو ولى و (ونحو وقى يقى) أصله يوقى حذفت الواو كما فى يعد وأسكنت اللام كما فى يرمى (فتقول فى أمره) أى فى أمر هذا الباب (قه فحذفت فاء فعله) إذ أصله يوقى (كالمعتل الفاء) أى كما تحذف من المثال (وحذفت لام فعله فى الجزم

يزع فوقعت الواو فى كلها بين ياء وكسرة فحذفت ثم فتحت عين المضارع فى كلها لأجل حروف الحلق كذا المفهوم مما ذكر فى شرح الزنجانى ونزهة الظرفاء وفى شرح الهارونيـة والمراح وشرحه وأيضا قد جعل الحذف من أربعة أبواب والحال أنه من بابين أحدهما ما كان عين مضارعه مكسورا لفظا أو تقديرا كيعد ويرث وأخواتهما والثانى ما كان عين مضارعه مكسورا تقديرا لالفظا كيهب ويقع ويضع وأخواتها كذا المفهوم مما ذكر فى النزهة والهارونية والمراح فيلزم عليـه أن لايزيد على هذين البابين (وأما اللفيف المقرون فحكم عين فعله كحكم الصحيح لايتغير) أى لاينقل ولا يعل ولا يحذف ولايقلب كعين الفعل الصحيح لأنه لو أعل بحسب مايقتضيه بأحد هذه الاعلالات الثلاث وإعلال لامه لازم أيضا لأنه أشد تغيرا منه للزم نقض البناء منهما فلم تعل عين فعله (وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص) أى فى الاعلال وعدمه ، أما الاعلال فلا يخلو إما بحذف لامه علامة للجزم أو الوقف أو دفعا لالتقاء الساكنين فهو مثله فيها كلام لم يطو واطو وطووا مثل لم يرم وارم ورموا فى ذلك وإما بالقلب ألفا فى موضع يكون متحركا وماقبله مفتوحا نحو طوى فانه مثل رمى فى ذلك وياء فى الواوى نحو قوى فانه مثل غبى فى ذلك وإما بحذف الحركة فى موضع تكون حركته ضمة نحو يطوى فانه مثل يرمى فى ذلك وغير ذلك وأما عدم الاعلال فلا يخلو إما أن يكون بأن لايوجد موجب الاعلال فيه نحو روى، فانه مثل رضى فى ذلك وإما بأن لايجتمع الساكنان فيه نحو طويا فانه مثل رميا فى ذلك وغير ذلك (نحو طوى يطوى) أشار بطوى إلى قلب لامه ألفا كالناقص وبيطوى إلى حذف حركة ضمته كالناقص ولم يتعرض إلى غيرهما احترازا عن الاطناب وإنما حمل لام فعله على لام فعل الناقص فى هذه المذكورات لكونه حرف علة مثله (وأما اللفيف المفروق فحكم فاء فعله كحكم فاء فعل المعتل) لأنه معتل الفاء أيضا فيحذف فاء فعله إذا كان واوا من مضارعه فى موضع تحذف فيه واو مضارع المعتل المثال نحو يقى فانه مثل يعد فى ذلك وتثبت فيه فى موضع تثبت فيه نحو يوجى فانه مثل يوجل فى ذلك (وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص) لأنه معتل اللام أيضا فتحذف لام فعل اللفيف المفروق فى موضع تحذف فيه لام فعل الناقص نحو لم يق كلم يرم فى ذلك وغير ذلك وفى موضع تحذف حركة لامه أيضا نحو يلى فانه مثل يرمى فى ذلك وفى موضع تنقل حركته ثم تحذف أيضا نحو ولوا فانه مثل رضوا فى ذلك وغير ذلك وفى موضع تثبت لامه بلا إعلال كما تثبت لامه أيضا نحو ولى كرضى فى ذلك وغير ذلك وفى موضع تقلب لامه أيضا نحو وقى كرمى فى ذلك وغير ذلك (نحو وقى يقى) أشار بوقى إلى قلبه ألفا وبيقى إلى حذف فاء فعله كالمعتل المثال وبحذف حركة لامه ضمة كالناقص ولم يتعرض إلى ثبوته بلا إعلال وإلى حذفه بعد نقل حركته حذرا عن الاطناب (وتقول فى أمره قه فحذفت فاء فعله كالمعتل الفاء نحو عد أصله أوعد حذفت لام فعله فى الجزم) أى فى الغائب

المصنف محمول على الظاهر أو على أن مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو الظاهر المتبادر من كلامه وأرى أنه الحق لأنه لا دليل على ماذكروا وحذف الواو لايدل عليه لجواز أن يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف حلق ثقيل ولهذا حذف الواو من كل ما كان من الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر الأبواب وإن كان فيه حرف حلق وأما حذفه من يطأ ويسع فلأن المعتل من الباب الرابع لايكون إلا لازما فلما جاآ من بين أخواتهما متعديين خولف بهما نظائرهما مع أن فيه حرف حلق ثقيل ويلزمهم أن يحمل يسع ويطأ على الشذوذ لإبعاد الواو بعد الفتح ولم يعد لأنهم قالوا إذا أزيلت كسرة ما بعدها أعيدت الواو نحو لم يوعد (قوله كحكم الصحيح) إلا فى مصدره وإن كانت عينه واوا ولامه ياء نحو طوا طيا وروى ريا وشوى شيا ونوى نية

بعد التلفظ به وشبهه الحامل بوطء المقيد فان المقيد يمنعه القيد من توسيع الخطوة و يصير كأنه يعيد قدمه إلى موضعها الذى نقلها منه وذلك مما يشق على النفس وشبهه بعضهم برفع القدم ووضعها فى حيز واحد وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وكل ذلك ثقيل ومستكره فطلبوا الخفة بإدغام أحد المتماثلين أو المتقاربين فى الآخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة واحدة ليخف على اللافظ و إنما لم يطلبوا تلك الخفة بحذف أحدهما لئلا ينتقض البناء به (نحو مدّ يمدّ والأصل مدد يمدد) بتحريك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الأولى ليمكن الإدغام فى الثانى لدفع الثقل المذكور فأدغمت الدال الأولى فى الثانيـة وجوبا فصار مدّ يمدّ و يمدد بسكون الميم وتحريك الدالين بالضم (فنقلت حركة الدال الأولى فى المستقبل إلى الميم) وإنما قيد النقل بالمستقبل لأن حركة الماضى لا تنقل بل تحذف لوجود الميم متحركة بخلاف المستقبل (و بقيت الدال الأولى (ساكنة فأدغمت الدال الأولى فى الثانية) وجوبا أيضا فصار يمدّ وهذان المثالان لما يكون المتماثلان فيه متحركين ، وأما مثال ما كان أولهما ساكنا والثانى متحركا فقد ذكرناه قولنا نحو مدا مصدرا والأصل مدد بسكون الدال الأولى فأدغمت الدال الأولى فى الثانية وجوبا أيضا لدفع ذلك الثقل . واعلم أن الادغام على ثلاثة أوجه : أحدها واجب وهو فيما إذا كان أوّل المتماثلين أو المتقاربين ساكنا وثانيهما متحركا ولم يكن الأوّل حرف مدّ و إلا لايدغم لئلا تزول المدة نحو جاءنى مسلمون وزيد ومررت بمسلمين و بزيد أوكلاهما متحرك سواء كانا فى كلمة واحدة أو فى كلمتين مثال الأول فى كلمة واحـدة نحو مدّ مصدرا فى المتماثلين وقد مر ذكره ونحو امحى وهمرش من المتقاربين والأصل انمحى وهنمرش بسكون النون فيهما أدغمت النون فى الميم وجوبا فيهما بعد قلبهما ميما عند البعض وفى كلمتين نحو قوله تعالى – ألم أقلـكم ، واذكربك ، وقلهم ، ومن يظلمنكم – فى المتماثلين والأصل – ألم أقل لكم ، واذكر ربك ، وقل لهم ، ومن يظلم منكم – أدغم أحد المتماثلين فى هذه الأمثلة فى الثانى وجوبا عند البعض ونحو قوله تعالى – ودّ طائفة – فى المتقاربين والأصل – ودّت طائفة – بسكون التاء أدغمت التاء فى الطاء فى ذلك وجوبا بعد قلب التاء طاء عند البعض . ومثال الثانى فى كلمة واحدة نحو مدّ يمدّ فى المتماثلين وقد مر ذكره ونحو اثاقل وادثر فى المتقاربين والأصل تثاقل وتدثر بتحريك المتقاربين فيهما فيسكن الأول منهما و يدغم فى الثانى وجوبا بعد جعله مثل الثانى عند البعض وفى كلمتين نحو قول القائل تنفر من ظلنا وتروح فى ظلك فى المتماثلين والأصل تنفر من ظل لنا وتروح فى ظل لك بتحريك المتماثلين أدغم أحـد المتماثلين فيهما وجوبا عند البعض ونحو أخرشطأه فى المتقاربين والأصل – أخرج شطأه – بتحريك المتقاربين أدغمت الجيم فى الشين وجوبا بعد جعلها شينا عند البعض و إنما قيدنا بقولنا عند البعض فى مواضع لأن عند بعض يجوز الادغام وتركه فى تلك المواضع . أما إذا كان المتماثلان والمتقاربان فى كلمتين فلعدم لزوم الثقل لعدم تلازم الكلمة الثانية للكلمة الأولى وأما إذا كان المتقاربان فى كلمة واحدة فلجواز جعل أحدهما مثل الآخر أوتركه على حاله نظرا إلى قربهما فى المخرج وعدم اتحادهما فى الذات فلايلزم من اجتماعهما الثقل الحاصل من اجتماع المتماثلين فى كلمة واحدة والثانى جائز وهو فيما إذا كان الحرف الثانى من المتماثلين ساكنا وسكونه ليس بأصلى بل بسبب عارض وعند ذلك لايكون السكون كالجزء من الكلمة فيجوز الادغام نظرا إلى عدم سكونه فى الأصل وتركه نظرا إلى سكونه فى الحال وذلك فى الأمر الحاضر والمجزوم لأن سكونهما غير أصلى نحو ردّ وليرد ولم يرد والأصل اردد وليردد ولم يردد جاز الادغام فيها وتركه وهذا مذهب بنى تميم وأهل الحجاز لايجوزون الادغام فيها

(نحو مدّ يمدّ والأصل) فى الأولى (مـدد) سلبت حركة الدال الأولى لئلا تتصل بين المتجانسين إذ الحركة بعد الحرف على المختار ثم أدغمت فى الثانية (و) فى الثانى (يمدد) نقلت حركة الدال الأولى إلى الميم و بقيت ساكنة فأدغمت الدال الأولى فى الثانيـة) فصار يمد و يعلم بذلك دغام الماضى و إدغام مايكون أول المتجانسين ساكنا فلاحاجة إلى ذكرها

. . . .

والوقف) نحو لبق وق (كالناقص) أى كما تحذف لامه فى الحالتين نحو ليرم وارم (فبقى القاف) بعد حذف ماحذف من أمر المثال والناقص (مكسورة وزيدت الهاء عند الوقف) لأن الوقف على المتحرك ممنوع صناعة ولامجال لاسكان الحرف المبتدإ به فزيد حرف خفيف الخروج ليكون كأن لم يزد شئ (فى الواحد المذكر) بزيادة الهاء فيه قد علمت من خصوص المثال إلا أنه أراد به التنبيه على أنها لاتزاد فى غيره وإن تبادر إلى الفهم زيادتها اطرادا (وتقول فى التثنية قيا) بعود الياء لخروجها عن الآخرية باتصال ضمير الفاعل (وفى الجمع) المذكر (قوا) والأصل قيوا نقلت ضمة الياء إلى القاف بعد حذف كسرتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين كما فى ارموا (وفى الواحدة المخاطبة قى) والأصل قيى استثقلت الكسرة

على الياء الأولى وحذفت لالتقاء الساكنين (وفى الجمع المؤنث قين) باعادة الياء بلحوق ضمير الجمع أيضا . ولما فرغ من مباحث المعتلات قال (وأما المضاعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد) فيخرج نحو احمر واقشعر (إذا كان عين فعله ساكنة ولامه متحركة) كمصدر مدد (أو) كانت (كلتاهما متحركتين فالادغام) فى الصورتين (لازم) ويقال له واجب أيضا وذلك لدفع الثقل الحاصل بالتكرر فانه كأنه يعيد مقيد الرجل إلى موضع نقلها وذلك مما يشق على النفس ولا يمكن حذف أحدهما فأدرج أولهما فى الآخر . والفرق بين الصورتين أن الادغام ضرورى فى الاولى وإن وقع المتماثلان فى كلمتين نحو ـ واذكر ربك ـ بخلاف الثانية فانها قد لاتدغم لمانع نحو قردد وجدد ثم لفظ الادغام بعد بسكون الدال من عبارات الكوفيين وبتشديدها من الافتعال من عبارات البصريين ذكره التفتازانى . وهو أى الادغام لغة الإخفاء والإدخال يقال أدغمت اللجام فى الفرس أى أدخلته فى فيه وأدغمت الكتاب فى كمى أى أخفيته فيه . وفى الاصطلاح إسكان الحرف الأول وإدراجه فى الثانى

والنهى الغائب مطلقا وأخواتهما من المجزوم بسبب الجازم نحو ليق ولايق ولم يق وغيرها وكذلك أمر الحاضر عند الكوفيين لأنه مجزوم عندهم كما مر ولذا أورد لفظ الجزم مثالا لأمر الحاضر (والوقف) أى فى أمر الحاضر عند البصريين (كالناقص) أى كما تحذف لام الناقص فى الجزم والوقف فى نحو ليرم ولايرم ولم يرم وارم وإنما جاز حذفهما فى أمره لأنهما فى الطرف فلم يجتمع الاعلالان فى جهة واحدة (فبقيت القاف مكسورة) لتدل على الياء المحذوفة كذا فى شرح المراح والزنجانى فصار «ق» (وزيدت الهاء عند الوقف فى الواحد المذكر فقط) فصار قه كما مر وإنما زيدت الهاء لذلك لاغيرها لوجودها كذلك فى الكلام الفصيح نحو قوله تعالى ـ ماليه ـ . وقيل إنما زيدت الهاء لذلك لأنها كالهمزة فى التوصل بها إلى بقاء شئ أما همزة الوصل فيتوصل بها إلى بقاء السكون فى الابتداء وأما الهاء فيتوصل بها إلى بقاء الحركة فى الوقف وإنما كان الوقف بالزيادة هنا لئلا يلزم الابتداء بالساكن عند الوقف على حرف واحد ولئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد ومنه شه من وشى يشى وله ومن ولى يلى (وتقول فى التثنية قيا) بلاحذف الياء لأنها علامة الجزم والوقف قد حصل فيها بلا حذفها وهو سقوط نونها فلا تحذف الياء فيها (وفى الجمع قوا) والأصل قيوا بكسر القاف وضم الياء فاستثقلت الكسرة على القاف قبل ضمة الياء للزوم الخروج من الكسرة إلى الضمة فأسكنت القاف ثم نقلت ضمة الياء إلى القاف لاستثقال الضمة عليها ولسكون ماقبلها حرفا صحيحا ساكنا فالتقى ساكنان الواو والياء ثم حذفت الياء لا الواو لأن الواو ضمير الفاعل فصار قوا بضم القاف وعلامة الجزم والوقف فيه سقوط نونه كالتثنية (وفى الواحدة المخاطبة) المؤنثة (قى بالياء) والأصل فيه قيى باليا بن أولهما متحرك والثانى ساكن فاستثقلت الكسرة على الياء للزوم توالى الكسرات فالتقى ساكنان أولهما ياء الناقص والثانى ضمير الفاعل فحذفت ياء الناقص لدفع ذلك لا لعلامة الجزم والوقف فصار قى . وإنما قلنا لا لعلامة الجزم والوقف لأن علامتهما فى الواحد المؤنث سقوط نونه (وفى الجمع المؤنث قين) وهو على الأصل ولم يحذف الياء منه أصلا لأن فيه لايوجد التقاء الساكنين ولا عمل الجزم والوقف لوقوع نون الضمير التى لم يجز حذفها فى كل حال فى محل الجزم والوقف وهو الطرف وإنما لم يذكر تثنية المؤنث لأنه لافرق بينها وبين تثنية المذكر ومثالها قد مر (وأما المضاعف إذا كان عين فعله ساكنة ولامه متحركة) نحو مدا مصدرا والأصل مدد بفتح الميم وبسكون الدال الأولى (أو كلتاهما متحركتين فالادغام لازم) أى واجب لدفع الثقل اللازم من العود إلى التلفظ بحرف

(قوله فالادغام لازم) إذا لم يكن مانع نحو الالحاق والالتباس كقردد وجدد ووول

(و إذا كان عين فعله متحركة ولامه سا كنة سكونا لازما) باتصال ضمير الفاعل(فالاظهار لازم) أى الادغام ممتنع (نحو مددن إلى مددنا) لأن ماقبل ضمير الفاعل لازم السكون لئلا يتوالى أربع حركات وفى الادغام لابد من حركة الثانية كما سيجىء (و إن كانتا) أى العين واللام منه (سا كنتين) الأولى للتخفيف والادغام والثانية للجزم أو الوقف (فحركت الثانية) أى فالحكم أن تحرك الثانية حينئذ لأن السا كن كالميت لايظهر نفسه فكيف يظهر غيره وهو المدغم السا كن (وأدغمت الأولى فيها) أى فى الثانية وهذا القسم يسمى إدغاما جائزا لأنه لايجوز أن ينظر إلى أن سكون الثانية علامة فلا تحرك ولا تدغم فيها وهذا لغة أهل الحجاز ويجوز أن ينظر إلى أن سكونها عارض غير لازم فتحرك وتدغم فيها وهذا لغة بنى تميم والأول أقرب إلى القياس وفى التنزيل – ولا تمنن تستكثر – (نحو لم يمد والأصل لم يمدد فنقلت حركة الدال الأولى إلى الميم) لأجل الادغام (فبقيتا) أى الدالان (سا كنين فحركت الدال الثانية وأدغمت الأولى فيها) أى فى الثانية . لايقال لو حركت الأولى وأدرجت الثانية فيها يحصل المقصود من الادغام فما سبب ترجيح عكسه . لأنا نقول حركة الأولى لتأخرها عنها فاصلة بينهما كامر فلا مجال لاندراج الثانية فى الأولى المتحركة (ثم فتحت) أى اختير كون تلك الحركة فتحة لأن الفتح أخف الحركات (ويجوز تحريكها) أى تحريك الثانية (بالضم) تبعا لعين مضارعه (والكسر) لأنه أصل فى تحريك السا كن وذلك للمناسبة بين الكسر والسكون من حيث إن السكون أصل فى البناء والكسر أبعد الحركات من المعربات ولذا لايدخل المضارع وغير المتصرف وقيل فى أصالته لأن السا كن كالميت وتحريكه من أسفله (كما يذكر) أى جواز التحريك بالثالث (فى الأمر) مع هذا الباب . ثم أورد بحثا له بقوله (وتقول فى الأمر) الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال ومد بفتح الدال ومد بكسر الدال) والأصل امدد نقلت ضمة الدال الأولى إلى الميم فاستغنى عن الهمزة ثم حركت الدال الثانية بما حركت به نحو لم يمد قدم ذكر الضم ههنا دفعا لما يتوهم من السياق من أنه جائز على ضعف

وهم يقولون اردد وليردد ولم يردد والأول أصح ولذا مال أكثر الصرفيين إليه . والثالث ممتنع وهو فيما إذا كان الثانى من المتماثلين سا كنا وسكونه أصلى فعند ذلك يكون سكونه كالجزء من الكلمة فلا يمكن الادغام لأنه لابد عند الادغام من تسكين الحرف الأول من المتماثلين أو المتقاربين ليتصل بالثانى إذ لولا ذلك لحالت الحركة بينهما فعند ذلك يجتمع السا كنان على غير حده ولم يجز حذف أحدهما لنقض البناء و إخلال المقصود به ولأن الثانى مبين للأول والحرف السا كن كالمعدوم أو كالميت إذا كان سكونه لازما فلا يبين نفسه فكيف يبين غيره فلذلك امتنع الادغام وذلك فى نحو مددن إلى مددنا وامددن ولا تمددن وليمددن ولا يمددن فأشار الشيخ إلى هذا القسم بقوله (و إن كان عين فعله) أى عين فعل المضاعف (متحركة ولامه سا كنة) أى سا كنة سكونا لازما (فالاظهار لازم) أى الادغام ممتنع كامر (نحو مددن إلى مددنا) لأن سكونهما وسكون أخواتهما لازم لشدة اتصال الضمير بهما و بأخواتهما لئلا يلزم أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (و إن كانا) أى الحرفان المتماثلان (سا كنين) بتسكين الأول للادغام والثانى للجزم (حركت الثانية) لأنها لو لم تحرك تكون كالميت لايبين نفسه فكيف يبين غيره (وأدغمت الأولى فيها) هذا إشارة من الشيخ إلى الادغام الجائز (نحو لم يمد والأصل لم يمدد فنقلت حركة الدال الأولى إلى الميم) ليمكن الادغام أو لسكون الميم سا كنة (فبقيتا) أى الدالان (سا كنتين فحركت الدال الثانية وأدغمت الدال الأولى فى الدال الثانية ثم فتحت) الدال الثانية (نحو لم يمد) بفتح الدال (لأن الفتحة أخف الحركات ويجوز تحريكها) أى تحريك الدال الثانية (بالضم) نحو لم يمد بضم الدال (اتباعا للعين) أى لعين فعله (والكسر) أى يجوز تحريك الدال الثانية بالكسر نحو لم يمد بكسر الدال لأن السا كن إذا حرك حرك بالكسر (كما يذكر) جواز هذه الحركات (فى أمر المضاعف ، وتقول فى الأمر) أى فى أمر الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال) الثانية (ومد بفتح الدال) الثانية (ومد بكسر الدال) الثانية أما جواز تحريكها بالضم فلاتباع العين لأنه مضموم وأما جواز التحريك بالفتح فلخفة الفتحة وأما جواز التحريك بالكسر فلأن من القاعدة إذا حرك السا كن حرك بالكسر كما ذكرنا و إنما لم يبق على السكون

(قوله ولامه سا كنة سكونا أصليا) بأن جاء من ضمير الفاعل (قوله و إن كانتا سا كنتين) فى العبارة مسامحة يعنى إن كان سكونه عارضا بأن لم يجىء من ضمير الفاعل فالادغام جائز بأن أسكنت الأولى للتخفيف فيكونان سا كنين و إذا كانتا سا كنتين حركت الثانية وأدغمت الأولى فيها (قوله ويجوز تحريكها بالضم والكسر) أما الضم فلاتباع العين لسكونه

(والميم مضمومة فى) الصور (الثلاث) لأن الحركة المنقولة إليها هى الضم (و يجوز امدد بالاظهار) كما هو رأى الحجازيين فى كلامه إشعار بأن أكثر استعماله بالادغام كما هو مذهب بنى تميم (وتقول فى الأمر من يفعل بكسر العين فر بالكسر) أى بكسر الراء تبعا لعين مضارعه ولأصالته فى تحريك الساكن (وفر بالفتح) لخفته ولا يجوز ضم الراء لاستلزامه الخروج من الكسرة إلى الضمة مع أنه لاداعى له كاتباع العين (والفاء مكسورة فيهما) أى فى صورتى كسر الراء وفتحها لأن المنقول إليها هو الكسر (و يجوز افرر بالاظهار) لسكون الثانى فى الأصل (وتقول) فى الأمر

الحاضر (من يفعل بفتح العين) أى الباب الرابع لأن المضاعف لايجىء من الباب الثالث كما صرحوا به (عض بالفتح) للاتباع بعين مضارعه وللخفة (وعض بالكسر) لأصالته فى تحريك الساكن ولم يضم لعدم داعيه (والعين مفتوحة فيهما) لأن الأصل اعضض بفتح الضاد الأولى ثم نقلت إلى العين (و يجوز اعضض بالاظهار) كما مر هذا فى الثلاثى (وتقول) من المضاعف (من أفعل أحب يحب والأصل أحبب يحبب) على وزن أكرم يكرم (فنقلت حركة الباء) الأولى (إلى الحاء و ادغمت الباء فى الباء فيهما) أى فى الماضى والمضارع (وتقول فى الأمر) منه (أحب) بكسر الحاء المنقولة من الباء الأولى والباء المدغم فيها إما مفتوحة أو مكسورة على قياس فر (واحبب) على وزن أكرم (بالادغام) فى الأول (والاظهار) فى الثانى ومثال الممتنع احببن إلى احببنا وقس على هذا مضاعف الخماسى والسداسى نحو تماد واستمد

السكون لاجتماع الساكنين على غير حده إذ لم يمكن التلفظ بهما ولم يجز حذف أحدهما لما مر فحرك جوازا باحدى هذه الحركات وكذلك الحكم فى أمر الغائب والنهى غائبا كان أو حاضرا نحو ليمد بالحركات الثلاث ولايمد ولا تمد بالحركات الثلاث أيضا فيهما وكذا فى غيرهما من الجازم تأمل (والميم مضمومة فى الثلاث) أى فى تحريك الدال الثانية بالحركات الثلاث (و يجوز امدد بالاظهار) أى بفك الادغام لأن الادغام وتركه جائز فى هذا القسم (وتقول فى الأمر من يفعل بكسر العين فر بالكسر وفر بالفتح) أما جواز التحريك بالكسر فلأنه ساكن بسبب الوقف والساكن إذا حرك حرك بالكسر كما مر وأما جواز التحريك بالفتح فلخفته كما مر وأما عدم جواز التحريك بالضم فلعدم الاتباع بكسر عين فعله ولأنه لوجيز ذلك يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية وذلك ثقيل وأما عدم إبقائه على السكون فلما مر من أنه يلزم اجتماع الساكنين على غير حده اللذين لم يمكن التلفظ بهما تأمل (والفاء مكسورة فيهما) أى فى تحريك الراء الثانية بالكسر أو الفتح (و يجوز افرر بالاظهار) أى بفك الادغام لأن هذا القسم من الادغام الجائز كما مر (وتقول فى الأمر من يفعل بفتح العين عض بالفتح) أى بفتح الضاد الثانية لخفة الفتحة كما مر (وعض بالكسر) لأنه ساكن والساكن إذا حرك حرك بالكسر كما مر و إنما لم يبق على السكون ولم يجز التحريك بالضم لما مر من عدم جوازهما فى يفعل بكسر العين (والعين مفتوحة فيهما) أى فى تحريك الضاد الثانية بالفتح والكسر (و يجوز اعضض بالاظهار) أى بفك الادغام لما مر فى المثالين الأولين (وتقول فى الماضى من أفعل يفعل أحب) بفتح الحاء والباء المدغمة فيها (يحب) بكسر الحاء وضم الباء (والأصل أحبب يحبب) بسكون الحاء فيهما (فنقلت حركة الباء) فى الماضى والمضارع (إلى الحاء) ليمكن الادغام ولسكون الحاء ساكنة (وأدغمت الباء) الأولى (فى الباء الثانية (فيهما) أى فى الماضى والمضارع لدفع الثقل المذكور فى الثلاثى الواجب إزالته به ومزيد الثلاثى فرع الثلاثى (وتقول فى الأمر) أى فى أمر الحاضر (أحب) بكسر الحاء وفتح الباء و يجوز كسرها لكن لم يذكره اكتفاء بما ذكره فى الثلاثى المجرد من قبل ولم يجز الضم فيه لعدم الاتباع وللزوم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية تأمل ولم يجز إبقاؤه على السكون لما مر فى الثلاثى . واعلم أنه لافرق بين ماضى هذا الباب و بين أمره فى الصورة سواء كانا قبل الادغام أو بعده لكن الفرق بينهما بحركة الباء الأولى قبل الادغام فانها مفتوحة فى الماضى ومكسورة فى الأمر و بحركة الحاء بعد الادغام فانها مفتوحة فى الماضى أيضا ومكسورة فى الأمر لأنها فى الحقيقة حركة الباء فيهما التى هى مفتوحة فى الماضى ومكسورة فى الأمر (وأحبب) بكسر الباء الأولى (بالادغام) أى فى المثال الأول (والاظهار) أى بفك الادغام فى المثال

مضموما وأما الكسر فلأنه الاصل فى تحريك الساكن لأن الجزم عوض عنه فى الفعل فعوض الكسر عنه عند الحاجة وكذا فى مد وأما فى فر وعض فلم يجز فيهما ضم اللام لأن عين مضارعهما ليست بمضمومة حتى يتبع له (قوله وتقول فى الماضى) أى فى ماضى المضاعف ومضارعه من أفعل واكتفى بذكر الماضى بناء على الظهور .

ولم يتعرّض لمضاعف الرباعى نحو زلزل إذ ليس له حكم خفى ولم يذكر حذف أحد المتجانسين وإبداله بحرف العلة للتخفيف نحو ظلت وأحست والأصل ظللت وأحسست ونحو أمليت وتقضى البازى والأصل أمللت وتقضض لقلة وقوعها وقتصر على بيان كون أحد المتجانسين فى كلمة لأن حال كونهما فى كلمتين معلوم بالمقايسة نحو ـ ألم أقل لكم ـ فى الواجب ورسول الحسن فى الممتنع والمال لزيد فى الجائز وقد يجرى الادغام فى المتقاربين مخرجا كالجيم والشين فى ـ أخرج شطأه ـ ومن لم يدغم ينظر إلى عدم تجانسهما وعدم تلازم

الكلمتين ومن الادغام الجائز نحو ولى يزيد وعدوّ وليد باسكان المشددة لفظا وإدراجه فيما بعده ويسمى إخفاء وشأنه أن لا يشدد الدرج فيه كما يشدد فى الادغام ولذا قال (وكلما أدغمت) أنت (حرفا فى حرف أدخل) أمر من الادخال وفى بعض النسخ أدخلت (بدله) ظرف تقديرى بمعنى مكانه كما ذكره الشريف فى بحث تقديم المسند إليه : أى مكان المدغم (تشديدا) ليكون عوضا عن لفظ المدغم فيه وقرينة له . ولما فرغ من المضاعف قال : (وأما المهموز) أخره عن المضاعف لأن حرف التضعيف قلما يخلو عن تغير باسكان وإدراج أو قلب أو حذف والهمزة كثيرا تترك على حالها فالمضاعف أقرب إلى المعتل ثم المهموز ما يكون أحد حروفه الأصلية همزة (فان كانت الهمزة) الواقعة فيه (ساكنة يجوز تركها على حالها) لحصول الخفة بسكونها فى الجملة لا الخفة الكاملة لأن الهمزة نفسها حرف شديد من أقصى الحلق

الثانى وكذا الحكم فى أمر الغائب ونهى غائبه وحاضره تأمل وقس على هذا المضاعف من الخماسى نحو تماد والسداسى نحو استعدّ وغير ذلك (وكلما أدغمت حرفا فى حرف أدخل) بسكون اللام لأنه أمر حاضر (بدله تشديدا) ليكون عوضا عن المدغم (وأما المهموز فان كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها) سواء كانت فى الفعل أو فى الاسم وهذه الحالة للهمزة وإنما تثبت إذا كانت فى غير الأوّل لأن كونها ساكنة فى الأوّل غير متصوّر لتعذر الابتداء بالساكن ثم بعد ذلك يجوز تركها على حالها سواء كان قبلها حرف صحيح أو حرف علة أو همزة مثلها متحركات نحو رأس ولؤم وبئر ويؤيؤ وائمان وغيرها فى الاسم ويأكل ويؤمن وائذن وائدم ونحوها فى الفعل وإنما جاز ترك الهمزة فى مثل هذه الأمثلة على حالها لحصول الخفة بالسكون فى الجملة من الثقل الحاصل من كونها متحركة لكونها حرفا شديدا أو ملحقا بحروف العلة التى تثقل الحركة عليها فى بعض الأحكام ومنها التسكين للتخفيف ، ولذا عدها البعض منها فساغ فيها همزة التخفيف كما فى حروف العلة ، وذلك بخمسة أشياء : إما بالتسكين إذا كانت متحركة ، وإما بالقلب إذا كانت ساكنة سواء كان أصليا أو عارضيا وماقبلها متحركا ، وإما بالحذف إذا كانت متحركة وما قبلها ساكنا ، وإما بالادغام إذا كانت متحركة وما قبلها واوا أو ياء مدة أو ما أشبهها كياء التصغير ، وإما بجعلها بين بين إذا كانت متحركة وماقبلها متحركا أو ألفا ، أما مثال الأوّل فهو أن تسكن الهمزة الثانية من يؤيؤ متحركة فيبقى يؤيؤ بسكونها ثم يجوز لك أن تبقيها على حالها لحصول الخفة به فى الجملة كما فى إسكان حرف العلة من يقول ويكيل . وأما مثال الثانى فهو أن تقلب همزة رأس ألفا ولؤم واوا وبئر ياء لدفع ذلك الثقل وللين عريكة الساكن واقتضاء حركة ما قبلها لجنسها فى كلها كما فى حرف العلة نحو يخاف فتقلب واو يخوف ألفا حال كونها ساكنة وما قبلها مفتوحا وياء ييسر واوا حال كونها ساكنة وما قبلها مضموما وواو قول ياء حال كونها ساكنة وما قبلها مكسورا فصارت هذه على وزن رأس ولؤم وبئر ، فعلى هذا تقلب همزة يؤيؤ واوا بعد ما أسكنت الثانية فصار يويؤ ومنه آدم وآمن ويومن وإيمان وذيب ونحو ذلك وإلى هذين التخفيفين أشار الشيخ بقوله فان كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها كما ذكرنا . ثم قال ويجوز قلبها كما سيجىء لكن التخفيف بالقلب بعد ما كانت ساكنة أبلغ من التخفيف بالسكون ، ولهذا بعد ما حصل التخفيف به جوّزوا القلب به وإلا لزم تحصيل الحاصل وذلك غير جائز ، وأما مثال الثالث فبأن تحذف حركة همزة مسئلة وملأك وجيئل وجوءبة وشىء وسوء ونحوها للتخفيف

(قوله أدخلت بدله تشديدا) أى شدة فى التلفظ للحرف الثانى فيكون المدغم والمدغم فيه كأنهما حرف وبعض حرف يرتفع اللسان منهما معا (قوله يجوز تركها على حالها) ينبغى أن يستثنى ما كان قبلها همزة فان القلب فيه واجب لحصول الثقل من التكرار نحو آمن وأومن وإيمانا فايراده ائذن فى المثال فى الماضى ليس بوجه لأن القلب فيه واجب

(ويجوز قلبها) ألفا أو ياء أوواوا لأنها حروف خفيفة فالقلب إلى أحدها أبلغ في الخفة من إبقاء الهمزة ساكنة ثم فصل القلب بقوله (فان كان ماقبلها) أي ماقبل الهمزة (مفتوحاقلبت) الهمزة (ألفاو إن كان ماقبلها مكسوراقلبت ياء و إن كان مضموما قلبت واوا) أي تقلب حرفامن جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن واستدعاء حركة ما قبلها وذلك القلب (نحو يا كل) بقلب الهمزة ألفا (ويومن) بقلبها واو (وايذن) بقلب الهمزة الثانية ياء (أمر من أذن) بكسر الذال أخر مثال المكسور عن المضموم مع تقديم المكسور إشارة إلى أنه كالخارج عما نحن فيه من حيث إنه ليس من جائز القلب بل من واجب القلب كآمن وأومن إيمانا لشدة الثقل باجتماع الهمزتين فوجه إيراده ههنا التنبيه على أن الواجب لا ينافي الجواز فيصح التمثيل بمثله للجواز وإنما بينه بقوله أمر من أذن ليتضح أن أصله بالهمزتين المكسورة أولاها

ثم تحذف الهمزة لالتقاء الساكنين ثم تعطى حركتها إلى ماقبلها فتبقى على وزن مسلة وملك وجيل وجوبة وشي وسو كما نقلت حركة حرف العلة كذلك في نحو مقول ومبيع تأمل . أماجواز تحمل حرف العلة للحركة في بعض الأمثلة فلطروها ولكونها فتحة ويجوز إبقاء الهمزة في هذه الأمثلة على حالها بعد ما كان ساكنا ماقبلها لحصول الخفة في الجملة بسكون ماقبلها كما يجوز إبقاء حرف العلة كذلك في قول وبيع مصدرين . وقد أشار الشيخ إلى هذا التخفيف بقوله تعالى – وسل القرية – كما سيجيء . وأما مثال الرابع فبأن تقلب همزة خطيئة وافيئس ياء وهمزة مقروءة واوا ثم تدغم الياء في الأولين في الياء والواو في الواو في الثالث للتخفيف فصار على وزن خطية وافيس ومقروة كما يعل حرف العلة بالادغام في نحو مغزوة وشرية . وأما عدم نقل حركة الهمزة إلى ماقبلها في هذه الأمثلة كما فعل ذلك في القسم الثالث ، وفي نحو جيل لئلا يلزم تحمل الحرف الضعيف للحركة بخلاف جيئل وأخواته وإن كان مثلها في طرو الحركة وكونها فتحة لأن حرف العلة في جيل وجوبة زيد لمعنى واحد وهو الالحاق وفي شيء وسوء أصلي وفي خطيئة وأخواتها زيدت لالمعنى واحد لأن الياء في أويس للتصغير وفي خطية للمصدر وفي مقروة للمفعول ، وأما الياء الثانية في هذه الأمثلة فليست بضعيفة لأنها أصلية لكونها مقلوبة من همزة أصلية فلا يلزم تحميل الحركة على الضعيف فيها . ثم اعلم أن هذا التخفيف في المعنى من التخفيف بالقلب والادغام بعده لدفع الثقل الحاصل من اجتماع الحرفين المتماثلين لامن الهمزة لأن تخفيفها قد حصل بالقلب ولذا لم يذكره صاحب المراح لكن قد يوجد مثاله نحو راس أصله رأس ثم زيدت همزة للالحاق بفعلل فصار رأأس بهمزتين على وزن فعلل ثم أدغمت الهمزة الأولى في الثانية للتخفيف فصار رأس على وزن فعل لذلك ذكرناه . وأما مثال الخامس فبأن تجعل الهمزة المتحركة إذا كان قبلها متحركا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها لأن هذا تخفيف مع بقائها نحو سأل ولؤم وسئم ، وقيل أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة ما قبلها وهو غير مشهور نحو سؤل وإذا كان ماقبلها ألفا وكذلك تخفيفه بجعلها بين بين المشهور نحو سائل وقائل وبائع ، وإنما قيدنا هنا بالمشهور لأنه بغير المشهور لايمكن لسكون ماقبلها ، وإنما تخفف الهمزة في هذه الأمثلة ببين بين وإن لم يوجد ذلك التخفيف في حرف العلة لامتناع التخفيف بالتسكين أو بالقلب أو بالحذف أو بالادغام تأمل ، وقد أشار الشيخ الى هذا التخفيف في المتن بقوله نحو قرأ كما سيجيء (ويجوز قلبها) أي قلب الهمزة حال كونها ساكنة وما قبلها متحركا (بجنس حركة ماقبلها) وهذا هو الاشارة من الشيخ الى تخفيفها بالقلب بعد ما كانت ساكنة وما قبلها متحركا كما أشرنا (فان كان ماقبلها مفتوحا قلبت ألفا) لأن الألف جنس حركة ما قبلها وهي هنا بالفتحة (وإن كان مكسورا قلبت ياء) لأن الياء جنس حركة ما قبلها وهي الكسرة (وإن كان مضموما قلبت واوا) لأن الواو جنس حركة ماقبلها وهي الضمة (نحو يا كل) بالمد وهو مثال لقلبها ألفا أصله يأكل ويجوز تركها على حالها لحصول الخفة من سكونها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها للمبالغة فيها وهي الفتحة هنا وجنسها الألف فصار ياكل (ويومن) وهو مثال لقلبها واوا أصله يؤمن من أأمن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها كما مر وهي ضمة هنا فصار يومن (وايذن أمر من أذن) بكسر الذال وهذا مثال لقلبها ياء أصله ائذن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها كما مر وهي الكسرة هنا فصار ايذن

(و إن كانت الهمزة متحركة فان كان ماقبلها حرفا متحركا لاتتغير الهمزة) كالحرف (الصحيح) لقوة عريكتها بسبب حركتها (نحو قرأ) إلا أن تسكون حركتها فتحة وحركة ماقبلها ضمة أوكسرة نحوجون ومير فحينئذ يجوز قلبها واوا أوياء لأن الفتحة كالسكون فى اللين ولاتقلب ألفا إذا انفتح ماقبلها لقوة فتحتها بفتحة ماقبلها إذ الشئ يتقوى بجنسه ونحو: لاهناك المرتع ، شاذ . والمصنف أطلق عدم تغير الهمزة ولم يستثن نحوجون وميرلقلتها ولعدم وزنها فى المشتقات و بحثه مقصور عليها ثم إن الهمزة المتحركة إذا تحرك ماقبلها قد تخفف فى غير الصورتين المذكورتين بجعلها بين بين والمشهور فيه أن تجعل الهمزة بين مخرجها و بين مخرج حرف من جنس حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء ولؤم بين الهمزة والواو وسأل بين الهمزة والألف (وهى) أعنى الهمزة التى جعلت بين بين متحركة عند البصريين بحركة ضعيفة ينحى بها نحو السكون ولذا لاتقع إلاحيث يجوز وقوع الساكن فيه كذا ذكره شارح المراح وهذا الجعل ليس تغييرا كاملا لبقاء الهمزة مع حركتها ومراد المصنف بقوله لاتتغير التغيير الكامل كتغير حرف العلة فافهم (و إن كان ماقبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) لحصول الخفة فى الجملة بسكون ماقبلها غير أن باب يرى لما كثر استعماله أوجبوا نقل حركتها وحذفها (و يجوز نقل حركتها إلى ماقبلها) أى لأجل حذفها بقرينة سياق كلامه مثاله قوله تعالى - وسل القرية -

---

(قوله لاتتغير الهمزة كالصحيح) ينبغى أن يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة والمضموم ماقبلها نحو مؤجل والمكسورة نحومائة لأن فى الأول يجوز قلبها واوا وفى الثانى ياء . واعلم أن الهمزة وماقبلها إذا كانتا متحركتين فى غير الصورتين المذكورتين يجعل بين بين المشهور فيكون مراد المصنف من غير الكامل فى نفس الهمزة كالحذف والابدال أو فى وضعه كاسكان فلا يكون جعله بين بين تغييرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها

(١٠٤)

(و إذا كانت الهمزة متحركة فان كان ماقبلها حرفا متحركا لاتتغير الهمزة) أى لا تخفف لابالتسكين ولابالحذف ولابالقلب ولابالادغام ولكن هذا إذا لم تسكن حركة نفسها مفتوحة وحركة ماقبلها مكسورة ومضمومة و إلا خففت بقلبها ياء إذا كانت مكسورة حركة ماقبلها و إذا كانت مضمومة تخفف بقلبها واوا نحومير وجون والأصل مئر وجؤن و إنما تخفف كذلك عند ذلك لأن الفتحة كالسكون فى اللين وأمافتحة همزة سأل فانها قوية لفتح ماقبلها وأما نحو : لاهناك المرتع ، فشاذ فلايعتد به (كالصحيح) أى كما لايتغير الصحيح لأن حكمها كحكمه فى تحمل الحركات إذا لم يكن ماقبلها حرفا ساكنا (نحو قرأ) فان همزته لاتتغير بل تبقى على صورتها لقوة عريكتها لكن تخفف بجعلها بين بين لوجود شرطه وهوكونها متحركة وماقبلها متحركا أيضا وهذا القول من الشيخ إشارة إلى ذلك التخفيف ضمنا لأن الهمزة لاتتغير عن صورتها إذا جعلت بين بين لكن هذا على مذهب البصريين لأن الهمزة التى جعلت بين بين متحركة على صورتها عندهم لكن بحركة ضعيفة وأما على مذهب الكوفيين لاتكون متحركة بل ساكنة إذا جعلت بين بين والأول أصح (و إن كان ماقبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) لما مر من أنه تحصل الخفة بسكون ماقبلها (و يجوز نقل حركتها إلى ماقبلها ثم حذفها) فهذا إشارة منه إلى التخفيف بالحذف (مثاله) قوله تعالى (وسل القرية)

بحذف

هذا إذا لم يكن ماقبل الهمزة همزة متحركة و إلا فقد قالوا وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ماقبلها أو انكسرت واوا فى غيره وهذا أيضا إذا لم يكونا فى كلمتين و إلا فيجوز تخفيفهما وتخفيف أحدهما . وفى كيفية تخفيفهما وجهان أن تخفف الأولى على مايقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على مايقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وأن تخففا معا على حسب مايقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت . وكيفية تخفيف إحداهما أنه لايخلو إما أن يكونا متفقين فى الحركة فان كانت الأولى آخر كلمة جاز أن تحذف إحداهما وتسهل الأخرى وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ماقبلها كالساكنة و إن لم يكن آخر كلمة جاز أن تخفف أيهما شئت على حسب مايقتضيه قياس التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت أو مختلفين تخفف أيهما يراد على حسب مايقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت وهذا كله إذا لم تسكن لهمزة مبتدأ بها و إلا لاتتغير أصلا (قوله و يجوز تركها) ينبغى أن يستثنى باب يرى فان النقل والحذف فيه واجب (قوله و يجوز نقل حركتها إلى ماقبلها) هذا إذا لم يكن ماقبلها ألفا و إلا يجعل بين بين المشهور ولم يكن واوا أو ياء زائدتين لغير الالحاق و إلا قلبت إلى جنس ماقبلها وأدغمت جوازا نحو خطية ومقروة وافيس ولم يكن همزة إلا بنيت بغير تخفيف نحو سال

بحذف همزة الوصل وهمزة العين (والأصل اسئل القرية) بفتح همزة العين (فنقلت حركة الهمزة إلى السين تخفيفا) لأنها حرف شديد كامر فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك مدخولها (وحذفت الهمزة) التي هي العين (لسكونها وسكون اللام بعدها) فلما وصل إلى القرية حركت اللام لالتقاء الساكنين وبالكسر لأصالته (وقد قرئ) أي المثال المذكور (باثبات الهمزة) على الأصل (وتركها) بالاعلال المذكور فثبت بالقراءتين الأصل المذكور من أن الهمزة المتحركة إذا أسكنت ماقبلها يجوز إبقاؤها وحذفها ثم إن قوله ويجوز نقل حركتها مقيد بأن يكون ماقبلها قابلا للحركة فخرج الألف في نحو سائل والياء في نحو خطيئة وأفيئس والواو في نحو موؤودة لأنها ممنوعة عن الحركة فالهمزة في الأول تجعل بين بين وفيما عداه تقلب بجنس ماقبلها وتدغم جوازا. ومحصل كلامه أن الهمزة إذا انفردت فلا تخلو من الحركة والسكون فعلى الأول إن كان ماقبلها ساكنا غير ممنوع عن الحركة يجوز حذفها وتركها على حالها وإن كان متحركا لاتتغير الهمزة كما تغير حرف العلة إلا نادرا أو على الثاني يجوز تركها على حالها وقلبها بجنس حركة ماقبلها وإن اجتمعت الهمزتان في كلمة والثانية ساكنة فقلبها بجنس حركة ماقبلها واجب نحو آدم وأوثر وايذن إلا أن تشذ فتحذف وإلى هذا أشار بقوله (والأمر من الأخذ والأكل والأمر خذ وكل ومر) بحذف الهمزة الثانية (على غير القياس) والاستغناء عن همزة الوصل وذلك الحذف لكثرة الاستعمال والمثال الثالث لما لم يبلغ مبلغ الأولين في كثرة الاستعمال قد يستعمل على الأصل قال الله تعالى ـ وأمر أهلك بالصلاة ـ وإن كانت الثانية متحركة فان انكسرت أوانكسر ماقبلها تقلب ياء وإلافواوا نحو أوادم جمع آدم وإن كان اجتماعهما من كلمتين نحو جاء أحمد يجوز تحقيقهما لعروض الاجتماع وتخفيفهما وتمام البحث في المفصلات

بحذف الهمزة (والاصل واسال القرية فنقلت حركة الهمزة إلى السين للتخفيف) فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك السين فحذفت همزة الوصل ثم التقى ساكنان أحدهما الهمزة والثاني اللام فخففت الهمزة بالحذف لدفع ذلك المذا قال الشيخ (وحذفت لسكونها وسكون اللام بعدها) أي بعد الهمزة ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين أحدهما اللام والثاني الألف واللام في لفظة القرية وإنما حركت بالكسر لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر (وقد قرئ باثبات الهمزة) نحو واسال القرية فلذا يجوز تركها على حالها فيما إذا كانت متحركة وما قبلها ساكنا (وتركها) أي قرئ بترك الهمزة نحو وسل القرية فلهذا يجوز تخفيفها بالحذف كما ذكرنا وهذه التخفيفات المذكورات كلها إذا كانت الهمزة في غير الأول وإن كانت في الأول فلا تخفف أصلا لقوة المتكلم في الابتداء وأما تخفيفها بالحذف من الأول في ناس أصله أناس فشاذ فلا اعتداد به وكذا شاذ تخفيف الهمزتين من الأول معا بالحذف في خذ ومر وكل أمرا وإلى هذا أشار الشيخ بقوله (والأمر من الأخذ والأكل والأمر خذ وكل ومر) أي بحذف الهمزتين (على غير القياس) أي على الشذوذ لاعتداد به ولأصل فيها أأخذ وأأكل وأأمر بهمزتين قبل التخفيف من أخذ يأخذ وأكل يأكل وأمر يأمر بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر فتخفيفها على القياس بالقلب لا بالحذف لما مر أن الهمزة إذا كانت ساكنة وماقبلها متحركا قلبت بجنس حركة ماقبلها فصار تخفيفها بهذا الاعتبار أوخذ وأوكل وأومر إلا أن العرب حذفوا الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل تخفيفا بالحذف فيما كثر استعماله فاستغنوا عن همزة الوصل بسبب تحرك ما بعدها وهو عين الفعل فحذفوها فبقي خذ وكل ومر والتزموا هذا الحذف فيها لكثرة الاستعمال وهو شاذ لايقاس عليه غيره وقيل إنما حذفوا الهمزتين معا في هذه الأمور لئلا يفوت الغرض الذي هو المراد من الأمر وهو كون المأمور آخذا وآكلا وآمرا فيفعل ذلك غير المأمور لولبث مقدار تلفظ الهمزتين معا لئلا يفوت ذلك الغرض. واعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة ففي تخفيفهما مامر وإذا اجتمعتا في كلمتين فتخفيف الثانية بالحذف عند الخليل لأن الثقل إنما حصل بالثانية وعند أهل الحجاز ومنهم أبو عمرو تخفيف الأولى به لأن الثقل لايحصل إلا باجتماعهما معا فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكن قدر أن المثلين متى اجتمعا أبدل أولهما كما في المضاعف وعند البعض لايخفف واحد منهما به بل باقحام الألف بينهما مستدلا بقول ذي الرمة :

فياظبية الوعساء بين جلاجل ❊ وبين النقا آأنت أم أم سالم

وعند البعض لاتخفف أصلا لأن اجتماعهما عارض يهون أمر الثقل مثاله ـ فقد جاء أشراطها ـ فعلى قراءة الخليل فقد جاء شراطها بحذف الهمزة الثانية مع تحريك الشين بالفتح لتدل على الهمزة المحذوفة المتحركة بالفتح وعلى قراءة أبي عمرو فقد جا أشراطها بحذف الهمزة الأولى وفتح الهمزة الثانية مع

سكون الشين لأنه جمع مصدر من أشرط وجمعه من ذلك الباب مفتوح الهمزة وعلى قراءة من أقحم
الألف بينهما فقد جاآ اشراطها بمد الهمزة الأولى وعلى قراءة من لا يخفف أصلا — فقد جاء أشراطها —
بفتح الهمزتين و بالقطع بينهما بالتلفظ (ثم اعلم أن الهمزة إذا وقعت فى أول الكلمة تكتب على صورة
الألف فى كل حال) أى سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وسواء كانت فى الفعل أو فى الاسم
وسواء كانت أصلية أو زائدة وسواء كانت للقطع أو للوصل نحو أخذ وآخذ واضرب فهما فى الأولين
للقطع أصلية وفى الثالث للوصل زائدة ونحو أب وأم و إبل فى كلها للقطع أصلية ونحو أحمر وأحمد للوصل
زائدة و إنما كتبت على صورة الألف فى الابتداء لخفة الألف وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع
الحركات ولكونهما مشتركتين فى المخرج و إذا وقعت فى الوسط فاذا كانت ساكنة تكتب على وفق حركة
ماقبلها من الفتحة والضمة والكسرة نحو راس بالألف ولوم بالواو وذيب بالياء للمشاكلة كما أن تخفيفها
كذلك و إذا كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها حتى تعلم حركتها نحو سأل ولؤم وسئم و إذا
وقعت فى آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ماقبلها إن كانت متحركة لا على وفق حركة نفسها
لكون الحركة الطرفية عارضة نحو قرأ وطرؤ وفتئ و إن كانت ساكنة لا تكتب على صورة شىء لطرو
حركتها وعدم حركة ماقبلها نحو خبء وبرء ودفء (و باقى تصريف المهموز) أى من تصريف
الماضى والمضارع والأمر والنهى معلومات كانت أو مجهولات واسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك
مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا ثلاثيا كان أو مزيدا (على قياس الصحيح) أى
على قياس تصريف الصحيح فى هذه الأشياء وتصريفها فى الصحيح قد مر (وكلما وجدت فعلا غير
الصحيح فقسه على الصحيح فى جميع الوجوه التى ذكرناها فى باب الصحيح من التصريف)
أى تصريف الماضى والمضارع والأمر والنهى معلومات كانت أو مجهولات واسمى الفاعل والمفعول
و بدخول نونى التأكيد والجازم والناصب فى محله وغير ذلك مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى
أو مجموعا ثلاثيا كان أو مزيدا (فان اقتضى القياس) أى فى تصريفات ذلك الفعل الغير الصحيح
سواء كانت فى أفعاله أو فى أسمائه (إبدال حرف) الابدال عبارة عن جعل حرف مكان غيره سواء
كان ذلك الابدال من حرف علة إلى حرف علة آخر أو إلى ملحقها أو على العكس أما مثال إبدال حرف
علة إلى مثلها فى الفعل مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا نحو قال إلى آخره من إبدال
الواو إلى الألف وكال إلى آخره من إبدال الياء إلى الألف و يوسر إلى آخره من إبدال الياء إلى الواو
وقيل إلى آخره من إبدال الواو إلى الياء ، وأما مثال إبدالها إلى ملحقها فى الفعل نحو قائل إلى آخره
أصله قاول عند النقل إلى باب المفاعلة وكائل الخ أصله كايل عند النقل إليه قلبت الواو والياء همزة عند
البعض لوقوعها بعد الألف الزائدة مجاورة للطرف وعند البعض ألفا ثم همزة ونحو قول إلى آخره من
إبدال الواو إلى التضعيف وكيل إلى آخره من إبدال الياء إليه عند النقل فيهما إلى فعل أو فعل وكذلك
قوو وحيى فى المضاعف بالنقل إلى أحدهما عند البعض تأمل ، وأما مثال العكس وهو أن تقلب الهمزة
إلى حرف العلة نحو آمن الخ من أامن و يومن إلى آخره ومن يؤمن و إيذن من ائذن وكذا الابدال فى
اسمى الفاعل والمفعول عنده فى الأمثلة تأمل وقد يذكر الابدال و يراد به إبدال حرف الصحيح إلى
حرف العلة كما فى المضاعف نحو أمليت أبدلت ياؤه من اللام الأولى فى أمللت وفى تقضى البازى أبدلت
ياؤه من الضاد الثانية فى تقضض وقد يذكر الابدال و يراد به الحذف مع العوض كالميم فى نحو مقول
ومكيل كالضمة والكسرة فيهما تأمل (أو نقلا) أى كنقل الحركة من حرف العلة أو من ملحقها إلى حرف
الصحيح سواء كان فى الفعل وفى الاسم مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، أما مثاله من

(وباقى تصريف المهموز على قياس الصحيح) إذ الهمزة ليست كحرف العلة من كل الوجوه ولذا لا تحذف فى مثل تقرؤون وتقرئين باستثقال الضمة والكسرة عليها فلا تتغير فيما عدا المذكور ولما فرغ من تفصيل الأقسام الستة أراد إيراد ضابطة إجمالية لتكون أعون للحفظ فقال (وكلما وجدت فعلا غير الصحيح) من المعتلات وما يلحق بها (فقسه على الفعل الصحيح فى جميع الوجوه التى ذكرناها فى باب الصحيح من التصريف) بيان للوجوه أى من تصريف الماضى والأمر وغيرهما (فان اقتضى القياس ودعا إلى إبدال حرف) كقلب الواو ياء إذا انكسر ماقبلها كما فى قيل (أو نقل) أى نقل حركة حرف العلة كما فى يخوف

. . . .

الفعل نحو يقول و يكيل و يخاف و يهاب إلى آخره وغيرها تأمل ، وأما مثاله من الاسم نحو مقول ومكيل ومبيع ومصون إلى آخره وغيرها وهذا النقل من حروف العلة وأما النقل من ملحقها فكما مرّ من تخفيف الهمزة إن كانت همزة و إن كانت تضعيفا وغيرها نحو أعد يعد وغيرهما وكذا في اسمى الفاعل والمفعول منهما . وقد يذكر النقل ويراد به قلب حرف إلى حرف كما مر مثاله وقد يذكر النقل ويراد به نقل حرف من مكان إلى مكان للاعلال نحو شاك أصله شايك نقلت الياء إلى موضع الكاف والكاف إلى موضع الياء فصار شاكى فأعلّ كاعلال قاض ونحو حاد أصله واحد نقلت الواو إلى موضع اللام فلم يمكن الابتداء بالألف لكونها ساكنة فقدم الحاء على الألف فصار حادو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار حادى ثم أعلّ كإعلال قاض ونحو اينق أصله أنوق نقلت الواو إلى موضع النون والنون إلى موضع الواو فصار أونق ثم قلبت الواو ياء على خلاف القياس فصار اينق ونحو قسى أصله قووس فقدم السين على الواوين فصار قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء لئلا يلزم فى آخر الاسم واو ماقبلها ضمة فصار قسوى ثم قلبت الواو الساكنة ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء فى الياء فصار قسى ثم كسرت السين لتسلم الياء ثم أبدلت ضمة القاف إلى الكسرة لئلا يلزم النزول من الضمة إلى الكسرة لأن ذلك ثقيل فصار قسى وعند البعض أدغمت الواو فى الواو بعد تقديم السين على الواوين فصار قسو إلى آخره (أو إسكانا) وهو أن تسكن الحرف وهو مستحق للحركة سواء كان فى الفعل أو فى الاسم وهو على أربعة أضرب : أحدها أن تسكن الحرف بنقل حركته إلى ماقبله ثم تقلب إلى جنس تلك الحركة نحو أقام أصله أقوم وأقيم أصله أقوم وغير ذلك هذا فى الفعل ، وأما فى الاسم نحو مقيم أصله مقوم ومخيف أصله مخوف وغير ذلك . والثانى أن تسكن وتحذف الحركة من غير نقل نحو يغزو ويرمى والأصل يغزو ويرمى بتحريك الواو والياء بالضم وفى الاسم نحو جاءنى القاضى والغازى وغيرهما . والثالث أن تسكن الحرف وتنقل حركته إلى ماقبله وتثبته على حاله بلا تعرض قلب وبلا حذف نحو يقول ويبيع وغيرهما أصلهما يقول ويبيع بتحريك الواو والياء وفى الاسم مسورة ومعيشة ونحوهما والأصل مسورة ومعيشة بتحريك الواو والياء وسكون ماقبلهما فنقلت حركتهما إلى ماقبلهما فى هذه الأمثلة . والرابع أن تسكنه ثم تنقل حركته إلى ماقبله ثم تحذفه نحو يرمون ويغزون وغيرهما والأصل يرميون ويغزوون وقدمر ذكرهما وفى الاسم نحو مقول ومكيل وغيرهما والأصل مقوول ومكيول وقد مر ذكرهما هذا فى حرف العلة أما فى ملحقها فكما مر فى تخفيف الهمزة إذا كانت همزة و إذا كانت تضعيفا نحو يمد واعد وغيرهما والأصل يمدد واعدد فتسكن حرف التضعيف الأول ثم تنقل حركته إلى ماقبله ثم تدغم وكذلك اسما الفاعل والمفعول منهما (فافعل) أى من الابدال المذكور أو النقل المذكور أو الاسكان المذكور (على مقتضى القياس و إلا) أى و إن لم يقتض القياس الابدال والنقل والاسكان أو يقتضى أحدها ولكن يمنعه مانع كما سيجىء عن قريب (صرف الفعل الغير الصحيح) من صيغ الماضى والمضارع والأمر والنهى واسمى الفاعل والمفعول ونحو ذلك (كالصحيح) أى كتصريف الصحيح فى هذه الأشياء بلا تغيير نحو خشى ورضى وروى ورجى وغير ذلك كعلم فى التصريف ماضيا نحو وجل يوجل إلى آخره كعلم يعلم فى التصريف ماضيا ومضارعا وأمرا غائبا أو نهيا واسمى الفاعل والمفعول ونحو ذلك ونحو وسم يوسم إلى آخرهما كحسن يحسن ماضيا ومضارعا وأمرا ونهيا واسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك (وقد يكون فى بعض المواضع لاتتغير المعتلات فيه مع وجود مقتضى الاعلال

(أو إسكان) بلا نقل كما فى يرمى (فافعل) كلا منها على مقتضى القياس المعلوم من باب المعتلات (و إلا) أى و إن لم يقتض القياس شيئا منها (صرف الفعل) الغير الصحيح (كالصحيح) نحو خشى فانه لاموجب لتغير يائه وكذا واو يوجل فصرفهما تصريف علم يعلم فى مطرداتهما (وقد يكون) اسمه ضمير الشأن المحذوف (فى بعض المواضع) أى الكلمات والظرف متعلق بقوله (لاتتغير المعتلات) والجملة خبر كان (فيه) أى فى ذلك البعض مع وجود المقتضى الظاهر الاعلال

(قوله وقد يكون فى بعض المواضع لاتتغير المعتلات) اسم يكون ضمير شأن محذوف والمراد بالمواضع الكلمات فتقديره وقد يكون الشأن فى بعض الكلمات لاتتغير المعتلات أى لايقع التغيير فى بعض الكلمات المعتلات وإن لم يكن لفظة فى لاستقام الكلام بلا كلفة

(نحو عور واعتور واستوى ونحو ذلك) نحو مقوال اسم آلة وما أقوله فعل تعجب ونحو الفيضان والسيلان و باب جواد (فبعضها) أى بعض تلك الكلمات (لا يتغير لصحة البناء) نحو استوى إذ لوقلبت واوه ألفا لاجتمع الساكنان فيحذف أحدهما ولا يعلم أنه افتعل أو استفعل (و بعضها) لايتغير (لعلة أخرى) كالمحافظة على الوزن والدلالة على اضطراب معناه والالتباس وقد نبهت على تفضيل مواضع الاعلال فى أوّل الباب وليكن هذا آخر الكتاب . الحمد لله على الاختتام والصلاة على رسوله أفضل لأنام وعلى آله وأصحابه الكرام النجباء الفخام.

(قوله فبعضها لايتغير لصحة البناء) الواو للحال : أى لا تتغير المعتلات فى بعض المواضع حال كون

لمانع يمنع عن ذلك (نحو عور واعتور) فان وجد المقتضى فيهما قلبت واوهما ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما لكن لانقلبان لأن إحدى شرائط قلب حرف العلة ألفا أن لاتكون فتحة ماقبله فى حكم السكون وفى عور واعتور فى حكم السكون أما فى عور فلأن فتحة عينه فى حكم عين أعور وعينه ساكنة وكذا ما كان فى حكمه فلم تقلب الواو فيه ألفا . وأما فى اعتور فلأن فتحة التاء فى حكم ألف تعاور وألفه ساكنة لأنها وضعت فى أصل الوضع ساكنة لعدم قبولها الحركة وكذا ما كان فى حكمه فلم تقلب واوه ألفا أيضا (واستوى وغير ذلك) نحو قود واستحوذ ودعوا القوم والحوكة والحوبة وصيدى وصودى والحيوان وطوى وحيي و إنما لم تقلب واو استوى ألفا مع كونها متحركة وماقبلها مفتوحا لعدم صحة بنائه ولوقلبت ألفا لبطل البناء ولم يبق فيه لفظ الفعل وذلك أنه فى الأصل استوى بتحريك الياء من باب افتعل قلبت ألفا فيه لوجود شرط ذلك ثم لوقلبت الواو ألفا أيضا لزم فيه اجتماع الاعلالين اللذين يلزم منهما نقض البناء للزوم حذف إحدى هذين الألفين لكونهما ساكنين على غير حده فيبقى على لفظ استاء وهو ليس بوزن الفعل ولذا شرط فى قلب حرف العلة ألفا مع تحريكها وانفتاح ما قبلها أن لايجتمع فى الكلمة الاعلالان اللذان لزم بهما نقض البناء . نعم لوقلبت الواو ألفا أولا ولم تقلب الياء فيه بقى على وزن اختار من ذلك الباب إلا أن الياء لما كانت متحركة وماقبلها مفتوحا سبقت الواو فى ذلك لوقوعها طرفا وهو محل التغيير وعلى هذا إعلال طوى وشوى و إنما لم تقلب فى نحو قود واستحوذ للدلالة على الأصل وفى دعوا القوم لالتقاء الساكنين اللذين يلزم نقض البناء فيهما ، وفى نحو الحوكة والحوبة وصيدى وصودى لخروجها عن وزن الفعل باتصالها بالهاء . وفى الحيوان لوجود الاضطراب فى معناه وفى نحو حيي لئلا يلزم ضم حرف العلة فى مضارعه . وقد ذكرنا هذه العلل فى احترازات الشرائط السبع لقلب حرف العلة ألفا بعد ما كان متحركا مع فتح ماقبله عند إعلال قال وكال (فبعضها) أى بعض هذه الأبنية (لايتغير لصحة البناء) وهذا التعليل راجع إلى استوى وأشباهه لما ذكرنا (و بعضها لعلة أخرى) وهى ماذكرناها فى عور واعتور وغيرهما فيرجع هذا الكلام منه إلى عور واعتور وغير ذلك تأمل ، والله أعلم .

بعضها لايتغير لصحة البناء (قوله و بعضها لعلة أخرى) أى حال كون عدم تغير بعضها لصحة البناء و بعضها لعلة أخرى كدلالة حركته على حركة معناه نحو حيوان وجولان وطيران ونزوان وسيلان وميلان وفيضان ولزم الالتباس على تقدير الاعلال كما فى باب جوار و إعلالين متواليين فى كلة واحدة كما فى باب استوى والحمل على نظيره أو نقيضه وكون حركة ماقبلها فى حكم السكون وغير ذلك مما بين فى المطولات . هذا آخر ما كتبه الفقير محمد بن بير على البركوى غفر الله تعالى له ولجميع المؤمنين من شرح كتاب المقصود للامام الأعظم والهمام الأفخم سراج الأمة ومقتدى الأئمة أبى حنيفة الكوفى عامله الله تعالى بلطفه الجلى والخفى وأكثر ماذكرته فيه من التوجيهات والتعليلات والتحقيقات والاعتراضات والأجوبة والأسئلة ماهو منشأ خاطرى ومطلع باطنى من غير انتحال غيرى فليس الخبر كالمعاينة .

وقد وقع فراغى من تسويده وسنى ثلاثة وعشرون فى سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله تعالى على صاحبها وعلى آله وسلم تسليما ، والحمد لله أوّلا وآخرا وظاهرا وباطنا ، وأستغفر الله تعالى لى ولوالدى ولجميع المؤمنين والمؤمنات . اللهم عاملنا بلطفك ياأرحم الراحمين آمين .

فهرس

فهـــرس

كتاب المطلوب بشرح المقصود فى التصريف

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ـ قد تم طبع كتاب [المطلوب شرح المقصود فى التصريف] للامام الأعظم « أبى حنيفة النعمان بن ثابت » وبهامشه شرحان على المقصود أيضا . الأول : [روح الشروح] للأستاذ « عيسى السيروى » . الثانى : [إمعان الأنظار] لزين الدين « محمد بن بير على محيي الدين المعروف ببيركلى » مصححا بمعرفة

رئيس التصحيح

أحمد سعد على

من علماء الأزهر الشريف

القاهرة فى يوم الخميس { ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٩ هـ
٤ يوليو سنة ١٩٤٠ م }

ملاحظ المطبعة

محمد أمين عمران

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي